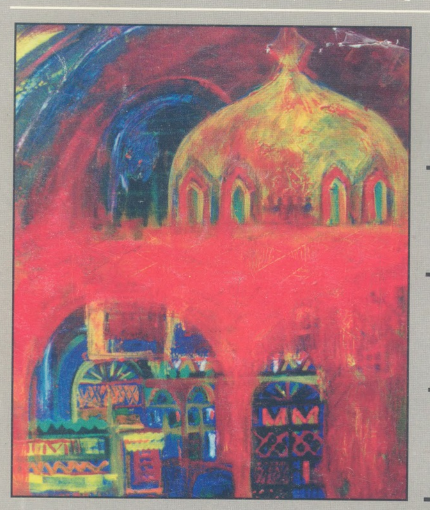
عدد خاص

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد الخامس والتسعون / يناير ١٩٩٨ م / رمضان ١٤١٨ هـ / ثلاثة جنيهات ■



هل يكون دخول الجامعات بإمتحان قبول؟!

دفتر أحوال شاب قبطى حائر

إسلام فرنسا وأقباط مصر

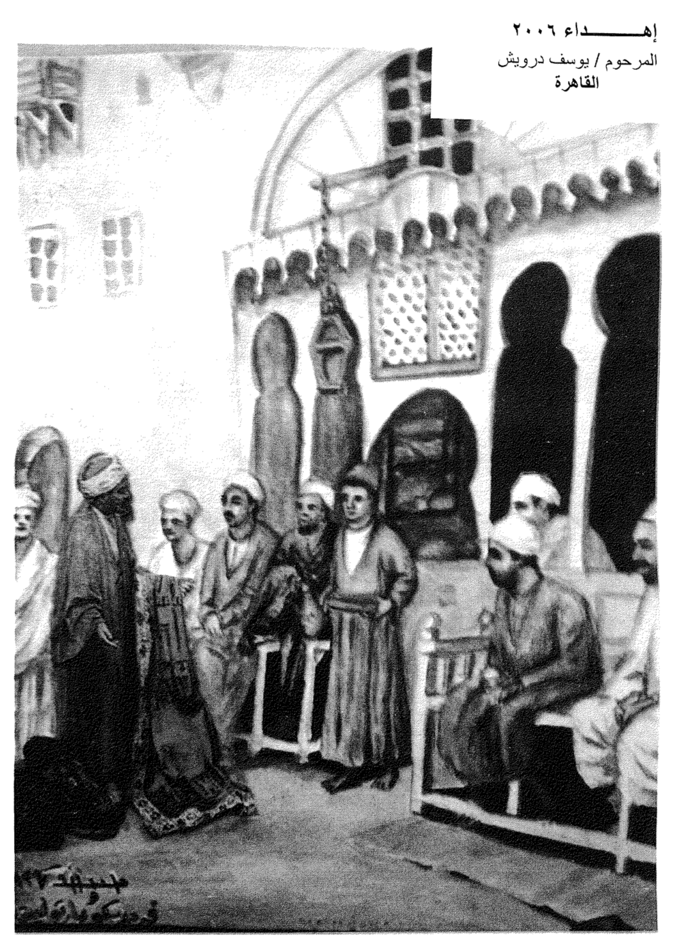
بينالى الاسكندرية الدولى

الحكومة تلهث وراء " النمور" الآسيوية المهزومة!!

نتنياهو يسدل الستار على التسوية المرحلية

ثورة أكتوبر الاشتراكية بعد ثمانين عاما

إهـــــداء ٢٠٠٦
المرحوم / يوسف درويش
القاهرة



المقهى الشعبى . . عمل مشترك للفنان محمد رزق مع الفنان الايطالى فردريكو باتولينى الذى أنجز فى اللوحة بائع السجاد

في هذا العـــدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المستشارون

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى أبو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR1KARIM EL DAWLASTTALAAT HARB SQ CAIRO / EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.

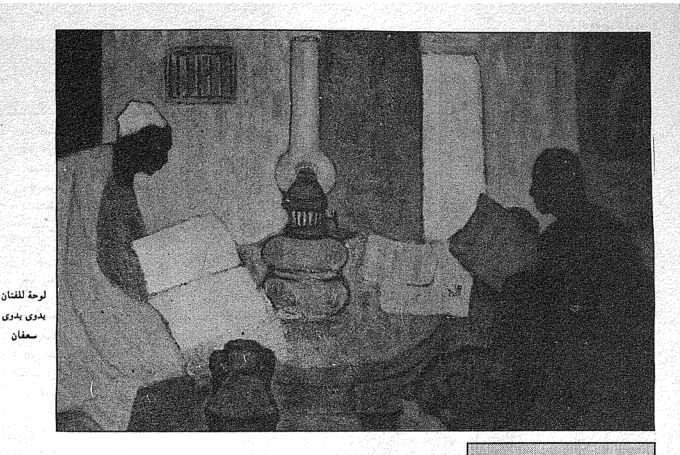
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : 5786298



لوحة للفنان
بدوى بدوى
سعفان

لليســـــار در

رمضان كريم .. وكل سنة وأنتم طيبين

يصدر هذا العدد مع بداية شهر رمضان المبارك ، وبداية العام الميلادى الجديد عام ١٩٩٨ . ورغم ماجرى عام ١٩٩٧ من أحداث تدعو للحزن والاحباط ورغم الصورة القاتمة للكرة الأرضية فى ظل سيادة الرأسمالية المتوحشة .. فمازلنا نملك القدرة على التفاؤل والأمل . ليس فقط لأن **اليسار هو التطلع إلى غد أفضل ، وهو القدرة على الحلم والاصرار على تحقيقه** ، ولكن لأننا نلمح فى وسط هذا الظلام بصيصا من النور يأتى إلينا من هنا وهناك .. ونأمل أن يساهم هذا العدد الخاص - والذى رفعنا سعره إلى ٣ جنيهات لنستطيع تغطية تكاليف ١٦ صفحة زائدة - فى توضيح الصورة وشحذ الهمم.

فى هذا العدد خصصنا ٢٠ صفحة كاملة لحوار نقدى شجاع لثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية والدروس المستفادة منها . ونشرنا نص نداء الأحزاب والقوى السياسية إلى الأمة وبرنامجها للاصلاح الديمقراطى السياسى والدستورى ، لنؤكد أن اليسار قد استوعب الدرس. وواصلنا معالجة موضوع الارهاب وكيفية المواجهة الشاملة له . وعرجنا على موضوع يعتبره البعض بالغ الحساسية ، ونراه أحد قضايانا الأساسية ، وهو موضوع أقباط مصر فى ضوء حق المواطنة لكل أبناء الوطن.

وركزت الافتتاحية على شرح وتوضيح الأزمة المالية والاقتصادية التى أمسكت بخناق دول جنوب شرق آسيا (**النمور الأسيوية**) وخطأ السير فى نفس الطريق فى مصر .

وكالعادة احتلت تطورات القضية الفلسطينية ، من خلال رسالتى **حيفا والقدس** ، مكان الصدارة فى الأحداث العربية ، بالاضافة لرسالة **عمان** ، ورسالة **أغادير** (المغرب) لأول مرة .

أما القضايا الدولية فتقدم لنا قراءة لأحداث ذات دلالات هامة من أربع عواصم عالمية . من **واشنطون** قضية حقوق الانسان فى أمريكا . ومن **موسكو** أزمة المجتمع كما تظهر بالنسبة للعلماء خاصة . ومن **ألمانيا** أزمة " النيوليبرالية" أو توحش الرأسمالية ومواجهة الطلاب لها . ومن **باريس** قضية الاسلام فى فرنسا والأقباط فى مصر .

ويواصل **أحمد يوسف** تألقه وتفرده فى معالجة قضايا السينما المصرية ، فيبدأ سلسلة من الكتابات الجادة حول السينما البديلة.

وتعود **ماجدة موريس** للكتابة فى اليسار بموضوع حول مهرجان القاهرة السينمائى.

ويحتل **الفن التشكيلى** مساحة خاصة فى هذا العدد . فبالاضافة للمقال المعتاد والذى تنشر عادة الصور الخاصة به على الغلاف الأخير لليسار ، تحتل صورة الفنانة" **هدى حسين عمر**" غلاف اليسار بمناسبة شهر رمضان.

كل ذلك بالاضافة للأبواب المعتادة " هوامش على دفتر الحياة - رحيق السنين - إسلام لاكهانة - هموم - فكر - أرشيف اليسار- مشاغبات .."

وكل أملنا أن لايصيب هذا العدد القراء بالتخمة .. فيكفى مايسببه الافطار فى رمضان

وكل عام وأنتم بخير.

اليسار

موقفنا

اللهاث وراء النمور الآسيوية المهزومة !!

حسين عبد الرازق

من الواضح أن الحكم ما زال مصرا على الاستمرار فى سياسته المسماة «**الاصلاح الاقتصادى**» والتى تقوم على الخصخصة بلا قيود- أى بيع وتصفية القطاع العام- وانسحاب الدولة من الساحات الاقتصادية والاجتماعية وتخليها عن مسئولياتها الاجتماعية، لحساب إطلاق آليات السوق والاندماج الشديد فى الاقتصاد العالمى، والرهان على الاستثمارات الأجنبية، والاعتماد على التصدير، والالتزام الدقيق بشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتنفيذ سياسة التثبيت والتكيف الهيكلى بدقة. لتصبح مصر- كما يردد حكامنا -نمرا اقتصاديا، مثلها فى ذلك مثل دول جنوب شرق آسيا.

ومن استمع إلى بيان الحكومة الذى ألقاه د. كمال الجنزورى أمام مجلس الشعب يوم الاثنين ٢٢ ديسمبر الماضى، متغلبا على الملل أو صبر على قراءته متحملا المعاناة وارتفاع ضغط الدم، وهو يسمع نفس الارقام والكليشيهات التى يكذبها الواقع..

أو قرأ تصريحات» **د. يوسف بطرس غالى**» منذ أيام وهو يبشرنا بأن الحكومة ستخصخص الموانى والمطارات والخدمات المتعلقة بها.. وكذلك قرار مجلس الوزراء فى جلسته يوم ٩ ديسمبر ١٩٩٧ بتحويل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية تمهيدا لخصخصتها.. وقبل ذلك الاعلان عن بيع بنوك القطاع العام الأربعة بدءا ببنك الاسكندرية..

من عاش هذه المعاناة، لابد أن يتساءل **ماذا يريد بمصر هؤلاء الذين يجلسون على مقاعد الحكم ويتشبثون بها ويقودوننا إلى كارثة محققة؟!.**

إن حلمهم والجنة التى يبشروننا بها والنموذج الذى يروجون له، هو **النمور الآسيوية**، والمعجزة التى تحققت فى جنوب شرق آسيا.

وهم يواصلون ترويج هذا الوهم، متجاهلين عمدا اختلاف الزمان والمكان، والآثار الاجتماعية السلبية لتجارب النمور الاسيوية والتى عمقت الفروق الطبقية فى هذه المجتمعات وأصابت أوضاع الطبقات الفقيرة بضربات موجعة.. **والأهم من ذلك الازمة التى تعانيها هذه الدول، والتى احتلت عناوين الصحف فى العالم كله طوال الاشهر الستة الماضية.**

لقد انطلقت أزمة «النمور» الاسيوية من **تايلاند** عندما اضطرت السلطات فى ٢ يوليو الماضى لاتخاذ قرار بفك ارتباط عملتها المحلية«الباهت» بالدولار الأمريكى، بسبب صعوبات اقتصادية كبيرة تواجهها البلاد، وبفعل ضغط الاسواق المالية فى ذلك الاتجاه.

وقد اتخذت حكومة تايلاند هذا القرار بعد قيام ما بين ٥٠ و٦٠ شركة من شركات المحافظ الاستثمارية الامريكية بسحب أموالها بشكل مفاجئ من تايلاند فى منتصف العام السابق(١٩٩٧).ولجأت الحكومة لرفع سعر الفائدة فى محاولة لدعم عملتها المحلية. إلا أن هذا الاجراء تسبب فى انهيار قطاع المقاولات جارا معه دائنيه من الشركات الماليه.

وهكذا وفى ضربة واحدة انهار اقتصاد تايلاند، التى نجحت فى مطلع التسعينات فى اجتذاب نحو ٩٠ مليار دولار فى شكل استثمارات أجنبية، وحققت عام ١٩٩٦ نموا مطردا بلغت نسبته ٦ر٤٪. وقد فقدت نتيجة للازمة الأخيرة ما نسبته ٤٠٪ من قيمة عملتها منذ ٥ أشهر، وتعرض ما يقرب من نصف شركاتها المالية للإفلاس.

وانتقلت الازمة من تايلاند إلى **ماليزيا**، الذى قال رئيس وزرائها «**مهاتير محمد**» إن بلاده« **خسرت فى أسبوعين ما بنته فى عقدين**»، واتهم المضاربين اليهود بأنهم مسئولون عن تدهور العملة الماليزية، فى اشارة إلى الملياردير اليهودى (المجرى الأصل) **جورج سوروس** الذى تدخل ببلايين الدولارات للمضاربة فى أسواق العملات الاسيوية مستفيداً من الضعف الذى طرأ على العملة التايلاندية، والذى انتقل، بعدها إلى العملة الماليزية ووصف المضاربين بانهم «**الامبرياليون الجدد**». وشن رئيس وزراء ماليزيا هجوما عنيفا على المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولى وإتهمه بمساندة المضاربين وتقويض الحقوق الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا.

وبعد ماليزيا جاء الدور على أندونيسيا. ووصف سوهارتو الازمة قائلا.. «ان الهجوم الاخير على أسواق آسيا المالية دمر فى أيام معدودة ما بناه الاسيويون فى أعوام على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى».

وانتقلت الازمة بعد ذلك إلى **هونج كونج**، وعملتها هى العملة الوحيدة المرتبطة بالدولار، ثم إلى **كوريا** التى شهدت تدهورا حادا فى سعر صرف عملتها (وون)، واضطر رئيس جمهوريتها «**كيم يونج سام**» للاعتذار للشعب قائلا..«إننى أوبخ نفسى كل يوم وأنا أفكر فى يأس أرباب الاعمال الذين تخلفوا عن الوفاء بديونهم، والاباء الذين فقدوا وظائفهم.. وبصفتى رئيسا للدولة أشعر فى مرارة أننى مسئول عن أن الاقتصاد وصل إلى هذا الوضع الراهن. ولا أجد-

الكلمات المناسبة للاعتذار..».

وانتقلت الازمة من جنوبي شرق آسيا إلى اليابان وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا.

في اليابان أعلن بنك **«طوكيو سيتي»** أنه سيغلق أبوابه نتيجة تراكم القروض المتعثرة وارتفاع خسائره، وسينقل حساباته وموجوداته إلى بنوك أخرى. وحذر تقرير اقتصادي لمجموعة **«دويتشه مورجان جرينفل»** أن الاقتصاد والنظام المالي في اليابان يسير بخطوات سريعة في طريق أزمة ستكون أكبر من تلك التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا. وقال إن الازمة في آسيا لم تكن إلا طبق المشهيات قبل الطبق الرئيسي في طوكيو. وتحتاج اليابان لاستخدام ٧٧ مليار دولار من المال العام لإعادة الاستقرار إلى النظام المالي المضطرب.

واضطرت البرازيل التي تعد أقوى الاقتصاديات في أمريكا اللاتينية وترتبط عملتها بالدولار، إلى استنزاف ٨ مليار دولار من احتياطها النقدي دفاعا عن عملتها. وثارت شكوك قوية حول مدى سلامة الأوضاع المالية لبنوكها. وانتقلت العدوى إلى كامل دول أمريكا اللاتينية أثر حدوث تراجع جديد لاسعار الاسهم الأمريكية في سوق «وول ستريت» وبعد أن سحبت صناديق الاستثمار السيولة النقدية لتعويض الخسائر في الاسواق الاسيوية.

وقد أدت هذه الازمة-حتى الآن -إلى فقدان البورصات في آسيا لحوالي ٦٠٪ من قيمتها مقومة بالدولار.

ويتساءل المراقبون «هل أصبحت النمور الآسيوية نمورا من ورق «مشيرين إلى أن معدلات النمو ستتراجع في أماكن عديدة في جنوب شرقي آسيا، خصوصا في الدول التي اعتمدت رفع سعر الفائدة لتحمي عملتها الوطنية ولتقنع أصحاب رؤوس الأموال الهاربة بالعودة إليها.» ولكن ثقة المستثمرين قد تزعزعت، والاستهلاك سيتقلص، وستضطر الحكومات المعنية لاتخاذ قرارات صارمة بالتقشف».

كما أدت أيضا إلى لجوء هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي لطلب المعونة العاجلة. وجاءت استجابة الصندوق مشروطة وفرض شروطا قاسية على البلاد التي منحت هذه القروض، ومن بينها **تايلاند والفلبين وأندونيسيا** وقد طلبوا قروضا تبلغ **٤٨ مليار** دولار. وكوريا التي طلبت قرضا يبلغ ٣٠ مليار دولار.

وتستحق الحالة الكورية إشارة خاصة. فقد قرر البنك منحها قرضا قيمته ٢١ مليار دولار خلال ٣ سنوات، بدفع قسطه الأول ٥,٦٠ مليار دولار) فورا والقسط الثاني (٣,٦ مليار دولار) في ١٨ ديسمبر الماضي بعد المراجعة الأولى لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي يستند إليه القرض.

وبالاضافة لقرض الصندوق ستحصل كوريا على قرض من البنك الدولي قيمته ١٠ مليار



د. كمال الجنزوري يلقي بيان الحكومة أمام مجلس الشعب

دولار، ومن البنك الاسيوي للتنمية بقيمة ٤ مليار دولار، وعلى قرض من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان والمانيا وفرنسا وكندا واستراليا بقيمة اجمالية ٢٠ مليار دولار. **لتصل بذلك قيمة القروض (الديون الجديدة) التي حصلت عليها كوريا إلى ٥٥ مليار دولار، تستند جميعها إلى خطاب النوايا الموقع بين كوريا وصندوق النقد والتي يخضع السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية في كوريا لشروط قاسية.**

مع ملاحظة أن كوريا عليها بالفعل ديون قصيرة الأجل مستحقه الاداء في غضون ١٢ شهرا على الأكثر تتجاوز الـ ١٠٠ مليار دولارا!.

وسواء أخذنا بالتفسير الذي يقول أن أسباب الازمة داخلية وترجع إلى خلل في سياسات هذه الدول المالية والاقتصادية، كما تقول الولايات المتحدة. أو بالتفسير الذي يرجعها لأسباب خارجية وبصفة خاصة المضاربة وتحول الاستثمارات الأجنبية إلى الصين التي دخلت أسواق الانتاج الاسيوية بأيد عاملة أرخص نسبيا واستولت على ٤٠٪ من أسواق التصدير. **فمن المؤكد أن «اندفاع هذه الدول في طريق «تحرير» الاقتصاد والاعتماد على آليات السوق والاندماج الشديد في الاقتصاد العالمي، وان اندفاعها أخيرا نحو تحرير اسعار الصرف ورفع القيود على التعاملات في العملة الوطنية، ومن ثم انفتاح الابواب بلا ضابط أو رابط أمام المضاربات المحمومة على أسعار الصرف».. يقف وراء هذه الكارثة التي أصاب نمور آسيا.**

والدروس التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب الاسيوية يلخصها **د. ابراهيم العيسوي.**

١- أن الاسواق لا تصحح نفسها بنفسها إلا عندما تكون الانحرافات بين العرض والطلب ضئيلة أو حدية. أما عندما تكون هذه الانحرافات ضخمة، فلا مفر من تدخل قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن. **وهو ما يؤكد دور الدولة وأهميته.**

٢- ان تحويل مهام التنمية إلى القطاع الخاص مع إطلاق حريته في الاقتراض من الخارج يمكن أن يوقع الاقتصاد الوطني في مشكلات مديونية خارجية لا تقل خطرا عن مشكلات المديونية الخارجية التي تعرضت لها دول نامية كثيرة من قبل، مشيرا إلى أن الديون الخارجية الخاصة لتايلاند **تقدر بنحو ٧٠ مليار دولار ولاندونيسيا بنحو ٥٥ مليار دولار.**

٣- التحذير من خطر الاعتماد على الخارج وأهمية الاعتماد على النفس وتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك.

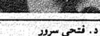
وقد يكون مفيدا الاشارة هنا إلى تحذير **«انكتاد»**-مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية- للدول النامية **«من خطر الاسراع في الانفتاح الاقتصادي»**، وكذلك إلى البيان الصادر عن القمة السابقة **لمجموعة الـ ١٥** الذي انعقد في كوالالمبور(٣-٥ نوفمبر ١٩٩٧) والذي جاء فيه نصا-**«لا يمكن لقوى السوق أن تحدد بنفسها القواعد والاجراءات المنصفة للجميع.. وضرورة وتجنب الانتهاج الاعمى لسياسات السوق المفتوحة في دول العالم الثالث، والحذر من الدخول الحر لمنتجات تنافسية من دول صناعية تستطيع تحمل الخسارة لأنها تستطيع تحقيق ارباح في أماكن اخرى، وادراك خطورة تسرع بعض الدول النامية في ادماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي..».**

لقد شاركت مصر بوفد في هذه القمة برئاسة رئيس الجمهورية ووقعت على هذا البيان، ومع ذلك ما زالت حكومتنا تبشرنا بالانضمام للنمور الاسيوية.

فلحساب من تتم هذه الكارثة.

هوامش على دفتر الحياة

التعليم.. مرة أخرى



د. فتحي سرور


حسين كامل بهاء الدين

هل يكون دخول الجامعات بامتحان قبول؟!

فى الشهور الأخيرة من الفترة التى قضاها د. **فتحى سرور** وزيرا للتعليم فتحت النيران بغزارة على سياساته وقراراته ،وجاءت النيران فى الغالب من جانب صحف الحكومة، بحيث تصور البعض أن هذه الحملة هى مقدمة لعزله ، وخلال هذه الحملة الشرسة الصادرة عن صحف الحكومة وصفت سياسات د. **فتحى سرور** بأنها «معادية للاصلاح» تارة ونددت تلك الصحف» بالشعارات المضحكة والسياسات اللقيطة» تارة أخرى . وحوكمت سياسات د. **فتحى سرور** فى التلفزيون فى برنامج «واجه الحقيقة» ، ثم تزامن كل هذا مع مؤتمر تم عقده فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، كان موضوعه الأصلى «**الابعاد السياسية والاقتصادية لسياسة التعليم الجامعى**» إلا أنه تحول-كما تقول صحيفة الاهرام-إلى محاكمة لسياسات التعليم المصرى فى الشقين: العام والجامعى. وقالت الأهرام إن المحاكمة دامت ثلاث ساعات كاملة مثل فيها الادعاء أساتذة الجامعة بتوجهاتهم الفكرية المختلفة، وقام «المتهم» **أحمد فتحى سرور** بالرد على تهم الادعاء بمرافعة بليغة لغويا وإن كانت لا تغنى الكثير. **والغريب أن د. فتحى سرور ظل طيلة فترة إشرافه على التعليم يقول إن سياساته التعليمية قومية، ومحل رضاء القيادة السياسية.**

وما أشبه الليلة بالبارحة!.

فاليوم تتعرض سياسات د. **حسين كامل بهاء الدين** لحملات صحفية عديدة جاء معظمها من أروقة صحف الحكومة ، ومن شخصيات حكومية مسئولة، وكما زعم د. **فتحى سرور** أن سياساته قومية ومحل رضاء وموافقة القيادة السياسية، كذلك فعلد. **حسين بهاء الدين** وصدق الناس هذا الادعاء مدة طويلة. لكن ما حدث فى المدة الأخيرة من فصل الاشراف على التعليم العام والتعليم الجامعى ، ومن تعديل لقانون الثانوية العامة- الذى فرضه وزير التعليم على مجلس الشعب منذ ثلاث أو أربع سنوات- والحديث الذى أدلى به رئيس الوزراء فى مجلس الشعب فى انتقاد قانون الثانوية العامة.. **كل ذلك وغيره يدل على أن سياسات د. حسين كامل بهاء الدين تتعرض لضربات شديدة من داخل السلطة. والدليل على هذا أنه تشكلت لجنة من تسعة وزراء وصفت مهمتها بأنها «وضع سياسة جديدة للتعليم»!.**

وأصبحنا فى هذا الوضع المحزن حيث يدافع رئيس الوزراء بحماس عن شأن من شئون التعليم (وإلغاء نظام التحسين) فى مجلس الشعب، بينما يقف وزير التعليم فى المجلس صامتا ولا ينبس ببنت شفه . وهذا الذى قيل عن سياسة التعليم فى عهد د. **حسين كامل بهاء الدين** بانها سياسة قومية ليس صحيحاً ، وإذا كان المقصود من هذا التعبير انها محل رضاء كل المختصين وموافقتهم. **والصحيح أن هناك عديدين من أساتذة كلية التربية كتبوا إلى الأهرام معترضين فلم تنشر الاهرام آراءهم**، وبلغت الأمور حد أن كتب الأستاذ رجب البنا (وكان آنذاك المشرف على صفحة الرأى فى الاهرام) مقالا سيناً ضد اساتذة كلية التربية وسماهم **«تربويين آخر زمن»** . والصحيح أيضا أن وزراء سابقين للتعليم- منهمد. **عبد السلام عبد الغفار** والدكتور **حلمى مراد** والدكتور فتحى سرور- لم يكونوا موافقين على قانون الثانوية العامة الذى وضعه د. **حسين كامل بهاء الدين** .وكان هذا معروفا فى كل دوائر اتخاذ القرار. فكيف يقال بعد ذلك إنها كانت سياسة قومية؟.

على أن المدافعين عن قانون التحسين والمعترضين على ما تم أخيرا من إلغائه يقدمون حجة جديدة مؤداها أن إلغاء التحسين سوف يؤدى إلى وقف التوسع فى التعليم الجامعى.

وردنا على هذا الكلام يتمثل فى شيئين:أولهما أننا مع التوسع فى التعليم الجامعى بشرط أن تكون الدولة مستعدة للانفاق على مقتضيات هذا التوسع من إقامة مدرجات جديدة ومعامل جديدة ومبانى جديدة أما أن ترفض الدولة زيادة اعتمادات الاستثمارات فى الجامعات بحجة ضغط النفقات وتعليمات صندوق النقد الدولى فلن يؤدى هذا التوسع إلا إلى تدهور حاد فى وضع التعليم الجامعى من ناحية المستوى والنوع.

د. عبد العظيم أنيس

فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط

لا أعتقد أنني أغالي عندما أقول إن الأسابيع الأخيرة قد أوضحت بجلاء مدى فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فالمؤتمر الاسلامي في طهران والحضور الواسع فيه للدول والقادة قد أوضح أن السياسة الأمريكية لعزل **إيران** قد فشلت ، خصوصا عندما تلاحظ عودة العلاقات الدبلوماسية بين إيران ودول أوروبا.

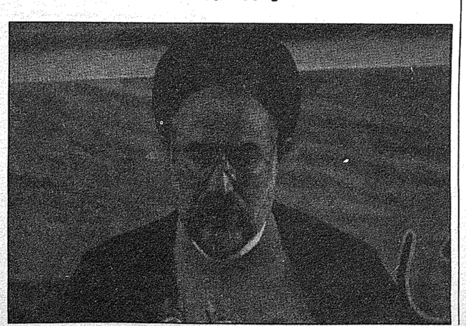
والحقيقة أن المؤتمر الاسلامي كان تعبيرا عن أشياء كثيرة جديدة، في مقدمتها أن العديد من حكام الشرق الأوسط والدول الاسلامية- وهم تاريخيا من أصدقاء واشنطن -ليسوا راضين تماما عن مسالك السياسة الأمريكية وما يمكن أن تؤدي إليه هذه المسالك بهم من مخاطر على مصالحهم ومصالح شعوبهم.

ومن قبل المؤتمر الاسلامي كان الفشل الذريع لواشنطن في **مؤتمر الدوحة** حيث رفضت معظم الدول العربية- وفي مقدمتها **السعودية ومصر وسوريا**- الحضور على الرغم من أن واشنطن قامت بمهمة المرور على كل عاصمة عربية- ممثلة في **مارتن إنديك** ثم السيدة **أولبرايت** - للتأكيد على ضرورة الحضور وأهميته. **وأبلغ دليل على هذا الفشل ليس فقط تخلف معظم الدول العربية ، وإنما عجز المؤتمرين عن تحديد مكان انعقاده المقبل.**

ثم هناك السياسة الأمريكية إزاء العراق في الأسابيع الاخيرة ، والتي أوضحت بجلاء عجز الحكومة الأمريكية عن أن تجذب إلى صفها روسيا وفرنسا والصين ومصر ، في دعم سياسات العدوان العسكري على شعب العراق، واكتساب العراق زخما من التأييد الشعبي والحكومي في العديد من أنحاء العالم العربي وغيره.

وأخيرا هناك بالطبع الفشل الأمريكي في فتح الطريق المسدود في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية . ولا تبذل الخارجية الأمريكية جهودا مكثفة لبعث الدماء في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية . التي توقفت عمليا منذ مارس الماضي، ولكن من المؤكد أن هذه الجهود مصيرها الفشل إذا كان المقصود هو تنفيذ نصوص اتفاقات أوسلو والخليل. فقد أصبح من الواضح الآن أنه حتى لو **افترضنا حسن نية نتنياهو في الرضوخ لضغط أمريكي -ونحن لا نفترض هذا أبدا- فإن حلفاءه في الحكم من أحزاب دينية وشخصيات شديدة اليمينية والعداء للعرب والمسلمين لن يقبلوا** تنفيذ اتفاق أوسلو. وبمعنى آخر فإن الموقف الآن يتلخص في بديلين: إما انهيار المفاوضات نهائياً، والتخلي عن أوسلو في إعادة الانتشار وانسحاب القوات الاسرائيلية من معظم أراضي الضفة والقطاع حسب نصوص أوسلو، وإما سقوط الحكومة الاسرائيلية الحالية وقيام حكومة «وحدة وطنية» يشترك فيها حزب العمل أو إجراء انتخابات عامة جديدة ، لا يعلم إلا الله نتائجها.

خاتمي.. وسياسة ايرانية جديدة..



رسوم التعليم عند الاعادة تمس في الصميم أبناء الفقراء المحرومين من الرعاية المنزلية

ويكفي الآن أن ننظر إلى بعض كليات التجارة مثلا حيث عدد الطلاب يزيد عن أربعين ألف منهم نحو ١٣ ألف في السنة الأولى. وقل بالله عليك كيف يمكن المحافظة على مستوى تعليم جامعي حقا في مثل هذه الظروف؟.

أما الأمر الثاني فهو أنه من المفترض في السياسة العاقلة أن تكون المجموعة التي تدخل الجامعة سنويا متوازنة اجتماعيا، بمعنى أن تضم أبناء الفقراء إلى جانب أبناء الطبقة الوسطى والطبقات القادرة ماليا، ولا تقتصر غالبية المقبولين على شريحة اجتماعية واحدة أو شريحتين. وأنا أزعم أن النظام الذي كان سائدا طوال السنوات الأخيرة بما أدى إليه من تركيز على الدروس الخصوصية طوال سنتين بدلا من سنة واحدة قد حول ثلثي المرحلة الثانوية (سنتين من ثلاث سنوات) إلى حلبة سباق تهمل فيها كل الاعتبارات التربوية المستهدفة من التعليم والأنشطة الضرورية المساعدة باسم الحصول على مجموع عال في الثانوية العامة، وبالتالي الدخول إلى الجامعة. وهذه الحلبة من السباق يكاد لا يوجد فيها مكان لأبناء الفقراء، لأنهم لا يستطيعون منافسة غيرهم في الدروس الخصوصية) ولأنهم عندما يرسبون يدفعون رسوما عالية للاعادة تصل إلى ٥٠٠ جنيه عن كل دورة (حد أقصى) ، وكما أعلن الوزير في كتابه (مبارك والتعليم) فإنه ينوي مطالبة كل طالب راسب في التعليم بدفع رسوم التعليم عند الإعادة ، وهي مطالبة تمس في الصميم أبناء الفقراء، الذين حرمتهم ظروفهم الاجتماعية من الرعاية المنزلية التي تتوفر عادة لأبناء الطبقة المتوسطة.

ولقد ناديت من قبل بأن يتحول امتحان الثانوية العامة إلى امتحان خاص بكل محافظة (أو عدد من المحافظات المتجاورة) وأن يقتصر القبول في جامعة كل محافظة على أبنائها في الغالب الأعم، ولا يقبل من خارجها إلا العدد القليل ولأسباب واضحة . عندئذ سوف ينتهي في رأيي صراع الثانوية العامة، لكن وزارة **الجنزوري** يبدو أنها متجهة في اتجاه آخر ، تحدث عنه بعض الوزراء صراحة، وهو اعتبار امتحان الثانوية العامة بمثابة إنهاء لمرحلة تعليمية فحسب، لا تؤدي بالتالي إلى دخول الجامعة بالضرورة . فهل يكون دخول الجامعة بامتحانات قبول تنظمها الجامعات؟.

هذا ما سوف يتضح أمره قريبا.


مادلين أولبرايت

وإذا كانت السياسة الأمريكية قد فشلت في سياسة «الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق (وهي بالمناسبة من وضع مارتن إنديك نائب وزيرة الخارجية حاليا ومدير معهد دراسات الشرق الأدنى في واشنطن سابقا)، وفشلت في دفع مسار السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، فهل يكون معنى هذا أن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سوف يعاد النظر فيها أمام هذا الفشل الصارخ؟.

يبدو أن بعض الدوائر الحاكمة العربية تؤمل في هذا وتظن أن موقفها من مؤتمر الدوحة وأن مظاهرة مؤتمر طهران الباهرة كافية لأن تعيد واشنطن النظر في سياساتها في الشرق الأوسط وهي تشير إلى رد الرئيس **كلينتون** على دعوة الرئيس الايراني **محمد خاتمي** إلى الحوار مع واشنطن، وهو رد إيجابي يوافق على الحوار مع طهران إن كان يدعو لأن يكون هذا الحوار علنا.

ورأيي أن هذا التقدير من جانب بعض الدوائر الحاكمة العربية مبالغ فيه تماما، فقد يحدث بعض التغيير في الشكل لكن يظل جوهرا السياسة الأمريكية كما هو على الأقل في المستقبل المنظور.

أما السبب في رأيي هذا فيعود إلى عدة حقائق: أولها أن **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في يد ثلاثة يهود صهاينة في الادارة الأمريكية.. دنيس روس ومارتن إنديك وأولبرايت**، وثانيتها أن وضع كلينتون الداخلي محاط بالمشاكل سواء المتعلقة بالتحرش الجنسي في قضية منظورة أمام المحاكم أو في قضية جمع التبرعات بطريقة- غير قانونية في الحملة الانتخابية الماضية أو في القضايا المالية التي تتعلق به وبزوجته أيام كان حاكما لإحدى ولايات الجنوب.. إلخ ،وفي كل هذه القضايا يقف اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة إلى جانب كلينتون مدافعا عنه.

وثالثتها أن الكونجرس الأمريكي به أغلبية جمهورية.. والجمهوريون فيما يتعلق باسرائيل ملكيون أكثر من الملك، أي صهاينة أشد من غلاة الصهاينة، وموقفهم من الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل معروف، وطلبهم من الادارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ما زال قائما.

أما السبب الرابع والأخير فهو أن المصالح الأمريكية في المنطقة ليست مهددة من قريب أو بعيد، فلماذا يغير الأمريكيون من سياساتهم بينما تلك المصالح ليست مهددة، بل على العكس فالأمريكيون في الخليج جعلوا أنفسهم حماة لتلك المصالح ولحكام المنطقة بأساطيلهم الرابضة هناك، وتكلفة هذه الحماية يدفعها هؤلاء الحكام دون نقاش! ولقد أفلح الأمريكيون في أن يجعلوا من العراق «**البعبع**» الذي يخيفون به أصدقاءهم في السعودية والكويت، ومن الانصاف أن نقول إن صدام بسياساته قصيرة النظر في الماضي قد أعطى الأمريكيين السلاح الذي يستخدمونه فضلا عن أنه جلب على الشعب العراقي كوارث دون فائدة.

إن قناعتي الشخصية أن الأمريكيين براجماتيون أي ذرائعيون لن يفكروا في النظر في سياساتهم إلا عندما يتيقنون أن مصالحهم في المنطقة مهددة حقا. أليس من المحزن أن الدعوة إلى مقاطعة السلع الأمريكية قد مضى عليها شهور مع ذلك فلم تحقق نجاحا يذكر حتى اليوم؟.

المصالح الأمريكية في المنطقة لا تتعرض للتهديد من قريب أو بعيد.. فلماذا يغير الأمريكيون من سياساتهم؟!

أكاذيب الخصخصة


د. كمال الجنزوري

من يوم أن بدأ التفكير في بيع القطاع العام للقطاع الخاص المصري والأجنبي، بما في ذلك الصهيوني، أمتلأت الصحف المصرية الحكومية بتأكيدات لمسئولين مصريين كبار ثبت بعد ذلك أنها أكاذيب، والأرجح أنهم كانوا يعرفون أنها اكاذيب وهم يقولون هذه التأكيدات، وهذا الوضع قد ساهم دون شك في توسيع هوة فقدان الثقة بين الشعب ومسئوليه.

ربما لانستطيع هنا أن نحصر كل هذه التأكيدات التي ثبت بعد ذلك أنها أكاذيب مثل هذا العمل قد يحتاج إلى أن يتوفر المرء على مراجعة الصحف «القومية» خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة عشر ولكننا نستطيع أن نذكر بعضها اعتماداً على الذاكرة.

فلقد بدأت هذه التأكيدات بتأكيد أن قلاع الصناعة المصرية في النسيج في المحلة وكفر الدوار وحلوان لن تمس، ثم اعترف المسئولون بعد ذلك بسنوات أنها معروضة للبيع مثلها مثل غيرها.

وكلنا ما زال يتذكر تأكيدات المسئولين بأن العمالة في المصانع والشركات لن تمس بعملية الخصخصة، **وأن عاملا واحدا لن يفصل من عمله**، ومع أن هذه التأكيدات بدت محيرة وداعية لتساؤل طبيعي: كيف يقبل أصحاب المصانع والشركات من القطاع الخاص مثل هذا الوضع بينما تعترف الحكومة أن هناك عمالة زائدة في تلك المصانع

أكاذيب :

* قلاع صناعة النسيج فى المحلة وكفر الدوار وحلوان لن تمس.
* لن يفصل عامل واحد.
* لن تباع بنوك القطاع العام.
* المرافق العامة لن تخصخص.

والشركات، وبينما أن الهدف الحقيقى لرجال القطاع الخاص هو تعظيم أرباحهم مثلهم مثل كل الرأسماليين فى العالم ، إلا أن الكثيرين ظنوا أن الحكومة جادة فى تأكيداتها.

لكن الحكومة اضطرت بعد ذلك إلى الترويج لفكرة المعاش المبكر، وقبلت فصل الألوف من العمال الذين كانوا على نظام المكافآت كما حدث فى مصانع الكوكاكولا وغيرها من المصانع ، والبقية تأتى.

وبالتأكيد سوف تتذكر أن المسئولين أكدوا مرارا وتكرارا أن البنوك الحكومية الأربع الرئيسية **(الاهلى، بنك مصر بنك القاهرة، بنك اسكندرية) لن تعرض للخصخصة** لأن هذه البنوك هى أدوات الدولة الأساسية فى التحكم فى التدفقات المالية وفى الرقابة عليها وعن طريق هذه البنوك يمكن التحكم فى أسعار الفائدة والسيطرة على الادخار وكلها عناصر ضرورية فى حفز الاقتصاد الوطنى على المستوى الكلى (مستوى الماكرو).

ثم اعترفت الحكومة بعد ذلك أن أحد هذه البنوك الأربع يعرض للخصخصة خلافا لكل ما قيل فى الماضى عن هذا الموضوع.

واليوم يفاجأنا مجلس الوزراء بقراره بخصخصة هيئة التليفونات وتحويلها إلى شركة مساهمة، مع أن الحكومة كانت قد أكدت فى مجلس الشعب منذ وقت قريب -عندما كان المجلس يناقش قانون إعطاء المستثمرين حق إنشاء بعض الطرق فى الجهات النائية- أن المرافق العامة لن تخصخص وأن أقصى ما يمكن قبوله هو إعطاء القطاع الخاص حق إنشاء وإدارة بعض التوسعات فى هذه المرافق.

ثم ثبت أن تأكيدات الحكومة ليست غير أكاذيب ، فلماذا يصدق الناس هذه الحكومة بعد ذلك!



الحملة المسعورة على هذه السيدة

فى الأسابيع الأخيرة فتحت الصحف فى الغرب - خصوصا صحف بريطانيا- النار على مانديلا الزوجة السابقة للرئيس **نيلسون مانديلا** ، بمناسبة مثولها أمام لجنة «الحقيقة والمصالحة» برئاسة القس **دزموند توتو** للرد على الاتهامات التى وجهت إليها بأنها أيام الكفاح ضد نظام بريتوريا أمرت بقتل صبى وطبيب .ولم تعترف مسزمانديلا بصحة هذه الاتهامات وإن كانت قد اعترفت بأن أيام النضال كانت أياما صعبة وأن أخطاء شنيعة قدوقعت فى مثل تلك الظروف لكنها واجهت الشهود الذين جيئ بهم للشهادة ضدها باتهامات مضادة، وقد شهد بعض الشهود لصالحها فى هذه القضية ، وقالت أمام اللجنة إنها تتعرض من قبل أجهزة الإعلام ودوائر أخرى لحملة ظالمة لا علاقة لها بأحداث سنوات النضال. فلماذا إذن هذه الحملة المسعورة؟.

لا تنكر الصحف الغربية أن لمسز مانديلا شعبية واسعة فى جنوب افريقيا ، مما جعل نساء جنوب أفريقيا السود ينتخبنها دون تردد قائدة للتنظيم النسائى فى المؤتمر الوطنى الإفريقى وهى تنوى أن ترشح نفسها نائبة لرئيس المؤتمر الوطنى الافريقى فى نهاية هذا الشهر(ديسمبر) ، وبالتالى الخوف والفزع من أن تنجح فى ذلك ، خوف دوائر المال وأصحاب المزارع من البيض و خوف العناصر المحافظة فى المؤتمر الوطنى الأفريقى ، وخوف البريطانيين على مصالحهم هناك.

فلمسز مانديلا برنامج راديكالى أعلنته أكثر من مرة ، وهى ما تزال تحمل روح التحدى ضد البيض ومصالحهم التى تميزت بها سنوات النضال. وبرنامج **مسز مانديلا** يتعلق بالأرض وتوزيعها على السود، بالعمالة وبرنامجها لتوفير العمل للعاطلين من السود بالجريمة المنتشرة فى جنوب إفريقيا وكيفية مقاومتها،وهى تدعو إلى إعادة حكم الاعدام على البيض الذين ارتكبوا مذابح ضد السود فى جنوب افريقيا.

إن هذا البرنامج الراديكالى الذى تدعو إليه وتنوى أن تدخل به انتخابات نائب رئيس المؤتمر الوطنى الافريقى هو سبب الفزع الحقيقى والسر فى الحملة المسعورة ضدها.

والناس البسطاء فى جنوب افريقيا ما زالوا يعانون من الفقر والبطالة ، وما زالوا يشعرون أنه على الرغم من أغلبية - سوداء فى الحكم- فإن مصالح البيض ما زالت لهاالكلمة العليا ومن هنا فإنهم منجذبون إلى برنامج مسز مانديلا الراديكالى ، وهذا هو سر شعبيتها الواسعة وخوف العناصر المحافظة- من السود والبيض -من أن تنتصر فى انتخابات المؤتمر الوطنى الافريقى المقبلة وتصبح نائبا لرئيس المؤتمر، وما قد يترتب على ذلك من وصولها إلى الاجهزة العليا للسلطة فى جنوب افريقيا.

هذا الجزء من الهوامش كتب قبل انعقاد المؤتمر السنوى لحزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى ١٨ ديسمبر الحالى. وقد رشحت بالفعل مسز مانديلا لمنصب نائب رئيس الحزب ولكنها اعتذرت عن قبول هذا المنصب.

حادث الأقصر
ليس بالأمن وحده يقضى على الارهاب

لابد أن يضارع الحديث الحدث، وفى كارثة مثل كارثة الأقصر من الخطأ بل من الخطل والخطر تصور أن تغيير وزير الداخلية سوف يمنع تكرارها.

وقبل أن تتكرر الحادثة، المرجو من السادة المسئولين التكرم بقراءة الموقف بعناية فالوضع واضح والحقيقة بينة ولا عذر عن التخلف عن الحل الباتر السريع.

وليسمح لى القارئ أن أزيد الايضاح بثلاث مقولات أو مقالات مقتبسة مما نشر خلال السنوات الأخيرة:

***

الاقتباس الأول (روزاليوسف ١٩٩٧/١١/٢٣)

«لماذا كان الارهابيون يذبحون السياح بالخناجر والسكاكين قبل الاجهاز عليهم بالرصاص...إن **أول طلقة رصاص على السياح أطلقت بعد نصف ساعة من عمليات الذبح الجماعى**.. لقد صرخ فيهم الخفير أمين المعداوى قائلا: يا كفرة .. طيب حتى اقتلوا الناس بدون ذبحهم والتمثيل بجثثهم. فرد عليه أحد الارهابيين صارخا: طالما أنت تكفرنا.. خذ هذه الطلقة. ثم أطلق الرصاص على كتفه وهو يصرخ «أنت راجل كبير ومش عايزين نقتلك وبعدين **أقرأ الإسلام والقرآن علشان تعرف أن ذبح الكفار على أرض المسلمين حلال وجهاد**».

***

الاقتباس الثانى (اليسار -يوليو ١٩٩٣)

«تربطنى علاقة عمل بشاب أسوانى، فى أوائل العشرينات من عمره، خريج لأحد المعاهد الفنية، بشوش الوجه، حسن المعشر، صادق وأمين، باختصار يمتلك من الخواص الإنسانية ما يضعه، مثل غيره من الشباب الأسوانى، فى قمة النوعيات البشرية.

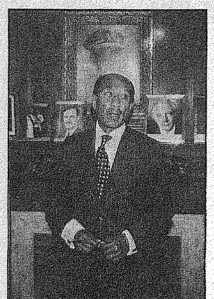
منذ شهور لاحظت على الشاب تغيرات بسيطة فى سلوكه، كان منها **إطلاق لحية صغيرة وارتباطه الشديد بمجموعة من الشباب فى مثل سنه**. وعندما بدأت حوادث السياح الأجانب، وتجاوبا لما ظننته ينتابه من مشاعر نحو الخسارة الاقتصادية الجسيمة لوطنه الكبير (مصر) ووطنه الأصغر (أسوان) سألته عن رأيه فيما حدث.

فوجئت وفجعت باجابته المترددة غير الحاسمة. وسألته ليه؟ قال «شوف يا بيه، القرش الحرام ما منوش فايدة». وعندما حاولت أن أحاوره، قال مبتسما بحزم مؤدب «معلهش يا دكتور سمير .. ده كلام ربنا».

بتوجيه نفس السؤال إلى العديد من الشباب الذى أراه فى مستويات ثقافية متباينة المستوى حصلت من كثير منهم على إجابات متشابهة: «**حرام ولكن**» .. «**حلال ولكن..**» ..«برضه لازم نتذكر» .إلى آخر هذه الجمل التى لا يمكن أن توصف بأنها استنكار حازم لا تردد فيه لهذا الإجرام وتكرر أيضا الحديث عن «القرش الحرام».

وقبل أن ترتفع صيحات الغضب والاتهامات والسكاكين والسنج فى وجهى، فإنى أود أن أؤكد احترامى الكامل لحق كل فرد فى اعتقاداته عن الحلال والحرام، ولكن **أن يصل هذا الاعتقاد إلى تطبيقه على الآخرين والقتل وتفجير القنابل، فهنا لابد من وقفة.**

وقد يكون من المفيد أيضا فى هذه المرحلة أن الفت النظر إلى الأخطاء المنطقية الواضحة فى هذا الموضوع: فبداية فإن تقسيم أنواع القروش إلى «قرش حلال» و«قرش حرام» عملية فى منتهى الصعوبة فى هذه الأيام.


أنور السادات

وقد تكون قروش بعض رؤساء مجالس الادارة أو المدرسين الذين يزرعون بذور الفتنة والكراهية والعنف أو السادة المدرج أسماؤهم فى كشوف البركة، أكثر حراما من قروش نشال صغير. وعلاوة على هذا فإن قصاص القرش الحرام ليس من المؤكد أن يكون القتل، فقد يكون مثلا السجن أو الجلد..إلخ ولا أريد أن أضيع وقت القارئ فى هذه المهاترات.**فإن أى طفل متحضر يفكر تفكيرا سليما يستطيع أن يرد على هذا المنطق المتهافت.**

ومن الواضح إذن أن هناك خطأ فى المنهج الفكرى قد أصاب جانبا من شبابنا فى مقتل، وجعلهم لعبة سهلة التحريك فى يد أناس يسخرونهم لخدمة مصالح خاصة، ومن الواضح أيضا أنه لابد لنا من اجتثاث هذا الاسلوب فى التفكير من جذوره لمواجهة هذه الموجة الشيطانية التى تواجه بلادنا هذه الأيام. ورغم الحساسية المتناهية لهذا الموضوع، ورغم الشعور بأن من يناقشه يمر فى أرض مليئة بالألغام، فإن واجبنا وضميرنا الوطنى وحبنا للحقيقة وللبشرية وللوطن يتطلب منا أن

سمير حنا صادق



الامام محمد عبده وابن رشد وتجاهل الشباب لهما



نواجه هذه المشكلة بشجاعة والا نتخلف عن ذلك مهما كان حجم ما تحمله هذه المواجهة من متاعب.

وبداية فإن الدين فى الإنسان السوى فطرة، وهو إلى جانب الفنون والآداب ، أهم موجه لوجدانيات البشرية، وبدون الوجدانيات يصبح الإنسان وحشا لا ضمير له. وقد عشنا فى زمن سابق كان الدين فيه مختلفاً عما هو عليه اليوم. كان الدين همسا وتعبدا وسلوكا ،كان الدين حبا وصدقا وطهارة وحرية وأخوة وعطفا. ولم يكن الدين على الصورة التى نراها الآن من هؤلاء المدعين: عبسا وكراهية وخبثا وقسوة وضوضاء.

ولابد أن نتذكر أن هذه الظاهرة المنتشرة فى العقود الأخيرة لا ينفرد بها الشباب من دين دون آخر: **فأصول هذا الأسلوب فى التفكير ، وإن اختلفت مظاهرها ، موجودة فى الشباب المسلم وفى الشباب القبطى أيضا، فهنا وهناك نفس الجذور: الاهتمام بمظهر الدين دون الجوهر، والتركيز على الطقوس دون السلوك ،الحديث عن غيبيات ومعجزات وهمية فى عصر انتهت فيه المعجزات ، إساءة الظن بالآخرين والانغلاق عنهم وبالتالى كراهيتهم، رفض الحوار: « أنت جاى تتعلم ولا جاى تجادل»!!. وقد صحب هذا كله فقدان الشعور بالانتماء للوطن.**

فانتشر بين الاقباط استعمال أسماء أجنبية لأبنائهم «جورج» بدلا من جرجس ،«جون» بدلا من حنا، «مايكل» بدلا من ميخائيل.. إلخ وانتشر بين الشباب المسلم رفض تحية علم مصر ورفض الولاء لها أو حتى للعروبة والجهر بالانتماء لايران وأفغانستان وباكستان. الظاهرة عامة إذن، بل لقد اخترقت أجهزة الإعلام والتعليم. وهى بشكل عام تتميز بتغليب النقل على العقل ومحاربة الاجتهاد والتأويل. وعلاوة عما فى هذه العملية من إغلاق للطريق أمام المستقبل والهجرة للماضى، فإنها دائما تتمتع بذاكرة انتقائية تستخرج السيئ من التراث وتتجاهل المبهر والمضئ:

فهى تتجاهل **ابن رشد وجمال الدين الافغانى ومحمد عبده** وترتبط **بالغزالى والمودودى**،وهى تفخر بأصولها فى بغداد والموصل والقيروان وتتجاهل بل وتحض على كراهية أمجادها وأصولها الفرعونية. وهى تزعم لنفسها وحدها معرفة الحقيقة الإلهية، وما دام الأمر كذلك فإن غيرها كافر يستحق العقاب الساحق فى الدنيا والآخرة. وبدراسة تاريخ البشرية سنكتشف أن **هذا المنهج فى التفكير يصاحب أشد فترات الظلم والتعاسة البشرية : ويكفى أن نتذكر محاكم التفتيش فى عصور الظلمات».**

***

الاقتباس الثالث (مجلة القاهرة- نوفمبر ١٩٩٤)

«ينبغى علينا ألا نعتبر محاولة اغتيال **نجيب محفوظ** «مجرد حادث» ،فالحادث هو تحد لقوانين الاحتمالات يحدث بصفة غير متوقعة، أما ما حدث لنجيب محفوظ فهو نتاج متوقع لمسببات معلومة. لقد حدث مثله من قبل ويستمر حدوث مثله فى المستقبل ما دامت الأمور مستمرة على ما هى عليه.

ويجب علينا ألا نستكين إلى هدوء وسكينة الكاتب الكبير، فموقفه هذا يفرضه عليه سنه ومركزه ، بل علينا أن نغضب وأن نثور على المهانة التى يتعرض لها الخير والنوروالتقدم فى وطننا فالاعتداء على نجيب محفوظ يمثل أحدث مظاهر الصراع بين تيار سرطانى خطر ينمو وتمتد جذوره يوما بعد يوم وبين القيادة الفكرية المستنيرة لهذا الشعب.

وكل ما يحيط بالحادث يدل على مدى انحطاط هذا التيار الأسود. ألا يكفى ما كرره الجاهل المجرم أمام عدسات التلفزيون بأن نجيب محفوظ «فاسق» ؟ ألا يكفى ما قاله أمام الصحافة بأنه لو خرج مما هو فيه فسيحاول مرة أخرى اغتياله؟.

وتصور أنه سوف يمكن إيقاف مثل هذه العمليات بتشديد الإجراءات الأمنية أو بمسرحية أو مسلسل عن الارهاب هو تصور ساذج. فعلينا أن نعترف بأن هذا النبت السام تمتد جذوره عميقة فى الأرض ولا وسيلة للتخلص منه إلا باجتثاث هذه الجذور ليعود للسطح نضارته وصحته.

ولسوف يلاحظ أى مراقب منشغل بشئون وطنه أن هذا التيار الذى يطلق عليه البعض افتراء اسم«**الصحوة الدينية**» يتمثل فى أربعة طوابق:

*-بضع مئات من الفتيان (١٥-٢٥ سنة) المرتشين لفقرهم وتعاستهم بالمال والزواج والموعودين كذبا لجهلهم وأميتهم بالشهادة والجنة.

* -قادة هذه الفئة ممن دربتهم مدارس المخابرات الأمريكية لخدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية فى أفغانستان وغيرها. ويعمل هؤلاء فى جبهة سرية تسندها جبهة علنية من المتأسلمين السياسيين وأصحاب شركات الاستثمار والتجار الذين نهبوا أموال مصر وصدروها إلى مواطن الفساد فى جزر البهاما وغيرها.

*-آلاف ممن يدعون أنهم من رجال الدين، وفتاواهم وخطبهم مليئة بالأكاذيب وبما هو ضد فطرة الدين والاخلاق.

*- ملايين ، نعم ملايين، من الأميين أو أنصاف المتعلمين الذين بدأ مسارهم فى هذا التيار الأسود من منابع الإعلام والتعليم الحكومية. ويتكون من هذه المجموعة الاحتياطى الضخم الذى لا ينفذ لانتقاء عناصر المجموعة الأولى والبيئة المناسبة لاختفاء وإيواء هذه العناصر.

ولقد ارتكب هذا التيار الأسود الشيطانى أفظع الجرائم فى تاريخ مصر، فقد أخر مسيرتها السياسية فشغل القيادات الشعبية والفكرية بمعارك مستمرة ، وأوشك على تحطيم قيمها الاجتماعية باستبدال طقوس ومراسم شكلية جاهلية بالأخلاقيات والقيم الفطرية الطيبة لشعبنا.

ولد هذا التيار التعس على يد هيئة قنال السويس (الأجنبية فى ذلك الوقت) للسيطرة على العاملين الوطنيين فى الهيئة، ومما بعد ذلك هذا الجنين المشوه بمساعدة من السراى الملكية ومن إنجلترا ثم الولايات المتحدة وكانت مواقفه السياسية المستمرة تبرر ما

السادات أطلق هؤلاء كالكلاب المسعورة ضد المجموعات الوطنية فى الجامعة



نجيب محفوظ

ينفق عليه: فحارب حزب الوفد- طليعة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت- وهتف للملك وأعلن له الولاء، وأيد طاغية هذه الفترة إسماعيل صدقى الذى كانت مهمته القضاء على الحركة الوطنية، وافتى زعماؤه بأنه صادق كالنبى إسماعيل.

وكان هذا التيار بكافة فصائله وجنازيره ومطاوية عونا مستمرا للمستعمر وكانوا من بين صفوف شباب الجامعة الفئة الوحيدة التى امتنعت عن تأييد اللجنة الوطنية للطلبة والعمال (قيادة الحركة الوطنية فى ذلك الوقت).. **وعندما جاء السادات إلى الحكم أطلقهم كالكلاب المسعورة ضد المجموعات الوطنية ممهدا الطريق للصلح مع إسرائيل ،** فصدرت فتاواهم كالعادة مقارنة بين هذا الصلح وصلح الحديبية. وقاموا فى أفغانستان بدور وضيع فى خدمة المخابرات الأمريكية وتجار المخدرات انتهى بهذا البلد إلى ما هو عليه الآن.

أما اجتماعيا فقد استبدلوا الشورت الطويل والجلباب القصير والقتل والضرب وطريقة دخول المراحيض ، والعبس والكراهية، بقيمنا الحقيقية الأصيلة كالصدق والخير والحب والابتسام والبراءة ، واعتبروا اخواتنا وامهاتنا وبناتنا كتلا من اللحم الجنسى وحاربوا كل اتجاه لإنصاف المرأة.

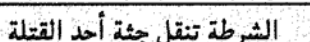
بعد أن كان التدين في أيامنا همسا يدور فى هدوء بين الإنسان وربه، وسلوكا يشع بضوء الود والحب، أصبح على أيديهم ضوضاء ودجلا وجنا وعفاريت وجعجعة وحديثا مفزعا عن ثعبان أقرع.

وتحول الأقباط بهذه «الصحوة» إلى طائفة مهمشة، لا ولاء لشبابها للوطن ولا أمل لهم فى المستقبل إلا بالهجرة إلى الحلم الكاذب.. إلى المعسكر الآخر.. إلى الولايات المتحدة وكندا.

لقد استشرى هذا التيار وتغلغل واخترق صفوف شبابنا ومثقفينا، بل وعلمائنا فى الجامعات ومراكز البحوث مسنودا فى ذلك بفكر مستورد من باكستان وتمويل من دول البترول وتدريب من ال سى أى إيه C. I.A.

وكما يعلم كل دارس للتاريخ ، فإن مثل هذه النكسة الفكرية لا تحدث إلا فى أوقات الردة المتخلفة ولا ينتج عنها إلا ازدياد الفقر والتخلف والتعاسة، ويكفى ما صاحبها عندنا هنا من انحدار فى الأخلاق والقيم، فقد ساعد هذا التيار المتمسح بالشكليات كبار النصابين من تجار البضائع المغشوشة والمأكولات الفاسدة وشركات الاستثمار المتمسحة بالدين على الاتكال على شكليات ومراسم تنقذهم من مسئولية الواجب والضمير.

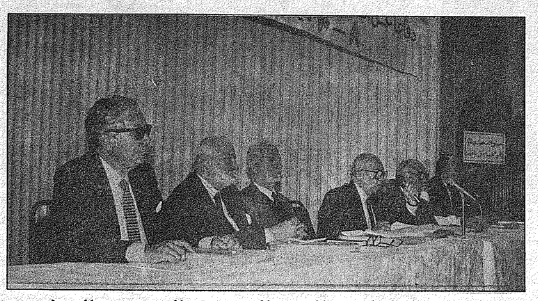
**** إن الطريق إلى جهنم الارهاب والعنف يبدأ بدجال يعرض علينا أسلوبا للتحية وآخر للملبس وثالثا لدخول المرحاض، ويدعم كلامه بالافتراء على الأديان والإدعاء أنه« ده كلام ربنا » . ولا طريق لايقاف الارهاب فى أمة بها هذه النسبة من الأمية وهذه الكمية من الفقر**



الشرطة تنقل جثة أحد القتلة



الاحزاب والقوى السياسية تعلن برنامجها
للاصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى



مصر تعيش نظاما غير ديمقراطى.. لا يقر التعددية الفكرية والسياسية

بمبادرة من **لجنة التنسيق بين الاحزاب والقوى السياسية** والمشكلة من «**حسين عبد الرازق**» أمين اللجنة السياسية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى، و«**محمد علوان**» الامين المساعد لحزب الوفد و «**أحمد حسن**» أمين التنظيم بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى و«**عبد الحميد بركات**» أمين التنظيم بحزب العمل و«**حلمى سالم**» نائب رئيس حزب الاحرار و«**سيف الإسلام حسن البنا**» ممثلا للاخوان المسلمين و«**إبراهيم البدراوى**» ممثلا للشيوعيين افتتح بالقاهرة بقاعة جمال عبد الناصر بمقر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مؤتمر الاحزاب والقوى السياسية« **دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان**» فى العاشرة والربع من صباح الاثنين ٨ ديسمبر ١٩٩٧.

تحدث فى الجلسة الافتتاحية «**خالد محيى الدين**» رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى و«**ابراهيم شكرى**» رئيس حزب العمل و«**ضياء الدين داود**» رئيس الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، و«د. **نعمان جمعه**» نائب رئيس حزب الوفد، و«**حلمى سالم** نائب رئيس حزب الاحرار و«**ابراهيم البدراوى**» ممثلا للشيوعيين المصريين، و«**مأمون الهضيبى**» ممثلا للاخوان المسلمين.

وقدم **حسين عبد الرازق** للمؤتمر بكلمة قصيرة قال فيها:

«باسم لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية أرحب بكم، وأشكر جميع من تفضل بالحضور والمشاركة فى مؤتمرنا «**دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان**».

لقد تكونت لجنة التنسيق بين أحزاب التجمع والأحرار والعمل والوفد والناصرى والاخوان المسلمين والشيوعيين عقب مأساة تزوير إرادة المواطنين فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥، لتنسق عمل هذه الأحزاب والقوى السياسية فى قضايا الديمقراطية والحريات العامة.

صحيح أن الحكم مارس التزوير فى كافة الانتخابات العامة، منذ بدأت التعددية السياسية فى مصر عام ١٩٧٦، سواء إنتخابات مجلس الشعب أو مجلس الشورى أو الانتخابات المحلية، وكذلك فى الاستفتاءات العامة.. ولكن حجم التزوير كان عام ١٩٩٥ غير مسبوق. كما استخدم العنف خلالها بصورة غير مسبوقة بحيث بدا الحديث عن تداول السلطة سلميا عن طريق صندوق الانتخابات وكأنه مستحيل فى ظل الأوضاع القائمة.

وعقب انتخابات المجالس المحلية رأت لجنة التنسيق أن الوقت قد حان للإقدام على خطوة أبعد فى النضال من أجل الديمقراطية عن طريق صياغة برنامج مشترك للإصلاح السياسى والديمقراطى، وأن لا تنفرد الاحزاب والقوى السياسية بصياغة هذا البرنامج، فكانت فكرة هذا المؤتمر الذى يشارك فيه إلى جانب قيادات وأعضاء الاحزاب والقوى السياسية العديد من الخبراء والباحثين والمفكرين من كافة الاتجاهات والمدارس ومن مراكز البحوث والجامعات.

وأستأذنكم فى توجيه شكر خاص **لمركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان** الذى قدم لهذا المؤتمر خمسة أبحاث أساسية، وكذلك **لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،ومركز البحوث العربية، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ،ومركز يافا..**».

وعقب القاء رؤساء الاحزاب وممثلى القوى السياسية لكلماتهم والتى حدد كل منهم فيها رؤية حزبه للديمقراطية انقسم المؤتمر إلى خمس لجان.

اللجنة الأولى وعقدت جلساتها بمقر **حزب العمل** واختصت بالمحور الأول« **البناء القانونى والدستورى**» حيث ناقشت خمسة أوراق.

-«البنية القانونية والدستور وحقوق

الإنسان» مقدمة من «**عصام الدين حسن**» وعقب عليها «**د. عاطف البنا**».

- «البناء الدستورى والقانونى لمصر» مقدمة من «**عادل عيد**» وعقب عليها **المستشار عمر العطيفى**».

- «القوانين المكملة للدستور والمقيدة للحريات» مقدمه من «**المستشار سعيد الجمل**» وعقب عليها «**د. سليم العوا**».

- «موقف المحكمة الدستورية من قضايا حرية الرأى والتعبير» مقدمه من «**سمير الباجورى**» وعقب عليها «**المستشار يحيى رفاعى**».

- «النقاط العشر بمقترحات الافكار الرئيسية لتطوير النظام المحلى» مقدمه من «**د. صلاح صادق**» وعقب عليها «**عبد الحميد كمال**».

اللجنة الثانية وعقدت جلساتها بقاعة د. **فؤاد مرسى بحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**، واختصت بالمحور الثانى «**الطوارئ كظاهرة مصرية**» حيث ناقشت خمس أوراق:

- الطوارئ كظاهرة مصرية مقدمه من «**منتصر الزيات**» وعقب عليها «**عبد العزيز محمد**».

- «التعذيب ممارسة منهجية لنظام الحكم» مقدمه من «**حسين عبد الرازق**» وعقب عليها «**نبيل الهلالى**».

- «ثقافة الطوارئ مقدمه من «**فريدة النقاش**» وعقب عليها «**السيد يسن**».

- «أثر حالة الطوارئ علي الحالة الاجتماعية في مصر» مقدمه من «**مختار نوح**» و«حالة الطوارئ واثارها السياسية والاجتماعية والقانونية» مقدمه من «**محمد غريب**» .. وعلق عليها «**عبد الله خليل**».

اللجنة الثالثة وعقدت جلساتها بمقر **حزب الوفد** . واختصت بالمحور الثالث «**حرية الانتخابات والنقابات والاعلام**» حيث ناقشت سبع أوراق.

- «قانون مباشرة الحقوق السياسية والحد من التزوير» مقدمه من «**أحمد سيف**» **وعقب عليها** «ناجى الشهابى».

- «النقابات المهنية والاتحادات الطلابية بين قبضة التشريع وسطوة السلطة» مقدمه من «**محمد علوان**» وعقب عليها المهندس «**أبو العلا ماضى**».

- «الحرية النقابية: النقابات العمالية - دراسة حالة بين الدستور والقانون» مقدمه من «**خالد على**» وعقب عليها «**أحمد طه**».

- «حرية النقابات العمالية فى بناء تنظيمها وإدارة نشاطها» مقدمه من «**محمد جمال إمام**» وعقب عليها «**جمال البنا**».

- «آليات الديمقراطية وتنمية المجتمع» مقدمه من «**ابراهيم دسوقى أباظة**» وعقب عليها «**أحمد عبد الحفيظ**».

- «حرية الصحافة فى مصر - تناقضات التشريع وتناقضات الواقع» مقدمه من «**صلاح عيسى**» وعقب عليها «**قطب العربى**».

- **الاعلام الأجنبى والسياسة فى مصر مقدمه من** «**حازم غراب**» وعقب عليهما «**رجائى الميرغنى**».

اللجنة الرابعة: وعقدت جلساتها بحزب الاحرار ، واختصت بالمحور الرابع «**جماعات المصالح والضغط وتأثيرها على الديمقراطية**» حيث ناقشت أربع أوراق.

- «التحول الليبرالى وتأثيره على الديمقراطية» مقدمه من «**د. محمود ياسر رمضان**» و«نحو موقف منسجم من قضايا الحرية والديمقراطية» مقدمه من «**شريف هلالى**» وعقب عليهما «**د. مجدى قرقر**» .

- «بعض القضايا النظرية فى دراسة جماعات المصالح فى مصر» مقدمه من «**د. مصطفى كامل السيد**» و«أفكار لحوار قومى حول السياسات الاقتصادية» مقدمه من د. **محمد السيد سعيد» وعقب عليهما «د. أسامة الغزالى حرب**».

اللجنة الخامسة: وعقدت جلساتها **بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى**، واختصت بالمحور الخامس «**الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية**».

حيث ناقشت ست أوراق.

- «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مشكلة آليات أم مشكلة محددات» مقدمه من «**يسرى مصطفى**» وعقب عليها «**حسنى أمين**».

- «حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية. دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون» مقدمه من الشيخ «**مصطفى عاصى**» وعقب عليها «**د. كمال حبيب**».

- «الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعزيز للديمقراطية» مقدمه من **عبد الغفار شكر** وعقب عليها «**د. سعيد النجار**».

- المشاركة السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى مصر الراهنة» مقدمه من «**أحمد شرف**» وعقب عليها «**عبد الفتاح الجبالى**».

- اهدار السلطة الحاكمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين بالمخالفة للدستور» مقدمه من «**عريان نصيف**» وعقب عليها« **محمد السخاوى**».

- الحقوق الثقافية والهوية الضائعة» مقدمه من «**حازم سالم**» وعقب عليها «**حلمى شعراوى**».

وعقب انتهاء المناقشات التى استمرت مساء الاثنين ٨ ديسمبر وطوال يوم الثلاثاء ٩ ديسمبر، عقدت لجنة الصياغة المكونة من «**عبد الحميد بركات - حسين عبد الرازق - محمد علوان - محمود اباظه - فؤاد البدراوى - د. سيد بدوى - حلمى سالم - مأمون الهضيبى - ابراهيم البدراوى**» جلسة استمرت من الثانية عشرة حتي الثالثة والنصف بعد ظهر الاربعاء ١٠ ديسمبر حيث تمت صياغة البيان الختامى والقرارات.

وفى المؤتمر الجماهيرى الذى عقد بمقر **حزب العمل** فى السابعة من مساء نفس اليوم قرأ **عبد الحميد بركات** نص البيان والقرارات ثم أجاب **حسين عبد الرازق** على أسئلة الصحفيين.

وفيما يلى نص البيان الختامى لمؤتمر الاحزاب والقوى السياسية «دفاعا عن الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان».



سيف الاسلام حسن البنا وياسر رمضان وحامد محمود وعبد الحميد بركات فى جلسة الافتتاح بقاعة جمال عبد الناصر بحزب التجمع

نداء من الاحزاب والقوى السياسية إلى الأمة..
دفـاعا عن الـديمقراطية والحريـات وحـقوق الانســان

بعد ستة وعشرين عاماً من صدور الدستور الحالى، والذى جاءت بعض من نصوصه العامة متفقة مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمتوافقة مع المقومات الأساسية للمجتمع المصرى، المنصوص عليها فى المواثيق الدولية.وبعد واحد وعشرين عاما من إعلان التعددية السياسية والحزبية..

ورغم انقضاء تسعة وأربعين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وتصديق الحكومة المصرية على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات العمل العربية والدولية..

فما زالت مصر تعيش نظاماً غير ديمقراطى فى جوهره لا يقر التعددية الفكرية والسياسية ، نظاما ينتهك حقوق الإنسان والحريات العامة، يستحيل فى ظله التداول السلمى للسلطة ، حيث يتمتع رئيس الدولة بسلطات مطلقة ولا يخضع للمساءلة ، ويعتمد الحكم على التزوير والتلاعب بإرادة الناخبين فى كافة الانتخابات والاستفتاءات العامة.

نظاماً لا يستطيع الحكم إلا فى ظل حالة طوارئ متصلة منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وحتى عام ٢٠٠٠ على الأقل، بحيث أصبح قانون الطوارئ دستوراً ثانيا للبلاد عطل الدستور الأصلى.

وقد أصبح التعذيب والقتل دون محاكمة والاعتقال الجماعى وخطف الرهائن سياسة منهجية مستمرة للحكم القائم، يتعرض له المعتقلون والمشتبه فيهم فى قضايا العنف والارهاب والقضايا السياسية، والنشطاء فى النقابات والتحركات الاحتجاجية السلمية للعمال والفلاحين والطلاب، بل والمواطنون العاديون فى أقسام الشرطة.

وتتعرض حريات الرأى والتعبير والحق فى تداول المعلومات للمصادرة، وتحتكر السلطة أجهزة الإعلام والصحافة القومية وتسخرها لاهدافها ، وتفرض قيوداً شديدة على حرية الصحافة، وتعانى مؤسسات المجتمع المدنى من أحزاب ونقابات وجمعيات ومنظمات غير حكومية من قيود قانونية وأمنية تصيب حركتها بالشلل.

فالأحزاب محكومة بقانون يصادر عملياً حرية تكونها ، وبحصار إدارى وأمنى ومالى يسجن العمل السياسى والحزبى فى مقار الأحزاب وصحفها ، ويتصدى بشراسة لأى نشاط جماهيرى عن طريق حظر الاجتماعات

السيد يسن وفريدة النقاش ود. رفعت السعيد وحسين عبد الرازق



والتجمعات السلمية.

وتعانى النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية من تدخل فظ للسلطة التنفيذية، من خلال السيطرة الادارية والأمنية على النقابات العمالية، وفرض القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ على النقابات المهنية مما أدى إلى تعطيل إجراء الانتخابات في العديد منها لأكثر من عامين، وشل الجمعيات العمومية صاحبة السلطة العليا عليها، وفرض الحراسة على اثنتين من أكبر هذه النقابات.

وفى ظل اللائحة الحكومية الحالية للاتحادات الطلابية واستبعاد مئات المرشحين لهذه الاتحادات وممارسة السيطرة الأمنية والإحالة لمجالس تأديب فقدت هذه الاتحادات دورها الديمقراطي تماماً.

وتواصلت القيود والتدخلات الادارية في ظل القانون ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ في أنشطة الجمعيات الأهلية التى أصبحت مجالس ادارتها والجمعيات ذاتها معرضة للحل بقرارات إدارية.

وتتعرض المنظمات غير الحكومية وخاصة تلك العاملة فى مجال حقوق الإنسان للتشكيك فى مشروعيتها والحصار والحظر الكامل.

وفى إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أدت السياسات المتبعة إلى مزيد من الإفقار للأقسام الأكثر ضعفا داخل المجتمع، بحيث بلغت نسبة الفقر في مصر عام ١٩٩٥/١٩٩٦ طبقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن معهد التخطيط ٤٨٪ من جملة السكان، ونسبة من يعيشون منهم فى فقر مدقع ٢٣٪ من السكان، أى ما يقرب من ربع المواطنين . ووصل معدل البطالة إلى أكثر من ١٧،٥٪ من حجم القوى العاملة ،منهم ٦٨٪ من خريجى المدارس الثانوية والجامعات ، وأغلبهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً.

وأفرزت ظاهرة الفقر والبطالة انتشار التسول وعمالة الأطفال والتسرب من المدارس ، وتزايد أطفال الشوارع والدعارة، وظهور أكثر من عشرين حياً عشوائياً حول القاهرة وحدها. ويبرز التفاوت الجغرافي في معدلات التنمية حيث تعيش محافظات الصعيد فى ظروف أسوأ بكثير من باقى محافظات الجمهورية.

وتخلت الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية ، سواء في توفير حق السكن لمحدودى الدخل أو الحق في العمل ،أو الحق في التعليم، أو الحق فى التمتع بالحد الأدنى من الرعاية الصحية ومستوى معيشة يليق بالبشر.

وتصدى الحكم بعنف ووحشية لحركات الاحتجاج السلمى للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً، من خلال قمع الاضرابات والمظاهرات السلمية والاعتصامات وتجريم كافة أشكال وأساليب الاحتجاج السلمي الديمقراطية.

وتكتمل هذه الحلقة الجهنمية التى أمسكت بتلابيب المواطن المصرى بتصاعد ظاهرة الإرهاب والعنف الدموى من قبل جماعات تتهم المجتمع كله بالجاهلية وتكفّره وترفض الديمقراطية والتعددية، وتسعى للتغيير بالعنف والارهاب. وقد ارتكبت هذه الجماعات العديد من جرائم القتل والاغتيال الفردى والجماعى، واستهدفت جنود وضباط الشرطة والسياح الأجانب والمواطنين العاديين والكتاب والمفكرين وبعض رموز السلطة ،وامتدت بأنشطتها الاجرامية إلى خارج الوطن ،كما حدث في محاولة اغتيال رئيس الجمهورية في أديس أبابا ونسف سفارة مصر في إسلام إباد.

ولم يعد غريباً فى ظل هذه الدولة البوليسية وهذا التدهور العميق في أوضاع حقوق الإنسان المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وممارسة الحكم للعنف والتعذيب، وبروز ظاهرة الإرهاب والتكفير، وشيوع الفساد ، أن يصاب المجتمع بحالة من اليأس والاحباط ، وأن تسود ثقافة الكراهية والتعصب وتحفر لنفسها مجرى عميقاً فى نسيج المجتمع المصرى .. ثقافة تجرد المواطن من العقل النقدى وروح المقاومة، وتدفعه للسلبية المدمرة واللامبالاة بالشأن العام ، ونفاق الاقوياء وأصحاب السلطان ، وإظهار المرء ما لا يبطن، والفهلوة ،وإهمال العقل والتماس الحل الفردى ، وهى أمور كان لابد من توقعها فى ظل هذاالخوف المعمم.

يجرى كل هذا بينما مصر تتعرض لهجمة شرسة من الصهيونية وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وما يسمى بالنظام العالمى الجديد والمؤسسات المالية الدولية، تستهدف مصادرة حلم التقدم وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية، واستعادة دورنا الحضارى والإنسانى وتأكيد هويتنا.

ورغم كل هذه الضربات الموجعة التى أصابت حياة الإنسان في مصر..

ورغم كل العقبات والحواجز والقيود والسدود..

فإن الشعب المصرى قادر على انتزاع حقوقه وفرض ارادته، وشق الطريق إلى مجتمع ديمقراطى عادل، ، تنتهى فيه إلى الأبد كافة أشكال الاستبداد والظلم السياسى والاجتماعى.

ووفاء لهذا الشعب العظيم، وإيمانا بحقه فى حياة كريمة، وتأكيداً لتمسكنا جميعا بالديمقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان ، وإدراكا منا أنها العاصم لنا جميعا من الاستبداد والقهر والإرهاب.

يعلن كل من «حزب الوفد- وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى- وحزب الاحرار- وحزب العمل- والحزب العربى الديمقراطى الناصرى- والإخوان المسلمون- والشيوعيون».. أنهم من خلال التنسيق فيما بينهم عبر السنوات الماضية فى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، واتفاقهم واختلافهم.. وبعد المؤتمر الذى عقدوه يومى ٨و٩ من ديسمبر عام ١٩٩٧ وشاركهم فيه العشرات من الساسة والمفكرين وأساتذة الجامعات والخبراء والباحثين بمراكز ومنظمات حقوق الإنسان ومراكز البحوث من كافة الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية.. قد توصلوا إلى صياغة هذا البرنامج الديمقراطى للإصلاح السياسى والدستورى ، مؤكدين التزامهم به مجتمعين، وكل على حدة، سواء كانوا فى المعارضة أو وصل بعضهم للحكم..

داعين المواطنين والأحزاب السياسية المصرية جميعها ، والنقابات العمالية والمهنية، واتحادات الطلاب، ومراكز ومنظمات البحث وحقوق الإنسان، والمنظمات الديمقراطية عامة إلى مناقشته وإعلان موقفها منه.

وسنعمل من جانبنا بكل الوسائل والأساليب الديمقراطية المشروعة لحشد الرأى العام معنا حول هذا البرنامج ،ساعين لتحويله إلى واقع معاش مهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات.

والله على ما نقول شهيد.

القاهرة فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٧م.

١٠ من شعبان ١٤١٨ هـ.

اكهيك ١٧١٤ق

برنامج ديمقراطى لإصلاح السياسى والدستورى

إن جوهر الإصلاح السياسى الديمقراطى في هذه المرحلة هو فتح الباب عملياً أمام امكانية تداول السلطة سلمياً ، وإلا فإننا نغامر بتعريض المجتمع لمزيد من العنف والإرهاب ، فاغلاق باب التغيير الديمقراطى السلمى، هو دفع لقوى التغيير لاستعمال العنف، وإفساح للطريق أمام الجماعات الانقلابية والإرهابية.

والإصلاح السياسى والديمقراطى بهذا المفهوم يتحقق من خلال عملية متكاملة،

وليس بمجرد إجراءات جزئية هنا وهناك .

ومن ثم تم الاتفاق على ما يأتي:

أولا: ضمان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين. وفي مقدمتها حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي.. وحرية تكوين الجمعيات والتعدد الحزبي، وحق التظاهر والإضراب السلميين دون قيود أو شروط مانعة- وذلك في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع وحدود النظام والآداب العامة-والحق في الحرية والأمان الشخصي وسلامة الجسد .. وإلغاء كافة التشريعات التي تنتقص من هذه الحقوق والحريات.

ثانيا: توفير ضمانات التقاضي واستقلال القضاء وتيسير إجراءات التقاضي ، وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي، بما في ذلك إلغاء محاكم أمن الدولة ، وعدم جواز محاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية، وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.

ثالثا: إلغاء حالة الطوارئ القائمة وتعديل قانون الطوارئ، بحيث يقتصر جواز إعلان حالة الطوارئ في حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، ولفترة محدودة لا يتم تجديدها إلا بشروط دقيقة، وتحديد سلطات الحاكم العسكري في ظل الطوارئ بحيث لا يتم تجميد الدستور في ظلها وانتهاك الحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين.

وتكثيف الجهود من أجل وقف القتل خارج القانون واحتجاز الرهائن والتعذيب، وذلك عن طريق برنامج شامل يتضمن:

- إلغاء تبعية السجون لوزارة الداخلية تنفيذاً لتوصية قضاة مصر في مؤتمر العدالة بتبعية السجون للهيئة القضائية، وإنشاء شرطة قضائية تتبع المجلس الأعلى للقضاء، وإصدار قانون جديد للسجون يتفق مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية، وتفعيل دور القضاء في الرقابة على السجون، والسماح لمراكز حقوق الإنسان بزيارة السجون وتحقيق شكاوى التعذيب.

-إلغاء تحفظ الحكومة المصرية على المادتين ٢١ و٢٢ من الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، بحيث يصبح للجنة الدولية لمناهضة التعذيب الحق في تسلم بلاغات الأفراد والدول والتحقيق فيها.

-معالجة القصور التشريعي الفادح في جرائم التعذيب واستخدام القسوة.. فالمواد المتعلقة بهذه الجرائم قاصرة عن تغطية أفعال التعذيب طبقاً للتعريف الوارد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.. ولا يوجد نص قانوني يعاقب مسئول الجهاز الأمني الذي مارس تابعوه أفعال التعذيب.

-إعادة حق المواطن في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر قبل الموظف العام،خاصة في قضايا التعذيب وإلغاء المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية التي تخول لرئيس الجمهورية في ظل حالة الطوارئ الحق في إحالة أي قضية للقضاء العسكري، وإلغاء القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محاكم الثورة.

-إلغاء القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ والذي يعطي لوزير الداخلية الحق في تحديد أماكن غير السجون العامة يجوز احتجاز كل من يعتقل أو يتحفظ عليه فيها بقرار منه، وإلغاء حق رئيس الجمهورية في إنشاء سجون خاصة شديدة الحراسة كسجن العقرب وسجن الوادي الجديد.

-إلغاء نيابة أمن الدولة ، والأخذ بنظام قاضي التحقيق كضمانة عملية لحق كل مواطن يقبض عليه في العرض على قاض يقرر بعد سماع أقواله الافراج عنه أو استمرار حبسه.

-القيام بحملة سياسية وإعلامية وشعبية ضد التعذيب، ووضع رئيس الجمهورية أمام مسئولياته، فهو بحكم الدستور المسئول الأول عن جرائم الشرطة، حيث تنص المادة ١٨٤ من الدستور على أن «الشرطة هيئة مدنية نظامية رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية »وتعهد المادة ٧٣ من الدستورإلى رئيس الجمهورية بمسئولية «السهر على احترا الدستور وسيادة القانون» .وسيظل رئيس الجمهورية المسئول الأول عن التعذيب أمام الشعب والدستور والتاريخ.

رابعا: ضرورة تعديل الدستور بعد فترة انتقالية تطلق فيها الحريات طبقا لما سبق بيانه، ليصبح دستوراً ديمقراطيا يجعل الأمة مصدراً حقيقياً للسلطة ، ويركز السلطة التنفيذية في مجلس وزراء يكون مسئولا أمام مجلس نيابي منتخب انتخابا حراً نزيهاً .. ويجب أن يحقق التعديل المبادئ الأساسية التالية:

١- ضبط الصياغات والتعبيرات غير المحددة الواردة في الدستور، والتي يسهل تفسيرها حسب المناخ السياسي السائد لاخراج قوانين معادية للحريات خاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والتنظيم والاجتماع.

٢- إلغاء جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأي صورة من الصور عن الشعب المصري، وإعداد الجداول طبقاً للرقم القومي.

٣- تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية (ونوابه) ليصبح بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح.

٤- تحديد وتقليص السلطات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور ،وفرض قيود على تفويض مجلس الشعب لرئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون.

٥- إلغاء المادة ٧٤ من الدستور درءا لإساءة استخدام السلطات المطلقة الخطيرة الواردة فيها.

٦- تقرير مبدأ المسئولية الوزارية السياسية والتضامنية أمام المجلس النيابي، ليمارس المجلس اختصاصاته دون معوقات.

٧- تقرير الحق الكامل لمجلس الشعب في تعديل الموازنة العامة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية ،وكذا حقه في نشر تقارير الاجهزة الرقابية.

٨-إلغاء نظام المدعي الاشتراكي الوارد في المادة ١٧٩ من الدستور.

٩- إنشاء لجنة قضائية مستقلة وغير قابلة للعزل لادارة الانتخابات العامة.

خامسا: توفير ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات، وإعادة الحق للمواطنين في التعبير عن إرادتهم عبر صندوق الانتخابات، وذلك بتوفير ضمانات حقيقية وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يتضمن:

١- تولي لجنة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل الاشراف الكامل على إدارة الانتخابات والاستفتاءات بمجرد صدور قرار دعوة الناخبين، وتخضع لها كافة الأجهزة التنفيذية والمحلية والأمنية التي تتصل أعمالها بالانتخابات، بحيث تشمل مرحلة الترشيح والتصويت والفرز وإعلان النتائج.

٢- إلغاء جداول القيد الحالية والتي لا تعبر بأي صورة من الصور عن الشعب المصري، وإعداد الجداول طبقاً للرقم القومي.

٣- توحيد نظم الانتخابات الخاصة بكافة المجالس النيابية والمحلية.

٤- إدلاء الناخبين بأصواتهم طبقا للرقم القومي، مع توقيع الناخب في كشوف الانتخابات أمام أسمه بامضائه أو بصمته.

٥- فرض عقوبات صارمة على التزوير أو التلاعب أو التدخل في الانتخابات تصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام، واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم.

٦- وضع ضوابط دقيقة للإنفاق المالي في الانتخابات.

سادساً: تحويل الادارة المحلية إلى حكم محلي شعبي حقيقي ، وإصدار قانون جديد يتم على أساسه انتخاب كافة هيئات الحكم المحلي بالانتخاب العام المباشر ، وإحكام رقابة المجالس المحلية المنتخبة على الأجهزة التنفيذية ودعم سلطتها عليها.

سابعا: إطلاق حرية التنظيمات السياسية والنقابية والجمعيات الأهلية في إطار المقومات الأساسية للمجتمع والنظام والآداب العامة وذلك عن طريق:

- إلغاء قانون الأحزاب ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب لكافة القوى والتيارات السياسية بمجرد الإخطار على أسس ديمقراطية تضمن أن يكون الحزب مفتوحا لجميع المصريين بلا تمييز، واعتبار حق المواطنة مناطاً للحقوق والواجبات وأن يلتزم بقواعد العمل الديمقراطي في إطار دستور يضعه الشعب ويقره ديمقراطياً، وقبول مبدأ تداول السلطة من خلال الانتخابات العامة والتعددية الحزبية الآن وفي المستقبل ، وأن لا ينشئ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وتختص المحكمة الدستورية دون غيرها بالفصل في أي منازعة حول التزام الحزب بهذه المبادئ.

- إلغاء كافة صور الدمج بين مؤسسات

وأجهزة الدولة وتنظيمات حزب الحكومة، بما يضمن أن تكون الدولة لكل المصريين وليس لحزب واحد، وحماية حق الانتماء والنشاط الحزبي لكافة المواطنين، وضمان عدم التعرض للاضطهاد أو التمييز بسبب النشاط الحزبي أو النقابي أو النشاط العام.

-إلغاء الحظر القائم حاليا على ممارسة العمل السياسي في الجامعات والمدارس والمصانع.

-إطلاق الحرية كاملة للتنظيمات النقابية- المهنية والعمالية- والجمعيات التعاونية لمباشرة نشاطها طبقا للوائح تضعها بنفسها، وانتخاب مجالس ادارتها دون تدخل من الأجهزة الادارية، وتأكيد استقلال الحركة النقابية والتعاونية والطلابية بالغاء القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، وتأكيد حرية الحركة العمالية في بناء تنظيماتها.

-إلغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية والاجتماعية والثقافية والشبابية، بما يضمن رفع أيدي الأجهزة الأمنية والادارية عن هذه الجمعيات بالغاء القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤، والعودة إلى مواد القانون المدني التي الغيت بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦.

ثامنا: تحرير أجهزة الاعلام والصحافة من السيطرة الحكومية والاحتكار، وذلك عن طريق إطلاق حرية تملك وسائل الإعلام (الاذاعة والتلفزيون) للمصريين، وتعديل قانون الاذاعة والتلفزيون ليصبح جهازاً إعلاميا قومياً مستقلا عن الدولة، تمثل في إدارته التيارات الفكرية والسياسية والحزبية، وتحصل من خلاله الأحزاب والقوى السياسية على فرص متكافئة لمخاطبة الشعب.

وإطلاق حرية تملك وإصدار الصحف دون ترخيص للأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وسائر الأشخاص الاعتبارية والخاصة وللأشخاص الطبيعيين المصريين كاملي الأهلية، مع حظر مشاركة غير المصريين في تملك الصحف.

وإعادة النظر في تملك الدولة للمؤسسات الصحفية والقومية، حتى لا تظل محتكرة لمالك واحد وحزب واحد، وبما يضمن حق الجماهير في المعرفة والمعلومات وإدارة حوار حر بين الجميع أمام الرأي العام.

وتعديل قانون تنظيم الصحافة وقانون العقوبات بالغاء العقوبات المقيدة للحريات في سائر الجرائم التي تقع بواسطة النشر في الصحف، وإلغاء الحبس الاحتياطي في جرائم النشر، والفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام فيها، والنص على عدم جواز تعطيل الصحف أو الغائها، وضمان الحصول على المعلومات وتدفقها، وإلغاء كل المواد القانونية التي تفرض قيوداً على المعلومات، وتجريم الامتناع عن مد الصحفي بالمعلومات.

ونشر ميزانيات جميع المؤسسات الصحفية والصحف أياً كان نوع ملكيتها، وإخضاعها لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والرأي العام.

وإعادة النظر في تشكيل ومهام المجلس الأعلى للصحافة ليتحول إلى هيئة شعبية مستقلة ويتشكل بطريقة ديمقراطية وتلغى وصايته على الصحافة.

تاسعا: المواجهة الشاملة للارهاب وحماية الوحدة الوطنية، بمعالجة مسببات العنف والتوتر في المجتمع، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية أو أمنية، بما في ذلك إجراء تعديلات جذرية في مناهج التعليم لتنمية التربية الديمقراطية في المدرسة والمجتمع، وتنمية العقلية النقدية والقدرة على المناقشة والاختيار، وتدريس الدين الاسلامي والدين المسيحي بما يعمق المفاهيم الحقيقية للأديان السماوية ويحفظ الوحدة الوطنية، وتنقية أجهزة الإعلام والصحافة من كل ما يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية.

عاشرا: إدراكا منا أن تجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، وحرمانهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، يؤثر سلباً على الممارسة الديمقراطية ويحول دون التطور الديمقراطي السلمي للمجتمع، ودون التداول السلمي للسلطة.

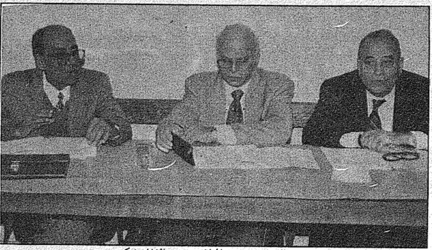
وانطلاقا من شرائعنا التي ندين بها، وإنطلاقا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أكدت على هذه الحقوق، خاصة حق العمل، والحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة للفرد وأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به الغوائل في حالة البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته، والتي تفقده أسباب عيشه، وحق التعليم، وحق الأمومة والطفولة في رعاية ومساعدة خاصتين.

نطالب بسياسات اقتصادية واجتماعية تحرر المواطن المصري من الفاقة والعوز والخوف، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي، في ظل سياسة للتنمية الوطنية المستقلة والنمو الاقتصادي، يكون الإنسان محورها وتخرجنا من دائرة الركود والتخلف، معتمدة على زيادة مطردة في الانتاجية بالارتفاع بمعدل الادخار والاستثمار وتحسين مستويات الصحة والتعليم والاسكان والثقافة.

إننا إذ نطرح هذا البرنامج الطموح للإصلاح السياسي والدستوري الديمقراطي، ندرك أن تحقيقه لن يتم مرة واحدة أو بضربة حظ، وإنما يحتاج إلى عمل دءوب متواصل من كافة القوى الديمقراطية في المجتمع، وفي القلب منها الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية.

وندرك أن قيامنا بالتصدي لاقامة مجتمع ديمقراطي عصري حقيقي في مصر، يفرض علينا مراجعة أوضاعنا الداخلية وعلاقاتنا مع بعضنا البعض، وعلاقتنا بالمجتمع.. وهي مراجعة تستهدف تعميق الديمقراطية داخل أحزابنا، وإعادة النظر في ممارساتنا على المستوى الفكري والعملي بمنهج نقدي صارم، يستهدف التخلي عن أي بقايا للجمود الفكري وثقافة المطلق وإنكار الآخر لننطلق معاً- كل القوى الديمقراطية أياً كانت مرجعيتها العقائدية والفكرية- في عمل متناسق متناغم لا ينفي الاختلاف ولكنه يركز على العمل المشترك من أجل مجتمع ديمقراطي متحرر من الخوف والارهاب في مصر، مؤكدين إصرارنا على كسر الحصار المفروض على الأحزاب والقوى السياسية لمنع اتصالنا وتفاعلنا مع الجماهير المصرية الصابرة والصامدة.

وعاشت مصر وطناً لكل المصريين.. ينعمون في ظلها بالديمقراطية والحرية والعدل.


د. سعيد النجار ومحمود المراغي وعبد الغفار شكر



الحق على الشيطان

خليل عبد الكريم

كلام كثير دلق وحبر غزير أريق حول مجزرة الأقصر البشعة التى لا يقرها دين ولا ضمير ولا خلق. بيد أن أعجب ما قرأت بشأنها هو البيان الذى أصدرته مؤسسات شئون التقديس ب مصر وقد(كذبت نظرى) كما يقال فأعدت قراءته.

ان البيان يؤكد أن الشيطان هو الذي وز أولئك القتلة فأقدموا على ارتكاب المذبحة (فى المعجم الوسيط= وزأ الإنا ملأه والعامة تقول : وز) .. وكرر ذلك ثلاثا في مواضع مختلفة مما يعنى القصد والاصرار والعمد فى التمسك بهذا التعليل (أغراهم الشيطان .. أملاه الشيطان على هؤلاء.. استحوذ عليهم الشيطان) وقع على البيان جهابذة أربع يحمل كل واحد منهم درجة الف دال -أ. د-.

(وسبق أن قلنا لهم مرارا وتكرارا ان لقب الشيخ خير لهم لو كانوا يعملون) .. ومع ذلك ونحن على مشارف القرن الواحد بعد العشرين ما زال هؤلاء البهاليل -وهم يتربعون على قمة أخطر مؤسسة فى المحروسة- يعيشون بعقلية القرن السابع الميلادى ويلوكون ثقافته المعجبة ويتحدثون بلسانه ويتكلمون لغته ويرددون إسيطره فيكتبون عن كائنات غير منظورة -لم يرها أحد حتى الآن- تتشكل كما تريد وتأتى بالمخاريق وتفعل الأعاجيب وتتلبس من تشاء من خلق الله فتأمره أن يرتكب المنكرات فيذعن ويطيع ولا يعصى لها-أمرا..

وما دام ذلك إذن فلا مسئولية عليه وقد سلبته ارادته بعد استحواذها عليه..

وبهذا تكون المؤسسات الأربع المهيبة قد أدت واجبها وأراحت ضميرها. بيد أن هذا وهم لا يجوز على أبسط الناس عقلا.

فهى بدلا من أن تصدع بكلمة الحق الملقاة على عاتق كل واحد منهم (هذا فرض عين لا فرض كفاية) القت المسئولية على الشيطان ذلك الكائن الفاذ المدهش وبذلك قضى الأمر الذى فيه تستفتيان- وكل سنة وأنت طيب.. وباى باى.

لقد كنت أنتظر ومعى جمهور المواطنين أن يقتدوا بالسلف الصالح والائمة الأكابر= **الحسن البصرى و سعيد بن جبير وابراهيم النخعى.. والامام الأعظم ابى حنيفة.. ومالك بن أنس وغيرهم ويقولوا للنظام الحاكم ب(الفم المليان) : ان القهر السياسى والظلم الاجتماعى والتفاوت الطبقى والاجحاف الاقتصادى والفساد والتربح والعمولات هى المسئولة عن مقتلة** الأقصر وأنها سوف تتكرر كل حين ما استمر ذلك. وأن الاسلام(وغيره من الأديان والعقائد والملل والنحل) .لا يقر أن يعيش ما يزيد على ٥٠٪ من المواطنين تحت خط الفقر وقلة تعيش فى ترف وبذخ وبلهنية (لا تعرفها حتى قصور أمراء النفط أصحاب الشهرة العالمية فى السفه والتبذير).

وانه لا يرضى الله ورسوله أن يسكن أفراد طبقة معدودة الشقق والفيلات التى يصل ثمن الوحدة منها إلى عدة ملايين فى حين أن مئات **الالوف بل الملايين تعيش فى المقابر والاكشاك وتحت الكبارى وخيام الايواء وعشش الصفيح** أو أن ينفق الواحد من الطبقة الأولى مليون جنيه فى حفل زفاف المحروس ابنه أو المحروسة ابنته وملايين من زملائه فى الوطن يمرضون من سوء التغذية والانيميا.

أو أن يقود شاب رقيع مخنث سيارة بمئات الألوف وسائر افراد الشعب يحشرون فى أتوبيسات أشبه بعلب السردين وأن العمولات والهدايا والرشاوى والتربحات سحت وحرام مأخوذ من دم الكادحين.

وأن هذه الأمور كلها هى العلة الأصلية التى تقف خلف المذابح والمجازر وأنها لن تنقطع الا بتغيير الأحوال (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم). ولكن رؤساء مؤسسات شئون التقديس لن يجرؤوا على أن يعلنوا ذلك بعد أن طواهم النظام الحاكم تحت جناحه واغرقهم فى بحور النعيم مما لم يكن يخطر لهم على بال لا فى منام ولا فى يقظة ومن هنا اختاروا طريق قاضى القضاة **أبى يوسف** (للأسف أنه التلميذ الأول للإمام الاعظم أبي حنيفه) الذى آثر أن يمالئ الرشيد العباسي ويمشى فى ركابه حتى غدا أخشن طعام عنده هو: لباب البربلعاب النحل(أى العيش الفينو مع العسل الأبيض) وهذا هو تأويل ما ورد فى بيانهم المدهش أن : الحق على الشيطان.

وبعد

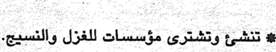
فقد تعلمنا من الصادق المصدق عليه الصلاة والسلام أن (الدين نصيحة) ومن ثم فإننى أهمس فى آذانهم المبجلة أنهم- طال عمرهم أم قصر- سوف يتركون العز الذى يتمرغون فيه وراءهم ظهريا ويقفون أمام رب العزة فرادى وساعتها سيحاسبهم حسابا عسيرا لان المفترض فيهم أنهم ورثة الانبياء ومسئوليتهم مضاعفة وعقابهم رهيب .

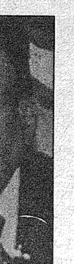
اللهم إنى قد بلغت اللهم فاشهد.



مرة أخرى .. وليست أخيرة

اسرائيل تخترق الزراعة المصرية





د. يوسف والي

*** تنشئ وتشترى مؤسسات للغزل والنسيج.**

*** تقيم مصانع للسماد.**

*** تستولى على أرض زراعية.**

*** تهدر انتاجنا من الخضر والفاكهة.**

أصبح التسلل الاسرائيلى إلى واقعنا الاقتصادى والاجتماعى- فى العقدين الاخيرين- واقعا لا يمكن إنكاره، بشكل عام، ولا يمكن تجاهله- فى المجال الزراعى بشكل خاص.

ولقد سبق أن تناولنا فى مجلة «**اليسار**» هذه القضية الخطيرة- على اقتصادنا الوطنى وأمننا القومى-فى الكثير من الأعداد ، كأن آخرها العددان ٨٤(فبراير ١٩٩٧) و٨٧ (مايو ١٩٩٧) ،بكشف مظاهر وصور هذا التسلل والاختراق ومدى ما يحمله من مخاطر.

وللأسف ، فانه فى نفس الوقت الذى يبرز فيه- من خلال السياسات العليا لمصر- موقف إيجابى فى هذا الشأن ، متمثلا فى رفض مشاركة مصر فى مؤتمر الدوحة التطبيعى، وفى حسم الموقف المصرى- بوضوح- من عدم مدّ اسرائيل بقطرة واحدة من مياه النيل.. **فى نفس هذا الوقت يتعاظم ويتضاعف حجم التسلل الصهيونى والاختراق الإسرائيلى - للمحاور المختلفة للمجال الزراعى المصرى.**

وبمحاولة بسيطة لرصد بعض الصور والمظاهر فى هذا الشأن -خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٧ -تبرز النماذج الخطيرة التالية:

اختراق صناعة النسيج المصرية

ففى الوقت الذى تجتاز فيه صناعة الغزل والنسيج المصرية- ذات الأهمية الاستراتيجية لمصر زراعة وعمالة واستثماراً وتصديرا) -أزمة حادة وعميقة نتيجة السياسات الخاطئة والمهدرة لهذه الصناعة الوطنية الهامة بما يهددها بالانهيار ، تتمكن اسرائيل -بالعديد من الوسائل- من اختراق هذه الصناعة:

* **بإنشاء مصانع وشركات اسرائيلية -كاملة أو بالمشاركة -مثل شركة «تيفرون»** التى تفجرت منها قضية الجاسوس عزام ، و«دلتا ايجبت» بالمنطقة الحرة بمدينة نصر.

* **نقل مؤسسات إسرائيلية لصناعة النسيج إلى مصر** ، وفقا لما أعلنته الاذاعة الاسرائيلية فى يوليو الماضى.

* **شراء مؤسسات مصرية ، مثل شركة النيل لحليج الاقطان التى اشتراها الصهيونى/ الأمريكى المدعو «فارمون».**

* **فتح العديد من منافذ التوزيع- والتوكيلات -للمنتجات الاسرائيلية فى هذا المجال.**

.. وصناعة السماد أيضا.

فبينما يصرخ الفلاحون المصريون من أزمة السماد، سواء بالنسبة لعدم توافره رغم وفرة إنتاجه ، أو للارتفاع الكبير لاسعاره فى السوق السوداء.

وفى الوقت الذى تشكو فيه القيادات الصناعية المصرية- لهذا المنتج الهام والجيد على مستوى المعايير العالمية- من العقبات التى توضع أمام هذه الصناعة الوطنية اللازمة للانتاج الزراعى والقادرة على تغطية احتياجاته..

عريان نصيف

..تقام الآن فى الصالحية ، شركة إسرائيلية كبيرة لإنتاج الاسمدة ، بالاتفاق بين شركة «جرين فالى» المصرية وشركة «شاخام» الاسرائيلية.

تصدير الاشعاعات الخطيرة على النبات والإنسان

أكدت دراسات وأبحاث الدكتور **طارق النمر** رئيس معمل أبحاث التحاليل الاشعاعى بكلية علوم طنطا وفريق البحث العلمى معه- الذى تواصل لعدة سنوات -أنه قد تم اكتشاف غاز الكوبالت المشع فى عينات بعض محاصيل الخضر (مثل الكوسة واللفت والبامية)، وأرجعت البحوث ذلك إلى قيام نشاط نووى قريب من منطقة وسط الدلتا، أو تسرب اشعاعى من مفاعل ديمونه.

وعلى الرغم من أن معنى التلوث الاشعاعى بالكوبالت للخضر يؤدى إلى إصابة الانسان المستهلك بالسرطان.

وعلى الرغم من نشر نتائج هذا البحث الخطير فى بعض الصحف الاقليمية (أهالى الغربية) أو القومية (روزاليوسف) ، والالحاح من خلالها- وبوسائل أخرى عديدة- على المسئولين ، لمتابعة هذا الوضع الخطير على النبات وعلى صحة الانسان وحياته ، وضرورة التعامل العلمى والسياسى معه..

وللأسف .. لم تتحرك الجهات المسئولة ، ولو على سبيل «حب الاستطلاع» العلمى.

.. والدواجن المريضة

فرغم إصدار إدارة التمثيل التجارى التابعة لوزارة التموين/ فى شهر يوليو الماضى تحذيرا لمراقبة الاغذية فى الموانئ المصرية من دخول شحنات غذائية مصابة بامراض خطيرة وذلك وفقا للخطاب «السرى جدا» الصادر من رئيس هذا الجهاز بتسرب

لحوم دواجن إسرائيلية مصابة بهذه الأمراض، بناء على إفادة مكتب التمثيل التجارى فى بروكسل بهذا الخصوص.

..فإن مافيا الاستيراد والتربح على حساب صحة الشعب وحياة أبنائه، تمكنت من تسريب كميات كبيرة من هذه الدواجن المريضة.

.. والعصائر غير الصالحة للاستهلاك الآدمى

عند قيام مباحث التموين فى شهر يونيو الماضى بضبط كمية كبيرة من مركزات الفاكهة غير الصالحة للاستخدام الآدمى- وتقدر بأكثر من ١٢ ألف كجم- فى ثلاجات شركة قطاع خاص بالدقهلية، تبين -من خلال التحقيقات فى وقائع الجريمة- أن هذه الشركة تستورد مركزات فاكهة من مصنع «ادوارد» باسرائيل.

..وتقاوى الطماطم الضارة بالمحصول وصحة المستهلكين.

لم تكتف وزارة الزراعة بما يترتب على تقاوى الطماطم الاسرائيلية التى تستوردها أو تسربها جماعات الاستيراد والتربح من أضرار على المحصول وعلى صحة الانسان، بل قامت مؤخرا - وفقا لما هو وارد بنشرتها الارشادية رقم ٣١٧ لعام ١٩٩٧- **بالتصريح رسميا بزراعة بعض هذه الاصناف (مثل أورييت TY، ٧٠، ٨٤) التى يقرر الباحث الزراعى المهندس حسام رضا، أنها شديدة الخطر على الزراعة وعلى الإنسان.**

فهى إما تحمل هرمون «تومستّ» المحظور استخدامه دوليا، أو تصاب بأمراض بنائية تستلزم علاجها بالرش بمبيدات جهازية تسبب السرطان للمستهلك والتلوث للبيئة.

القرصنة الاسرائيلية تجاه الصادرات الزراعية المصرية

ليس تعبير «القرصنة الاسرائيلية» من عندنا، بل هو نص عنوان -بالخط الكبير- لتحقيق هام بجريدة **الأهرام** -القومية- فى ١٢/ ١٠/ ١٩٩٧ **عن التلاعبات الاسرائيلية -من خلال توكيل شركة زيم الملاحية الاسرائيلية- «لضرب» عمليات تصدير الخضر والفواكه إلى أوروبا باستخدام كافة الوسائل** بما فى ذلك إتلاف المحصول المصرى المصدّر ولقد سبق أن نبهنا إلى الدور الخطير الذى تقوم به هذه الشركة- التى «يتمتع» بتوكيلها فى مصر أحد قيادات الحزب الحاكم- تجاه إعاقة تصدير الحاصلات المصرية إلى أفريقيا حتى تنفرد إسرائيل بها.

محاولات الهيمنة على البحوث العلمية الزراعية.

رصدنا- فى أعداد سابقة- من «**اليسار**» محاولات الهيمنة الاسرائيلية، والاسرائيلية/ الأمريكية، على مجالات البحث العلمى فى المجال الزراعى المصرى.

ويضيف **الدكتور عبد العظيم أنيس** -الاستاذ الجامعى والمفكر المصرى المعروف- أن اختراق اسرائيل لمراكز البحوث والدراسات فى الجامعات المصرية والمراكز البحثية، فى تزايد مستمر، وأن إسرائيل قد رصدت ملايين الدولارات فى سبيل قيام بحوث إسرائيلية/ مصرية مشتركة.

وشراء الأراضى المصرية أيضا

لم تكتف إسرائيل -والاقتصاد الصهيونى- بما يتيحه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦ للأجانب من حق تملك الأراضى الصحراوية المصرية بالمجان، **بل قامت أيضا مؤخرا شركتا «زراعيم وحيفاكيميكال» الاسرائيليتان -عن طريق شركة« تكنوجرين» الوكيلة لهما فى مصر- بشراء ٢٠٠ فدان بالاسماعيلية لإقامة عدد من الصوب لانتاج وتسويق شتلات الخضر**، بالاضافة لاقامة مؤسسات لصناعة وتجارة الأسمدة والكيماويات بالمنطقة.

ولعل أخطر ما تحمله هذه الواقعة، أن الأراضى التى تم شراؤها تقع فى منطقة «أبو صوير» ذات الأهمية الخاصة للأمن القومى المصرى.

..والسادة المسئولون:
* الدكتور يوسف والى:

مصر على استمرار وتوسيع نطاق- التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى، على الرغم من الممارسات العدوانية المتصاعدة على الشعب العربى، والاستفزازات والمؤامرات الاسرائيلية المتزايدة تجاه مصر، بل على الرغم من مؤشرات الاتجاه للقيادة السياسية المصرية فى هذا الشأن.

وقد وصل إصرار سيادته على الممارسات التطبيعية، إلى حد تسفير وفد كبير من قيادات وزارة الزراعة إلى إسرائيل فى أوائل شهر سبتمبر -أى فى ظل ذروة ممارسات إسرائيل العدوانية -مما



د. عبد العظيم أنيس اختراق مراكز البحوث

لم يجد له الكثيرون من تبرير أو تفسير سوى أن هذا الوفد قد سافر إلى اسرائيل ليحتفل هناك بيوم الاصلاح الزراعى المصرى!!.

*** الدكتور ابراهيم فوزى- رئيس الهيئة العامة للاستثمار:**

يجيب على سؤال صحفى- لجريدة «**العربى**» -بخصوص تسرب العديد من المستثمرين الاسرائيليين إلى مجالات الاقتصاد المصرى، بقوله بالنص.. «بالطبع لن نتحدث عن حرية الاستثمار، ثم نضع قيودا على دخول أى مستثمر حتى لو كان إسرائيليا»!!.

**** التبادل التجارى قائم ومستمر:**

فوفقا لتقرير الجهاز المركزى للاحصاء- الذى صدر مؤخرا- والذى يتناول التجارة الخارجية لمصر فى نصف عام ١٩٩٧، يتبين ما يلى:

- **أن التبادل التجارى المصرى/ الاسرائيلى قائم ومستمر.**
- **أن قيمة الصادرات المصرية -فى ستة شهور- إلى إسرائيل، بلغت ٥٣٥,٧ مليون جنيه، بنسبة ٨,٧٪ من قيمة صادرات مصر للعالم كله.**
- **أن قيمة الواردات الاسرائيلية إلى مصر- فى نصف العام- تبلغ ١٠٠,٧ مليون جنيه، بارتفاع قدره ٥٥,٧ مليون جنيه عن قيمتها فى نفس الفترة من العام الماضى.**
- **ارتفع حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل -فى شهر يونيو الماضى- إلى أقصى درجة حيث وصلت قيمة الواردات إلى ٥٢,٤ مليون جنيه، وقيمة صادراتنا ١٠٣,٧ مليون جنيه.. فى شهر واحد..**
- **نسبة واردات مصر من إسرائيل- فى نصف العام -بلغت حوالى ٢,٥٪ من قيمة وارداتها العالمية ،وهى موازية تماما لحجم واردات مصر- فى نفس الفترة- من جميع الدول العربية.**

***

.. **وأخيرا**، تبقى ملحوظة هامة، ورجاء حار.

* أما الملحوظة الهامة، فهى أن إسرائيل ليست «بعبعاً» ولا ماردا مخيفا قادراً على اختراقنا واستيعابنا، ولكن مثلها فى ذلك مثل «الفأر» الذى يمكنه- عند تسلله إلى مكتبه أو معرض للوحات الفنية- أن يهدر أعظم المخطوطات وروائع الابداعات رغم صغر حجمه وضآلة شأنه.. والمسئولية هنا على «الحراس» المهملين أو الراغبين فى التدمير.

* وأما الرجاء الحار، فهو من جماهير المواطنين المصريين المنتجين والمستضعفين فى الأرض، إلى بعض السادة المسئولين:

أحبّوا إسرائيل ما شئتم، فتلك قضية تخصكم.

ولكن، ليس من حق سيادتكم:

*** تدمير الزراعة المصرية.. لحسابها.**

*** تصفية الصناعات الوطنية.. لصالحها.**

*** إهدار صحة الانسان المصرى.. فى سبيل تسويق منتجاتها.**

*** التلاعب بالمصالح العليا للأمن القومى المصرى.. من أجل صداقتكم معها.**



جماعة القاهرة للسلام





لطفى الخولى

عبد المنعم سعيد

حركة «السلام الآن» المصرية

فى الاسبوع الأول من نوفمبر الماضى كتب الكاتب الاسرائيلى «سميدار بارى» مقالا فى صحيفة«يديعوت احرنوت» تحت عنوان «حركة السلام الآن المصرية» قال فيه:«بعد أسبوعين يصادف ذكرى ٢٠ سنة على زيارة السادات التاريخية للقدس . لم يبق الكثير من هذا السلام الذى لم يكن قوياً إلى الدرجة التى توقعوها هنا. ولكن هذا الاسبوع وفى يوم الثلاثاء وعلى خلفية رياح السلام الباردة التى تأتى من القاهرة أعلنت مجموعة من المفكرين المصريين عن إقامة حركة سلام عربية ويدور الحديث عن شخصيات بارزة من المثقفين المصريين وتحديداً من الفئة التى أدارت ظهرها للسادات حين سافر إلى القدس.

لطفى الخولى المثقف البارز والأهم جدا في مصر هو الأب الروحي الذي يقف وراء حركة السلام العربية- الكلام ما زال ليديعوت احرنوت- والنشطاء الاخرون هم: **عبد المنعم سعيد** رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وعلى **شلقانى** وزوجته **منى ذو الفقار** محامية ونشيطه فى العمل النسائى **وعلى سالم** مسرحى زار إسرائيل وكتب مقالات «الرحلة إلى إسرائيل».

هنا فى مصر وبعد أن خفت الحديث حول «تحالف كوبنهاجن» وبعد أن ساد الظن أن الحملة التى ووجه بها قد جمدته. وصلت إلى القاهرة عبر وكالة رويتر للانباء اخباراً تفيد أن حوالى ٣٠٠ من الشخصيات المصرية البارزة يعتزمون تشكيل أول «حركة سلام مصرية» تهدف إلى إقامة اتصالات مع الأسرائيليين ممن يعارضون سياسات رئيس الوزراء الاسرائيلى المتشدد بنيامين نتنياهو المتعلقة بالشرق الأوسط.

ونقلت وكالة رويتر عن **السفير صلاح بسيونى** المتحدث باسم «حركة السلام المصرية» وسفير مصر السابق فى موسكو قوله :إن هدف الحركة التعامل مع حركات السلام فى إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لتكوين رأى عام فعال ومؤثر فى دعم عملية السلام بصورة متكاملة.

كما ذكر السفير **صلاح بسيونى** للاهالى أن «حركة القاهرة للسلام» قد تقدمت بطلب تأسيس جمعية اهلية تحمل الاسم نفسه وتحت مظلة القانون٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وقال إن جميع الأعضاء المصريين فى التحالف الدولى من أجل السلام المعروف اختصارا باسم«**تحالف كوبنهاجن**» هم من الأعضاء المؤسسين فى حركة القاهرة نافياً حدوث انشقاقات بينهم ادت للتقدم بطلب لتأسيس الحركة الجديدة.

خالد البلشى

الحركة تحظى بدعم مبارك

حملت هذه الاخبار لنا الكثير من التساؤلات والهواجس حول طبيعة هذه الحركة الجديدة واهدافها وكيف خرجت فكرتها إلى الوجود وخصوصاً أن وكالة رويتر للانباء قد نقلت عن مصادر قريبة من الحركة **انها من بنات افكار الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية** والذى يؤيد الحوار مع المعتدلين من الاسرائيليين الذين لايشاركون نتنياهو مواقفه. على حد قول الوكالة.

ونقلت وكالة رويتر عن **لطفى الخولى** أحد مؤسسى الحركة أن **الرئيس مبارك يدعم توجهات الحركة** وأن الهدف الرئيسى للحركة ليس اسقاط نتنياهو وانما اقناعه بالعدول عن سياسته مشيرا إلى أن الحركة تعد تطوراً طبيعياً لاعلان كوبنهاجن الذى وقعه فى العام الماضى اشخاص بارزون من مصر واسرائيل والاردن ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينى.

وفى الوقت الذى كان لا يزال النقاش دائراً فيه داخل مصر حول«هل توافق وزارة الشئون الاجتماعية على إنشاء «جمعية القاهرة للسلام» أم لا؟. بل إن إحدى الصحف

المصرية نقلت عن مسئولين فى الوزارة انها رفضت تسجيل الجمعية طبقا لقانون الجمعيات الاهلية والذى يحظر على هذه الجمعيات الاشتغال بالعمل السياسى. **كتب سيدار بارى فى يديعوت احرنوت الاسرائيلية نقلاً عن لطفى الخولى - وللمرة الثانية - أن الحركة تحظى بدعم الرئيس مبارك. وأنه قبل عشرة أيام حظيت الحركة باعتراف الحكومة المصرية وسجلت حسب القانون كجمعية. وفى مشاورات مغلقة جرت داخل مكتب الرئيس مبارك توصلوا إلى استنتاج بانه يجب البدء بالتوجه بصورة مباشرة إلى الرأى العام الإسرائيلى.**

على خلفية هذا الوضع كان لابد من التوجه إلى المؤسسين البارزين لهذه الحركة د. **عبد المنعم سعيد ولطفى الخولى** عضوى «التحالف الدولى الشعبى لدعم عملية السلام فى الشرق الأوسط» المعروف إعلامياً باسم «جماعة كوبنهاجن» لمعرفة حقيقية ما يحدث.

أحد الأهداف هو الحوار مع الإسرائيليين

يقول د. **عبد المنعم سعيد** مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. فى الحقيقة أنا منضم لهذه الجمعية ولكننى لا أستطيع الادلاء بأي معلومات حول المشاركين الاخرين فهذا الامر متروك لاصحابه فربما أن منهم من لا يريد ذكر اسمه.

عموماً فالفكرة نبعت لدينا نتيجة لمجموعة من الاسباب. فبعد مشاركة مجموعة منا فى التحالف الدولى من أجل السلام العربى الإسرائيلى اتصل بنا عدد كبير من الناس وارسلوا إلى صفحة الحوار القومى يؤيدون الفكرة ولكن كثيراً من إسهاماتهم لم تنشر لان الوقت الذى كان مخصصاً لمناقشة الموضوع لم يستوعبهم فتكونت لدينا مجموعة تتعدى **١٥٠ عضواً** هذا غير الذين كتبوا يؤيدوننا فى الجرائد الاخرى. أضف إلى ذلك أننا عندما كنا نعقد ندوات أو مناظرات فى المراكز البحثية المختلفة سواء فى مركز الدراسات أو فى **مركز «ابن خلدون»** فاننا كنا نجد ثلاثة أوأربعة أو خمسة أفراد يريدون الانضمام لنا.

وبعدما خفت الحوار الأول الذى اثير حول مجموعة كوبنهاجن نسبياً جاءت هذه المجموعة وقالوا لنا «**أنتم نسيتونا ولا ايه**» ففكرنا فى إنشاء هذه الجمعية لكى تضم كل المهتمين بالموضوع.

الدافع الثانى الذى دفعنا لانشاء هذه الجمعية هو النقد الشديد الذى تعرضنا له. فكنا نريد إقامة حوار مع القوى التى كانت توجه لنا النقد، ووجدنا أن هذا فرصة لفتح باب الحوار مع بقية أركان القوى فى مصر بالاضافة إلى أن هناك أشخاصاً اتصلوا بنا يريدون أن يقدموا شيئا فى هذا المجال، من هنا بدأ تفكيرنا فى إنشاء الجمعية.

ورأينا أننا **ينبغى أن تقوم بمجموعة من الاهداف: أحد هذه الأهداف هو الحوار مع الإسرائيليين، ولكنه ليس أهم الاهداف. الهدف الرئيسى لنا هو اقامة حوار داخل المجتمع المصرى عن كيفية تحقيق السلام**. لان القوى المصرية مختلفة حول رؤيتها لعملية السلام بشكل كبير. فكثيرين منا يرفضون عملية السلام من جذورها. والبعض يعرفونها بان تزال إسرائيل من الوجود. ولذلك فاحد أهم أهدافنا هو تعريف السلام وفهمه وتحديده على ضوء المصالح المصرية والعربية وبما يحقق لنا مصالحنا.

بالنسبة لقضية التطبيع نحن ضد التطبيع ولكننا نسعى لتحقيق المطالب العربية من خلال الحوار فمن وجهة نظرنا أن التطبيع علاقة تشكل فائدة للطرفين سواء كانت فائدة مادية أو معنوية وهذا لم يتوفر فيما نقوم به. هذه الحركة ليس لها علاقة بالتطبيع نحن نقوم بحوار مع قوى تشاركنا وجهة نظرنا ونجابه من لا يوافق على الحقوق العربية. نحن نحاور من يدعون لوجود دولة فلسطينية **ووضع آمن فى الجولان وجنوب لبنان ويسعون لضمان الحقوق العربية.**

بعض الناس يعرفون التطبيع على أنه أى اتصال أو «CONTACT» مع الإسرائيليين وأنا أرى أن ذلك رأى متطرف جداً» فى ظل الوضع السائد والذى تسوده العلاقات والاتصالات سواء بين السياسيين أو حتى فى بعض اللقاءات الصحفية التى تحدث الآن.

لطفى الخولى: الحركة تحظى بدعم الرئيس مبارك


د. أمينة رشيد

الجمعية تعمل فى مجال الحركة السياسية والفكرية

المشكلة لدينا فى كيفية تعاملنا مع العالم كله فبينما نقول إننا نسعى لتفعيل الدور الاوروبى فاننا لا نقدم أى شئ لتحقيق ذلك. ونحن ننقد الدور الأمريكى واللوبى الصهيونى والكونجرس فى حين أننا لم نفعل جهداً حقيقياً يدفعهم لتغيير تعاملهم معنا فالعالم ملئ بجمعيات السلام ولكننا لم نتعامل معهم ولم نتحدث أو نتحاور معهم. ثم بعد ذلك نقوم بمهاجمتهم ونحن لم نحاول الاتصال بهم بأى طريقة.

عموما فهذه الجمعية تعمل فى مجال الحركة السياسية والحركة الفكرية لخدمة مصر ثم لخدمة المنطقة والاهداف العربية بشكل عام. واتجاهنا ليس فقط نحو إسرائيل ولكننا مهتمين بكل الصراعات فى المنطقة سواء مع إيران أوتركيا أوالاطراف المختلفة فى المنطقة والا لسميناها جمعية «حل الصراع العربى الإسرائيلى».

نحن لدينا صراعات وحروب فى المنطقة تكلف المنطقة الكثير. كيف نتعامل معها بشكل سياسى؟ ونعمل على اشاعة روح السلام فى المنطقة. لان هذه المنطقة تبتعد يوماً وراء يوم عن حركة التنمية. فمنطقة الشرق الأوسط هى أسوأ منطقة بعد افريقيا بالنسبة لقضية التنمية سواء بالنسبة لعملية التحديث أو الصناعة أو مستوى الدخل. وطالما أنه لم يحدث تهدئة للصراع الدائر فى المنطقة فلن يكون هناك تنمية.

-قلت له أنت تتكلم عن التعامل مع مشاكلنا بشكل سياسى فى حين أن **القانون ٣٢ لعام ٦٤ يحظر على الجمعيات**

الأهلية ممارسة السياسة.

* فقال بالنسبة للجزئية الخاصة بموقف الجمعية من القانون ٣٢ لعام ٦٤ والذى يحظر على الجمعيات الأهلية ممارسة السياسة فانك ستجد أن المركز القومى لبحوث الشرق الأوسط مسجل على أنه جمعية أهلية. وهناك العشرات من الجمعيات التى تقوم بدور سياسى ومع ذلك فهى موجودة الآن.

ومع ذلك فنحن لا نقوم بعمل سياسى حقيقى. أى أننا لا نسعى لمنافسة الدور الذى تقوم به الحكومة المصرية ولكننا نسعى للتحاور فى المنطقة من أجل تحقيق التنمية وضمان المصالح العربية .ومصالح المنطقة بشكل عام .فهمنا الأول هو تحقيق المصالح العربية ومساعدة المنطقة فى عملية التنمية.

سألته الا تعتقد أن ضمان الحقوق العربية كان يتطلب أن نسعى لتفاهم داخلى فى البداية وإقامة حوار داخل المجتمع المصرى والعربى حتى نستطيع الوصول إلى مفهوم محدد للسلام الشامل والتطبيع قبل الحوار مع الإسرائيليين ، والذى قمتم به وخصوصا فى ظل تضارب الآراء الذى أشرت اليه فى البداية الاتظن أن مثل هذه التصرفات ممكن أن تزيد الوضع العربى تأزماً؟.

فأجاب . منذ ١٥ سنة وأنا أكتب حول هذا الموضوع فالموضوع بالنسبة لى ليس جديداً مثل البعض فهذا هو اتجاهى الفكرى منذ ٨٢ أعلنته فى كثير من الحوارات والندوات ولو راجعت كل ما كتبته منذ ٨٢ وحتى الان ستجد أن هذا هو موقفى.

والحوار موجود بالفعل بين المثقفين العرب فلو راجعت كل الصحف ستجد حواراً كثيفاً بينهم على صفحاتها . والجمعية ممكن أن تكثف هذا الحوار بشكل أكبر . فهناك الكثير من المثقفين الذين يحاوروننا ويتصلون بنا على الرغم من اختلافهم معنا. فهم ضد ما نفعله ولكن مع حرية الرأى والتعبير.

لا أنكر أن **هناك الكثير من الناس داخل النخبة المثقفة الذين اختاروا خط الاتهام.** متصورين أنهم يملكون الحقيقة المطلقة ويعرفون كل شئ ويرمون الاتهامات جزافاً على كل المخالفين لهم لكن هذه المشكلة هى مشكلة مجموعة محددة معظمها فى الحقيقة يرفع راية الناصرية وأنا لا أثق انهم ناصريون حقيقيون ولكن ليس هناك حوار بدون التعامل مع آراء متطرفة.

حوار.. وليس تطبيع!!

أما **لطفى الخولى** فعلى الرغم من تصريحاته لصحيفة **يديعوت احرنوت** والتى نقلنا جانبا منها. فلقد رفض الحديث معنا واحالنا إلى السفير **صلاح بسيونى** باعتباره المتحدث الرسمى باسم الجمعية.

يقول **لطفى الخولى** فى تصريحاته للكاتب الإسرائيلى **سيدار بارى** من صحيفة يديعوت احرنوت «انضم إلى حركة السلام الآن ولكن لا أحد يجرؤ على الإعلان عن ذلك علناً» . ويضيف «نحتاج الكثير من الصبر والجرأة وأسلوب الحديث مع الجميع . لا أحد يستطيع الادعاء بأن الاسرائيليين يريدون السلام والعرب لا يريدونه **وحين تتبلور حركة السلام العربية سندعو شركائنا الإسرائيليين.**

ولا ينسى الكاتب الإسرائيلى أن ينوه ان حركة «السلام الان» الجديدة تلقى الدعم المالى من قبل رجل اعمال مصرى ثرى جدا. لأول مرة فى حياته يقوم بزيارة إسرائيل ويحرص على سرية الزيارة من أجل حماية اعماله فى الوطن العربى . ويضيف أن لطفى الخولى اظهر له نماذج التسجيل الخاصة بالجمعية والتى وقع عليها ٧٤١ طبيباً ومحامياً وكاتباً ورجال اعمال من سوريا ولبنان ودول المغرب والامارات.

أما السفير **صلاح بسيونى** فلقد أكد للأهالى أن الحركة تتبنى مفهوم الحوار وليس التطبيع باعتبار أن الحوار تحرك سياسى من أجل قضية أما التطبيع فهو فتح الابواب على مصراعيها أمام إسرائيل. مشيراً إلى أنه ليس من حق أحد اتهام الاخرين بالتطبيع طالما أنه لا يوجد مفهوم محدد وواضح له.

السؤال الان ما هو موقف المثقفين المصريين من هذه الجمعية؟ وهل صحيح أن ما يقومون به حواراً وليس تطبيعاً ولا يعود بالنفع على إسرائيل ؟ وهل اضافة اهداف محلية وعمومية للحركة ينفى عنها صفة التطبيع أم أنه مناورة لتجنيب الجمعية الاثار الضارة التى قوبل بها تحالف كوبنهاجن . أم أن ذلك محاولة للالتفاف حول القانون المصرى المنظم للجمعيات الأهلية والذى يشترط لاشهار الجمعية أن تنشط فى مجالات الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية؟ وهل ما يقومون به لا يمثل إضراراً بالمصالح العربية والقضية العربية؟.

د. عبد المنعم سعيد: نحن نحاور من يدعون لوجود دولة فلسطينية



عبد العظيم أنيس

ليس هناك مجال للحوار

تقول د. **أمينة رشيد** الاستاذ بكلية الآداب جامعة القاهرة. بصرف النظر عن تسمية ما يحدث تطبيع أو غير تطبيع فليس هناك مجال للحوار فنحن بصدد التعامل مع عدو يفرض علينا سياساته بالقوة فليس هناك مجال للحوار أصلاً. وحتى ما يحدث من مفاوضات فهو أمر مرفوض لان ذلك محاولة لاملاء شروط إسرائيلية علينا وليس هدفه نشر السلام فى المنطقة. فبصرف النظر عن أننى أرفض التطبيع أولا أرفضه ولكننى بصدد عدو يفرض بالقوة سياساته علينا ويهدر حقوقنا العربية ولذلك فأنا أرى أن الحوار فى ظل ذلك ليس له معنى.

إنهم يقولون لنا إننا لا نطبع ولكننا نقيم حواراً فى محاولة لاثبات انهم هم المتحضرون. ولكننى اعتقد أن **أى شكل من أشكال الحوار غير جائز مع عدو يسعى لفرض هيمنته على المنطقة كلها ويجهض كل محاولات الشعوب لاقامة سلام عادل وشامل قائم على ضمان الحقوق العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام وإقامة الدولة الفلسطينية التى عاصمتها القدس واستعادة الأراضى المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان.**

ان ما يحدث هو بالفعل تطبيع بل أن المسألة تتجاوز مجرد التطبيع لاننا من المفترض أن نعبئ كل قوانا حتى نرد بقوة على ما يحدث ولكن ما يقومون به هو اختراق لقرارات المقاطعة الشعبية وضرب لقدرات الضغط الشعبية التى اجتمعت على مواجهة العدو الإسرائيلى.

صلاح عيسى: تحالف كوبنهاجن حزب للتطبيعيين العرب

عبد العظيم أنيس: التغيير لا يتحقق بالحوار وإنما بتغيير ميزان القوى

الجمعية حزب للتطبيعيين العرب

أما **صلاح عيسى** فلقد كتب فى جريدة الجمهورية يقول: « ليس هناك معنى لشروع جماعة كوبنهاجن فى تأسيس حركة القاهرة للسلام إلا أنها قررت أن تستكمل آلية العمل التى كانت تشير إليها بكثرة فى الرد على منتقديها. وأن تنشئ منظمة اهلية للتطبيع الثقافى تجند بين صفوفها المثقفين المصريين والعرب والاحتمال الارجح أن يكون تأسيس **حركة** القاهرة للسلام هى الخطوة الأولى التى تتأسس بعدها «حركة عمان للسلام وحركة بيروت للسلام وحركة الدوحة للسلام وحركة دبى للسلام وحركة المنامة للسلام» بحيث نجد أنفسنا أمام حزب قومى له فروع قطرية يحقق لاسرائيل أهم أهدافها وهو الحصول على موافقة عقل الأمة على التطبيع قبل السلام.

إن دعم قوى السلام داخل اسرائيل والتعاون معها لمقاومة سياسة نتنياهو ليس مبرراً لتطبيع العلاقات ولا لانشاء تحالف شعبى اقليمى أو دولى والفرصة متاحة لهم لكى يقوموا بهذا الضغط على الساحات المحلية أو الدولية من دون الحاجة إلى لقاء أو اجتماع أو تنظيم أو تطبيع.

وحتى لو فرض أن هناك احتمالا للكسب من هذا الاختراق فانه لا يوازى حجم الخسارة المؤكدة التى تترتب على اختراق قرارات المقاطعة الشعبية لإسرائيل إذ أن هذه المقاطعة -وخاصة على الصعيد الثقافى تكاد تكون ورقة الضغط التفاوضية الوحيدة فى يد العرب. اما **ونتنياهو** يرفض الاعتراف بقاعدة الأرض مقابل السلام انطلاقا من يقينه بأن العرب لم يعودوا قادرين على تهديد سلامه فليس امامهم ما يفاوضون به سوى التلويح بقاعدة «الأرض مقابل السلام».

الشئ المؤكد أن تحالف كوبنهاجن تطبيع بالثلث فهو ليس مجرد حوار بين مثقفين عرب واسرائيليين فى اطار دولى أو شبه دولى وليس مجرد قناة دبلوماسية سرية يستخدمها أحد الاطراف العربية بشكل مؤقت ومتقطع لجس نبض الطرف الاخر ولكنه كما تأكد بعد انشاء هذه الجمعية حزب للتطبيعيين العرب.

الخلاصة أن حزب كوبنهاجن يسعى منذ البداية لالغاء قرارات حظر التطبيع ولتصفية الحركة الشعبية المناهضة له لأنها فى تقدير زعمائه واصدقائه الإسرائيليين عقبة فى طريق السلام، مع أنهم هم العقبه لانهم بما يفعلون يشجعون نتنياهو على مزيد من التعنت. فطالما أنه سوف يحصل على أهم ثمار السلام وهى تطبيع العلاقات من دون مقابل فلماذا يعيد الأرض المحتلة أو يعترف بدولة للفلسطينين ولماذا يعطى لحركة القاهرة للسلام أى شئ.

نريد جمعية للسلام العادل

يبدأ **د. عبد العظيم أنيس** كلامه بالدعوة لانشاء **جمعية للسلام العادل** يؤسسها المثقفون الذين يكرهون الصهيونية وادعاءاتها التوسعية والذين يسعون لاقامة سلام عادل قائم على الحقوق العربية على أساس تأسيس دولة فلسطينية مستقلة على كامل التراب الفلسطينى على كافة انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة والانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة وعودة اللاجئين والنازحين.

«نحن نريد جمعية ذات طابع شعبى لمقاومة الصهيونية والتطبيع وازالة الاثار السلبية لما تقوم به هذه الجماعة».

وعموماً فأنا أرى أن الجمعية التى دعت إليها جماعة كوبنهاجن هى جمعية تافهة ليس لها قيمة لانها ليس لها مردود فى الشارع المصرى فهى عبارة عن جمعية لخدمة السلطة وتنفيذ أوامر السلطة. فاذا قالوا أنهم جمعوا ٢٠٠ أو ٣٠٠ اسم فهؤلاء لا يتعدون كونهم ٣٠٠ من المستعدين لتنفيذ طلبات السلطة والخضوع للسلطة فى أى وقت.

بالنسبة لقضية التطبيع أم الحوار. فليقولوا ما يشاءون. الذى يقومون به أكثر من التطبيع فهم رايحين وجايين على إسرائيل سواء كان على **الشلقانى** أو بعض أعضاء اللجنة. انهم يتعاملون مع الصهاينه أصحاب وجهة النظر الصهيونية التى تكره العرب والذين قاموا بالكثير من أعمال العنف والارهاب والجرائم الوحشية ضد العرب من أمثال ديفيد كيمجى وغيره.



حلمى شعراوى

أنا أرى قوى السلام فى اسرائيل وحركة« السلام الان» الموجودة فى اسرائيل تريد السلام بالشروط الاسرائيلية أو بشروط حزب العمل فى أحسن الظروف التى تقوم على سلام جزئى لا يحقق طموحاتنا العربية ويتجاهل الحق العربى. فهذه الجماعة انشأها مجموعة من رجال الأعمال الإسرائيليين واحد المؤسسين الأوائل لها هو أحد رجال الأعمال الكبار هناك وهو صاحب مطاعم ماكدونالدز فى إسرائيل. مجموعة من رجال الأعمال لعابهم سائل على المنافع الاقتصادية التى سوف يجنونها من التعامل مع العرب. هم لا يريدون السلام العادل انما يريدون السلام بالشروط الاسرائيلية وفى حدود تحقيق منافعهم الاقتصادية.

هذه الحركة ليست جماهيرية بالشكل الذى يصور على الاطلاق بدليل انهم فى موضوع جبل أبو غنيم لم يستطيعوا أن يفعلوا أى شئ تجاه ما كان يحدث وهم أنفسهم اعترفوا بذلك. بالطبع هناك أفراد شرفاء فى إسرائيل لكنهم لا يزيدون عن كونهم افراداً. فهذه الحركة ليست جماهيرية وحتى لو كانت جماهيرية فهى تريد السلام بشروطهم هم وبالشروط التى تحقق منفعتهم وفقط. ومعظم الموجودين فيها يحملون كراهية للعرب كعرب. **فالشعور العام لدى اليهود الغربيين«الاشكناز» هو جزء من الكراهية التاريخية التى يحملها الغرب للعرب.** وهى

حلمى شعراوى:

لم يصرح أحداً من «حركة السلام» الاسرائيلية بانه مع عودة لاجئى ١٩٤٨ أو انه ضد قوانين العودة الصهيونية

عادل حسين:

أصبح البعض فى أمتنا يهرول نحو إسرائيل باعتبارها المنقذة ومصدر الرخاء



صلاح عيسى

موجودة فى الضمير الجمعى الغربى منذ الحروب الصليبية والدولة البيزنطية ،فهم لا يحبون العرب فى الأساس ولا يريدون السلام الا بما يحقق مصالحهم وحدهم.

لا يغير مثل هذا الشعور قضية حوار وأنما يغير هذا ميزان القوى فهم لن يأتوا إلينا ويطلبوا السلام إلا إذا أصبح ميزان القوى فى صالحنا وأصبحنا اقوياء. ساعتها سيكونون على استعداد لتقبيل الأرض.

الحوار يأتى بعد أن تثبت أنك صاحب اليد العليا . وهذه تجربة فيتنام فعندما بدأت تنتصر. وبدأت الحرب تجهد امريكا بدأ الشعب الأمريكى يتحرك ويطلب التفاوض وهنا بدأت أمريكا تدعو إلى الحوار وبدأ الفيتناميون يتحركون ويفرضون شروطهم فى إطار أن لهم اليد العليا. ومع ذلك كان يقود هذا الحوار من جانب الفيتناميين دولة مسئولة وحزب مسئول حريص على تحقيق المطالب الوطنية من خلال وجهة النظر العامة. الذى يقود ذلك كان حزباً وليس مجموعة أفراد من طلاب المغانم يدعون إلى الحوار فى إطار ما يرضى الحكومة القائمة وليس فى إطار المصالح الوطنية العامة.

الجمعية تتحسس خطى السلطة

فى إحدى الندوات حول كوبنهاجن قلت **للطفى الخولى** إذا كان الوفد الملكى الاردنى وفد حكومى يعبر عن الرؤية الملكية والوفد الفلسطينى يمثل عرفات. هل الوفد المصرى هو ممثل للحكومة المصرية.**انهم مجموعة يتحسسون إلى أين تسير وجهة النظر الحكومية ويجرون وراءها.**

أنا فى رأيى الشخصى أن تأثير هذه المجموعة ضعيف جداً. أنهم ينفخون فى قربه مقطوعة. فالشعب شديد الكراهية للأمريكان ولعملية السلام القائمة ولإسرائيل.

إن هذا العمل هو أسوأ ما يمكن أن يختم به لطفى الخولى وعبد المنعم سعيد وعلى شلقانى حياتهم.

ظهور الجمعية ضار بالنضال العربى

أما **عادل حسين** أمين عام حزب العمل فيقول إن الظروف الحالية لا يفيدها التودد لاسرائيل وإقامة علاقات معها فنحن الان فى مرحلة تعبئة الجماهير العربية وتعبئة قواها القتالية والجهادية لكى نضغط على الكيان الصهيونى ونلزمه بالتراجع . وظهور جمعيات من قبيل هذه الجمعية التى يتحدثون عنها يؤدى إلى إشاعة أوهام كاذبة ويضعف بالتالى روح الصدام والمواجهة.

وعلى ذلك فمعارضتى للجمعية لا تتأثر بالموجه التى تسود الرأى العام الان بالنسبة لقضايا التطبيع ولكنها ترتبط بطبيعة مثل هذه الجمعية ومغزاها والتى أرى **أن ظهورها حالياً ضار جدا بالنضال العربى ضد اسرائيل** . ولو كان اتجاه الرأى العام غير ذلك لجاهدت من أجل أن يتغير هذا الاتجاه لدى الرأى العام.

إن اشاعة مفاهيم الحوار مع الاسرائيليين واشاعة أن التفاهم ممكن وان اقناع الطرف الاخر قريب فى ظروف حرب أو فى ظروف قريبة جداً من ظروف الحرب لا يمكن أن يعتبر عملاً مفيداً وهذه هى لغة التطبيعيين.

إن افساد الوعى العام اخطر مائة مرة من استيراد صفقة من الصابون والاحذية فاقامة علاقات عادية على المستوى الفكرى والثقافى بالقطع اخطر انواع التطبيع واشدها فتكاً اضافة إلى كل هذا فالملاحظ أن من جرى التحاور معهم أواللقاء فى كوبنهاجن لم يكونوا بأى حال من الأحوال قوة قريبة من مفاهيم السلام العادل بل كان بعضهم ليكوديين عتاه فى تطرفهم.

وأنا أظن أنه فى اللحظة الحالية يصعب وجود قوى ذات وزن رئيسى داخل إسرائيل توافق فعلا على مفاهيمنا عن السلام العادل التى تشمل الانسحاب من كل الأراضى المحتلة وتشمل بالتالى تحريراً للقدس وتشمل اقامة لدولة فلسطينية ذات حدود ثابتة وسيادة على أراضيها . وأن تقبل نزعاً متكافئا لاسلحة الدمار الشامل بين الافراد المتعاقدة إلى آخره.

لا يوجد الان حزب إسرائيلى ضمن الاحزاب الرئيسية هناك يقبل مثل هذا الكلام ومن هنا ما قيمة أى حواريجرى فى الوقت الحالى. نحن الآن فى مرحلة تكثيف القوى للضغط والمقاطعة هى المدخل الأول لكى نجبرهم على فهم منطقنا وأى أسلوب آخر يؤدى إلى التشويش على ما وصفناه بالمدخل والمنهج الرئيسى.

لا يهمنى كثيرا الجانب القانونى فى الجمعية وعما إذا كان قانون الجمعيات ينطبق عليها أم لا وعما إذا كانت الحكومة ستوافق عليها. أنا لا أهتم برأى الحكومة أنا أعبر عن رأيى كمثقف وممثل لحزب سياسى.

أنا لا أريد أن أبالغ فى حجم هذه الجمعية وخطرها أو خطر القائمين عليها نحن نحارب ما تدعو إليه كجزء من حربنا للمخطط الصيهيونى الأمريكى فى المنطقة العربية والحرب ضد المخطط الصهيونى أوسع واخطر. ونحن نحارب من خلال العمل السياسى وتوعية الجماهير بكافة الأشكال . وعلى أى حال فنحن نرى أن وعى امتنا يتزايد وهذا ما يجعلنا واثقين من انتصار الحق الذى نمثله على كل المحاولات المعادية والمضللة.

دكتور **عبد المنعم سعيد** يقول ان ما يقومون به لا يشكل أى فائدة كانت مادية أو معنوية لإسرائيل وأنا أقول له «أنت عندما تبلبل الناس ولا يعرفون عدوهم من صديقهم كيف لا يفيد ذلك اسرائيل إن أكثر ما يفيد إسرائيل أن تعلو الغيوم وتغطى على الساحة بحيث لا يبصر الناس عدوهم ويفرقونه عن الصديق.

أكثر ما **اصابنا منذ ١٩٧٧ إلى الان أن الضلال بواسطة الاعلام والندوات اشاع قدراً هائلا من الاكاذيب فتاهت العقول وأصبح فى أمتنا يهرول نحو إسرائيل** باعتبارها المنقذه وباعتبارها مصدر الرخاء المقبل. وكان وصول أقسام واسعة من الناس إلى تصديق مثل هذه الاكاذيب الواضحة دلالة على ما تلعبه الاجهزة المعادية وكيف أن غياب الوعى الصحيح ممكن أن يورطنا فى كوارث وهذا ما حدث منذ كامب ديفيد وبعد مدريد.

كيف يقال أن مثل هذه الأنشطة والجمعية لا تؤدى إلى استمرار التضليل وأن استمرارنا فى التيه لا يفيد العدو إسرائيلى.

جماعة كوبنهاجن والتجارب التاريخية

أما حلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية فيقول :فى هذا الجو العربى الملغوم بالصلف الاسرائيلى والدعم الأمريكى المتحدى لأى قيم شرعية أو سياسية يعود أصحاب كوبنهاجن

د. أمينة رشيد:

- الحوار غير جائز مع عدو يسعى لفرض هيمنته على المنطقة كلها.

- ما يحدث هو اختراق لقرارات المقاطعة الشعبية.

للقاء في تحد سافر لكل المشاعر، وأمامهم مشروع الشرق أوسطية يفرض في الدوحة بحضور أمريكي رغم الرفض المتنوع له على الساحة العربية بما يكشف في حد ذاته آفاق أي تحرك آخر مثلما يفعلون. كما تواصل إسرائيل بكل تعنت سياسة الاستيطان وتهويد القدس وغيرها بما يجعل الواقع المعاش في غزة والضفة وكأنها مجموعة «مستوطنات فلسطينية» في إسرائيل الكبرى!.

يقولون إنها مبادرة أقرب إلى المغامرة المبكرة لتأكيد« حركة سلام» - ولم يقولوا «الآن» حرجاً مع أنه اكرم لهم ان تكون كذلك على الأقل! والواقع أن أمامهم التجربة في مبادرة السادات -وهم ساداتيون أقحاح-منذ ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، و١٩٧٩ في كامب ديفيد، وتداول السلطة في الكيان الصهيوني من ساعتئذ كل من الليكود والعمل ، وفي عز مطالبتهم هم بالسلام الأعرج من جانبنا ويدعوى وجود قوى سلامية في الكيان الصهيوني ، وإذ بالمجتمع الاسرائيلي يُفاجئهم باختيار العنف والقتال ورفض السلام بنجاح« نتنياهو» ومجموعة ما يسمى بقوى اليمين بأغلبية تفوق الثلثين!.

ولا ندري إزاء ذلك ما **معنى الاصرار على المضي في تجربة مع حفنة من الإسرائيليين لا تشكل في الانتخابات بضعة أصوات لا يحتاجها أي من الليكود أو العمل؟** أقول ذلك لان الحديث عن حركات السلام في مجتمعات الحرب، يرتبط عادة بقوى ديمقراطية واسعة أو جديدة ، يكسبها المجتمع المناضل إلى جانبه في قتاله المشروع والمشروع لعدو بمثل هذا الصلف . لكن ليعلم أصحاب كامب ديفيد الجديدة أن الأمر ليس كذلك ، وهم مثقفون يعرفون أنه ليس كذلك من واقع التاريخ الحديث للأسباب الاتية:

أولا: وسط المعركة مع النازية والفاشية نفسها ، كانت قوى وطنية ديمقراطية تناضل داخل هذه النظم الشيوعيون وغيرهم مثلا) **ومع ذلك لم تنشأ حركة اتصال مع الألمان أو الطليان** انما كان النضال على الجبهات الديمقراطية عالميا من قبل الجميع لمحاصرة هذه النظم الفاشية ، ولم يتبرع أحد في فرنسا للقول بأن بعض عناصر النازى أصبحوا مواطنين طيبين مثلما يصف أعضاء جماعة كوبنهاجن عناصر الموساد الان.

ثانيا: وفي أمريكا عند تعنتها في فيتنام نشأت الحركة الديمقراطية والحقوقية قوية من قبل قوى شبابية صاعدة شكلت جزءا من حركة عالمية مع الفيتناميين ضد العسكرية الأمريكية.**ومع اختلاف الظروف التى جعلت الفيتناميين وغيرهم ينشطون داخل المجتمع الأمريكي نفسه إلا أنه لم تتشكل تنظيمات مشتركة** أو يحدث نشاط بهذا التهرج مع عناصر المخابرات الأمريكية أو كل الأشكال المؤسسية الأمريكية، وفرض القتال الفيتنامي نتائجه بنفسه.

ثالثا: أما في جنوب أفريقيا ، فإن البيض المتحررين من روح النظام العنصرى والديمقراطيين والشيوعيين منهم حين اتخذوا الموقف الصحيح برفض النظام القائم تماما حتى حرموا من المواطنة وحق التنظيم إلا سرأ ، انضموا إلى **حزب المؤتمر الوطني الافريقي** ورفعوا شعاراته كاملة وناضلوا معه حتى انهدم النظام العنصرى وقامت الدول الديمقراطية الموحدة لجميع فئاتها القائمة على أرضها.

لم يتحرج أصحاب كوبنهاجن من كل هذه الأمثلة ويقيمون حركتهم دون أن يصرح «إسرائيلي» بتأكيد الدليل على وجود حركة السلام» على الجبهة الأخرى -بأنهم مثلا مع عودة كل اللاجئن الفلسطينين أصحاب الأرض منذ ١٩٤٨ ، ولم يصرحوا بأنهم ضد قوانين العودة الصهيونية التى تسمح بامكان هجرة خمسة عشر مليون يهودى لفلسطين لتصبح القنبلة الأساسية في وجه العالم العربي في وقت قريب ولم يصرحوا بنزع السلاح النووى الإسرائيلي مثلما تنزع أمريكا حق المانيا واليابان -وهي دول كبرى- في اقامة جيوش أو تسليح ابنائها كحق للسيادة والكرامة بل على العكس من ذلك نسمع أصحاب كوبنهاجن يتحدثون عن أنها «مسائل حساسة» «تعالج فيما بعد» ،وهو نفس نص اتفاق أوسلو المشئوم عن«المفاوضات النهائية» التى لن تأتى إلا بالهزال الذى يزحفون من أجله!.

إننا لا نقول بالوقوف متفرجين ، إذ يعرف بعض أنصار أو قيادات كوبنهاجن مدى الدعم الشعبي الذى لا قوة يوم قالوا بدعم الشعب الفلسطيني وتحرير فلسطين ووقفوا مع منظمة التحرير، كانت الملايين وراءهم وليست بضعة عشرات من الأفراد، وليسألوا انفسهم ماذا فعلوا بهذا الدعم؟ وما زال يمكن دعم الشعب الفلسطيني وحماية الشعب العربي كله على الساحة الدولية بشن حملة دولية قوية ضد المشروع الصهيوني وآفاقه الاستيطانية والتوسعية، ضد ايديولوجيا التفوق العنصرى اليهودى واثارة النزعات الدينية المغلقة على نحو ما تجسده إسرائيل والقومية اليهودية ،وهو ما يعرفه البعض يوم حاربنا مقولة الجزائر فرنسية أو جنوب افريقيا بيضاء.

اقامة فلسطين ديمقراطية

نستطيع جميعا أن نطالب على الساحة الدولية باقامة فلسطين ديمقراطية لكل من يعيش على أرضها دون ادعاءات عنصرية أو دينية أو قومية خاصة- وهذا خطاب للعرب جميعا ويهود فلسطين على السواء- وندفع بهذه الأفكار في كل المحافل الدولية ودوائر المثقفين على المستوى العالمي. وعندما توجد حركة ديمقراطية يهودية رافضة لهذه الأوضاع العنصرية التوسعية يمكنها التحرك ديمقراطيا في اتجاه هذه الحركة الدولية مثلما حدث مع الفيتناميين والجنوب افريقيين ، ومن أجل حركة سلام حقيقية لصالح العرب واليهود الموجودين على أرض فلسطين ، ولصالح مواجهة الاحلاف العدوانية على الأرض العربية كلها.

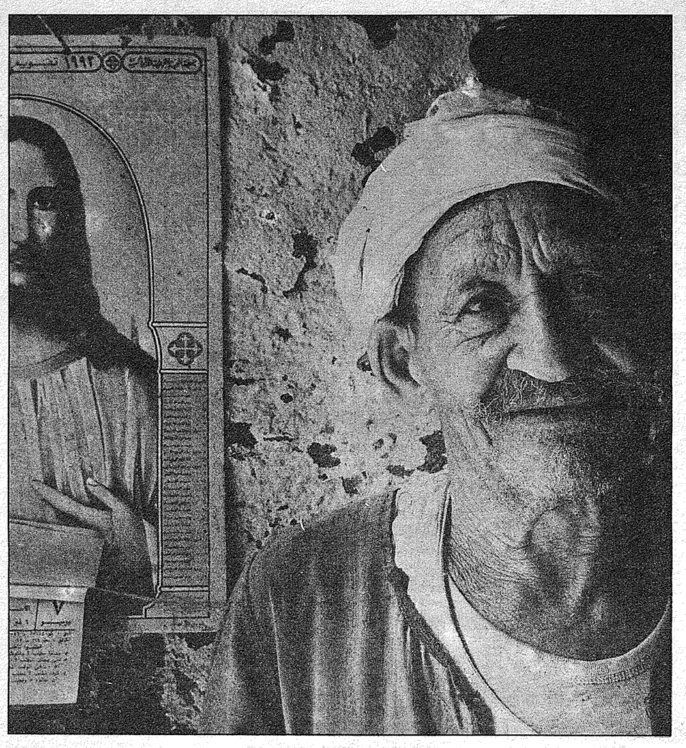
هذه التصور ليس مستحيلا ، وهو واجب أولى على كل مثقف عربي، ويمكن طرحه في أوروبا وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والأمم المتحدة ، والكل وقف من قبل ورغم النظام العالمي الأمريكي مع شعب جنوب افريقيا حتى١٩٩٤.

إن هذه الإمكانيات الكبيرة والمؤسسية التى يلوح بها أصحاب كوبنهاجن من تل أبيب ولندن والقاهرة ،لا تغزع أحدا، وهي إدانة لهم أولا ومثيرة للشبهات ثانيا بما لا نرضاه لعناصر لها هذا التاريخ الفكرى والعلمي في مجتمعنا.

أما التظاهر بانهم يشكلون«جمعية خيرية» وفي القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ فإن القانون لا يسمح- مهما عانينا منه -بنشاطات تمهيدية للانتخابات الاسرائيلية!.

وفي النهاية لنا كلمة

إن التهوين من شأن هذه الجمعية ومن شأن ما يحدث يمثل خطورة شديدة على مستقبلنا ومستقبل القضية العربية. إن وعى الشعب المصرى والعربي في خطر في ظل سيادة مثل هذه الاراء، وخصوصا وان وراءها أناس لا يستهان بهم . يضاعف من هذه الخطورة أن تفتح لهم أجهزة الاعلام والصحافة الحكومية وخصوصاً في ظل الدعم الحكومي لهم. مما يفتح الباب أمامهم للتأثير على الجماهير وأكبر دليل على ذلك أن الاهرام فتح الباب لفترة طويلة أمام المدافعين عن كوبنهاجن في حين منع المقال الاسبوعى لصلاح الدين حافظ لانه ضد ما يحدث. لابد من الوقوف أمام ما يحدث فوعى امتنا في خطر.



دفتر أحوال..
شاب قبطي حائر

سامح فوزى

نعم أنا حائر .. وأريد حلاً لهذه الحيرة..
أوضاع السياسة والاقتصاد والثقافة تسير من حولنا على غير هدى . الهموم تتراكم والحمل يزداد ثقلا.. ومع ذلك فإن **حملى أكثر ثقلا من أقرانى بسبب أننى قبطى . أقولها بصراحة دون مواربة.. لان الصمت إذا أضيف إلى الحيرة أنتج مركبا نفسيا غريباً يختلط فيه الاضطراب باليأس وأنا بطبعى لا أحب اليأس وأنفر منه بشدة. وأتذكر قصة سمعتها منذ سنوات تزيد من قنوطى ونفورى الشديدين من اليأس.** إذ يحكى أن الشيطان قرر إعلان إفلاسه من وباع ممتلكاته هذه بمائة دولار وتلك بألف إلا صندوقا صغيرا أطبق يديه عليه ورفض بيعه بشدة حتى لو كان ثمن هذا الصندوق يعادل ثمن كل ممتلكاته.. سأله الجمهور ماذا يحوى الصندوق ؟ **فقال الشيطان إنه اليأس الذى تكفى قطره واحدة منه لاهلاك انسان.**

هذه الاسطورة التى لا تخلو طوباوية دينية لا تبرح ذهنى كلما طرق اليأس بابه وأفضل دوما أن أكون مثل« **سيزيف**» الشاب الاغريقى الذى حكمت عليه الالهة بان يحمل حجراً يصل به إلى قمة الجبل.. وكلما أوشك إلى بلوغ غاتيه سقط الحجر إلى سفح الجبل وتحتم على الشاب المسكين أن يعيد الكرة مرة ومرات حتى بقية حياته.. أفضل **حتى الان- أن أحمل الحمل مع قدر من الشكوى والتململ من أن أستعذب قطره اليأس المهلكة وأجد نفسى أمام احدى السفارات أقف فى صف طويل ممل . أحلم بفردوس الغرب المفقود وأهان بسبب هذا الحلم بل بالاحرى الوهم.**

يحمل الشاب القبطى حملاً بعضه بسبب مصريته وبعضه الآخر بسبب قبطيته . وبينما يعده المسئولون بأنهم يعملون على تبديد حمله المصرى **فان حمله القبطى سيظل جاثما على صدره بسبب بسيط أن هؤلاء المسئولين يصرون أن هذا الحمل غير موجود ، وأن المشكلة القبطية لا أساس لها.**

وما يثير الحيرة أن الهموم القبطية ليست ثابتة فى الكم والكيف بل أنها تتناسخ وتتكاثر ذاتيا وصارت تمس كافة جوانب حياة المواطن القبطى، السياسية والوظيفية والدينية والاجتماعية ، حتى أنه صار كالشخص الذى ينوء بحمل ويتخبط به بين جنبات نفق مظلم هو« **نفق اللاحل**».

ماذا يفعل الشاب القبطى وهو يستقبل عاماً جديداً؟

فكرت أن أسجل دفتر أحوال شاب قبطى حائر. هو بالتأكيد أسعد حالاً وأوفر حظا من اقرانه، لانه لم يكتم الحيرة ويتجرع انينها بل باح بهما، وهو ترف لا يستطيعه كثير من الشباب الذين كتب عليهم الحيرة ومرارة الكتمان فى مجتمع يخشى التصريح وإن كان لا يفهم بالتلميح!.

(١)
حساسية الوجود

أول ما نلاحظه هو تزايد حساسية الاقباط تجاه وجودهم القبطى. تظهر هذه الحساسية المفرطة عند الاقباط فى التعبير المتأزم عن أنفسهم وعن طقوسهم وعن المنهج الذى يختارونه لحياتهم. وتأخذ هذه الحساسية أحيانا شكل «**الشعور بالذنب**» ويشعر بعض الاقباط أن المجتمع يتحرج أو يتأفف فى التعامل معهم لكونهم اقباطا . ونتيجة لذلك فإن الاقباط لا يتحدثون عن شئونهم الدينية إلا همساً. وكلما تزايدت حولهم مظاهر « أسلمة» المجتمع زاد هامش اغترابهم وأرتفعت درجة حساسيتهم.

فالمرأة القبطية التى لا ترتدى «الحجاب» أو «الزى الاسلامى» كما يطلق عليه تشعر بحساسية خاصة. والمواطن القبطى الذى لا يجيد استخدام مفردات «اسلامية» فى لغة خطابه اليومى يشعر أيضا بحساسية خاصة. وتنمو الحساسية المفرطة عند الاقباط وتكتسب تأصيلا فكرياً بانتاج ما يمكن تسميته بـ« ثقافة العزلة» وهى تشكل جملة المبادئ والقيم والافكار التى تبرر عزلتهم عن المجتمع . وفى كل الأحوال يظهر الإنسان بريئا فاضلا نقيا يتأذى من الوجود فى مجتمع مفعم بالاشرار والشرور أو على أحسن تقدير مفعم بالضيقات. ويهب البحث فى أخطاء وخطايا المجتمع المرء شعوراً زائفا بالنقاء والبر. وفى بعض الأحوال يعطى القبطى مبررات دينية لعزلته مستنداً أساسا إلى تأكيد المسيحية لرفض العالم وهى بالطبع مبررات غير دقيقة لان **المسيحية لم ترفض العالم- كخليقة وحياة- بل رفضت الشر المتجسد فى العالم.**

وبالاستناد إلى مبررات واهية ينقل القبطى نشاطه إلى داخل الكنيسة ليس حباً فى النشاط الروحى بل إنكماشا وتراجعاً عن المشاركة المجتمعية التى أوصدت أبوابها من دونه. وهو ما يؤدى فى نهاية المطاف إلى بلوغ الإنسان حالة أسماها الكاتب اللبنانى **كوشى بندلى«الطهرية العاجزة»** وتعنى شعور المرء بطهارته ونقائه فى الوقت الذى يعجز فيه عن تقديم مثال حى ملموس لهذه الطهارة ولهذا النقاء.

وعلى جانب آخر اتجه بعض الاقباط فى مواجهة هيمنة نسق ثقافى دينى بعينه فى المجتمع وشعورهم بالهامشية إلى الانسحاق فى هذا النسق وتجاهل تفردهم وفقدوا بذلك خصوصيتهم **وعاشوا حسب شروط المجتمع فى اغتراب عن أنفسهم وعن واقعهم.**

وبصفة عامة فإن حساسية الاقباط تزداد، وهامش العزلة يتسع والقابلية مع الانسحاق بدلاً من الاندماج تتضاعف ازاء محاولات استذراع عادات وطرائق سلوك يطلق عليها مسمى «اسلامى» مثل« **العقيقة» بدلا من «السبوع» ،«والفرح الإسلامى» بدلا من «العرس الشعبى»** الذى يشارك فيه المسلمون والاقباط، كل ذلك يؤدى إلى احداث شروخ غائرة فى الحياة الاجتماعية للمصريين. ونكون بذلك **حققنا بانفسنا ما فشل اللورد كرومر فى تحقيقه من« عدة عقود** . إذ قال الرجل يوما -فى أسى- إن الفارق بين القبطى والمسلم أن ذلك يذهب للكنيسة وذاك يذهب إلى المسجد» أما الان فالفروق الاجتماعية تتبلور وتزداد وضوحاً ، والقسمات تتشكل وتزداد بروزاً . وصرنا -للأسف- مفرطين ننهال بمعول الجهل على الأرضية المشتركة لنحطمها ونشرذمها. وبينما تلتمس الصيغة اللبنانية الان التى أعياها الانقسام سبل الوحدة**تقوم نحن- بتصميم عجيب- باهدار ميراث العيش المشترك لصالح مبادئ وافدة -بدوية فى الأساس- يحملها إلينا وافدون على الميراث الحضارى المصرى.**

ولا أنكر أن الاقباط يضاعفون -فى حالات كثيرة- من حساسيتهم بايديهم حتى صار نفر منهم يستعذب ارتداء ملابس «الشهداء» والقاء اخطائهم وقصورهم عن التفاعل المجتمعى الحقيقى على شماعة «القبطية المعذبة» .ومن الطبيعى فى حالة مجتمعنا أن تتداخل أشكال الانقسام الاجتماعى بابعادها الدينية والطبقية والاقليمية ويصبح القبطى الفقير أسير وضع يختلط فيه القهر الاجتماعى بالتمييز الدينى، ويصير الضحية-فى بعض الأحيان- جلاداً كما فى حالة بعض الاغنياء من الاقباط.

(٢)
إثبات الوجود

يبدو أن بعضاً من الاقباط قرر أن يواجه حساسيته فى الوجود بمحاولات متكررة لاثبات الوجود. وهم بهذا يريدون القول لأنفسهم وللآخرين بانهم لا زالوا باقين موجودين حاضرين. وهنا تتعمق الفرقة ويزداد البعاد وشيئا فشيئا تتقطع أوصال وحدة المجتمع المصرى على المستوى النفسى على الأقل.

وتأخذ محاولات اثبات الوجود عدة صور وأشكال .. أبرزها ظاهرة كثرة اطلاق الاسماء والمسميات المسيحية . فمنذ ما يزيد عن ربع قرن لم يكن الاقباط يلجأون فى العادة إلى

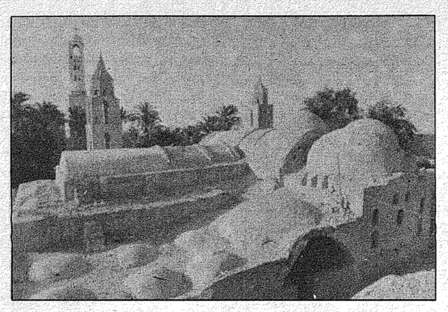
اطلاق أسماء القديسين على أولادهم ولذا كان الاسم المصرى المشترك عاملاً لاستيعاب المسلم والقبطى أما الآن فإن الاقباط يصرون- ازاء أسلمة المجتمع- على اطلاق أسماء مسيحية على أولادهم. بعضهم يطلقها تبركاً وآخرون يطلقونها لاثبات قبطيتهم ومسيحيتهم.

منذ سنوات خلت لم يكن البيت القبطى يحفل سوى بصورة مسيحية هى التقويم السنوى وبعض الصور الأخرى **كالعذراء مريم والشهيد مارجرجس** وهما قريبان إلى اذهان وقلوب المسلمين عادة. أما الان فإن الصور المسيحية تكاد تغطى جدران الغرف وكل ركن من أركان البيت القبطى. البعض يفعل ذلك للتبرك وآخرون يفعلونها لاقناع أنفسهم أنهم مسيحيون.

وظاهرة أخرى ملفتة. أصبح نفر من الاقباط يحملون اليوم الانجيل أو كتابا للصلوات يتلونها فى المواصلات العامة كرد فعل لا شعورى لصورة من يحمل المصحف أو كتابا اسلاميا يطالعه.

هذه الظواهر الاجتماعية وغيرها قد تكون مستحبة بل مرغوبة فى مجتمع متدين بفطرته ومؤمن بسجيته كالمجتمع المصرى، ولكن لا يجب أن يغرينا الشكل عن الجوهر، **فالتدين صار- إلى حد ما- تديناً شكليا يصادر فيه الجوهر لصالح الشكل**. وإن الالتزام بصورة ثابتة يفرضها المجتمع للتدين عند الاقباط يأتي-في أحد أبعاده- كرد فعل منسوخ ازاء حركة أسلمة المجتمع التى تخطو خطوات دؤوبة منذ مطلع السبعينات إلى الآن.

أخشى أن يستلب المجتمع المعاصر الدين والمتدينين ويفرض عليهما شكلا أو صورة للتقوى أو التدين تحرمهما ليس فقط من الاجتهاد الفقهى واللاهوتى بل تسلب منهما حقهما فى الحياة الاجتماعية الحرة المستنيرة وحق التعبير الاجتماعى المتفرد عن التدين.



(٣)
الطائفية على الطريق

رغم الحديث الودى المحبب إلى النفوس عن« **الوحدة الوطنية**» فإن الطائفية عرفت طريقها إلى المجتمع وأخذت فى التبلور شيئا فشيئا . وهذه الظاهرة ليست منبتة الصلة عن الواقع الاجتماعى الاقتصادى الامعاصر.

فقد أبرمت الدولة فى الخمسينات والستينات عقداً اجتماعياً مع المواطن بموجبه يسعى الحكم إلى تحقيق الديمقراطية الاجتماعية ويكف الشعب من جانبه عن المطالبة بالديمقراطية السياسية. ونظراً إلى أن تجزئة الديمقراطية ليست إلا وهما فقد أستقبل المجتمع المصرى منذ السبعينيات أزمة اجتماعية سياسية بدرجات متفاوتة ، وأنسحبت الدولة من مجالات الرعاية الاجتماعية وتركت للمواطنين أن يكفوا أمر أنفسهم بأنفسهم وفقاً لمنطق«**السوق**» الشائع. وفى حالة وجود مجتمع مدنى قوى فإن المؤسسات الاجتماعية تحل محل الدولة وتؤمن انسحابها التدريجى من مجالات الرعاية الاجتماعية. **أما فى حالة وجود مجتمع مدنى ضعيف فى بنيته التنظيمية ، مخترقا فى تمويله الأجنبى ،مكبلا باغلال القيود القانونية والبيروقراطية** فلم يعد أمام المواطن سوى الارتداد إلى الولاء التقليدى وفى مقدمة من يلجأ إليهم الجماعة الدينية . وهذا ما حدث ويحدث الان فى مصر.

والصورة الان تبدو واضحة فالمؤسسات الاسلامية تكفى حاجات افرادها **ولم يعد أمام الاقباط سوى الكنيسة لتسد قدراً كبيراً من احتياجاتهم الاجتماعية . وهنا تحولت الكنيسة من مؤسسة دينية إلى مؤسسة دينية اجتماعية**.. وكلما ضاق المجتمع بافراده ولم يعد يوفر لهم أماكن صحية للتلاقى والتفاعل الاجتماعى زاد ارتباط الافراد بالكنيسة- كمبنى- ومحل لممارسة نشاط اجتماعى كان أولى بالمجتمع أن يمارس بين جنباته.

وهكذا أرسى اللبنات الأولى للبنيان الطائفى بتحول الكنيسة- تحت الحاح الظروف السياسية والاجتماعية- إلى مؤسسة دينية اجتماعية . وتؤيد الدولة -بوعى أو بدون وعى-هذا التحول وتحرص على مخاطبة الاقباط كطائفة بدءا من **تدوين أسم الديانة فى الأوراق الرسمية باصرار غريب مروراً بالنظام القانونى الخاص بالاحوال الشخصية وانتهاءً باعتبار الرؤساء الدينيين للاقباط هم فقط الممثلين عن الشعب القبطى يتقبلون عنه التهانى بالاعياد ويجرون بالنيابة عنه المفاوضات بشأن همومه.** ويبدو أن التيار الاسلامى يرحب بالنظر إلى الاقباط كطائفة فهو يفعل مع الرؤساء الدينيين مثلما تفعل الدولة بل وأكثر من ذلك يعتذر إليهم فقط إذا أساء إلى عموم الاقباط كما حدث لمرشد الاخوان المسلمين عندما أهان الاقباط فى حديث صحفى، فقد أرسل خطاباً للبابا شنوده تضمن اعتذارا -رغم أنه لم ينشر- وكأن الاعتذار لشخص البابا شنوده يكفى لازالة إهانة بكل قبطى بل كل مصرى.

وإن كان الجانب الخيرى الإنسانى فى كل دين .. أليس من الأفضل أن يتولى هذا الجانب مؤسسات مدنية علمانية حتى لو كانت تحمل مسمى دينياً؟ لماذا المجتمع حريص على تحول مؤسساته الدينية -الإسلامية والمسيحية- إلى ساحات للعمل الاجتماعى؟.. لماذا الخلط بين الوظيفتين الدينية والاجتماعية؟.. لماذا لا يكون الدين علاقة سرية بين الإنسان وربه ويتحول العمل الاجتماعى إلى ساحة للبذل الوطنى والتلاقى الاجتماعى وتدعيم قيمة قبول الاخر؟ .. مجرد أسئلة!..

(٤)
أزمة خطاب أم خطاب الأزمة؟

تجاه مشاكل الاقباط وما يجب عمله هل هناك أزمة وجود «خطاب» موضوعى شامل أم أن هناك خطاباً يعبر عن الاحتقان المترتب على الأزمة؟.. فى رأيى الاثنان معاً!.

خطاب الوحدة الوطنية

هو خطاب تقليدى يستعين به الحكام والمحكومين كلما ألمت بهما أزمة فما أسهل

أن يقال أن ما حدث استثناء على قاعدة الوحدة الوطنية الراسخة.. **وهذا الخطاب ذو طابع تسكيني احتفالي ويعد في ذاته حقا يراد به باطل.** فكثرة حالات انتهاك مواطنة الاقباط تعود إلى ربع قرن(حرق كنيسة بمنطقة الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢) وحتى الان. مما يعني أن الاستثناء طال أمده ولم يعد لمقولات لهذا الخطاب ذات القدسية عند من يروجها أو يسمعها.

خطاب الحقوق الضائعة

يرى أصحاب هذا الخطاب أن للاقباط مظالم محددة واجبة التبديد والزوال.. وعادة ما يقدم بيان بهذه المشكلات بدءاً من الخط **الهمايوني مروراً بغياب الوجود القبطي على الساحتين التعليمية والاعلامية وإنتهاءً بمظالم الوظائف والتعيينيات**. ولا أحد ينكر صدق هذه الهموم. ولكن المشكلة تتمثل في أن أنصار خطاب الحقوق يرون أن علاج هموم الاقباط لن يتسنى إلا بقرارات رسمية، في حين أن هذه المشكلات لم تخلقها قرارات وقوانين فقط بل خلقتها وضاعفت من تأثيراتها «ممارسات» و«سلوكيات» وهذه لا يمكن أن تزول بقرار بل بسلوكيات وممارسات مضادة.. وهنا المشكلة!. ولذلك فإن مطالب أنصار هذا التيار لم يتحقق منها إلا النذر القليل حتى الآن لأن الدولة تستمع وتعرف ولكنها ماذا تفعل ازاء مناخ عام ردئ يقيد صانع القرار الذي يحسب له **ألف حساب الاستقواء بالاجنبي**

تبلور في الفترة الأخيرة خطاب ردده الأوساط السياسية الأمريكية وسايره عدد من أقباط المهجر فحواه أن الأمر في الشأن الوطني لم يعد بأيدينا بل بيد الأمريكيين الذين بيدهم المعونة.. ورغم أننا لم نعرف بعد أبعاد هذه القصة كاملة نظرا للضجيج الاعلامي حولها، إلا أن تدخل **الطرف الاجنبي في قضية الوحدة الوطنية- قدس أقداس الكيان المصري- سوف يحرم المصريين من «فخر» رفض التدخل الغربي على مدار تاريخهم علاوة على أن العدل الأمريكي الذي يذل شعبي العراق وليبيا، ويؤيد تأييدا مطلقا سياسات اسرائيل ، ويأوي زعماء التطرف والارهاب لا يمكن أن ينتصر للاقباط** .. وإلا فأين كان العدل الأمريكي عندما تحفظ السادات على البابا شنودة وأهان الرموز الدينية والسياسية؟ وهل يمكن أن تبقى صيغة التعايش المصري الرائعة تحت وطأة الضغوط الأجنبية؟ أم يراد أن يتحول الاقباط إلى اكراد مصر ؟!.

خطاب الاستبعاد

لا زال خطاب التيار الاسلامي- بتنويعاته -استبعاديا للاقباط ويريد طردهم من المواطنة المصرية. فرغم التأكيد على المواطن الذي يحفل به خطاب الاسلاميين تجاه الاقباط إلا أن الخطاب ذاته لا زال أحاديا لا يعترف بالاخر الديني. **فهو يريد إحلال الشريعة الاسلامية (منتج دين واحد) كي تحل محل الدستور (خلاصة نضال سياسي دستوري مشترك ويسعى لإحلال الارتباط بالدين محل الارتباط بالأرض المصرية، وبذلك يصبح القبطي مغتربا عن واقعه الدستوري والسياسي والاجتماعي ويتحول إلى«مقيم» يرتبط بعهد «الزمة» الذي يريده له التيار الاسلامي وصرح به مرشد الاخوان المسلمين** صراحة خلال عام **١٩٧٧**.

ماذا يفعل القبطي؟

خلال عام ١٩٩٧ طلب من القبطي عدة مطالب:

١- أن يودع ضحايا كنيسة مارجرجس بقرية الفكرية.

٢- أن يحتمل فتوى مهمة تشكك في مواطنته صادرة من زعيم لتيار إسلامي كبير.

٣-أن يقبل متاعبه بنفس راضية وأن يقول للأمريكيين: «ليس في الامكان أبدع مما كان». قد يقال أن الصورة ليست قاتمة كذلك.

نعم ودعت مصر مسلمين واقباطا- ضحايا الارهاب من كنيسة مارجرجس واستنكرت الفعاليات السياسية المصرية الفتوى الغريبة لمرشد الاخوان وتعالت الاصوات التي تقول هلموا لنسد الثغرة التي ينفذ منها الاجانب ونحل مشاكل الاقباط.. نعم حدث كل ذلك.. ولكن الدنيا امتلأت ضجيجاً ولم يحدث شئ.. فما العمل إذن؟ وما الضمان أن هذه المظاهر السلبية لن تتكرر؟!.

(٥)
إنه المناخ الردئ

ضاق يوما **طه حسين** بالمناخ الردئ الذي خلقه الاغنياء بتبذيرهم تاركين الفقراء يواجهون الهلاك فقال في رائعته« **المعذبون في الأرض**» صدقني أن الخير كل الخير للرجل الحازم الاديب أن يغير بقلبه وعقله من هذا الجيل فإن أعجزه الفرار إلى بلاد أخرى، فلا أقل من أن يفر إلى زمان آخر من أزمنة التاريخ».

معنى هذا أن مواجهة المناخ الردئ تتأتى بالهجرة المكانية أوبالهجرة الزمنية. وكلاهما تعنيان كلمة واحدة «الهروب» ! وقد يضاف إليها كلمة أخرى هي« **العجز**».

فهل المجتمع المصري يواجه مشاكل الاقباط وفق هذا الطرح؟

لن تتأتى مواجهة المناخ الردئ بالهروب أو بالصمت أو بالتأجيل بل بالمواجهة والبوح والمعالجة الآنية.. لان ترك المشاكل بلا حلول لن يؤدي إلى حلها بل إلى تفاقمها وتعقدها.

والبداية الصحيحة للعلاج تأتي من تشخيص واضح للأزمة . ومعرفة سر عجزالخطابات السابق ذكرهاعن حل مشكلات الاقباط بقول آخر .. ما سرتكرار وتناسخ هذه الرباعية.. **معاناة قبطية صمت الدولة..ضغوط التيار الاسلامي على الاقباط تلويح الاجنبي بمد يد العون الزائف..**

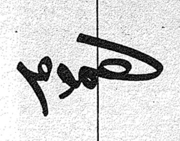
إنه المناخ الردئ الذي نعيشه والذي ينتج بأشكال مختلفة هذه الرباعية والعلاج ليس إلا مواجهة هذا المناخ الردئ فضحه والتشهير به ومحاربته بمناخ ايجابي مضاد.

ومحاربة المناخ الردئ تنجح اذا استخدمنا سلاحاً ذا حدين هما **التعليم والاعلام** .. بحيث تصبح المؤسسات التعليمية ساحة للتلاقي بين الأنا والآخر الديني ، وتتحول مؤسسات الاعلام إلى منبر للتفاعل الحي الذي يعكس **تعددية سياسية ودينية واجتماعية حقيقية** . ويتحقق ذلك بان يركز كل النشطاء الحكوميين وغير الحكوميين جل مجهوداتهم على محاولة تغيير «المناخ الردئ» وتأجيل الحديث عن المطالب الحقوقية القبطية بعض الشئ ، أو محاولة المطالبة بما يحقق غاية تغيير المناخ العام منهامثل إدخال الحقبة القبطية في مقررات التاريخ المدرس.

عندما يتغير هذا المناخ الجاثم على مصر سوف تزول معه مشكلات قبطية عديدة ، سوف يسهل علاج مشكلات أخرى، وسوف تؤدي جهود تغيير المناخ الحالي إلى إعادة تنظيم وتعبئة الجهود المجتمعية.. كل ذلك لن يحدث إلا اذا سمحت الدولة بحدوثه وآزرته والزمت نفسها بخطط التغيير.

أما اذا ظل هذا المناخ السلبي مخيما على اجواء العمل العام في مصر فاننا نعد أنفسنا لمرحلة يعلو فيها الضجيج ، وتزداد مشاعر الاحتقان ، وترسخ الطائفية وتصبح على حافة انقسام اجتماعي حقيقي ولاسيما أن بنية المجتمع المصري صارت مهيئة لذلك.

وكل ذلك ما يسبب الحيرة لشاب مصري وليس فقط قبطيا يودع عاما ويستقبل آخرا.





د. رفعت السعيد (التجمع)




حامد محمود (الناصرى)



د. نعمان جمعه (الوفد)



عادل حسين (العمل)

لماذا ينتمى الناس للأحزاب السياسية؟!

نتفق أولا أن محددات فاعلية الأحزاب تحت مناخ التعددية الحزبية المقيدة فى مصر هى منظومة متداخلة ومتفاعلة من العوامل الخارجية: **مثل القيود الدستورية والقانونية المفروضة على نشاط الأحزاب والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتى تشكل البيئة التى يعمل فيها الحزب، كلها تتفاعل مع العوامل الداخلية النابعة من الحزب نفسه وتظهر فى صورة أزمات الحياة الداخلية للحزب** ومن أهم تلك الازمات الانقسامات الداخلية العلنية والمكتومة، وتآكل وانهيار البناء التنظيمى ، والبعد عن الهم الوطنى والانشغال بتصفية الحسابات، وإذا تأملنا هذه الأزمات بالذات ومع الاعتراف بأنها محصلة العوامل السابقة، إلا أننا يمكن أن نضيف أن لها طبيعة خاصة نابعة من المتغيرات المرتبطة بالأهداف التى يسعى الناس لتحقيقها من الانتماء للأحزاب.

ونبدأ بالتذكير أن الحزب كمنظمة يتكون من عدد من الأفراد، وأن وجود الحزب نفسه يعتمد على تعاون الأفراد واتمامهم للأدوار المختلفة التي يمارسونها، وهذا التعاون يعتمد ويتأثر بمتغيرات كثيرة أهمها الحاجات التى تدفع الناس للإنتماء للأحزاب.

والسؤال المطروح لماذا ينتمى الناس إلى الاحزاب ؟!

ويمكن هنا أن نحدد سببين أساسيين لذلك:

١- أن يكون الحزب نفسه هو موضوع الحاجة التى تدفع الافراد للانتماء للحزب.

٢- أن يكون الانتماء للحزب وسيلة لاشباع حاجات موجودة خارج الحزب نفسه.

كون الحزب نفسه هو موضوع الحاجة، لوحظ أن من ضمن أوضح أسباب الانتماء إلى أى حزب هو حب الفرد لأعضاء هذا الحزب، واتضح أن كثيرا ما يحدث أن يكون الانجذاب إلى الأشخاص الذين يشكلون الحزب موازيا لمدى اهتمام الفرد بنشاط وبرامج الحزب نفسه، وعلى هذا هناك الكثير من الافراد قد يلتحقون بأحد الأحزاب لأنه يحب أفكاره، ولأنه أيضا يحب الأعضاء الذين يقابلهم داخل أنشطة الحزب. وقد يحدث بالطبع أن ينتمى أحد الافراد لأحد الاحزاب

د.أحمد محمد صالح

لمجرد رغبته فى القرب ومعرفة افكاره السياسية التى يفضلها، على حين يشعر شعورا محايدا أو ربما يشعر بكراهية لاعضائه. وعلى ذلك **قد يكون الحزب موضوع حاجة لشخص ما إما بسبب الانجذاب إلى الأعضاء الذين ينتمون إليه أو بسبب ألوان النشاط التي تتوافر فى الحزب نفسه مما يتفق مع ميول هذا الشخص، أو لكلا السببين.** وهنا قد يقف هذا الفرد فى موقف حدى، فمثلا قد ينتمى شخص ما **لحزب التجمع** بسبب ما يبدو له من الأهمية الكبيرة لاهدافه الاستراتيجية مثل الحرية والاشتراكية والوحدة والديمقراطية وحقوق الانسان، فهنا يحدث الانجذاب نتيجة لشعوره بقيمة أهداف الحزب، فاذا حدث واعتقد هذا الشخص لسبب أو آخر أن الحزب لن يحقق هذه الأهداف ، ربما بسبب ضعف مقدرة الحزب أو قدراته، أو سوء قيادته، أو الاحتكاكات والصراعات بين أعضائه، أو عدم توافر المال، أو محاصرة أنشطة الحزب من قبل السلطة، أو غير ذلك من الأسباب، هنا سوف يصبح هذا الشخص أقل انجذابا للحزب، لأن الحزب كمنظمة ، تكون اهدافه هى المصدر

الأساسي لانجذاب الأعضاء، ويعتمد ذلك على قوة جاذبية هذه الاهداف نفسها، وفي بعض الاحيان قد تعتمد على احتمال تحقيق الحزب لهذه الاهداف.

أما كون الحزب وسيلة لاشباع حاجات موجودة خارجة، فانه كثيرا ما يكون الحزب جاذباً للأفراد لانه أساسا وسيلة لإشباع بعض الحاجات الموجودة خارج الحزب، فمثلا السعى المبرر وغير المبرر للانضمام للحزب الوطنى الحاكم، والذى تنتمى إليه النخبة الحاكمة، هذا السعى يعتبر معبرا لتحقيق اهداف خاصة مثل الوصول إلى مراكز ومناصب قيادية فى مؤسسات الدولة المختلفة، أو تغطية لنشاطات غير مشروعة. وقد يكون الانتماء للحزب ملاذا للحماية من تهديد أمنى ويصبح وسيلة لاشباع الحاجة إلى الأمن.

ووفقا لمبدأ الاستقلال الوظيفي للدوافع فان التمييز بين الاحزاب بوصفها غاية ووسيلة لاشباع الحاجة ليس تمييزا مطلقا. فقد يتحول نمط السلوك الذى كان فى أساسه يسعى إلى تحقيق أحد الأهداف الخاصة البعيدة، قد يصبح هدفا فى حد ذاته، ويظل كذلك بعد أن يختفى الهدف الأصلى تماما. فقد يلتحق أحد الأفراد بحزب ما للوصول إلى هدف خارجي معين ولكنه يظل منتميا إليه مدة طويلة بعد أن يصبح بقاؤه هذا غير ذى علاقة بالهدف الأصلى.

والحزب الذى يعتمد على علاقات الصداقة القائمة بين أعضائه يحتمل أن يصبحوا أكثر اهتماما ببعضهم البعض كأشخاص. وربما يصبحون أيضا أكثر اهتماما ببعضهم البعض، واكثر ودا فى علاقاتهم الشخصية المتبادلة.

أما الأحزاب التى ينتمى إليها الفرد كوسيلة للحصول على مراكز اجتماعية مثلا أوأى مكاسب خاصة، تصبح فيها الفرصة كبيرة داخلها أن تتشكل تجمعات صغيرة، وتشتد فيها حدة المنافسة، ويتزايد فيها البحث عن المكانة الرفيعة بصورة تفوق ما يمكن أن يظهر فى نوع الحزب الأول.

وسوف تهبط فاعلية الحزب فى نظر شخص معين اذا ما نقصت الحاجات التى يقوم الحزب باشباعها عن مستواها الأول، أو اذا أصبح الحزب أقل صلاحية كوسيلة لاشباع الحاجات القائمة بالفعل، أو اذا اكتسب الحزب خصائص مكروهه أو غير مرضيه.

وهنا سوف يحاول الشخص ترك الحزب عندما تصبح جاذبيته النهائية أقل من صفر، ولن يترك الحزب فعلا الا عندما تكون القوى التى تدفعه إلى الابتعاد عن الحزب أقوى من مجموع القوى التى تجذبه إليها بالاضافة إلى القوى التى تمنعه من تركها.

ويبدو ان ميزان القوى الدافعة إلى الحزب والمبعدة عنه متعادلة تقريبا بالنسبة للكثير من الأعضاء المتطوعين. وعندما يتذبذب هذا الميزان بدرجة كبيرة، فإن دوران العضوية يكون كبيرا خاصة اذا كانت فاعلية الحزب تشجع الجانب السلبى لجميع الأعضاء، فإن الحزب سوف يتفكك ما لم يمنع عمليات الخروج منه بوسيلة من الوسائل.

والعضو لن يتخذ الخطوة الايجابية فى الانسلاخ عن الحزب الا عندما تكون القوة التى تجعله يتخذ قرار الانسلاخ تجذبه إلى الاتجاه المضاد للحزب.

ويعنى هذا أن الحزب يمكن أن يحافظ على عضوية أعضائه بصورة مستمرة حتى على الرغم من ان جاذبيته قد تصل إلى الصفر أو تقترب منه.

والواقع أننا ممكن أن نجد كثيرا من الاحزاب التى ما تزال باقية لمجرد أنه ليس لدى أعضائها دافع قوى لتركها. ومن البديهى أن مثل هذه الأحزاب لا تستطيع أن تمارس تأثيرا قويا على أعضائها ولا تستطيع أن تعبئ كثيرا من جهودهم فى العمل من أجلها.

والواقع ان الاشخاص الذين يقفون على هامش الحزب قد يدفعون إلى الشعور باتجاهات سلبية نحوه إذا طلب منهم الحزب القيام ببعض الواجبات، او دفع مزيد من الاشتراكات، أو إذا رأوا أن الحزب يطلب منهم اعمالاً لا يوافقون عليها. لكن عندما تكون العضوية قائمة تماما على الشعور بالواجب يمكن للحزب أن يطلب من العضو تقديم مساعدة أو هبات دون أن يؤدى ذلك إلى ابتعاده عنه، لأن العضو الهامشى قد يجد فى تقديمه لهذه المساعدة ما يخفف عنه الاحساس بالذنب الناشئ عن إهماله للحزب.

وعلى أى حال إذا استثنينا مثل هذه الحالات الخاصة، فيمكن أن نتوقع أن **الأعضاء الهامشيين سوف يبتعدون عن الحزب اذا ما وجهت إليهم طلبات لا يرحبون بها.**

وعندما يضم الحزب عددا كبيرا من أمثال هؤلاء الأعضاء، فغالبا ما يسود الحزب مشاعر القنوط بحيث لا يطلب من أى فرد أن يؤدى للحزب أى عمل حفاظا عليه من التفكك.

وتقل جاذبية الحزب عندما يختلف الأعضاء على طريقة حل إحدى المشاكل التى تواجهه، فالأحزاب التى تعانى الاحباط بمجرد ظهور خلافات داخلها بين أعضائها، يتخلف


كمال الشاذلى
الحزب الوطنى .. طريق الاهداف الخاصة

البعض عن دوره ويبتعد عن مركز النشاط فى الحزب مفضلين معالجة مشاكلهم الخاصة، ويبلغ هذا الانسحاب أقصى زيادته عندما يختلف الأعضاء على الطريقة التى ينبغى أن يتبعوها فى حل المشكلة.

والعضو يصبح أقلا ميلا للانجذاب إلى الحزب حينما يشعر أن الأعضاء الآخرين قد لا يتفقون معه فى ارائه ويمكن أن تقل جاذبية الحزب عندما يمر الفرد معه بخبرات غير سارة، فمن المستلزمات الطبيعية فى الحزب أن يطلب من العضو تحمل مسئوليات معينة قد يكون فيها القاء الخطب، أو كتابة المقالات، أو الاتصال بالآخرين، أو التصويت على قرار أو تحمل مسئوليات مركز قيادى أو قيادة المناقشات.. الخ وهى واجبات قد يشعر الفرد أنه على غير استعداد كامل للقيام بها، عندئذ تقل جاذبية الحزب إلى حد كبير إذ تكون مصدرا للاحراج.

ولوحظ أيضا أن الأفراد قد يتركون الاحزاب لانهم يشعرون أن الأعضاء الآخرين يتسلطون عليهم بشكل زائد عن الحد أو أن هؤلاء الأعضاء يتصفون ببعض الصفات الأخرى البغيضة، وتؤكد الدراسات أن السلوك التسلطى من أكبر أسباب تفكك الأحزاب، فالمؤتمرات والاجتماعات الحزبية التى يكثر فيها السلوك الأنانى التسلطى يعتبرها الحاضرون غير مرضية نسبياً.

وأيضا تؤدى سلبية الجمهور الذى يشكل المجتمع الذى يمارس الحزب نشاطه فيه إلى ضعف جاذبية الحزب، فتقدير هذا الجمهور

السلبي للعضوية في هذا الحزب أو ذاك تجعل هذا الحزب غير جذاب بالنسبة لأعضائه **(اتهام التجمع بالشيوعية والالحاد من العامة)**.

وفي مصر ونتيجة للنشأة غير الشعبية للأحزاب، ونتيجة منظومة العوامل الداخلية والخارجية المحددة لفاعلية الأحزاب المصرية، يلاحظ أن الحاجات التي تدفع الناس للانتماء للأحزاب حاجات فردية تمثل في معظمها مصالح شخصية، وهي سمة عامة في الدول النامية، حيث تتميز الدول المتقدمة بالحاجات المجتمعية التي تدفع افرادها إلى الانتماء للأحزاب نتيجة سيادة مناخ الديمقراطية فيها.

والآن لعل هذه النبذة العلمية عن سيكلوجية الانتماء للأحزاب والتي اعتمدنا فيها على دراسات كارتر وزاندر حول تماسك الجماعة، ودراسات **ليون فستنجر** عن جاذبية الجماعة وعضويتها، وترجمة للدكتور **محمد طلعت عيسى** حول تنظيم وقيادة الجماعات، قد توقظ الوعي لدى الكثيرين، وتنمي لديهم دافع المعرفة بأهداف أي صراع داخل الاحزاب، وتجعل من السهولة مواجهته. ولعلنا هنا نقترح أن تحتوي استمارة العضوية بعض البنود التي تكشف الدوافع الحقيقية للعضوية، حتى يتم استثمارها في أنشطة الحزب المختلفة، ونستفيد منها أيضا في توقع الصراعات المستقبلية وفي كيفية علاجها.

كشوف البركة.. في مشروع شروق



د. محمود الشريف

مشروع شروق هو تمهيد واستعداد لان ترفع الحكومة يدها تماما عن التنمية الريفية، فحسب معلوماتي أن هناك فرقا بحثية في المحافظات المختارة من أساتذة الجامعة ومسئولي التنمية في المحافظات تنزل القرى، وتعقد اجتماعات وتمسح القرية من كافة النواحي، وتضع قائمة لمشاكل الناس واحتياجاتها. ثم يرتب الفريق البحثي بمشاركة الناس احتياجات القرية وفقا لأهميتها، فمثلا يتفق أن هناك حاجة ماسة إلى مدرسة أو مستشفى أو ادخال مياة شرب وكهرباء وهكذا، وهنا تستفسر الحكومة عن مدى مساهمة واستعداد الناس بالمشاركة سواء بالمال أو الأرض أو المعدات أو جهد العمل وتوفر الدولة الباقي. شئ جميل وفلسفة تعلم الناس الاعتماد على النفس، **ولكن الواقع يشهد الضعف الشديد في مشاركة الناس وأقصى مشاركة حدثت كانت تحصيل جنيه على فواتير الكهرباء مثلا في قرى أسيوط، بل أن الكثير من الفلاحين في القرى التي ركز عليها مشروع شروق في أسيوط بني مر والمعابدة مثلا لا يعرفون شيئاً عن شروق، رغم كل ما يعلن عنه من نجاحات في الصحف والمؤتمرات، فهذا المشروع يعتبر وهما وصفرا كبيرا على مستوى الناس العاديين والمهمشين في القرى.**

والعجيب أن هناك قائمة طويلة من المكافآت الشهرية والدورية بداية من المحافظ ورئيس الجامعة إلى خفير العمدة مرورا بموظفي الادارات المحلية ويكل من هب ودب من سعداء الحظ، وهي سياسة تشترطها الدول المانحة، لدرجة أن **مشروع شروق أصبح سبوبة عيش يتصارع عليها أساتذة الجامعة خاصة في كليات الزراعة**، ويتصارع عليها الموظفون في الادارات المعنية بالمحافظات، بل أصبح المسئول عن شروق في كل موقع له نفوذ ومكانة ويهرول نحوه الجميع طمعا في الرضا، والانضمام إلى كشوف المكافآت.

وأصبحت شروق مثل أم العروسة فاضية ومشغولة، فاضية في المضمون والعمل الحقيقي الصادق الذي يهدف إلى صالح الناس فعلا، ومشغولة بالمؤتمرات والتصريحات الصحفية والمطبوعات الوردية والاعلانية عنها، وقبل كل ذلك مشغولة بتوزيع مكافآت كشوف البركة على المستشارين. وإذا كانت الصحف الحكومية تنشر بين الحين والحين أنه تم صرف الملايين في مشروع شروق فهي لا تبين كم منها ذهب لمكافآت القائمة الطويلة والطويلة جدا التي أصبحت أشبه بكشوف البركة. وحتى لا ننسى يجب أن نسجل، أن تلك القائمة الطويلة جدا من المكافآت تدفع من المعونات والمنح والقروض المكونة لرأسمال المشروع، فوفقا للكتاب الرسمي الصادر عن وزارة الادارة المحلية في أكتوبر ١٩٩٤، يتضح أن جملة الاستثمارات في المشروع ٥٧٦٠٠ مليون جنيه وتوزع على المصادر الاتية ٢٦٪ حكومي، ٢٦٪ أهلي، ٢٦٪ منح أجنبية، و٢٢٪ قروض أجنبية.

معنى ذلك ببساطة أن الشعب يدفع من قوته ولحمه الحي ثمن كشوف المكافآت الطويلة للذين لا يعملون عملاً فعالاً بالمشروع، ووجودهم مجرد أسماء للاستشارة، ولزوم تبادل المصالح بحكم مواقعهم ومراكزهم الوظيفية، وينسون أن البنك الدولي يصنف مصر من ضمن الدول الأقل دخلا في العالم الثالث وان حوالي نصف الأسر المصرية تصنف كأسر فقيرة أو فقيرة جدا وقد ظهر ذلك واضحا في الشوارع أثناء الأعياد فقد ماتت البهجة، وتشعر في وجوه الناس بقلة الحيلة.

وهذه الأيام يقوم مكتب خبرة أمريكي عن طريق مكتب المساعدة الامريكية الموجوده في القاهرة، بعملية تقييم مشروع شروق للجانب الامريكي لكي يقرر استمرار الدعم الامريكي للمشروع من عدمه، طبعا تكلفة مكتب الخبرة وتكلفة الدراسة لا يمكن ان تكون بقشيشا من الامريكان، ولكنها اكيد من ضمن مستحقات الدعم الامريكي للمشروع، **وبصرف النظر عن اسماء الاساتذة الامريكان التي تشم فيها رائحة اسرائيل مثل ايليا ومافيلد ومافي، فإن بعض الاساتذة في الجامعة المصرية يتصارعون على تلك الفرص وكل واحد فيهم حاول ان يحضر شهادة من مكتب بحثي اجنبي يثبت فيه اخر اجر باعلى ساعة عمل بالدولار، لكي يحصل على أعلى حافز بالدولار وهو لا يعرف انه يأخذه من اللحم الحي للشعب.**

والغريب أن الاساتذة المصريين المشاركين ينحصر دورهم في جمع البيانات فقط وتسليمها للأمريكان كالعادة، وهي مهمة ممكن ان يقوم بها أي خريج جامعة بعد تدريبه، واعتذرت عن المشاركة لان الذي يملك المال، يملك اتخاذ القرار في البحوث ويستطيع ان يوجهها بما يتلاءم مع مصالحة، فالتمويل الاجنبي يجعل الباحثين يعملون في جو يخضع لضغوط سياسية، ولا يشعرون بحريتهم في التعبير عن آرائهم دون تقييد، ولا يشعرون بانهم يمتلكون في أيديهم العناصر الرئيسية للبحث خاصة إذا كان المشروع تابعا أصلا من مركز اجنبي، انهم يشعرون انهم مجرد حلقة ضمن عملية صممت وتقررت وقامت دون أن يسهموا فيها بتأثيرهم الكامل. ولكن أفكاري هذه ضاعت في الهواء وانكسرت أمام قوة الدولار.



الادارة الأمريكية ضغطت على إسرائيل.. ثم ندمت!

نظير مجلى

رسالة حيفا

* من الصعب أن تجد مسئولا امريكيا يعترف بأن إدارة «**الدولة العظمى الوحيدة**» مارست الضغط على إسرائيل. ليس لأن الادارة الأمريكية تخجل من كلمة «الضغط»، فهي تمارس الضغوط يوميا على مختلف دول العالم.. من اليابان إلى حلفائها الاوربيين في الأطلسي، الأوروبيين إلى روسيا والصين. وفي أحيان كثيرة يتحول الضغط إلى تهديد، كما هو الحال مع إيران أو يتحول إلى اعتداء مباشر، كما هو الحال مع العراق وليبيا.

إلا أن لدى الأمريكان «حساسية» خاصة بالنسبة لاسرائيل. فهنا، حتى لو مارسوا الضغط فعلا، لا يعترفون به.

تقولون إن السبب يكمن في الخوف من يهود الولايات المتحدة. أجل هذا ممكن فهم قوة كبيرة وذات نفوذ في الادارة الأمريكية عموما وفي الكونجرس خصوصا. وحسب المعلومات الإسرائيلية فان ٦٦٪ من حملة الرئيس **كلينتون** الانتخابية، مولها اليهود.

ولكن قيادة المنظمات اليهودية الأمريكية، هي التي طلبت من **كلينتون**، أن يمارس الضغط على **حكومة نتنياهو** حتى تصحح مسارها بالنسبة لعملية السلام. فقالوا له **إن نتنياهو لا يدرك أخطار فشل العملية السلمية على إسرائيل نفسها وعلى المصالح الأمريكية. لذلك، فلابد من ضغط ما يوقفه عند حده.**

وكلينتون نفسه يعرف أن الضغط على إسرائيل لن يضره بشكل خاص، وبالذات عندما يسانده اليهود الأمريكان في ذلك.

لهذا راح يمارس الضغط.. خفيفاً، ناعما لا يكاد يكون ملموسا، ولكنه مارسه. شعر به **نتنياهو**، عندما رفض **كلينتون** أن يقابله (مع أن طائرتيهما جثمتا متجاورتين في أرض مطار لوس انجلوس في الشهر الاسبق)، وعندما كلمته **أولبرايت** عن توقعاتها منه بخصوص الانسحاب، وعندما حذره «اصدقاء أمريكيون» من أن الادارة الأمريكية تنوي الاعتراف بوجود الدولة الفلسطينية في حالة فشل عملية السلام.. الخ.

من هنا، بدأ **نتنياهو** يتراجع. ووافق على الحديث عن انسحاب بنسبة ٥ر١٠٪ من الضفة الغربية لكن موافقته لم تكن بمثابة استسلام للضغط. بل انه من جهة ثانية، يحاول ان يقبض ثمن هذا الاستسلام. وهناك من يبدي الاستعداد لمنحه هذا الثمن.. **لدرجة يبدو فيها الأمريكان وكأنهم ندموا على الضغط..** وراحوا يتفاهمون ويتناغمون مع **نتنياهو**.

وهكذا يبدو نشاط رئيس الحكومة الاسرائيلية في التعاطي مع الضغط الأمريكي:

أولا - يحاول قلب هذا الضغط باتجاه الفلسطينيين، فهو عندما يوافق على الانسحاب الثاني بنسبة ٥ر١٠٪، يطرح شروطا لتنفيذه. ويقول إنه لن ينسحب قبل أن يرى الفلسطينيين ينفذون التزاماتهم بخصوص الأمن. لكن الجميع يعرف أن كل ما يفعله الفلسطينيون لن يرضيه. وسيظل يقول عنهم مقصرين. والفلسطينيون من جهتهم، توجهوا إلى الادارة الأمريكية وأوكلوها أمر

الحسم فيما يسمى بالجهد الأمنى الكامل(١٠٠٪ **مكافحة ارهاب)، لا فى ساعة فى اليوم، ٧ أيام فى الأسبوع، ٣٦٥** يوما فى السنة ، على حد تعبير وزيرة الخارجية الأمريكية ،**مادلين أولبرايت.**

وقال الفلسطينيون للأمريكان: تعالوا نتفاهم على معنى «**مكافحة الارهاب**»اخذين فى الاعتبار عدم دوس حقوق الإنسان وعدم المساس بالحريات الديمقراطية والتنظيم الحزبى.

بهذا الطرح يحرج الفسطينيون الأمريكان ، لكنهم لا يقنعونهم، اذ أن هناك ممارسات لدوس حقوق الإنسان قد تمت . ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام فى الولايات المتحدة وفى اسرائيل تراقب هذه الممارسات عن كثب وتعد التقارير فيها، ومع ذلك فان حكومة إسرائيل تريد المزيد من هذه الممارسات والادارة الأمريكية لا تتطرق بكلمة ضد هذه الممارسات. وتظل تتحدث عن **ال١٠٠٪ مكافحة ارهاب.**

قوات الأمن التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية أعدت خطة امنية بناء على نصيحة مسئول أمريكى «صديق للفلسطينيين» .(فى الدبلوماسية الأمريكية ، هناك باستمرار موظفون يؤدون وظيفة «الصديق» فنجد فى وزارة الخارجية موظفا كبيرا.. ترى فيه سورية أو مصر أو الاردن أو فلسطين صديقا وهكذا ، صديق لكل دولة . ولبعض الدول أكثر من صديق ، اسرائيل مثلا) . هذا«الصديق» ، قال للفلسطينيين ان عليهم أن يقنعوا الأمريكان بأنهم صادقون في مكافحة الارهاب. «فاذا اقتنعنا نحن- قال- لا يعود رأى إسرائيل مشكلة. فهناك تجد خلافات حول الأمن بين قيادة الجيش نفسها أو بين الجيش من جهة وبين الموساد أو بين وزير الدفاع الجنرال **اسحق مردخاى** وبين وزير البنى التحتية الجنرال **ارئيل شارون** . وهكذا ».

المخابرات الأمريكية نظرت إلى التقرير الأمنى الفلسطينى باعجاب . واجرت عليه بعض التعديلات غير الجوهرية وأعادته إلى غزة . أجهزة الأمن الوقائى الفلسطينى قبلت معظم هذه التعديلات واجرت تعديلات على البقية . وفى نهاية المطاف أصبح هناك أساس مشترك، **أمريكانى فلسطينى**، فى موضوع الأمن . ولم تعد هذه حجة مقنعة بالنسبة لنتنياهو.

وعلى الرغم من ذلك، وعلى الرغم أيضا من أن أوساطا أمنية إسرائيلية أطلعت على هذه الخطة ولم تجد أمورا جوهرية تعترض عليها، فان **نتنياهو** يشن هجوما متصاعدا على الفلسطينيين بدعوى أنهم لا يقومون بما يجب القيام به فى موضوع الأمن ومكافحة الارهاب. ويهدد، بأنه لن ينفذ الانسحاب ، قبل أن يرضى عن تنفيذ ذلك الالتزام.

وفى اللقاء الأخير الذى جرى الشهر الماضى فى باريس ، سلم نتنياهو لائحة تضم حوالى ٤٠ بندا، يدعى فيها أن الفلسطينيين يخرقون الاتفاقات.

الهدف من كل هذا هو تحويل الضغط الأمريكى على الفلسطينيين. وقد سمعنا أولبرايت تتحدث عن دعوتها «للطرفين» (بمساواة) إلى التقدم نحو بعضهما البعض لجسر هوة الخلافات. مما يشير إلى أنها مستعدة لممارسة ضغط كهذا لتشجيع نتنياهو.

وهنا تجدر الاشارة إلى أن الحكومة الاسرائيلية ما زالت ممتنعة عن تنفيذ معظم البنود الواجب تطبيقها ، ليس فقط من **اتفاقات أوسلو** بل من **اتفاق الخليل** الذى وقعته هى بنفسها مع الفلسطينيين. هذا لا يذكر بعد فى كلام الأمريكان.

وثانيا: لا يكتفى نتنياهو بما سبق ، ويحاول جعل ذلك «الضغط» الأمريكى المتواضع (وهناك من يسميه «التافه») قضية القضايا . فيعلن بعد لقائه مع **أولبرايت** مباشرة:«لن نرضخ لضغط أمريكى أو أوروبى ». ويضيف :«فى القضايا المصيرية لمستقبلنا، نحن وحدنا نقرر ما علينا فعله».

ويتحدث **نتنياهو** عن هذا الضغط بصراحة مع ثلاثة اطراف.. مع وزرائه فى الحكومة ، مع اليمين المتطرف وقادة المستوطنين، ومع قوى يهودية فى الولايات المتحدة.

فى إسرائيل ، يحاول أن يبث جواً عاما ضد هذا الضغط. وقد نجح فى ذلك، وبدأنا نشاهد مظاهرات أسبوعية لليمين أمام السفارة الأمريكية فى تل أبيب والقنصلية الأمريكية فى القدس. وحتى المعارضة الاسرائيلية اضطرت إلى اعطاء موقف ضد هذا الضغط. وقال **اهود براك** ، زعيم حزب العمل إن **نتنياهو** رضخ للضغط الأمريكى . وهذا تصرف خطير سيكون سابقة بالنسبة للمستقبل.

وفي الولايات المتحدة وجد نتنياهو من يدعو إلى الامتناع عن الضغط، حتى داخل البيت الأبيض . وفى مقدمة هؤلاء كان دنيس روس، منسق عملية السلام . وقد سعى **روس** لدى الرئيس **كلينتون** والوزيرة **أولبرايت** أن يتفهما مصاعب **نتنياهو** الداخلية خصوصا فى فترة اقرار ميزانية الدولة لسنة ١٩٩٨(استمرت حتى نهاية ديسمبر / كانون الأول) . وقال **روس** إن اليمين المتطرف يهدد بالتصويت ضد الميزانية. وباسقاط حكومة **نتنياهو** . هذا الموقف انتصر فى البيت الأبيض فى الشهر الماضى . فكان اللقاء مع**أولبرايت** فى باريس . واعطاء **نتنياهو** مهلة شهر اضافى لاقرار الانسحاب الثانى.

ثالثا: حتى فى حالة إقرار الانسحاب وتنفيذه ، فان نتنياهو يستعد لاجهاض بقية بنود اتفاقية الخليل واتفاقيات أوسلو . فى البداية يحاول أن يكون الانسحاب جزءا من صفقة شاملة، يتملص خلالها من تنفيذ الانسحاب الثالث (حسب اتفاقيات أوسلو، على إسرائيل أن تنسحب خلال المرحلة الانتقالية -أى حتى سنة ١٩٩٩-من جميع الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء المناطق المختلف عليها وهى القدس والمستوطنات والحدود. أى الانسحاب من ٩٠٪ من *الأراضى الفلسطينية التى احتلت فى العام* ١٩٦٧ . وبموجب اتفاق الخليل، يتم الانسحاب على ٣ مراحل. المرحلة الأولى ، كان يجب أن تنتهى فى مطلع السنة الماضية ١٩٩٧ . والمرحلة الثانية حددت لصيف ١٩٩٧ . والمرحلة الثالثة لصيف ١٩٩٨).

ويحاول نتنياهو عمل قضية كبرى ، يطرحها للتفاوض المجدد، من كل بند من بنود الاتفاقيات الموقعة . أى أنه يريد فتح الاتفاقيات من جديد.

كما أنه يطرح قضية الحل الدائم، لنفس الغرض. وإما الموقف الاسرائيلى من الحل الدائم، فيظهر استفزازيا تجاه الفلسطينيين ويبدو متراجعا حتى عن اتفاقيات أوسلو . فهو يريد الاحتفاظ بما يعادل **٥٥٪ من مساحة الضفة الغربية** . ويحاول تمزيق التواصل السكانى، المقرر فى اتفاقيات أوسلو، لتصبح التجمعات الفلسطينية عبارة عن كانتونات صغيرة متفرقة، يتداخل فيها الجيش الاسرائيلى . ويريد الابقاء على المستوطنات اليهودية الاستعمارية ، وتمتد السيادة الاسرائيلية. وبالطبع ، يرفض الدولة الفلسطينية ولا يتنازل عن القدس الكبرى.

ويوحى نتنياهو ، من خلال المماطلة الكبرى فى الانسحاب الثانى، انه مستعد لخوض معركة طويلة جدا حتى مع الأمريكان ضد تنفيذ البنود الاخرى من الاتفاقات.

ويشجعه في ذلك- طبعا- التردد الأمريكى «والندم» الأمريكى والتراجع عن الضغوط ويشجعه أكثر الركود العربى . إذ أنه فى كل هذا الصراع ، لم نجد نشاطا عربيا واحدا يؤثر بشكل جدي عليه أوعلى البيت الأبيض.

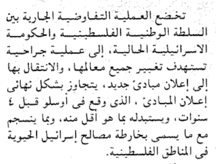


المفاوضات أمام منعطف خطير

مشروع «نتنياهو»

يسدل الستار على التسوية المرحلية


نتنياهو


تخضع العملية التفاوضية الجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية الحالية، إلى عملية جراحية تستهدف تغيير جميع معالمها، والانتقال بها إلى إعلان مبادئ جديد، يتجاوز بشكل نهائي إعلان المبادئ ، الذى وقع فى أوسلو قبل ٤ سنوات، ويستبدله بما هو أقل منه، وبما ينسجم مع ما يسمى بخارطة مصالح إسرائيل الحيوية فى المناطق الفلسطينية.

وهذا هو فارق هام، يميز المفاوضات الحالية مع **حكومة نتنياهو** ، عن المفاوضات السابقة حتى تلك التى تمت حول إعادة الانتشار، من مدينة الخليل فى مطلع العام الحالى، والتى شكلت اختبارا أوليا لمواقف الطرفين، ازاء الاتفاقات المعقودة والمطالبة الفلسطينية بتنفيذها.

وبالتالى فان **منهج التعامل مع العرض الإسرائيلى الحالى، حول إعادة انتشار رمزية، من ٦-٨ ٪ من مساحة الضفة، مع ما يرافقه من اشتراطات سياسية وأمنية، وتنصل من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، يجب أن يختلف عن المنهج الذى اتبع حتى الآن، فى التعامل مع العروض والاشتراطات الاسرائيلية السابقة، بما فى ذلك إعادة النظر، بمبدأ التراكم البسيط، الذى قام عليه المنهج التفاوضى السابق، والاعتقاد بأن القبول بأى شئ سيؤدى مع الوقت وبالتراكم ،إلى الحصول على كل شئ**- وأن القبول بالاشياء السهلة والبسيطة، سيمهد للحصول على الأشياء الصعبة، وهذه كانت الفكرة الأساسية لفلسفة المراحل، التى أدت إلى تأجيل البحث فى موضوعات الاستيطان والقدس والحدود واللاجئين والمياه إلى مرحلة لاحقة أطلق عليها مفاوضات المرحلة النهائية .وها هو **مشروع نتنياهو** يغلق أبواب الوصول إلى هذه المرحلة.

وإذا ما أمعنا النظر فى **خطة نتنياهو** ، نجد أنها تتناول جميع القضايا البسيطة والسهلة بارتباط تام وكامل مع القضايا والموضوعات الصعبة، وأنها جميعا مرتبطة بخارطة مصالح اسرائيل الحيوية فى الضفة والقطاع وما حولهما أيضا.

فالاعلان عن خارطة مصالح اسرائيل الحيوية والاستراتيجية فى الضفة ، يستهدف كما أكد أكثر من مسئول إسرائيلى، اتخاذ قرارات منذ الآن، تقرر مستقبل اسرائيل لعدة أجيال قادمة وبالتالى فان إعادة الانتشار الثانية للجيش الإسرائيلى ستكون رمزية، ولن تكون هناك اعادة انتشار ثالثة، أو تنفيذ لباقى استحقاقات المرحلة الانتقالية ، هذا بالاضافة طبعا إلى إن اعادة الانتشار الثانية، لن تتم الا بعد خمسة أشهر من تاريخ الاتفاق عليها، وبعد صياغة خطة أمنية شاملة، على الجانب الفلسطينى تنفيذها خلال هذه الفترة، مما يعنى أن عدم النجاح فى هذا الاختبار الأمنى سيعطل مجمل العملية، وسيؤدى إلى تجميدها.

طبعا لا أحد يضمن وفاء نتنياهو بالتزاماته بعد خمسة أشهر، بالقياس إلى التجربة السابقة ، لكن القضية الأهم والأكثر خطورة، هى محاولته أخذ موافقة فلسطينية على مخطط بقاء الاحتلال والاستيطان ، والذى يحدده فى إطار خارطة مصالح اسرائيل الحيوية ، ونسف جميع الأسس التى انطلقت منها العملية التفاوضية، وخاصة تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

وترجع أهمية **خطة نتنياهو** ،إلى صراحتها بالدرجة الأولى ، وإلى أنه قرر وضع كل شئ على الطاولة، بصورة علنية وبدون تشويش أو مواربة، فهو بدل أن يتقدم ، كما كان الأمر فى عهد الحكومة الاسرائيلية السابقة، وفى بعض سياساته التى اتبعها حتى الان، نحو الأمور التى يمكن التوصل إلى حلول بشأنها،- على الرغم من قلتها، فقد قرر البدء بفرض مواقفه النهائية، ازاء الموضوعات والقضايا، التى لن يتنازل عنها ، والأراضى التى لن ينسحب منها، وتحديد الخطوط الحمراء التى لن يتجاوزها أى أنه قرر البدء برسم خارطة إسرائيل الكبرى.

وماذا سيتبقى للفلسطينيين بعد ذلك ؟!

لا شئ تقريباً!!.

وفى مثل هذه الأوضاع المعقدة والصعبة، والتى لا يدعى أحد، أنه يملك الوصفة الجاهزة للتغلب عليها، يصبح من الضرورى ومن موقع التقدير العميق لحجم المسئولية، الاتفاق على آليات تساعد على الخروج من الدوامة التفاوضية، التى يريد نتنياهو إغراقنا فيها، والتوقف قليلا لاجراء مراجعة تدريجية، تتسع لتشمل النطاق الوطنى الفلسطينى العام، تنتهى باستخلاصات واستنتاجات مشتركة، حول كيفية المواصلة والاستمرار، والاجابة على مختلف الأسئلة الهامة والصعبة الماثلة أمامنا: **كيف نوحد خطانا ونعمق وحدتنا السياسية والاجتماعية! وكيف نتوصل إلى برنامج مشترك يحدد الخطوط الحمراء الفلسطينية ، التى لا يمكن تجاوزها ، إذا لم يكن بالامكان تحديد الخطوط التى يمكن الاتفاق عليها! وهل لا يزال بالامكان ، الاستمرار باسلوب الحل المنفرد، للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل ، يرضى طموحنا ويحقق أهدافنا! أم أن حكومة الليكود قد أوصلت هذا المنهج التفاوضى إلى طريق مسدود؟! وكيف نحدد تكتيكنا التفاوضى بناء على هذه الاعتبارات ! ومتى نفاوض وكيف؟ ومتى نتوقف عن التفاوض ؟ وما هى البدائل !**

رسالة القدس


حنا عميره

وكيف سيساعدنا الاستمرار أو التوقف على تحقيق أهدافنا أو الاقتراب منها؟! وبعد أن ننتهي من تحديد العناوين والأسئلة بصورة علنية وصريحة، نتقدم بطرحها أمام الجمهور بجميع فئاته وقواه ومؤسساته وهيئاته ومنظماته والاحتكام إليه، والاستفادة من الحكمة الجماعية في وضع الاستخلاصات، والتوصل إلى القرارات وصياغتها في خطة وطنية فلسطينية منسقة مع العرب وتحظى على المساندة الدولية.

وحتى لو لم تسفر هذه العملية، عن الاجابة على جميع الأسئلة المطروحة فان أهميتها ستبقى في كونها ستعبر عن مدى الجدية، التي نعالج بها الأمور، كما أن من شأنها تعزيز مكانة السلطة على الصعيد الشعبي وفي مواجهة أعدائها. **وهذه قضية في منتهى الأهمية، خاصة وأنها تشكل مدخلا مناسبا للتأكيد على أن المصالح الحيوية الفلسطينية، تستند إلى شعب يحميها ويناضل من أجلها، وإلى عمق عربي وتأييد دولي وذلك، حتى تتحقق في دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.**

بهذه الطريقة يمكن أن نتجنب مختلف الفجوات والثغرات، ويمكن أن نرسي أسسا ثابتة لخطواتنا القادمة. ومن لا ينظر لخطة نتنياهو بالجدية المطلوبة، فانه سيغامر بارتكاب اخطاء بنفس مستوى الخطورة التي تنطوي عليها هذه الخطة.

من المطاردة الساخنة إلى المطاردة الدائمة!

الانتقال من مرحلة المطاردة الساخنة والسريعة للجيش الاسرائيلي، داخل مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى مرحلة المطاردة العسكرية والسياسية والاستيطانية الدائمة داخل هذه المناطق، هي التعبير المناسب، الذي يمكن أن نصف به سياسة **نتنياهو** منذ مجيئه إلى السلطة.

لقد استخدم نتنياهو هذا التكتيك، أثناء المفاوضات لاعادة انتشار الجيش الاسرائيلي من مدينة الخليل، وكان الغرض من وراء ذلك تجريد عملية اعادة الانتشار من مضمونها العملي، أي الانسحاب من المناطق الفلسطينية، وبلا أي عودة إليها، وللتأكيد على أن سلطات السلطة الفلسطينية ليست سيادة على الأرض.

وقد توسع هذا المفهوم العسكري- الأمني، بعد ذلك من خلال التهديدات باقتحام مناطق السلطة الفلسطينية، واتخذ أبعادا اقتصادية خطيرة، بقرار الحكومة الاسرائيلية فرض الحصار المالي على السلطة، وجرى تطويره بعد ذلك في خطة متكاملة، يطلق عليها الان، **خارطة المصالح الأمنية الاسرائيلية**، وعلى هذا الأساس فقد تحولت المطاردة الساخنة، إلى مطاردة دائمة لكل الشعب الفلسطيني.



وفي إطار سياسة المطاردة الدائمة، شهدت مناطق السلطة الفلسطينية، عمليات اختطاف متكرر لعدد من الشبان الفلسطينيين. ففي شهر ايلول الماضي، قامت قوات المستعربين باختطاف احد الشبان من مدينة **طولكرم**، يدعى **جهاد مهداوي**، وقيل انه كان هاربا من السجن الاسرائيلي، وكانت السلطات الاسرائيلية قد طالبت بتسليمه في وقت سابق، لكن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تستجب لهذا الطلب.

وفي شهر تشرين ثاني الماضي، قامت قوات من الجيش الاسرائيلي، باختطاف شابين فلسطينيين أثناء نقلهما من الخليل إلى سجن جنيد في نابلس، تحت حراسة فلسطينية. وقد أعلن الناطق باسم الجيش الاسرائيلي بأن الشابين وهما من **صوريف**، يتحملان مسئولية أساسية في عمليات التفجير التي حدثت في القدس الغربية.

وفي شهر تشرين ثاني أيضا، أعلنت السلطات الاسرائيلية، مدينة جنين منطقة عسكرية مغلقة، وسدت جميع مداخلها بالحواجز العسكرية حيث قامت وحدة من الجيش والقوات الخاصة، باختطاف الشاب **زياد سليمان كامل**، بدعوى أنه مطلوب لها منذ ٣ سنوات.

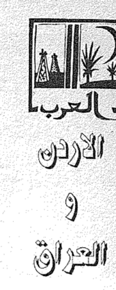
وفي شهر كانون أول، قام عدد من المستوطنين باختطاف شابين فلسطينيين من وسط مدينة طولكرم.

أن تصاعد عمليات المطاردة والاختطاف، من مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الآونة الأخيرة، ليس مجرد صدفة، وإنما ينطوي على تصعيد خطير في السياسة الاسرائيلية، ويستهدف توجيه رسالة، إلى المعنيين في السلطة الفلسطينية مفادها، أما أن تقوموا بالتجاوب من مطالبنا الأمنية وتسليمنا من نطالبكم بتسليمهم، وأما سنقوم بذلك بأنفسنا.

واذا ما علمنا أن القوائم التي قدمتها إسرائيل تتضمن العشرات ممن تسميهم بالمطلوبين وأنها تشترط تنفيذ إعادة الانتشار الثاني بتسليمهم إليها، فان هذا يعني أن عمليات المطاردة والاختطاف ستشهد تصعيداً اضافيا خلال الفترة القادمة. وأنها ترى في الطرف المقابل مجرد «مقاول أمني» عليه الانصياع لأوامرها.

لقد دأبت بعض الصحف الاسرائيلية في الآونة الأخيرة، على طرح العديد من الأسئلة حول أهداف هذه السياسة، والغرض منها، وهل من مصلحة إسرائيل التعامل مع سلطة فلسطينية قوية أو ضعيفة! وماذا ستجنى من وراء ذلك؟ وهل هناك بديل للسلطة الحالية.. أم ماذا؟! وتستذكر الصحف المذكورة أن مثل هذه الأسئلة، كانت قد طرحت أيضا في أواسط الستينات حول **نظام عبد الناصر** في مصر، كما طرحت في مراحل لاحقة إزاء عدد من الأنظمة الأخرى.. لكنها كما قالت هذه الصحف لم تحظ على إجابة قاطعة ونهائية، لأنها عبرت عن سياسة قصيرة النظر، وعن جهل تام بمدى أهمية العامل القومي، والمشاعر الشعبية وتأثيرها في منطقتنا، عندما تتعرض مصالح شعوبها لخطر التدخل الخارجي.

لكن ما يجري الان.. إزاء السلطة الفلسطينية والانتقال من المطاردة الساخنة.. إلى المطاردة الدائمة، وغيرها من مظاهر العداء الرسمية الاسرائيلية لهذه السلطة.. يشير إلى أن هذه الحكومة لم تتعظ من سياسات الحكومات السابقة، وهي تحاول الان انعاش نفس السياسات القديمة والتي ستلقى نفس مصير سابقاتها مهما تعددت أساليب ووسائل ما يسمى بالمطاردة الدائمة.





الملك حسين

الازمـــة الاخـــطر فـــى عـــلاقة حـــافلة بـــالأزمـــات

عادت العلاقات الأردنية العراقية لتصل مستوى منذر من السوء فى أعقاب إقدام السلطات العراقية على إعدام أربعة من الشبان الأردنيين فى بغداد بتهمة تهريب قطع غيار قدرت قيمتها بنحو ٩٠٠ دولار.

وقد بدأت المشكلة عندما أعلن الأردن أن السلطات العراقية أقدمت على إعدام أربعة طلاب أردنيين فى بغداد بالتهمة المشار إليها وذلك على الرغم من الاتصالات والنداءات التى قامت بها السلطات الاردنية من أجل وقف أحكام الاعدام بحق الطلبة الاردنيين الذين تبين لاحقا انهم ليسوا طلبة بل هم مواطنون اردنيون مقيمون فى بغداد منذ زمن طويل، بل إن والدة اثنين منهم من أصول عراقية.

وبالطبع فإن هذه الحقيقة لم تغير من الأمر شيئا كثيرا «فالموت واحد» كما يقال. لذا فقد انتقل موضوع إعدام المواطنين الاردنيين من الإعلام الرسمى إلى المؤسسات الاردنية الرسمية، مثل البرلمان بمجلسيه النواب والأعيان، وإلى النقابات المهنية والحرفية والتى أصدرت بيانات تندد فيها بالحادث، ثم إلى الأحزاب الأردنية التى لم تتردد هى الأخرى بالتنديد باعدام المواطنين الاردنيين فى بيانات منفصلة لم يشذ عنها سوى حزب البعث العربى الاشتراكى الموالى للعراق، وذلك على الرغم من أن أحد أقطاب هذا الحزب. وهو المحامى **أحمد النجداوى** أدلى بتصريح أدان فيه مبدأ إعدام أى شخص على قضية جنائية مثل تلك التى أعدم بسببها الشبان الاردنيون الاربعة.

وحتى بعد أن اتضح أن المواطنين الاربعة لم يكونوا طلابا بل كانوا مواطنين يمارسون تهريب قطع غيار السيارات التى يندر وجودها فى العراق مما جعل أسعارها ترتفع إلى مستويات خيالية، فقد استمرت حملة إدانة إعدام الاردنيين الأربعة لأن جريمتهم لا تستحق مثل هذا العقاب القاسى بكل المقاييس:

وفى خضم المشاحنات التى ازدادت حدة مع صدور بيان عراقى عبر عن استغرابه ودهشته من رد الفعل، «على الرغم من معرفتهم بأن الاعدام هو عقاب المهربين فى العراق »بدأت اللهجة الاردنية تزداد حدة، وهى حدة وصلت ذروتها فى حديث **للملك حسين** جاء فيه «**إن دماء الأردنيين ليست رخيصة**» مطالبا العراق بتوفير حياة مواطن أردنى خامس حكم عليه بالإعدام لكنه لم ينفذ.

لم تقف المسألة عند هذا الحد إذ عمد الأردن إلى الطلب من العراق تقليص حجم البعثة الدبلوماسية العراقية فى الأردن بابعاد سبعة من موظفى السفارة العراقية فى عمان إلى العراق، وهو ما لم يتردد العراق فى فعله مما أعاد إلى الأذهان تلك الفترة التى ساءت فيها العلاقة بين البلدين فى أعقاب لجوء صهرى الرئيس العراقى **حسين وصدام كامل** زوجى ابنتى الرئيس العراقى **صدام حسين** فى شهر أغسطس من العام ١٩٩٥ .حيث وصلت العلاقات الأردنية العراقية إلى أدنى مستوى لها خلال عقد من الزمن آنذاك.

لكن شيئا جديداً ميز هذه الفترة من العلاقات المتردية بين الأردن والعراق ففى خطاب ألقاه **الملك حسين** أمام مجلسى النواب والأعيان أعرب العاهل الأردنى عن خشيته من أن يلجأ العراق إلى وقف إمداد الأردن بالنفط، والذى يحصل عليه الأردن بأسعار خاصة من العراق فضلا عن كمية منها يحصل عليها الأردن بأمر شخصى من الرئيس العراقى **صدام حسين** «مكافأة» له على وقفته المؤيدة للعراق فى حربه ضد قوات التحالف الغربى العام ١٩٩١ وقبل ذلك خلال الأزمة الناجمة عن اجتياح العراق للكويت فى شهر أغسطس من العام ١٩٩٠ وهو ما لم يجر الحديث عنه خلال أزمة أغسطس ١٩٩٥ حين لجأ **حسين كامل** إلى الأردن مما يشير إلى درجة الخطورة فى الأزمة الحالية فالاردن، وهو البلد الذى يدفع ما يعادل نحو ٣٥ فى المائة من صادراته السلعية ثمنا للنفط الذى

صلاح يوسف

رسالة عمان

يستورده من العراق.

احتمالات

وقد أعلن الملك حسين صراحة أن الاردن معرض لاحتمال قطع النفط عنه، مذكرا بما حدث فى العام ١٩٥٨ حين قامت ثورة ١٤ يوليو بقيادة عبد الكريم قاسم ضد النظام الملكى فى العراق الذى كان يرتبط مع الاردن بما كان يعرف آنذاك بالاتحاد الهاشمى، وكان من أولى الخطوات التى اتخذها النظام الجمهورى آنذاك قطع إمدادات النفط عن الأردن.

وفى ذلك الحين بادرت المملكة العربية السعودية إلى تزويد الأردن بالنفط مما مكنه من تجاوز تلك الازمة التى تعد من أخطر ما واجهه الأردن من أزمات خلال تاريخه.

وكانت السعودية تبادلت الأدوار مع العراق حين بادرت إلى قطع إمداد الأردن بالنفط «عقابا» له على موقفه المؤيد للعراق فى غزوه الكويت. وعند ذلك قام العراق بسد العجز وتزويد الأردن بكافة احتياجاته من النفط بما فى ذلك نسبة ال **١٥ فى المائة** التى كان الأردن يستوردها من السعودية، حيث كان الأردن يستورد ما نسبته **٨٥ فى المائة** من نفطة من العراق و **١٥ فى المائة** من السعودية.

وفى خطوة ذات دلالة أعلن ما رتن إنديك مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط، خلال جولته التى قام بها إلى الأردن فى شهر ديسمبر الماضى أن الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة الأردن لمواجهة أى صعوبات محتملة فى مواجهته مع العراق.

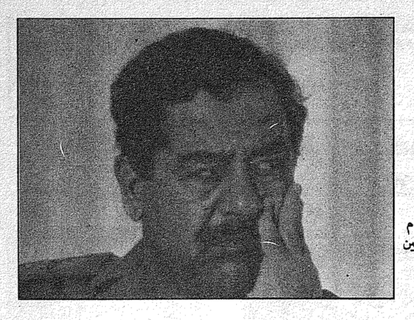
وهو ما أعطى المواجهة بين البلدين بعدا جديداً جعل العراق يعمد إلى تخفيف لهجته مع الأردن وعدم التعليق على الحملات الأردنية عليه والتى لوحظ أن كثيرا من الصحفيين الأردنيين الذين ارتبطت اسماؤهم بالعراق قد صمتوا تماما ولم يشاركوا فيها.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأزمة تأتى فى وقت بدأ فيه الأردن يستعد لحساب احتياجاته من النفط والذى يحصل عليه من العراق بالصورة التى عرضنا لها سابقا، فمن المعروف أن الاردن يحصل على احتياجاته النفطية من العراق وفقا لاتفاق يجدده البلدان فى مطلع كل عام. وبموجب هذا الاتفاق يأخذ الاردن حاجته النفطية التى تصل إليه فى شاحنات، وذلك باستثناء خاص من مجلس الآمن الذى مازال يفرض حصارا على العراق مانعا إياه من تصدير نفطه. ويخصم ثمن هذا النفط من ديون أردنية ترتبت على العراق منذ سنوات الحرب العراقية الايرانية. وهى ديون ظلت تتراكم على العراق حتى وصلت إلى نحو ١٫٣ مليار دولار مما جعل الأردن يخفض حجم البروتوكول التجارى بينه وبين العراق فى مطلع العام ١٩٩٦ من نحو ٤٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٥ مليون دولار هو حجم البروتوكول الحالى، وهو حجم لا تتوقف الأوساط التجارية الاردنية عن المطالبة بزيادته، وبخاصة غرفة صناعة عمان التى تربطها ببغداد علاقات وثيقة تعود إلى بدايات الحرب العراقية الايرانية حين دمرت موانى العراق فحل ميناء العقبة الاردنى محله ليصبح الرئة التى يتنفس منها الاقتصاد الأردنى وما زال.

إن دخول العامل الاقتصادى فى الازمة يزيد من خطورتها ويعطيها بعدا جديدا مختلفا عن الازمات السابقة التى نشبت بين عمان وبغداد وهى أزمات كثيرة ربما كان أخطرها أزمة العام ١٩٥٨ المشار إليها.

وفى العام ١٩٧٨ أقدمت السلطات العراقية على إعدام طالب أردنى يدعى **شفيق زوايدة** بتهمة التعامل مع المخابرات الاردنية والوشاية بالطلبة الاردنيين البعثيين لها. وقد وصلت الازمة بين البلدين آنذاك حداً جعل الحكومة الاردنية تمنع الاردنيين من السفر إلى بغداد حيث كانت تطبع على جوازات السفر الاردنية ما يفيد بامكانية السفر بجواز السفر الاردنى إلى كافة أنحاء العالم ما عدا العراق.

ولكن الأمور عادت إلى دفء فحرارة مع نشوب الحرب العراقية الايرانية ووقوف الأردن موقفا مؤيدا للعراق بلا هوادة. وبقيت العلاقات على الدرجة نفسها من القوة حتى انتهاء الحرب العراقية الايرانية ثم عادت لتصل ذروتها خلال حرب الخليج الثانية فدخولها أزمة لجوء حسين كامل إلى الأردن فى العام ١٩٩٥.



صدام حسين

تساؤلات

غير أن دخول العامل الاقتصادى ليس العنصر الوحيد الجديد فى الأزمة الحالية، رغم أنه أهمها وأخطرها، فقد أعاد بعض المراقبين إلى الأذهان أن الشبان الأربعة الذين اعدمتهم السلطات العراقية لم يكونوا الاردنيين الوحيدين الذين اعدموا فى العراق خلال السنوات الاخيرة. **فهل هى إشارة إلى قرب انتهاء مرحلة التقارب بين البلدين ودخولهما مرحلة توتر جديدة ولكن خطيرة؟ وإن الأمر كذلك فما هى ملامح هذه المرحلة؟ وعلى أى صورة ستكون عند ذلك العلاقات الاقتصادية العراقية الأردنية؟ علما بأن العراق ما زال حتى هذه اللحظة الشريك التجارى الرئيسى للأردن.**

لقد طالب الأردن العراق بالافراج عن مواطن أردنى خامس محكوماً عليه بالاعدام، وباطلاق سراح نحو ٢٤٠ معتقلا اردنيا فى العراق أسوة بما فعلت ايران التى أطلقت سراح اثنين من الاردنيين الذين كانوا قاتلوا إلى جانب العراقيين فى أثناء الحرب العراقية الايرانية. **ومن شأن استجابة العراق للطلب الاردنى أن ينزع فتيل الازمة بين البلدين والتى يدرك كل طرف منهما مقدار الخسارة التى يمكن ان تلحق به اذا ما تفاقمت فإن كان** العراق هو الممول الرئيسى للأردن بحاجته من النفط فإن الأردن يملك الحدود الوحيدة المفتوحة «شرعيا» مع العراق.



«عبد اللطيف إعمو» مسئول حزب التقدم والاشتراكية فى جنوب المغرب :

أحزاب اليسار بكل تياراته هى صاحبة المصداقية الأعلى فى الوسط السياسى المغربى


عبد اللطيف إعمو

الذى سقط فى النظام الاشتراكى ليس الفكر بل دعاة الانغلاق والاستبداد.

وفاة «على يعته» والانشقاق فى الحزب أثرا على النتائج التى حصل عليها فى الانتخابات.

أجرت الحوار فى أغادير:

أمينة النقاش

فى أغسطس الماضى انطلقت سيارة يقودها بسرعة جنونية شاب ماجن مخمور لتصدم رجلا فى أحد شوارع الرباط، كان يهم بالانتقال من رصيف إلى آخر ليستقل سيارته. وبعد أربعة أيام أقضاها الرجل فى المستشفى لفظ أنفاسه، وكان «**على يعته** (٧٦ عاما). **الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية (الشيوعى) المغربى هو هذا الرجل.**

وبرحيل «على يعته» القيادة التاريخية، فإن حزب «التقدم والاشتراكية» يواجه معضلة جديدة، لم يكن أولها إنهيار المعسكر الاشتراكى والسقوط المدوى للاتحاد السوفيتى السابق وتفتته، وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، وربما لا يكون آخرها الانقسام الذى تعرض له الحزب قبيل خوضه للانتخابات التشريعية التى أجريت مؤخرا فى المغرب.

وفى الحوار التالى يلقى« **عبد اللطيف إعمو**» مسئول النشاط الحزبى «**للتقدم والاشتراكية**» بأقاليم الجنوب المغربى، ونقيب محامى« أغادير» السابق الضوء على **مستقبل الحزب بعد رحيل «على يعتة» وبعد اجراء الانتخابات البرلمانية التى شارك بها الحزب، وشكك مع غيره من أحزاب «الكتلة الديمقراطية» التى تضمه مع حزبى الاتحاد الاشتراكى والاستقلال فى نزاهتها.**

بدأ «**عبد اللطيف إعمو**» عضويته بالحزب عام ١٩٦٨ عندما كان يسمى حزب« **التحرر والاشتراكية**» بعد أن انضم إلى هيئة الدفاع عن«**على يعتة**» الذى تم اعتقاله آنذاك عند رجوعه من موسكو فى أعقاب مشاركته فى مؤتمر الأممية العمالية، والقائه خطاب استندت السلطات المغربية لبعض فقراته لتتهمه بتأسيس منظمة سياسية غير مشروعة وإنتهت المحاكمة بمنع الحكومة لحزب التحرر والاشتراكية ولجوئه بعد ذلك للعمل السرى.

****سألت عبد اللطيف إعمو: وكيف تطورت الأمور بالنسبة للحزب بعد ذلك؟.**

صدرت جريدة **البيان** الناطقة باسم الحزب عام ١٩٧٠ وكانت توزع بشكل سرى، فى عام ١٩٧٢ ظهرت بشكل شرعى أسبوعية بالعربية وبالفرنسية ثم أصبحت جريدة يومية منذ عام **١٩٧٤**.

فى عام **١٩٧٣** بعد الأحداث التى عرفها المغرب التى أدت إلى بروز ظروف جديدة فى المجتمع ساهمت فيها عوامل داخلية وعوامل دولية **عام ٧٢و ٧٣ حيث كان التحول عميقا فى الأنظمة الديكتاتورية فى أوروبا وأسبانيا والبرتغال واليونان وكان المغرب غير بعيد و تأثر بتلك التحولات. وكذلك** الأحداث الداخلية التى تمثلت فى محاولة الانقلاب التى تعرض لها المغرب، فتحت أفقا جديداً لظهور ضرورة البحث عن مخرج للوضعية الحالية، فلم يكن هناك مخرج إلا عن طريق ما يسمى بالتجربة الديمقراطية. **وكانت قضية الوحدة**

الترابية حدثا أساسيا وهاما، في هذا التغيير الذي كان جزئيا في شخص رفيقنا» على يعته» متمسكا به إلى درجة القداسة. وقد أصدر كتابا بهذا الموضوع في بداية السبعينات، ومنع كتابه في ذلك الحين وكان يدافع عن الوحدة الترابية بشكل فريد.

وفي عام ١٩٧٣ كانت أسبانيا تتحول وتخطو لآخر مراحل نظام فرانكو، فاصبح وضع حد للاستعمار في الصحراء الغربية ضرورياً وكانت أسبانيا في ذلك الوقت تهيئ لوضع حد لوجودها بالصحراء، لخلق دولة تهيمن عليها، فلم تجد في المنطقة من يساندها إلا النظام الجزائري في عهد الكولونيل **«بومدين»**. فهيأت ظروفا لدعم الجزائر بصنع «حركة البوليسار»يو ولم تكن في الواقع حركة، بل جمعية من طلبة المغرب استطاعوا أن يحولوها إلى أداة بين أيديهم، وتطورت بعد مرور سنين إلى أن تم الاعلان عن تكوين دويلة تسمى **«الجمهورية الصحراوية الاسلامية»**.

وللوقوف أمام هذا المخطط الخطير الذي يستهدف وحدة التراب المغربي، قام عاهل المغرب بتنظيم المسيرة الخضراء، وساهمنا فيها جميعا وكان من قادتها رفيقنا المرحوم **«على يعتة»**. وساهم الحزب بشكل فعلي في هذه المسيرة، مما ساهم في فتح أفق تجربة ديمقراطية جادة في المغرب.

انطلق إذن هذا المسلسل في عام **١٩٧٦** بصدور قانون جديد ينظم الجامعات المحلية ويخفف من حدة الوصاية الادارية عليها، ويعطي هامشا أوسع للمشاركة في التسيير وخلق بوادر للتجربة الديمقراطية. **فساهمنا في هذه التجربة، بفكرنا ونضالنا بهدف المشاركة من أجل جعل الجماعات وكل المنابر منابر للنضال وللتعريف ببرامجنا وأفكارنا وهنا تمكنا من إعادة تأسيس الحزب الذي أنشئ عام ١٩٤٦ باسم التقدم والاشتراكية وكان ذلك عام ١٩٧٥.**

****أين موقع حزب التقدم والاشتراكية على الخريطة السياسية المغربية؟**

* إذا كان معيار تحديد الخريطة السياسية هو تحليل نتائج الانتخابات أو بعبارة أخرى عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب، فلكي يكون لهذا المعيار موقعه الصحيح لابد أن يتم الحسم في مسألة نزاهة الانتخابات ومصداقيتها، وهذه المسألة لم يحسم فيها بعد بالنسبة للتجربة الديمقراطية المغربية.

فمنذ دخولنا في التجربة الديمقراطية عام ١٩٧٦، ونحن ندخل كل الانتخابات الأربعة التي حدثت، وكنا نأمل أن تكون هذه الانتخابات هي نقطة تحول بالنسبة لتجربتنا الديمقراطية في المغرب، على أن تكون صافية وشفافة وأن تكون خالية من أي طعن أو تشويه. **ولكن مع الأسف تحقق العكس، بحيث أصبحت الانتخابات الأخيرة مهددة بكثير من الطعون نتيجة لتدخل السلطات الادارية، وقوى الضغط بكافة أشكالها وقوى المال لشراء الضمائر الشئ الذي جعل نتائج الانتخابات لا تعبر عن الخريطة السياسية الحقيقية في المغرب.**

بالنسبة لحزب« **التقدم والاشتراكية»** نحن نؤمن أن التجربة الديمقراطية هي مشروع حضاري، ومشروع ذو نفس بعيد وذو مسلسل طويل. فلا نشارك من أجل ما نحصل عليه من مقاعد، ولكن نشارك بفكرنا، ونعتبر أنه من خلال مشاركتنا نعمل على تحسين الوضعية وتجذير الديمقراطية. **ولذلك نقول إن التمسك بالمكتسبات يعمق التجربة الديمقراطية و يجعلنا ننظر إلى نتائج الانتخابات بشكل نسبي وليس بشكل مطلق**، فما حصلنا عليه لا يعبر اطلاقا عن قوة حزبنا وعن مواقعه لدى الجماهير المغربية.

فقد حصلنا في الانتخابات الجماعية -المحلية- التي جرت في ١٣ يونيو على ما يزيد عن **٧٥٠ مقعدا مقارنة** مع الانتخابات الجماعية العام ٩٣ **التي حصلنا فيها على ١٢٦** عضوا فقط،وهذا تقدم بالنسبة لنا. ومع ذلك نرى أن هذا العدد لا يمثل ما يجب أن يكون لحزبنا لو كانت الانتخابات حرة ومستقلة ونزيهة. نفس الشئ بالنسبة للانتخابات العامة لمجلس النواب حصل حزبنا على **٩ مقاعدو ٨ مقاعد** في انتخابات مجلس المستشارين -مجلس الشيوخ- التي جرت في الجمعة الماضي وهي لا تعبر عن الحصة الحقيقية التي يجب أن يحصل عليها حزبنا.

* قلت لي انكم دخلتم هذه الانتخابات في ظل ظروف استثنائية ما هي؟

الانتخابات التشريعية جرت بالنسبة لنا تحت ظل تأثيرات خاصة هزت بشكل كبير مواقعنا، وأثرت على معنوياتنا وعلى حماس مناضلي حزبنا. منها أن **الحزب عرف في يوليو الماضي بعد الانتخابات المحلية انشقاقا داخليا، أدى إلى تأسيس حزب جديد يسمى حزب«جبهة القوى الديمقراطية».**

وقبل تأسيس هذا الحزب، ومنذ المؤتمر الخامس ١٩٩٥ والحزب يحاول التعامل مع محاولة الانشقاق هذه بروح وحدوية وبذلنا كل ما في استطاعتنا لتجنب هذا الانشقاق، إلا أن التصاعد كان أقوى منا، مما أدى إلى خلخلة التوازنات داخل الحزب عند مستوى القواعد التنظيمية فأثر بشكل كبير على قدرات وفاعلية الحزب.

أما الحدث فهو الوفاة المفاجئة للأمين العام للحزب «على يعته»، الذي توفى أثر حادثة سير في أغسطس الماضي (٧٦ عاما) مباشرة بعد الانشقاق فكان لهذا الحادث تأثير كبير، فلم نعد نطيق الصدمة التي نزلت علينا ونحن نواجه آثار الانقسام، ونهيئ أنفسنا لخوض الانتخابات البرلمانية.

والرفيق على يعته كان الوحيد الباقي في الساحة الذي يملك زمام العمل الوحدوي، **وكان يعمل من أجل بقاء القوى الديمقراطية موحدة لخوض الانتخابات التشريعية على شكل جبهة ديمقراطية وبمرشح مشترك**. وتوفى وهو يحرر رسالة بهذا الشأن لزملائه قادة أحزاب **«الكتلة الديمقراطية»**. وكان لهذا الحادث تأثيره الكبير.

ومع ذلك حاولنا جميعا العمل على تماسك حزبنا وعلى مواجهة ما ترتب على هذين الحادثين، فأعددنا أنفسنا لخوض الانتخابات، ولم يسجل على حزبنا أننا ارتكبنا أخطاء تمس بمصداقية خطابنا ونضالنا فلم يسجل علينا أنه زور لمصلحتنا من قبل السلطات العمومية، ولم يسجل على نوابنا أنهم نزلوا إلى الساحة الانتخابية بوسائل دنيئة كاستعمال المال والوعود. **بل كنا الحزب الوحيد الذي طرح برنامجا مفصلا في الساحة الانتخابية وانغمسنا جميعا لتفسيره للمواطنين.**

فطرحنا قضية التناوب **(تداول السلطة)** كمسألة ديمقراطية وكباب ضروري للخروج من وضع متردد من جراء التجارب السلبية للحكومات السابقة ولابد من تجاوزها. وركزنا على هذه القضية بشكل أساسي وطرحناها في إطار عملي وحدوي كمهمة تقوم بها جميع القوى الديمقراطية. **ونحن فخورون في الواقع بالمستوى الرفيع الذي كانت عليه الدعاية الانتخابية.**

و لقد شعرنا أثناء الحملة الانتخابية بتجاوب كبير بين مختلف القوى الجماهيرية مع برنامج حزبنا. وقمنا بواجبنا في هذا الاتجاه من أجل توحيد الصف الديمقراطي للسير بالمسيرة الديمقراطية للأمام، ولو في اتجاه تحقيق التناوب حتى على ضوء الانتخابات أو الخريطة السياسية التي نتجت صوريا من الانتخابات.

**** ممن تتكون جبهة القوى الديمقراطية؟**

* لم يكن لدينا في السابق في إطارالهيكل السياسي المغربي هذا المصطلح، ولكن هناك كتلة ديمقراطية تسعى لتشكيل

جبهة بينها، وهذه الكتلة تتكون رسميا من أربعة أحزاب :حزب«**الاتحاد الاشتراكي**» و «**حزب الاستقلال**» وحزب« **التقدم والاشتراكية**» و«**منظمة العمل الديمقراطي الشعبي**» ،وبعد الانشقاق الذي شهدته منظمة العمل الديمقراطي الشعبي الذي حدث في بداية ١٩٩٧ خرج عنها حزب آخر يسمى الحزب«**الاشتراكي الديمقراطي**» وهذا الحزب ما زال يطالب بحقه في الانتماء للكتلة الديمقراطية ولم يتحقق ذلك بعد، رغم مساعينا جميعا نحو هذا الاتجاه، ونسعى لتعزيز هذه الكتلة بعناصر أخرى ديمقراطية.

هذا لا يعني أن الكتلة مغلقة على عدد من الأحزاب ، لكن نحن نسعى لكي تكون باستطاعتها تعبئة كل القوى الديمقراطية في المغرب. وهذه مهمة أصبحت تفرض نفسها خصوصا بعد الانتخابات التي أفرزت واقعا سياسيا جديدا.

**** وما هي ملامح هذا الواقع السياسي الجديد؟.**

* الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته الانتخابات، يتجلى في إظهار عمق الأزمة السياسية في المغرب ولا أقول الأزمة الديمقراطية ، وهي تتمثل في كون **الأحزاب السياسية الموجودة من اليمين أو من اليسار ، عاجزة عن تأطير وتعبئة الجماهير بالشكل الذي يؤمن للتجربة الديمقراطية أن تكون تمثيلية بشكل حقيقي.** فلأول مرة ترتفع نسبة عدم المشاركة في الانتخاب إلى ٤٣٪ من بين أكثر من ١٣ مليون ناخب وهذا مؤشر خطير يجب إعادة النظر فيه ويستحق التوقف والتأمل.

فإذا أضفنا لهذه النسبة العدد الهائل من المشاركين الذين صوتوا بالبطائق الفارغة والذين تعدوا المليون، فإنه، يمكن القول بأن نسبة غير المشاركين في الانتخابات **تفوق ٥٥٪ من عدد الناخبين** . وهذا مؤشر خطير يفرض على النخبة السياسية والأحزاب والطبقة السياسية سؤالا كبيرا لابد أن تجيب عنه، قبل مواصلة العمل لبناء السياسي الديمقراطي المغربي.

المؤشر الثاني هو ظهور الحركة الاسلامية تحت غطاء المشاركة السياسية عن طريق أحزاب كانت موجودة فتحت أبوابها لهذه الحركة. وهو أيضا يطرح على الحركة السياسية بصفة عامة مهمة التفكير في كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد.

**** وما هي خريطة القوى الاسلامية بالمغرب؟.**

* هناك حركات إسلامية متعددة في المغرب، بعض منها وبالخصوص مجموعة «**الاصلاح والتوحيد**» و«**مجموعة المستقبل الإسلامي**» تقدمت عدة مرات بطلب ترخيص بتأسيس أحزاب سياسية تم رفضها فتمكنت بذكائها من إيجاد موقع لها بالانضمام إلى حزب موجود كإطار قانوني هيكلي ولكن جماهيريا غير موجود وهو«حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية» الذي قاطع جميع الانتخابات منذ سنة ١٩٧٦ ولم يشارك إطلاقا في التجربة الديمقراطية فاستطاعت هذه الحركة الإسلامية أن تنضم إليه وتحركه في الصيف الحالي وشاركت في الانتخابات التي جرت فحصلت على نسبة كبيرة من الأصوات كما حصلت على ٩ مقاعد.

**** وما هو وجه اعتراضكم على أن يمثل الاسلاميون في البرلمان؟.**

* نحن لسنا ضد أن تدخل الحركات الاسلامية كهيئات في إطار تناحر واختلاف فكري ولكن أقول أن هذه النتيجة تلفت النظر. **ولابد من إيجاد الاطار الصحيح للتعامل بروح ديمقراطية مع الحركات الاسلامية في إطار الصراع الفكري والسياسي المشروع** . لكن أن تبقى الأمور مجمدة ، ثم يفتح المجال في ليلة الانتخابات وتستغل في الانتخابات الوضعية المزرية التي تسببت فيها السياسات الفاشلة الماضية بتزايد الفقر والانحراف ومظاهر الاقصاء لتستغل في الخطاب السياسي المباشر فهذا سيؤدي بالضرورة إلى تزوير الحقيقة على حساب إدخال البلاد في متاهات.

وتلك المؤشرات تستلزم إعادة النظر في البعد السياسي المغربي وتطرح على قيادات النخبة السياسية مهاما جديدة لابد لها أن تفكر فيها وهي تدخل تطبيق الدستور الجديد من خلال ما أعطته صناديق الانتخابات بالكيفية التي جرت بها، وبروح من قبول قواعد اللعبة الديمقراطية في إطار يعمق التجربة الديمقراطية وكذلك بشجاعة كاملة لمواصلة النضال ولو أقتضى الأمر شكلا من أشكال التناوب المحدود غير الكامل في إطار تحالفات ولو مع بعض الأحزاب التي تسمي بالوسط.

**** ومن تتكون أحزاب الوسط؟.**

* كما تعلمين فالمغرب يمتاز بتعددية حزبية منذ استقلاله ، فأصبحت هذه التعددية راسخة وجزء من هويتنا لا يمكن على الاطلاق لأي قوى أن تنكره.

إذن المغرب عرف أحزابا قديمة راسخة ذات تاريخ عريق ، وبقيت في ذاكرة المواطنين ، مثل« **حزب الاستقلال**» الذي كان من بين الاحزاب التي قادت الحركة الوطنية ضد الاستعمار **وحزبنا الذي تأسس عام ١٩٤٦ كحزب شيوعي مغربي إلى أن تم منعه بعد الاستقلال ثم ظهر من جديد كحزب التحرر والاشتراكية** وحزب التقدم و الاشتراكية . وكذلك حزب «الاتحاد الاشتراكي» الذي أنفصل عن حزب الاستقلال ليكون حزب«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» وهذا انفصل عنه حزب«الاتحاد الاشتراكي» بكل مضامينه التاريخية وبكل تراثه .. هذه الاحزاب هي التي كونت الكتلة الوطنية الديمقراطية . مع العلم أن **منظمة العمل الديمقراطي** هي كذلك وليدة حركة اليسار المغربي و التي انفصلت بدورها عن **الحزب الشيوعي** وعن الفصائل اليسارية داخل اتحاد القوات الشعبية، التي كونت فصائل متناحرة داخل عائلة اليسار المتطرف والوسط الخ.

هذه الحركة هي التي لها صدى والتي تتمتع بمصداقية داخل المغرب بصفة عامة ، إذا اعتبرنا حزب الاستقلال ما زال ينتمي لاحزاب اليسار - وهذا موضوع خلاف مشروع وموضوعي- لكن هذه الاحزاب هي التي لها صحف تقرأ، وهي التي لها تراث تاريخي وتراث سياسي ، ولها مصداقية على مستوى الخطاب وعلى مستوى الفعل السياسي . فلا يمكن الدخول في تجربةديمقراطية فقط باحزاب من هذا النوع. لأن المغرب **عرف في مرحلة الستينيات وبداية السبعينيات مرحلة صعبة اتسمت بانعدام الحركات.**

والدخول في التجربة الديمقراطية يتطلب وجود أحزاب ، فاصبحت مسألة تنظيم اليمين مطروحة فعلى الادارة أن تقوم بدورها باعتبار أنها الادارة التي كانت تتصارع بصفة مباشرة كادارة وكدولة وكسلطة عمومية طيلة الستينات مع هذه الاحزاب الديمقراطية والتي كانت كلها ممنوعة باستثناء حزب الاستقلال.

كان على هذه الادارة أن تهيئ مناخا لنفسها وأن تنظم حلفاءها من مختلف الفئات الاجتماعية التي تستفيد من الوضع القائم وهكذا ففي الانتخابات الجماعية الأولى عام ١٩٧٦ حصلت تلك الاحزاب التقليدية على طرف من المقاعد، وطرف أكبر حصل عليه اللامنتمين -المستقلين- وهؤلاء بعد انتخابات ٧٦ بدأوا في تشكيل«**حزب التجمع الوطني للأحرار**» وهو الآن يدعي إنه حزب وسطي لدرجة أنه يقول وسط اليسار ثم الوسط الديمقراطي الخ.

هذا الحزب انشقت عنه عدة احزاب أصبحت تكاد تكون ٨ أحزاب مع فارق أن هناك أحزابا يمينية كذلك ظهرت بعد

الاستقلال وتسمى «بالحركة» منها انشقت احزاب باسم الحركة أيضا، كالحركة الشعبية والحركة الدستورية والديمقراطية التى التحق بها المسلمون مؤخرا.

باختصار إن المشهد السياسى منذ الستينيات يبرز تعددية تترسخ فى وجود أحزاب لا هى يمين ولا هى يسار وهى فى الواقع أحزاب تابعة للنظام.وأحزاب لها نفس قومى وبعثى ووطنى وشوفينى ونفس تقدمى كحزبنا.

وتطور هذا الوضع إلى بروز أحزاب أخرى جديدة، حيث قلد عائلة اليسار أحزابا صغيرة .وعائلة اليمين ولدت أحزابا أيضا . وكذلك عائلة الحكم ولدت أحزابا بدورها وهم يدعون أنهم يتبنون الآن برنامجا عصريا رأسماليا لمواكبة تغيرات المد الرأسمالى الليبرالى والعولمة .

ولكن فى إطار القاعدة التى اتخذها العالم فى إطارالتعامل فى أفق القرن المقبل وهى قاعدة الديمقراطية وحقوق الإنسان فالمغرب تعدديته انطلقت من هذا الاتجاه، وحتى أحزاب اليمين تدعى حاليا أنها ديمقراطية . وأنها تؤمن بقضايا حقوق الإنسان ، وتختلف فى الممارسات والتوجهات والفكر فهم أحزاب لا أيديولوجية لها، ولا تقاليد ولا تراث، ولذلك فهى تدور فيفلك الدولة وتسير بمؤشرات وتعليمات من الحكم . إلى جانب أحزاب «الكتلة الديمقراطية» التى تثق بالجماهير وما زالت تدافع عن مقومات الوطن وعن مضامين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وهذا التقاعد والصراع يقوم على المبادئ الديمقراطية التى فى مقدمتها الاحتكام إلى الجماهير، والاشكالية فى علاقتنا مع الجماهير. فالجماهير بنتمى إلى مجتمع يتطور فى محيط يتقلب ولا تتحكم فيه الاحزاب وليست لها أدوات وآليات عمل جديدة فلذلك لم نستغل حتى الآن الهامش الديمقراطى الذى حققناه ، **فلذلك ندعو فى حزبنا للتمسك بالمكتسبات واستغلال ما حققناه من مكتسبات على مستوى حرية الرأى والديمقراطية والتعددية والديمقراطية لتنظيم الجماهير.**

**** بماذا تفسر عجز الاحزاب عن جذب الجماهير لصفوفها؟.**

بالطبع يرجع عدم تنظيم الجماهير إلى **غياب الديمقراطية داخل الاحزاب** وتمسك الزعامات بمواقعها باسم الدفاع عن المشروعية والتاريخية ، **ورفض اعطاء الحرية والثقة فى الشباب الذى تزيد نسبته عن أكثر من ٨٠٪ من المجتمع المغربى** فهذه المعضلات تفرض نفسها علينا وكذلك على القيادات السياسية . فاذا لم يتم حسمها باعطاء الديمقراطية الداخلية داخل الاحزاب مدلولا حقيقيا وتغيير فكرة الحزب كأداة طوعية فاعلة .

بتعبير آخر لابد من إعادة ترتيب الوجود الحزبى فى المجتمع باالشكل الذى يمنح الحزب القوة الفاعلة وهذا هو معنى العصرنة والحداثة لا أن ندور حول الألفاظ والمصطلحات بدون أن نعمل على فتح جبهات وتحويل الاحزاب إلى مجتمعات جماهيرية تتفاعل فيها ا الافكار وتتداخل فيها الادوات والآليات وتطوير المجتمع إلى مجتمع منتج.

فعملية التنمية لابد أن تأخذ بعدها السياسى بشكل متقن. وعندما نعمل على المواجهة السياسية بمعزل عن المواجهة الاقتصادية يحدث الخلل. **إذ لا يمكن لعمل تنموى اقتصادى أن يتم خارج الفعل السياسى ، ولا يمكن أن يكون هناك فعل سياسى بدون هياكل تنموية واقتصادية.**

**** كيف تم تحديد اسم الأمين العام الجديد لحزب التقدم والاشتراكية؟.**

* من الناحية التنظيمية .. قانوننا الأساسى يعطى صلاحية انتخاب الأمين العام إلى اللجنة المركزية للحزب . واللجنة المركزية للحزب اجتمعت بعد وفاة الرفيق «على يعته» فوجدت أمامها مطلب التقرير فى مصير الحزب، وتنظيمه . وبما أن الظرف ظرف انتخابات والحزب يعيش أزمة بسبب الانشقاق فضلا عن أزمة وفاة الأمين العام، **فاللجنة المركزية قررت بالاجماع تعيين الرفيق«إسماعيل العلوى» أمينا عاما للحزب**، كما قررت الاحتفاظ ببقية أعضاء المكتب السياسى بعددهم وبصفتهم ، وقررت كذلك الدعوة إلى المؤتمر العام للحزب فى النصف الأول من العام الجديد على أن تكون مهمة إعادة النظر فى هيكلية الحزب وانتخابات قياداته الجديدة على مستوى اللجنة المركزية والمكتب السياسى.

**** ومن هو الرفيق اسماعيل العلوى؟.**

د. **إسماعيل العلوى** هو من الشباب الذين انخرطوا فى صفوف الحزب منذ بداية الستينات وهو طالب فى الجامعة وانتخب فى اللجنة المركزية منذ إعادة تأسيس الحزب بشكله الحالى. وهو عضو بالمكتب السياسى، وكان يعمل بجانب الرفيق«**على يعته**» منذ مدة . وهو أستاذ جامعى وكان رئيسا لشعبة التاريخ الجغرافى فى كلية الآداب جامعة الرباط. وكان معروفا بنزاهته واعتداله ومصداقيته ، وكان النائب البرلمانى الثانى للحزب فى انتخابات ٨٣ بالاضافة إلى «**على يعته**» الذى كان النائب الوحيد فى انتخابات ٧٦ وأعيد انتخابه فى الانتخابات الأخيرة.

**** بعد التغيرات الدولية التى إنتهت بسقوط سور برلين والاتحاد السوفيتى هل تعتقد أن هناك ضرورة لوجود حزبى فى مجتمعنا العربى؟.**

* إن فكرة حزب شيوعى أصبحت فى نظرى مغايرة لما كان عليه الوضع سابقا. حزب شيوعى سابقا كان يميز الاحزاب التى كانت تدور فى فلك الاممية العمالية التى كان مركزها موسكو. عن الحركات الأخرى ومنها الشيوعية التى كانت تدور فى فلك حركات عمالية أخرى كالماوية والتروتسكية الخ. **اليوم لم يعد هذا التمييز قائما ولم يعد له مبرر . وبالتالى الحزب الشيوعى بهذا المعنى لم يعد له مبرر.**

إن الاحزاب الشيوعية تسعى حتى فى القديم إلى بناء مجتمع مغايرهو المجتمع الاشتراكى الذى تتفاعل فيه قيم الديمقراطية بأبهى صورها، والتى تعنى التعايش السلمى والمساواة .وبشكل آخر المجتمع الذى ينمحى فيه الاستغلال ولذلك فقد أصبحت تسميته شيوعى مخرجا بعد انهيار المنظومة الشيوعية ، فأصبح هذا يستغل من أجل تصفية المعسكر الاشتراكى التقدمى. **فيكفى أن تكون لك علاقة فى الماضى مع حزب شيوعى لكى تجرم وتتابع وتلاحق لأنك كنت شيوعيا ملحدا.**

وحاليا أصبح للمناضلين الشيوعيين فى المجتمع الحالى دور أكبر من الدور الذى كان لهم فى الماضى. كانت مهام الشيوعين فى الماضى أسهل باعتبار أنهم ينتمون لمنظومة دولية ويتحركون فى إطارها ،واليوم إذا كان لهم مبادئ ورسالة خاصة ،العدالة التى ينشدونها تعاظمت مهمتهم الفكرية والتكتيكية داخل العمل السياسى أكثرمما كان ويتوقف الخروج من هذه الازمة على وعيهم ومسئوليتهم فى تفعيل العمل السياسى داخل المجتمع وبما يتميز به هذا الفكر بمفهومه الوحدوى وبمفهومه الاستراتيجى وليس بمفهومه التكتيكى.

من تجربتنا فى المغرب **كان لحزبنا ميزة أننا كنا نخالف** الاحزاب الشيوعية الاخرى فى التحليل وكنا دائما فى صراع وخلاف بخصوص مع الحزب الشيوعى الفرنسى. منظورنا إلى الوحدة الترابية فى المغرب أولا تدخل فى قضية منظورنا إلى الاستقلال ومنذ الاربعينيات وضعنا فى تخطيطنا استقلال المغرب فوق كل الاعتبارات ، وربطنا نضالنا

من أجل الاستقلال بالنضال الديمقراطي ولكن اختلفنا مع الافكار الأممية في ذلك الوقت والتاريخ أعطى لنا مصداقية، نفس الشئ بالنسبة لمنظورنا للقضايا الوطنية الداخلية، على أننا نبنى النظرية الاشتراكية انطلاقا من معطيات حقيقية ترتبط بالهوية الحقيقية للمجتمع المغربي ومكوناته ومن بينها الدين الاسلامي وهو المعطى الأساسي الحضاري الثقافي والمعطى المحلى الامازيغي كأحد المكونات الأساسية والمعطى العربي والأفريقي فلم نقفز على تلك الأساسيات ابدا لنعرض أفكارا جاهزة دون أن يسمح بها المجتمع وهذا تحليل انفردنا به طوال حياتنا الحزبية وترسخ في تراثنا الفكرى، واستمررنا في ربط فكرنا بتحليل الوضع الواقعي للبلاد .وكانت لنا وقفة شجاعة في قضية الديمقراطية **وأخذنا موقفا من تأسيس دولة على شكل حزب واحد وهذا ما أدى قضائيا إلى إلغاء الحزب الشيوعي في المغرب**. ونفس الشئ بالنسبة لقضية التعدد والتجربة الديمقراطية التي تمكسنا بها كأداة وكمكتسب لابد تاريخيا للبلاد من المرور به فكان النقد يوجه إلينا من أطراف شيوعية دولية وحتى من اشقاء في الوطن العربي.

وفي انتخابات ٩٣ قلنا أنه رغم ما شابها من تحريف إرادة المواطنين فلابد من المشاركة لانقاذ البلاد، ووضع حد لاستمرار الاختيارات اليمينية التي لم تؤد إلا لإضعاف القوى المنتخبة. وبالتالي **طرحنا ضرورة القبول بفكرة التناوب التوافقي تحت ضمانة صاحب الجلالة الملك فكنا** الوحيدين في أحزاب اليسار الذين يقبلون بذلك حتى تأتي ظروف يكون فيها التناوب من صناديق الانتخاب وهو ذا يأتي من صناديق الانتخاب أكثر تشويها للخريطة السياسية مما كانت عليه في المغرب.

ونقول لابد من أن يكون هناك شروع في بناء، مشروع عن طريق التناوب **،لابد أن تكون لاحزاب اليسار بصمات على تسيير شئون البلاد** وسيفتح هدا أفقا واعدا بالنسبة لجعل الديمقراطية قضية للمواطن، أما اذا خلقنا للمعارضة ونؤدى مهمه معارضة وفقط سينظر إلينا الرأي العام كحركات معارضة لا تشارك في عملية التغيير.

لابد من إصلاح إدارى داخل الهيكل الاداري وتحديث الدولة وجعلها تؤدى وظائف جديدة وابتكار وسائل جديدة من خلال الاصلاح الذى ندعو إليه في جهاز مستقل تتفاعل فيه البرامج والحكومات، وتلك هي مهمة اليسار. لأن مهمة اليمين هي استغلال إبقاء الحال على ما هو عليه لأن الوضع لصالحه .ولذلك لا نخاف، لأننا كنا نستخدم شيوعيتنا مدخلا لتراث إنساني قادر على مواجهة المستقبل وفهم وتطوير الاشكاليات الجديدة التي يطرحها.

ودورنا كيسار أصبح الآن أحسن مما كان عليه فهو داخل الاشكاليه السيسيوثقافية والسيسيو اقتصادية لاتظهر فيها كمنعزلين، بل صوتنا ووجودنا يؤخذ بكثير من الاحترام والاعتبار.

**** هناك نقد موجه اليكم بأنكم كنتم رسلا لجلالة الملك في بعض المهام وانكم ملكيين أكثر من المطلوب؟.**

* نحن موجودون ضمن ثوابت ونحلل إنطلاقا من تلك الثوابت والمعطيات الواقعية وقناعتنا بالتجربة الديمقراطية ومن بين الثوابت التي ينبني عليها النظام المغربي أيضا الملكية الدستورية ولم نقل نهائيا بغير هذا، ولا نتصور نظاما آخر على الأقل في المرحلة الماضية وحتى الآن.

فحزبنا العام ورئيسه على يعته هو أحد المكونات الوطنية القائمة بهذا البلد، ولا يمكن لنا إلا أن نكون مجندين لقضايا الوطن كيفما كان موقعها.

وتجندنا في قضية الوحدة الترابية وكنا في مقدمة المسيرة الخضراء ولم نقل في هذا أننا معارضة في مواجهة الحكم وكنا ممنوعين من الوجود الشرعي ومع ذلك خرجنا وشاركنا في المسيرة، فاذا طلب منا أن نقوم بعمل لفائدة الوطن أو لتمتين صاحب الجلالة لدى مهمة معينة قد نكون فاعلين فيها أو نستطيع أن نلعب بها دورا فلا نتردد نهائيا. **.لذلك لم يتردد على يعته في أى مهمة بها خدمة للبلاد والوطن. ولم يسجل علينا أبدا أننا قمنا بأعمال لمصالح خاصة أو لهيئات وفئات مناهضة لنا وهذا مصداقية لحزبنا.**

**** وما رأيك في التفسير الذي يرجع سقوط المنظومة الاشتراكية إلى أنه كان خطأ في التطبيق وليس خطأ في النظرية؟.**

– الفكر الاشتراكي هو فكر تراثي إنساني لم يبتدع بل كان موجوداً نتيجة صيرورة لا متناهية من التاريخ والتاريخ ما زال مستمرا عكس ما يقول البعض.

فالفكر الاشتراكي يغزو كل المجتمعات بمفاهيمه الجديدة بدليل أن العالم يضع الآن الديمقراطية وحقوق الإنسان أساساً للتعامل الدولى وهذا لم يكن موجودا في السابق.

من الذي يفوز على هذه القاعدة أهي الشعوب أم القوى المتصارعة أم الأنظمة المسيطرة أم دول الجنوب؟

نعيش فعلا أزمة داخلية لم نستطع أن نتصور مخرجا لها إلا عن طريق ترسيخ الاشتراكية. أزمة الاشتراكية لم تكن في يوم في مضمونها الفكرى، بل أزمة ذاتية، فالذين انحرفوا عن المبادئ وعن تطبيقها بمعاييرها الصحيحة هم الذين أساءوا إليها كنظام، ولكن يسيئوا إليها ككفر، فإنهارت الأنظمة الاشتراكية لصالح المنحرفين الذين هم على رأس هذه الأنظمة لانتشار المحسوبية والفساد والديكتاتورية وإنتهاك حقوق الإنسان وهو ما أدى إلى إنهيار الهرم الذى لا أساس له.

والذين انتقدوا ستالين والأنظمة المنحرفة في العالم هم الاشتراكيون قبل غيرهم لا وملئت السجون في الاتحاد السوفيتي قبل إنهياره بالاشتراكيين الذين انتقدوه. ولذلك فقد انهار جدار برلين على الذين بنوه لأن بناءه كان خطأ حد ذاته وكان نتيجة صراع عسكرى للقوى الدولية المتصارعة انذاك لو يتم بناؤه وفقا لارادة الجماهير وكان منطقيا عندما تتحقق بعض معاني الاشتراكية بمفهومها البسيط ينهار الجدار.

**** وما وقع حاليا ما هو إلا ارجاع الأمور إلى مداخلها الحقيقية، حتى تعود المسيرة التي ينضج فيها مشروع المجتمع الاشتراكي الذى** تصبح فيه الذات الإنسانية قادرة على الابداع والابتكار. أما الانسان المهمش الخالي من القدرات والمقومات الحية لا نستطيع أن نبنى به لامجتمعا اشتراكيا ولا غير اشتراكي.

**** ألسنا في حاجة كاشتراكيين للبحث عن فكر يسارى جديد؟.**

– أكيد نحن في حاجة إلى اعادة ترتيب هيكلة اليسار يقدر على استيعاب الفكر الاشتراكي واليسار الموحد وهذه مهمة تحاول حتى الدول المتقدمة إعادة تماسكها وإعادة تشخيص مسارها وتفعيل آليات تركيبة الفكر اليسارى بالشكل الذى يفي بحاجات الاشتراكية في المستقبل وعلى المستوى التنظيمي أيضا.

ولا يمكن أن يكون هناك حزب جماهيري ويكون معلقا كما كان في الماضى لابد أن يكون حزبا جماهيرى قادرا على احتمال الخلاف واحترام الاخر وقادرا على التجديد ومواجهة الظروف المتقلبة.

* ولا يمكن لحزب أن يتحكم في مقدرات المجموع إذا لم يكن لديه من القاعدة الايديولوجية الفكرية ما يكفى لفهم المتغيرات التي طرأت وستطرأ ونحن ضحية أن الزمان يسير بنا ولا نسير نحن هذا الزمان والذى يسير الزمان هو الفكر والقدرة على التجديد.



بينما تحاضر أمريكا العالم عن حقوق الإنسان

منظمة أهلية أمريكية تطرح السؤال:

.. وماذا عن حقوق الإنسان في المجتمع الأمريكى؟

كان يوم العاشر منذ ديسمبر الماضي- وكل عاشر من ديسمبر من كل عام- «**اليوم العالمي لحقوق الإنسان**».

وربما لا يعرف كثيرون أن فترة السنوات العشر من عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤ هي بقرار من الأمم المتحدة «**العقد العالمي لحقوق الإنسان**»، وبالاضافة إلى هذا فان العام الجديد الذي بدأ (١٩٩٨) هو عام الاحتفالات العالمية بالذكرى الخمسين لصدور الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

هل نعرف على وجه التحديد ما المقصود بتعبير «**حقوق الإنسان**»؟ بالأحرى هل نعرف قائمة الحقوق الأساسية التي يطلق عليه هذا التعبير والتي تعد حقوقا لا يمكن إنكارها على أي كائن بشري؟.

إنه موضوع يتدخل فيه المؤرخون والفلاسفة والمنظرون الاجتماعيون والمصلحون من كافة الاتجاهات .. والنتيجة طوفان لا ينتهي من الكتب والنظريات والبحوث والتقارير.

ويتدخل فيه أيضا السياسيون. **وعندما يتدخل السياسيون والساسة في موضوع من هذا النوع فانهم يزيلون الوضوح ويضيفون كثيرا من الغموض. إذ تزدوج المعايير، وبالأحرى تتعدد، وتتداخل المصالح الفردية والمحلية والوطنية والاقليمية فتتعدد ثم تتناقض التعريفات، بقدر ما تتناقض حقوق الإنسان مع«السياسات» بكل ما فيها من تناقضات بحد ذاتها.**

مع ذلك لا بأس من محاولة لاستخلاص خطوط عريضة أساسية لتعريف معنى حقوق الإنسان . فالنصوص لا تزال محفوظة . أما التأويلات فقد دخلت في متاهات لا نهائية. وإن كان لابد من الاشارة إلى أن موضوع حقوق الإنسان أقدم كثيرا من وثيقة الاعلان العالمي التي صدرت عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ . يرجع به بعض المؤرخين إلى الأدبيات المصرية القديمة. وغيرهم إلى ديمقراطية روما. وآخرون إلى ظهور الأديان . أما الذين ينظرون إلى حقوق الإنسان في إطارها الحديث فيرجعون بها فقط إلى القرن السابع عشر وفلسفة **جون لوك** الفيلسوف الانجليزي الذي ينسب إليه أول استخدام لمقولة حرية الانسان باعتبارها الحالة الطبيعية لوجوده. فالإنسان يولد حرا، ولكنه في مرحلة من تطوره يبادل جزءا من حريته مع«الحكومة» مقابل «**حماية حقوقه الشخصية وحقوق ملكيته**».

وأما الفصول التالية من قصة حقوق الإنسان فمعروفة. دور الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية اللتين تلازمتا زمنيا تقريبا. وكتابات فيلسوف الاستقلال الأمريكي **توماس جيفرسون**، وكتابات **توماس** بين الأمريكي في الرد على مهاجمي الثورة الفرنسية من المحافظين الأوربيين وفي مقدمتهم البريطاني **إدموند بيرك**. وقد رد **بين** على **بيرك** بكتاب كامل يقع في نحو ٣٠٠ صفحة بعنوان« **حقوق الإنسان** » . وقد صدر هذا الكتاب في عام ١٧٩١ وأهداه الفيلسوف الأمريكي إلى بطل الاستقلال الأمريكي وأول رئيس للولايات المتحدة **جورج واشنطن** ، قائلا في هذا الاهداء «سيدى انني أقدم لك هذه الرسالة الصغيرة دفاعا عن مبادئ الحرية تلك التي أسهمت بمثالك الفاضل أسهاما بارزا في ترسيخها .. وانني لأصلي من أجل أن تصبح حقوق الإنسان عالمية بالقدر الذي تتمناه نزعتك الخيّرة ، ومن أجل أن تتمتع بالسعادة من رؤية العالم الجديد يعيد خلق القديم».

سمير كرم

رسالة واشنطن



كلينتون

من وقتها والرؤساء الأمريكيون واحد بعد آخر (حتى الرئيس بيل كلينتون ، وهو الثاني والأربعين في السلسلة الرئاسية) مصابون بفيروس ادعاء الارتباط المصيري والاستراتيجي والفكري بين أمريكا وحقوق الإنسان. يتساوى في ذلك المحافظون الذين يستمدون أسسهم الفكرية من أدموند بيرك، والليبراليون الذين يستمدون (أو يفترض أنهم يستمدون) أسسهم الفكرية من توماس بين. يتساوى في ذلك هاري ترومان صاحب قرار القاء القنبلة الذرية- على هيروشيما اليابانية.. **وليندون جونسون وريتشارد نيكسون** اللذان اشتركا في قرارات «استراتيجية قضت على أرواح ثلاثة ملايين فيتنامي على الأقل وأكثر من ٥٨ ألف جندي أمريكي.. ورونالد ريجان الذي دافع عن فلسفة اعتبار المشردين والجياع في مدن أمريكا «**مشردين وجوعى باختيارهم.. انهم فقط يريدون أن يعيشوا هكذا. هذه حريتهم**»

وجورج بوش الذى لم يخرج من التاريخ قبل أن يترك بصمته الدامية فى العقوبات ضد الشعب العراقى بعد مذبحة القوات العراقية «لتحرير الكويت» .. وأخيرا بيل كلينتون الذى لا يزال يؤكد وفاءه لهذا التقليد الأمريكى فى الاخلاص لحقوق الإنسان.

لا أحد يتكلم عن حقوق الإنسان أكثر مما يتكلم عنها الأمريكيون فى أحاديثهم جميعا- باستثناء اليسار الأمريكى من البيانات الأولى لحركته وحتى الآن- أن أمريكا هى نموذج للمجتمع الديمقراطى ونموذج سيادة حقوق الإنسان على كل ما عداها. باسم حقوق الإنسان تأييدهم لاسرائيل- ومن قبل كان تأييدهم للديكتاتورية العسكرية فى تشيلى- وتأييدهم للتجارة مع الصين، وتأييدهم لنظام الحكم السعودى وتأييدهم (بالاحرى تفضيلهم) لحركة «طالبان» فى أفغانستان على غيرها لأنها أكثر استعداداً لقبول شروط أمريكا، وباسم حقوق الإنسان الحصار الأمريكى المضروب على كوبا منذ عام ١٩٦٢، وباسم حقوق الإنسان العقوبات المفروضة على العراق وعلى ليبيا.

كذلك باسم حقوق الإنسان تخوض أمريكا حروبها. من عشرين غزوا لبلدان كانت فى السابق مستعمرات اسبانية (من الفيليبين شرقا إلى كوبا وبنما ونيكارجوا والمكسيك.. الخ غربا) إلى آخر غزو لبنما فى آخر عام ١٩٨٩ وتدخل فى هاييتى ووجود عسكرى لا تبدو له نهاية فى البوسنة.

والتقارير عن أوضاع وانتهاكات حقوق الإنسان فى العالم هى الأضخم حجماً بين آلاف التقارير التى تصدرها الحكومة الأمريكية والهيئات التى تدعمها الحكومة الأمريكية .. وتلك التى لا أحد يعرف من يدعمها.

والدفاع عن حقوق الإنسان انتقائى :

الصين سوق ضخم يسيل له لعاب رجال الأعمال الأمريكيين، وبالتالى رجال الحكم .. ولهذا فإن الانتهاكات الصينية لحقوق الانسان تعامل برفق واضح. المحادثات لا تنقطع والاتفاقات التجارية لا تتوقف والتعهدات لا تنتهك. أما كوبا فأمرها يختلف. وحتى لو كان بعض رجال الأعمال يرون أنهم يخسرون بمقاطعة كوبا فإن سياسة حقوق الإنسان الأمريكية تظهر وجهها الصارم «**غير الإنسانى**».

وإذا أشار أحد إلى غياب المستويات التقليدية لحقوق الإنسان فى بلد مثل السعودية فانه لن يقابل إلا بصمت المسئولين وغير المسئولين.

٨٠ منظمة أهلية أمريكية تضم ٩٠ مليون شخص

تشكل ائتلافا لسد الفراغ وتصحيح الاتجاه فى شأن حقوق الإنسان.

وليام كوهين يضع حقوق الانسان فى العالم تحت الحماية العسكرية الأمريكية

كل حسب حجمه وأهميته الاستراتيجية.. والتجارية . وليس فى المجالين الاستراتيجى والتنظيمى ما هو أهم من البترول . فمن ذا الذى يمكن أن يجرؤ على المطالبة بمعاقبة النظام السعودى بالمقاطعة أو حتى باللسان . ليس لأن النظام السعودى يملك نفوذا على السياسة الأمريكية يمنع ذلك. إنما لأن خضوع النظام السعودى المطلق للأحكام والمصالح الأمريكية. يجعل تعريضه للنقد خطراً على الأمن القومى الأمريكى.

خمسون عاما وإسرائيل تستولى على ممتلكات وحقوق الفلسطينيين- مسلمين ومسيحيين- تستبيح أرضهم وبيوتهم ومزارعهم .. وكل شئ وحينما تقضى ضرورات الأمن الاسرائيلى تنسف بيوتهم - نعم مسلمين ومسيحين على السواء. فقط عندما أصبح جزءاً ضئيلاً من أرض فلسطين تحت سلطة وطنية فلسطينية بدأت حملة

نيكسون



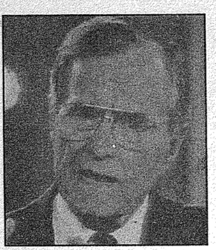
أمريكية - اسرائيلية مشتركة ضد اضطهاد المسيحيين الفلسطينيين على أيدى السلطة الفلسطينية . والسؤال ليس عن مدى الصدق والكذب فى هذه الحملة.. إنما السؤال : **أين كانت وزارة الخارجية الأمريكية طوال السنوات من أواخر الأربعينيات عندما كانت حقوق المسيحيين الفلسطينيين تداس بأقدام الاسرائيليين عسكريين ومستوطنين؟.**

وعلى مر السنين تبلورت علاقة وهمية بين السياسة الخارجية الأمريكية ومبادئ حقوق الإنسان لكثرة ما تحدثت الطبقة الحاكمة الأمريكية عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل النظم الشمولية. عشرات من السنين فى حرب باردة كانت النغمة المتكررة والأعلى حدة فيها هى نغمة **انتهاكات حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية** حينما كانت- بالأخص حقوق الملكية الخاصة. وأخص الأخص حقوق اليهود فى الهجرة إلى إسرائيل- وبعد ذلك حقوق اليهود التى تركوها وراءهم من أجل الهجرة إلى إسرائيل. لكن أمريكا لم تستطع أن تتخلى عن ادمان الصراخ عن انتهاكات حقوق الإنسان بعد أن انتهت الحرب الباردة. انتقلت فقط إلى مزيد من التركيز على **كوبا والصين وكوريا الشمالية وبورما**.. ومزيد من نيران الحملات ضد **إيران والعراق وليبيا والجزائر وسوريا، وحتى مصر لم تسلم من الاتهامات فى الفترة الأخيرة لأن سياستها الخارجية أقل من المستوى المألوف بالنسبة للسياسة الأمريكية.**

والسؤال هنا أيضا ليس على مدى الصدق والكذب فى هذه الحملات. انما السؤال **عن تعدد المعايير** وبالتالى تعدد السياسات الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

وتتوالى التقارير الرسمية وغير الرسمية ، الاكاديمية فى بعض الأحيان والدعائية فى أكثرها ، تصور أمريكا بانها العيون المراقبة ،

استطلاع للرأى العام يكشف أن الدرجات فى شهادة حقوق الانسان الأمريكيين بين «ضعيف».. و«ضعيف جداً»



جورج بوش

وحتى الحارسة لحقوق الإنسان فى العالم.

ويوم العاشر من ديسمبر الماضى– اليوم العالمى لحقوق الانسان– حدث شئ مهم للغاية فى واشنطن . شئ ملفت للنظر ومثير للتساؤل.

وجه وزير الدفاع الأمريكى **وليام كوهن** رسالة إلى جميع الجنود والبحارة والطيارين وأفراد سلاح المارينز لشكرهم على إسهاماتهم فى أهداف اليوم العالمى لحقوق الانسان . وقال الوزير الأمريكى فى رسالته «إننى أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن امتنانى لرجال ونساء قواتنا المسلحة الذين يقومون بالكثير لصون ودعم هذه الحقوق فى كل يوم فى أرجاء العالم. فقبل خمسين عاما وفى هذا التاريخ وقعت الولايات المتحدة وغالبية التجمع الدولى على الاعلان العالمى لحقوق الإنسان .. وكان من بين الحقوق التى عددتها هذه الوثيقة منع التعذيب والحق فى الحياة والحرية والأمن الشخصى ، والحرية من الاعتقال التعسفى أو النفى وحق التنقل بحرية من وإلى أى بلد وحق المشاركة في انتخابات حرة.. وليس ثمة شك فى أن انتهاكات لا تحصى لحقوق الانسان قد تم احباطها بسبب وجودنا فى البلدان التى يسودها الاضطراب وبمعنى أوسع فان مهماتنا المتعلقة بحماية الاستقرار الاقليمى ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل تسهم فى فى أهداف هذا اليوم العالمى».

وأضاف وزير الدفاع الأمريكى قائلا: «إن على الولايات المتحدة مسئولية اظهار القيادة السياسية فى العالم . ليس هذا فحسب وانما أيضا القيادة الاخلاقية. وتتحمل قواتنا المسلحة هذه المسئولية بجدية».

وترقى هذه الرسالة –التى كانت أبرز أوجه احتفال أمريكا باليوم العالمى– إلى مستوى إعلان بوضع الاعلان العالمى لحقوق الإنسان، وحقوق الانسان ذاتها تحت الحماية العسكرية الأمريكية فى أنحاء العالم. ووجود حاملات الطائرات من السفن الحربية المزودة بالصواريخ وقاذفات القنابل فى مياه الخليج –على سبيل المثال– يتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، لكن على العالم أن يعرف أن أمريكا لا تفصل بين هذا وحماية حقوق الإنسان فى أقاليم العالم كافة كيف؟ هكذا بمشيئة أمريكية عسكرية(..).

وزير الدفاع الأمريكى **وليام كوهن** نفسه كان قد أصدر تقريرا –قبل أيام من تلك الرسالة (بالتحديد فى ٢٥ نوفمبر الماضى) عن «انتشار أسلحة التدمير الشامل: التهديد والاستجابة». **وقد خلا هذا التقرير تماما من أى ذكر لاسرائيل** ،فقد ركز على إيران والعراق وسوريا وليبيا بالنسبة للشرق الأوسط) وعندما سئل فى المؤتمر الصحفى الذى قدم فيه هذا التقرير عن غياب أى ذكر لاسرائيل أجاب دون أن تطرف له عين :«أن اسرائيل لا تشكل تهديدا للولايات المتحدة».

المعيار إذن هو أمريكا.. ما ينفعها وما يضرها– ولا معيار غير ذلك، موضوعيا كان أو ذاتيا. وما ينطبق على«جهود أمريكا لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل» ينطبق بالمثل– كما تؤكد رسالة الوزير كوهن– ينطبق على« جهود أمريكا لحماية حقوق الإنسان».

لكن حدثا آخر غير رسالة كوهن إلى القوات المسلحة الأمريكية وقع فى نفس يوم ١٠ ديسمبر–اليوم العالمى لحقوق الإنسان وبشأن هذا اليوم العالمى– فى نيويورك أعلن تكوين« **ائتلاف قومى**» يضم أكثر من ثمانين منظمة أمريكية من المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان، مهمته شن حملة من الآن وحتى اليوم نفسه من العام الجديد (١٩٩٨) من أجل العمل جديا لانهاء انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق العالم كله. والائتلاف الجديد يمثل نحو ٩٠ مليونا من الأمريكيين. وأعلن أن أول نشاط له«جدول أعمال عملى» للاستعداد للعيد الخمسين للاعلان العالمى لحقوق الإنسان».

ما الذى يمكن أن يعطى ثقة بأن هذا الائتلاف من منظمات أهلية أمريكية يمكن أن يكون أكثر اخلاصا فى نشاطه من الحكومة الأمريكية ووكالاتها المتعددة والقادرة؟ هل لمجرد أنه ائتلاف منظمات أهلية؟.

ثمة عوامل عديدة تدعو للثقة بهذا الائتلاف أكثر من الثقة بالحكومة الأمريكية .

*أنه قام تأكيدا لمعارضة شعبية واسعة لسياسات أمريكا الرسمية المنافقة والناقصة والقائمة على ازدواج المعايير فى مجال حقوق الإنسان.

* أنه لا يقوم على اكتاف شخصيات تبحث عن تأييد انتخابى لشغل منصب رسمى على أى مستوى.

«أنه يقوم لسد فراغ هائل فى وعى الأمريكيين بالحقائق بشأن حقوق الإنسان وأوضاعها فى أنحاء العالم.. الأمر الذى لا تعنى به الحكومة الأمريكية إلا من زاوية مهاجمة عدد من النظم الخارجية التى لا ترضخ لسياسات واشنطن».

* **إنه –وهذا أكثر العوامل أهمية –قد أعلن من البداية اهتمامه بكشف أوضاع حقوق الإنسان فى المجتمع الأمريكى وللانتهاكات التى ترتكب ضدها فيه..** وهو جانب أغفلته النخبة الحاكمة الأمريكية تماما طوال تاريخ اهتمامها بموضوع حقوق الإنسان رافعة شعار «ليس بالامكان أبدع مما كان» بالنسبة لأوضاع حقوق الإنسان فى أمريكا– وأمريكا هى النموذج وهى القدوة(..).

وللحقيقة فان هذه ليست المرة الأولى التى يثار فيها موضوع حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة. لكن الحقيقة هى أن الإعلام الأمريكى يتجاهل هذه التقارير تماما. فلا تجد طريقها– ولو فى مادة خبرية قصيرة– إلى «الصحافة القومية» الأمريكية ولا تحظى ولو بعدة ثوان من النشرات الاخبارية التلفزيونية هذه تقارير تأتى وتمضى دون أن يشعر بها المواطن الأمريكى العادى.. إلا «نخبة» ضئيلة العددمن المشتركين فى صحف اليسار وفصلياته . المجال واسع فقط أمام التقارير الرسمية وشبه الرسمية الأمريكية ضد الدول الأخرى الخارجة على طاعة واشنطن.

وقد تصاعد الشعور بإهمال أوضاع «حقوق الإنسان الأمريكى» فى الآونة الأخيرة بصورة لم يسبق لها مثيل وارتبط هذا بتصاعد الشعور بغياب الوعى الأمريكى عن الحقائق حتى حقوق الانسان ما هى.. وفى هذا الاطار تأسست منظمة جديدة باسم «**حقوق الإنسان الولايات المتحدة الأمريكية**» وأعلنت

أنها ترمى إلى «تكريس جهودها للتواصل مع المدافعين عن العدالة الاجتماعية، والمربين والرأى العام بشأن أهمية ومعنى حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة، ودعم العمل لضمان هذه الحقوق للجميع».

والواقع أن هذه المنظمة بدورها تضم أربع منظمات غير رسمية معا بالاضافة إليها: «**منظمة العفو الدولية**» (فرع الولايات المتحدة)، **شبكة التربويين المعنيين بحقوق الإنسان»، المركز التربوى لحقوق الإنسان، ومركز قانون الشارع** (وكان هذا المركز يحمل من قبل اسم المعهد القومى لتوعية المواطنين بالقانون).

ومن البداية أعلنت المنظمة الجديدة أن هدفها الأساسى «البرهنة على أن الإعلان العالمى لحقوق الانسان وغيره من وثائق حقوق الإنسان مناسبة للحياة فى الولايات المتحدة كما هى مناسبة للحياة فى البلدان الأخرى، **وتحسين حماية حقوق الإنسان فى المجتمعات الأمريكية وزيادة وعى الأمريكيين بهذه الحقوق»**.

وفى مناسبة اليوم العالمى أصدرت منظمة «حقوق الإنسان- الولايات المتحدة الأمريكية نتائج استطلاع قومى عن آراء الأمريكيين فى أوضاع حقوق الإنسان فى بلادهم ومدى وعيهم بقضايا حقوق الإنسان. واهتمامهم بها. واعتبرت المنظمة هذه النتائج بمثابة كشف بالدرجات التى يحصل عليها الأمريكيون فى حقوق الإنسان.

وبالفعل فان هذا الاستطلاع يكشف عن حقائق بالغة الأهمية. وحسب تعبير **لين بيت نيلون** مديرة المنظمة فان هذا الاستطلاع يكشف عن أننا نواجه هنا فى الولايات المتحدة مشكلات تنطق بحقوق الإنسان، فى أحيائنا السكنية، فى مدارسنا، فى أماكن عملنا. لكن باستطاعتنا أن نفعل ما هو أفضل. وأملنا أن نؤثر فى طريقة تفكير الأمريكيين، وطريقة حديثهم وتصرفهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان. **إن الشعب الأمريكى بحاجة لأن يفهم أن مشكلة مثل مشكلة المشردين ليست أمرا يمكننا قبوله. انما هى مشكلة حقوق إنسان ونستطيع أن نفعل شيئا بصددها.**

أهم النتائج التى أسفر عنها هذا الاستطلاع تقول:

*إن الولايات المتحدة تحصل على درجة «**ضعيف**» إلى «**ضعيف جداً**» بشكل عام فى مجالات المساواة فى التعليم والمساواة فى الأجور بين الرجال والنساء، وتوفير الرعاية الصحية ومساعدة الفقراء وحماية البيئة.

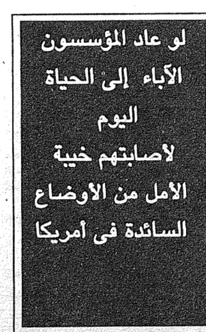
* إن ٦٣ بالمائة من الأمريكيين يقولون إن الفقراء يتعرضون للتمييز ضدهم عادة فى المعاملة فى المجتمع الأمريكى، ٤١ بالمائة من الأمريكيين عامة يشعرون بأن الأمريكيين السود يتعرضون للتمييز ضدهم، والنسبة تصل إلى ٧٠ بالمائة بين السود أنفسهم.

* إن نسبة **٨ بالمائة فقط** من البالغين الأمريكيين و٤ **بالمائة** من الصغار يعرفون ما هو الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

* بعد ابلاغهم بوجود وثيقة باسم **الإعلان العالمى لحقوق الإنسان** أعربت نسبة **٨٣ بالمائة** من الأمريكيين عن شعورها بأنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تبذل جهودا أكبر من أجل أن ترتفع إلى مستوى مبادئ هذا الاعلان العالمى.

وعلى وجه الاجمال لم يعط الأمريكيون درجة أعلى من« ضعيف» لاداء أمريكا فى حقوق الإنسان فى أى من المجالات التالية: المساواة فى التعليم -المساواة فى الأجور الرجال والنساء الذين يؤدون العمل ذاته -حماية البيئة-مساعدة الفقراء -التسامح مع الاختلافات فى الرأى- مكافحة النزعة العنصرية- توفير الرعاية الصحية- الاحترام المقبول بين المواطنين من مختلف الاجناس والاعراق.

وقد عقبت مديرة المنظمة ساخرة على هذه النتائج قائلة أن ابنك لو عاد إلى البيت وشهادته فى يده عليها هذه الدرجات أو مثيل لها فانك تجبره بالتأكيد على أن يبذل جهداً أكبر. وقالت أيضا «إن نظرة إلى المجتمع الأمريكى مع قرب انتهاء القرن العشرين من خلال عيون غالبية الأمريكيين تجعلنا نرى أمة ليست على مستوى المثل العليا والمبادئ التى تأسست عليها.. إن ثلاثة من كل أربعة أمريكيين يرون فى الحقيقة أنه لو عاد آباؤنا المؤسسون إلى الحياة اليوم لأصابتهم خيبة


لو عاد المؤسسون الآباء إلى الحياة اليوم لأصابتهم خيبة الأمل من الأوضاع السائدة فى أمريكا


رونالد ريجان

الأمل فى الأحوال السائدة فى هذا البلد».

فى الوقت نفسه فان عددا من المشكلات الحادة التى يعانى منها، المجتمع الأمريكى تعد فى نظر نسبة عالية من الأمريكيين جانبا من مشكلات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة. بينما يراها غيرهم خارج اطار هذه المشكلات. وعلى سبيل المثال فان نسبة ٤٨ بالمائة من الأمريكيين تعتبر جرائم العنف جانبا من مشكلات حقوق الإنسان، بينما يعتبرها ٤٠ بالمائة خارج اطارها. أما بالنسبة لمشكلة «اصلاح أوضاع الرعاية الاجتماعية» (المقصود هنا القوانين التى الغيت أو قلصت أعتمادات فى الميزانية الأمريكية كانت تخصص للفقراء والمعوقين والمرضى والعاطلين من الفقراء وأطفال المهاجرين) فان ٥٧ بالمائة من الأمريكيين اعتبروها واحدة من مشكلات حقوق الإنسان مقابل ٢٨ بالمائة اعتبروها خارج هذا الاطار.

وبعد.. هل يستطيع الشعب الأمريكى، من خلال منظماته الإنسانية وذات التوجه التقدمى، أن يستقل عن النظرة الرسمية والممارسات الرسمية فى مجال حقوق الإنسان، وأن يجعل هذا خطوة أولى وأساسية نحو تصحيح المسار الأمريكى داخليا وخارجيا بشأنها؟.

الزمن وحده يستطيع أن يوفر مستقبلا اجابة واضحة عن هذا السؤال.. وفى إطار الصراعات السياسية والاجتماعية المتفاعلة فى المجتمع الأمريكى.

وعلى الأقل فان أهم ما سجله نشاط المنظمات الأهلية- التى لا تزال جديدة فى الميدان- وأن أمريكا لا تستطيع أن تواصل دور المحاضر أمام العالم فى مادة حقوق الإنسان.



الحركة الطلابية الالمانية في مواجهة التدمير النيوليبرالي

نبيل يعقوب

رسالة المانيا

الاحتجاجات الطلابية التي بدأت في الخريف في ألمانيا وأخذت تتصاعد وصلت إلى ذروتها في بداية الشتاء. وكانت مظاهرات يوم ٤ ديسمبر الطلابية شاهدة على اتساع الحركة التي تحولت إلى واحدة من أوسع التحركات التاريخية للطلاب. في اليوم المذكور تظاهر في مدن المانيا ١٤٠ ألف طالب وطالبة.. ولا زال مئات الالوف يتظاهرون رغم الصقيع والبرد القارس ضد ما يسميه الالمان **«سياسة القلم الاحمر»** (والمقصود عمليات تقليص وشطب بنود ميزانيات الشئون الاجتماعية والتعليم) ويعبر الطلاب بسخرية عن اشمئزازهم من نفاق المسئولين السياسيين الذين بعد أن تسببوا في الأزمة القائمة يطلقون التصريحات عن تفهمهم للطلاب ودعمهم لمطالبهم . وقد زار مؤتمرات الطلاب سياسيون من جميع المعسكرات.

قال **ميخائيل جيرير** احد المتحدثين باسم الطلاب في مدينة دوسولدورف حيث تظاهر ٥٠ ألف طالب وتلميذ ان المظاهرة تمثل احتجاجا على كافة السياسات أللا اجتماعية».

ويكمن أساس ازمة التعليم الجامعي في المانيا في **النهج النيوليبرالي للحكم** . ففي ظل ارثوذكسية اقتصاديات السوق لم يعد هناك محرمات لا يجوز المساس بها. والمقياس الوحيد الذي يمثل أداة التقييم في كل المجالات هو الربح . **ولكن لكي يكون كل من الفن والتعليم والصحة مجالات مربحة للرأسمال لابد أن يهبط الفن ليصبح سلعة كأي سلعة اخرى يحكمها قانون العرض والطلب** ، ولابد أن تسيطر المصالح الاقتصادية الانية على التعليم لتحدد مناهجه ومضمونه ولتقتصر فرص الدراسة على ما تحتاجه من خريجين بوصفهم سلعة تمكن من تحقيق الربح. أما الرعاية الصحية فتصبح نظاما طبقيا يزداد فيه حظك من العلاج طبقا لوضعك المالي.

ولكن في المانيا تراكمت عبر العقود الماضية منجزات للحركات الديمقراطية والاجتماعية حققت مستوى عالياً ايضا فيما يخص حق التعليم تمثل في مجانية التعليم العام والجامعي ويتضمن ذلك منحة مالية لتلاميذ التعليم المهني، وحق الحصول على دعم مالي للدراسة العليا. وتعد هذه المنجزات متقدمة حتى بالمقارنة بالدول الأوروبية الأخرى . المساس بهذه المنجزات من أسباب التحرك الطلابي الراهن. وبالطبع لم يكن هذا النظام بلا مشاكل ، إذ مَثل من حيث الجوهرنظام تعليم في بلد رأسمالي تحد الأوضاع الاجتماعية من قدرة الطبقات الشعبية من الاستفادة به وينعكس هذا في ضعف أبناء الطبقات الشعبية في الجامعات وبالنتيجة ندرة وجودهم في المستويات العليا في مؤسسات الاقتصاد والعلم والسياسة والادارة وغيرها.

الأسباب المباشرة للحركة الطلابية

ما هي الأسباب التي اطلقت شرارة هذه الحركة الطلابية الجماهيرية؟.

في السنوات القليلة الماضية ازدادت بشكل صارخ اعداد **الخريجين الذين دخلوا في عداد العاطلين عن العمل بمجرد تسلمهم شهاداتهم التخرج**. وبسبب أزمة البطالة المستحكمة لم يكن سهلا على المهندس أن يصبح سائق تاكسي أو على الطبيب أن يجد من يوظفه كممرض .. وخريج معهد الخدمة الاجتماعية أصبح هو ذاته «حالة اجتماعية».

تتكرر كثيرا في تعليقات لاعلام عبارات مثل «**جيل بلا آفاق**» أو «**أجيال بدون فرصة**».. **وهنا تختلف الحركة الطلابية الراهنة عن سابقتها في عام ١٩٦٨**.آنذاك كان عند الطلاب مطالب فئوية تمس أوضاع الجامعات ومضمون السياسة التعليمية **ولكن لم يكونوا يواجهون خطر البطالة الجماهيرية بعد التخرج** . بدأ الطلاب آنذاك حركتهم التي تحولت بسرعة لتطرح مطالب تغيير السياسة والمجتمع .. **ولكنهم ظلوا أقلية راديكالية محاصرة في المجتمع.**

ولكن مشاكل الطلاب اليوم هي نفس مشاكل **أغلبية الناس العاملين** في المجتمع وليست مشاكل تخص نخبة فقط. ولهذا يجدون تفهماً وتعاطفاً شعبيا واسعا وقد أعلنت نقابات المعلمين والعلميين وعمال الصناعة والاعلام تأييدها لمطالب الحركة الطلابية.

التعليم كله وخاصة التعليم العالي أصبح ضحية لايديولوجية النيوليبرالية .. الجامعات تحولت إلى مصانع تنتج متعطلين.. سياسات الحكم على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات أخذت تقلص من ميزانيات الجامعات ويشكو الاساتذة والطلاب من المدرجات المكتظة بالطلاب ومن ضعف تجهيزات المعامل ونقص الكتب الحديثة في المكتبات ومن اغلاق وتقليص اقسام في كليات عديدة.. وبسبب انكماش نسبة الاساتذة للطلاب أصبحت امكانية أن يسأل الطالب استاذة أو أن يتناقش مع المعيد أو المدرس خارج المحاضرة أمرا نادراً.

والمانيا ليست دولة تمنعها عن توفير مطالب الطلاب والجامعات شحة الامكانيات، فالموضوع تقرره في النهاية **الخيارات الاستراتيجية للتحالف الحاكم** والذي يطبق نهجا نيوليبراليا متوحشا. فرغم التدهور الاجتماعي الذي تحدثه بطالة أكثر من ٦ مليون مواطن **لا تتخذ الحكومة اجراءات جدية لمكافحة البطالة** ، ويقف المستشار **كول** في محادثات الاتحاد الأوروبي بحزم ضد اقرار برامج جدية لانشاء وظائف جديدة .في الوقت نفسه تقرر حكومته إنفاق ٢٣ مليار مارك لتمويل شراء طائرة عسكرية ستنتجها المانيا وانجلترا وأسبانيا . كتبت مجلة **درشبيجل** الأسبوعية أن موضوع الانفاق العسكري يسيطر على المناقشات اثناء الاضراب الطلابي . عبر طالب عن هذا بقوله «**طالما كانت المانيا قادرة على انفاق ٢٣ مليار مارك لتمويل (الطائرة المقاتلة) يورفايتر لست مستعدا لدفع مصروفات دراسية.**

تكتب درشبيجل أن الجامعات التي

أهداف الحركة:
- الحفاظ على مجانية التعليم
- وزيادة المنح والقروض للطلاب.
- ديمقراطية القرار.
- ومساواة الطلاب الأجانب بالألمان.



كول

تشبه دكان البقالة يعرض مختلف السلع وبنوعيات متوسطة ستختفى لتحل محلها جامعات تركز كل منها على مجال بعينه وبنوعية عالية. ونموذج الجامعات الذى ينشده أصوليو النيوليبرالية هو جامعات تماثل المؤسسات الصناعية أو التجارية الكبرى، حياتها مرتبطة بسرعة الانتاج وبالتكاليف المنخفضة، وبمعايير الكفاءة ، وتتنافس فيما بينها على الطلاب وعلى الأموال للبحث العلمى . هذا النموذج يكافئ ماليا الجامعات التى تنتج **في وقت قصير خريجين أكثر** أما المعاهد التى بها أعداد كبيرة من المتخلفين فيخصم من ميزانيتها. لا مكان فى هذا النموذج بالطبع للتطور الشخصى الحر. ومركز الثقل فى العملية التعليمية فيه هو التلقين المدرسى لانتاج الخبير المطلوب سريعا وليس معروفا ماذا يكون مصير الابداع العلمى فيه . ولكن نوع الخريجين هذا لن يكون مؤهلا لمهمات البحث العلمى. وكانت المانيا قد تخلفت فى مجال البحث العلمى عندما اندفعت الصناعات الالمانية بعد ضم المانيا الشرقية عام ١٩٩٠ والاستيلاء على سوق طاقته ١٦ مليون مشتر، اندفعت تزيد من انتاجها لتلبى الطلب فى الشرق وضاعفت أرباحها طوال السنين دون ايلاء البحث العلمى ما يستحقه من اهتمام، **ولم تكن مصلحة الرأسمال قصيرة الأمد فى حاجة لتحسين الانتاج** ولكن سرعان ما تبين أن المنافسين الغربيين قد سبقوا المانيا فى عدد من المجالات مما أضعف وضعها التنافسى.

سياسة المنح الدراسية

واصلت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات تخفيض ميزانيات التعليم الجامعى رغم تحذير مؤسسات رعاية الطلاب والنقابات ووزراء التعليم فى الولايات . وتلكأ المسئولون فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاصلاح نظام دعم الدراسة الجامعية. وفى السنوات القليلة الماضية وحدها انكمش بند التعليم الجامعى فى الميزانيات بمقدار **٢ر٧ مليار مارك** ،وانخفض عدد الطلاب الحاصلين على الدعم من **٤٧ إلى ٢ر١٣ بالمائة**(وتهبط النسبة إلى ٧ بالمائة فى المدن الكبرى).

وفى مواجهةالواقع يناضل الطلاب **لزيادة الدعم المالى وعدم ربطه بدخل الوالدين، وبمراعاة وضع الطلاب قليلى الدخل، واعطاء قروض للطلاب الذين يضطرون** (بسبب حاجتهم للعمل إلى جانب الدراسة(**لقضاء سنوات أكثر من المدة النظامية.**

مطالب الحركة الطلابية كما لخصتها طالبة فى جامعة سار بريكين

السياسة تهربت من القيام بمسئوليتها فى تأمين تعليم صحيح . إن سياسة التقشف تسلبنا مقاعدنا الدراسية وظروف الدراسة تردت إلى حد مزر، وضاقت قاعات المحاضرات بالحضور حتى أنها تكاد تنفجر من الزحام والمكتبات أصبحت مخازن لكتب قديمة. وتتزاحم طوابير المنتظرين أمام غرف المعيدين والمدرسين . و٧٠ بالمائة منا مضطرون للعمل إلى جانب الدراسة. أما الذى يسمونه الدعم الاتحادى للتعليم فلا يستحق اسمه. وباصلاح هذا الدعم يريدون تخفيض عدد مستحقيه . ولا يتلقى الدعم سوى ١٣ بالمائة

فقط من الدارسين . اننا نحتج ضد السلوك اللفظ منعدم الضمير للسياسيين في ما يسمى باصلاح التعليم الجامعي . إن تعديل قانون الجامعات المزمع اقراره يريد معاقبة الطلاب على طول مدة الدراسة. ويفرض مصروفات دراسية واستحداث اجراءات قبول الزامية يريد السياسيون معاقبتنا علي أوضاع مزرية لسنا نحن المسئولين عنها.

ونحن لا نملك حقوقاً فعلية في المشاركة في اتخاذ القرار .. وهيئات الجامعات تتشكل بناء علي قانون انتخابي ذي طبقات ثلاث. كما ينص القانون على ضمان الأغلبية للاساتذة في هيئات الجامعات مما يعني وضعنا تحت الوصاية. **اننا نطالب بالديمقراطية للجامعات** . النظام الحالي تجاوزه الزمن وفشل، وهو ينتج باستمرار أعداداً أكبر من العاطلين عن العمل وينتج مجتمعاً تزداد فيه الهوة الاجتماعية بين الاغنياء والفقراء. هذا هو سبب ارتباكنا والدافع لخروجنا إلى الشارع.

وقد لبى اجتماع روساء حكومات الولايات **المستشار كول** شيئا من هذه المطالب وإن كان في الحدود الدنيا ، ولكن مطلب الطلاب بان يصدر قانون ينص علي **تحريم فرض مصروفات دراسية** لم يلب، والخوف هو أن تحذو المانيا حذو حكومة بريطانيا العمالية أو حكومة هولندا وغيرها في ادخال أشكال بديلة من المصروفات الدراسية.

أيضا بسبب هذه المخاوف يتوقع أن تستمر الحركة الطلابية ولكن هل سيواصل الاساتذة دعمها وهم يشكون من ناحيتهم من ارهاقهم بالمسئوليات الادارية فيما يسمى بنظام الادارة الذاتية ومن اعداد الطلاب الكبيرة التي عليهم أن يمتحنوها ومن ظروف العمل وسياسة التقشف الحكومية.

التجمع الحر للاتحادات الطلابية وهو الهيئة التي تنسق أنشطة الحركة الطلابية صرح بأن قرارات روساء وزراء الولايات ما هو الا «عملية تجميل» لانه لن يغير من واقع أن ١٣ بالمائة فقط من الطلاب تحصل على دعم.

تضامن مع الطلاب الاجانب

ومن مطالب الحركة مساواة **الطلاب الاجانب باقرانهم الالمان** . وقد حققت الحركة في بداية ديسمبر نجاحا عندما تراجع وزير الداخلية عن نيته لاصدار مرسوم وزاري يتضمن قيودا جديدة على منح الطالب الأجنبي تأشيرة دخول للدراسة في المانيا ويشترط أن يكون لديه مسكن في المانيا قبل أن يحصل على التأشيره(!) ويمنع الطالب الأجنبي من العمل (وهو السبيل الذي يعول به العديد من الطلاب الاجانب دراستهم) ويحدد له مدة قصوى لانهاء الدراسة.

المعارضة

وعد أوسكار لافونتين رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي بأنه سيضاعف ميزانيات التعليم والبحث العلمي خلال سنوات خمس لو نجح في الانتخابات المقبلة. حزب الاشتراكية الديمقراطية يطالب **بأن يكون لاتحادات الطلاب «صوت سياسي»** وأن يجري تحديد الدعم المالي للدراسة بشكل مستقل عن دخل الوالدين.

الاعلام

نجح الطلاب في اجتذاب اهتمام الاعلام أيضا بعدد من الافكار المبتكرة المتجددة يوميا.. ومنها أن القي الاساتذة المحاضرات في ميدان محطة قطار مدينة دوسلدورف وأماكن عديدة مفتوحة أخرى وخلال فترة الاضراب نظم الطلاب «جامعات بديلة» استمعوا فيها لمحاضرات عن الثورة الفرنسية وعن مقاومة النيوليبرالية. وانتهز الطلاب مناسبة الشهر الذي يحل فيه عيد الميلاد لينظموا مسيرات يرتدون فيها زى «**سانتاكلوز**» ويحملون فيها الشعارات التي تنبه لمطالبهم. وذهبوا لمباريات كرة القدم بين فرق الدوري حاملين لافتات من القماش تجذب الانظار إليها ، ولكنهم راعوا في كل أنشطتهم بحرص شديد أن تكون تحركاتهم في إطار المسموح به قانونا.

«جامعات بديلة» في الميادين العامة.. تلقى فيها محاضرات عن الثورة الفرنسية ومقاومة النيوليبرالية

في ظل اقتصاد السوق.. المهندس لا يجد وظيفة سائق تاكسي. والطبيب لا يجد من يوظفه كممرض. وخريج معهد الخدمة الاجتماعية أصبح «حالة اجتماعية»

نقاش حول توجهات الحركة الطلابية

كتب **توبياس دور في صحيفة** تاتس اليومية ان اقتصار الطلاب على طرح مطالبهم دون أن يخوضوا معترك السياسة ويدخلوا في صراع السياسيين سيحكم على حركتهم بالعجز.. وسجلت صحيفة **نويس دويتشلاند** أن الطلاب لا يطرحون أسئلة عن الموقف من النظام والطلاب اليساريون ليسوا راضين عن احجام الحركة الطلابية عن رفع شعارات موجهة ضد النظام ولكن اللافتات التي حملتها المظاهرات الطلابية خاصة **الزحف الثاني على بون يوم الخميس ١٨ ديسمبر تحمل طيفا عريضا من النقد الاجتماعي والسياسي ضد الحكم في نفس الوقت الذي حرصت فيه على استقلالها تجاه الاحزاب. والواقع يبين أن سياسات** الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الولايات المتحدة التي يحكمها وحتى سياسات الحكومات الائتلافية بينه وبين الخضر لا تختلف كثيرا عن سياسات المحافظين.

سيعقد الطلاب مؤتمرا للحركة الطلابية في كل المانيا من ٨ إلى ١١ يناير من العام الجديد بهدف مواصلة الحركة المطلبية **وطلاب بافاريا** قرروا الدعوة لتنظيم استفتاء في الولاية لاسقاط قانون الجامعات الجديد الذي يعمل البرلمان حاليا على اصداره. ويبين هذا القانون أكثر من غيره الصلة بين مفهوم إصلاح الجامعات ومذهب اقتصاد السوق الحر إذ ينص على تشكيل مجلس للجامعة من خمسةاشخاص من خارج الجامعة. الطلاب يقولون هذا المجلس الذي يملك كافة الصلاحيات لا يملك أية شرعية ديمقراطية لانه غير منتخب ، ويقولون إن الغرض منه فرض سيطرة الاقتصاد على الجامعة.

لن تنتهي الحركة الطلابية في صمت وبدون نتائج. وفرصة الاصلاح الجزئي قائمة لأن الطلاب في المانيا قادرين على التعبير الحر عن رأيهم ، والقوانين الديمقراطية تسمح لهم بتعبئة الرأى العام في صفهم وبالتالي التأثير على الاعلام والبرلمانات وحكومات الولايات والحكومة الاتحادية .. كذلك اختيار الطلاب للحظة الراهنة حيث تعد الاحزاب العدة لمعركة انتخابية تدوم حتى أكتوبر ١٩٩٨ يزيد الضغط على الحكم وعلى الاحزاب.



طائر من عش الفيزياء النووية

أحمد الخميسي

رسالة موسكو

فى الظروف الغريبة التى تمر بها روسيا تحول بعض العلماء الروس إلى أصحاب ملايين ومليارات من الدولارات مثل عالم البصريات **فيودروف** الذى أعلن أنه مستعد للدفاع ببندقيته الخاصة عن أراضيه الشاسعة وأملاكه، ومثل **بوريس بيريزوفسكى** الذى بدأ عالما فى الرياضيات ثم دخل إلى نادى أصحاب المليارات وأصبح واحدا من أغنى مائتى إنسان فى العالم سنة ٩٧ لأن ثروته تقدر بثلاثة مليارات دولار كما نشرت مجلة- «فوربوس» الأمريكية **ولكن فريقا آخر من علماء روسيا فى الفيزياء النووية وغيرها أصيبوا باليأس فى نفس الظروف حتى وضعوا حدا لحياتهم، بينما قرر فريق آخر أنه إما «الارهاب وإما الكباب فى روسيا»**. وما بين ملايين الدولارات واليأس والجنون ثمة خيط مشترك يلوح فى الظروف التى تمر بها العلوم فى روسيا.

وقد تحدث الرئيس الروسى باستفاضة لاكثر من ساعتين فى أحد اجتماعات مجلس الأمن القومى عن أزمة **«هجرة العقول»** التى تتعرض لها روسيا بينما كفت المعاهد العلمية الآن عن تخريج «عقول وكوادر علمية جديدة وبديلة» مما يهدد روسيا بضياع «استقلاليتها التكنولوجية» ودعا الرئيس قادة الوزارات لتسديد مدبونية الحكومة للمؤسسات البحثية والعلمية.

وقد طرح **بوريس يلتسين** تلك القضية بعد أن تلقى تقريرا فى أواخر نوفمبر ٩٧ وضعه معهد الدراسات الاستراتيجية الحكومى بالتعاون مع مركز الدراسات الاحصائية الخاصة بالعلوم، ووزارة الخارجية والجهات الأمنية الروسية وجاء فيه أن **روسيا تستمر بإيقاعات سريعة فى اهدار الاحتياطى العقلى العلمى الاستراتيجى الخاص بها، وأن التسعينات شهدت سنويا هجرة ألفى عالم روسى من بينهم أربعة آلاف عالم من أفضل العلماء منهم ألف عالم ذو خبرة طويلة لا تقدر بثمن عشرون بالمائة منهم حاصلون على درجة أستاذ.**

وإجمالا **فقدت روسيا حوالى أربعين بالمائة من «عقلها العلمى»** الذى يصنف بين أفضل العقول فى العالم، بحيث أصبح من الصعب أو المستحيل أن تحقق روسيا طفرة علمية عما قريب. ووفقا لتقدير هيئة اليونسكو فإن حجم الخسارة التى تكبدتها روسيا من جراء ذلك تقدر بثلاثين مليار دولار! . وترجع جذور تلك الكارثة التى شاخ فى ظلها العقل الروسى خلال خمس سنوات إلى سببين:

أولا: الانهيارات التى رافقت اصلاحات اقتصادية لاحظ الروائى العالمى **سولجنتسين** أنها جرت- منذ بداياتها عام ٩٢ -حتى الان بدون أى برنامج أو خطة معلنة من الدولة وما أدت إليه عشوائية الاصلاحات من افقار للعلم بحجب الدعم الحكومى عنه. وعامة تعرضت مخصصات العلوم فى الخمس سنوات الماضية إلى التقليص بنسبة ثمانى مرات قياسا لما كانت عليه عام ٩٢.

ثانيا: أن العلوم فى روسيا ارتبطت أساسا بالصناعات العسكرية، ولهذا تجد روسيا نفسها متخلفة الآن عن الدول الأوروبية وأمريكا فى مجالات حديثة مثل «الهندسة الوراثية». وبتقليص الصناعات العسكرية فى ظل سياسة الاندماج فى المجتمع الغربى بشروط الغرب تدهورت الأوضاع العلماء.

وقد ظهرت فى روسيا ستون مدينة كاملة شبه مغلقة اشتغلت كلها فى تطوير أدوات الصناعات العسكرية وإمدادها باحتياجاتها على مدى نصف قرن كامل. لكن التحولات السياسية والاقتصادية فى اتجاه التقارب مع الغرب وتراجع العداء، مزق السرية التى أحاطت بتلك المدن طويلا وألقى بها- دون دعم الدولة أوطوق نجاة- لتتعلم السباحة بطرقها الخاصة بين أمواج اقتصاديات السوق الحرة المتلاطمة.

وبسطت وزارة الطاقة النووية حمايتها على عشرة مدن كانت ولا زالت تمثل معاقل«الدرع النووى» . وتعانى عشرون مدينة من البؤس والفاقه رغم أن انتاجها يشكل عنصرا هاما للأمن القومى العسكرى، لهذا تعدها الدولة- فقط تعدها- بالدعم.

أما المدن الأخرى فتركت فى مهب الريح وقيل لها « **عليك بالعيش كيفما يمكنك** » ، ولم تنجح فى ذلك سوى ثلاث مدن فقط تمكنت من الابحار إلى شط الأمان بشطارتها وعثورها على زبائن لسلع أخرى مبتكرة ، وبتأجيرها مساحات من معاهدها العلمية ومؤسساتها لتجار بيع العلكة والخمور والأحذية.

أما المدن الأخرى فسرحت العلماء، وقلصت أعدادهم وأغلقت المعامل وأوقفت الأبحاث وضعت يدها على خدها، وهاجر من هاجر وانتقل الكثيرون لمجالات عمل جديدة لا علاقة لهم بها.

فى هذه الظروف قرر أحد كبار العلماء الروس- بدلا من الانتحار أو الموت جوعا- أن يصبح ارهابيا باختطافه طائرة! بدا الخبر أول الأمر صباح يوم ١٠ ديسمبر خبرا مثيرا لا أكثر «اختطاف طائرة متجهة من مدينة ماجدان إلى موسكو، ثم اتضحت أبعاد المأساة. وخلافا لكل حالات اختطاف الطائرات السابقة كان المختطف هذه المرة عالماً كبيرا، يائسا، وضائعا ،بضع نظارة طبية، صعد إلى الطائرة بجسم قنبلة مصنوع من الجبس **ولم يكن سوى «ارهابى» فاشل مرتبك آثار من الأسف أكثر مما اثاره من الذعر.**

وكانت فى انتظاره بمطار شيرميتفا بموسكو فرقة ألفا الروسية- أفضل فرق العمليات الخاصة- وقد وزعت أفرادها ومدافعها في مختلف النقاط فى المطار تترقب هبوط الطائرة «ايل -٦٢» بركابها المائة وخمسين. وقيل فى البداية أن ثلاثة ارهابيين على متن الطائرة. لكن شخصا واحدا فقط هبط إلي أرض المطار: رجل صغير الحجم ضعيف البصر فى حوالى الخمسين يحمل قنبلته الجبس يطالب بعشرة ملايين دولار والسفر إلي سويسرا. ولم يكن هناك سواه.

وهيئت له المخابرات عدة حقائب ممتلئة بالدولارات ، وانتظر الجميع وصول مسئول من السفارة السويسرية كما طلب «الارهابى» وفى هذه الاثناء أطلق الارهابى سراح الجميع. واكتشفت فرقة «الفا » أنه وحده من دون

شركاء داخل الطائرة فألقت القبض عليه ببساطة.

إنه «جينادى توديكوف» من مواليد ١٩٣٨ الذى قدم نفسه فى التحقيق قائلا: توديكوف عالم فيزياء سابقا ثم لحام وسباك ثم متشرد حاليا.

وفى وقت ما أنهى **توديكوف** دراسات عليا في الجامعة وتخصص فيما بعد فى أبحاث الفضاء بمعهد ماجدان التى تقع فى سيبيريا حتى حلت التعليمات بتقليص عدد العلماء العاملين في المعهد، وتولى مدير المعهد تلك المهمة حتى أطلق عليه العلماء فيما بينهم اسم«الصياد » لأنه يسعى لتصيد العلماء وطردهم واحدا بعد الآخر!.

ولم يجد **توديكوف** أمامه فرصة سوى الالتحاق بدورة تدريبية ليعمل لحاما فى ورش التصليح ، ثم محورا فى حفلات العرس، ثم سباكا يدور على البيوت ليسترزق على حد تعبيره لإطعام أسرته الصغيرة ! **وطوقت الديون ذلك العالم فأجبرته على بيع شقته الوحيدة الصغيرة وتحول بعدها إلى متشرد بالمعنى الحرفى يبيت الليالى عند الاصدقاء والمعارف ، بينما انتقلت أسرته للعيش مع والدى زوجته؟.**

ورداً على سؤال المحقق: « ألم يخطر لك أن الشرطة قد تستقبلك فى مطار شيرميتفا بالرصاص؟ قال توديكوف: نعم لقد خطر لى هذا الاحتمال ،**لكن أليس الرصاص أفضل من هذه الحياة**؟ لقد فكرت طويلا فى وضعى وقررت أن ثمة ورقتين فقط أمامى :إما اختطاف الطائرة واحتمال السجن والموت، أو الحياة مع ملايين الدولارات وحمام سباحة فى سويسرا. لكن الورقة الأولى كانت من نصيبى »!.

ولم تكن حادثة الطيران القاسية التى هوت فيها الطائرة العملاقة روسلان« **أنطونوف-١٢٤** » منقطعة الصلة عن وضع العلوم وصيانة المصانع العسكرية والطائرات وانهيار سمعة أشهر مكتب لتصميم الطائرات « أنطونوف». إذ أن الطائرة التى جعلت من أسطح البيوت في ايوكوتسك مطارا لها لم يشملها الاصلاح أو الصيانة على امتداد أحد عشر عاما منذ تصنيعها.

وعندما سقطت الطائرة الأضخم من نوعها فى العالم فى ديسمبر وشقت بيتا بمكانه إلى نصفين كانت انذارا حقيقيا بمدى الانهيار الذى لاحق الدولة وصناعاتها. ثم تدافع سوء الحظ فارتطمت بعد ذلك بعدة أيام فى ١٢ ديسمبر يوم **الدستور** طائرة أخرى من نفس النوع « **انطونوف** » (آن-٩١٢ بطائرة مروحية فى ممر الهبوط بمطار مدينة «ناريان- مار » بمقاطعة آرخانجلسك فى الشمال، وانفجرت الطائرة المروحية بركابها بعد أن مزقت جسم« **أنطونوف** »، تدافع سوء الحظ بينما لم تكن روسيا قد أفاقت بعد من انفجار منجم فوق ستة وسبعين عاملا فى ٢ ديسمبر بمدينة كيميروف بالكوزباس.

إن كل تلك «المصادفات» لم تكن لتظهر الا فى روسيا كتعبير ضرورى عن القانون العام لانهيار الدولة وحجبها مختلف أشكال الدعم والرعاية عن المؤسسات العامة. وفى مجال العلوم يفترض أن ترصد أية دولة لا أقل من ٤٪من نفقات الميزانية الحكومية، لكن ميزانية الحكومة الروسية هذا العام خصصت فقط ٢٫٧٧٪ بينما ترصد ميزانية العام القادم للعلوم اعتمادا في نفس الحدود تقريبا ٢٫٨٧٪.

والمفروض أن تحصل الثقافة والفنون علي ٢٪ من الميزانية لكنها حصلت هذه السنة على٠٫٥٥٪ ومرصود العام القادم ٠٫٦٧٪ أى أقل من واحد بالمائة فى كل الأحوال. وتسرى نفس السياسة على مختلف مجالات الخدمات الاجتماعية الأخرى مصحوبة بغلاء لمختلف أسعار السلع الرئيسية ، ومن ثم تخيرت يافطات العلماء الغاضبين فى مدن الشرق الأقصى الروسى فى فبراير العام الماضى شعارات من نوع:« **راتب العالم الروسى أقل من راتب الشغالة التى تنظف الطرقات».**

وطالبت حركة الاحتجاج التى قادها العلماء بزيادة مخصصات العلوم فى الميزانية ودفع الرواتب المتأخرة.

واعتبر **فلاديمير ستراخوف** مدير معهد فيزياء الأراضى أن الدولة تعتمد سياسة « **تجويع العلوم بشكل متعمد لحرمانها إمكانيات الابداع**» وأن«العلوم الروسية ستكف خلال السنوات العشر القادمة عن أن تكون عنصراً من عناصر العلم العالمي الحديث».

وكشفت احصائيات مصلحة التشغيل الحكومية عن أن ما بين ثلاثين إلى خمسين بالمائة من العلماء انتقلوا للعمل فى مؤسسات تجارية. وفى ظل تجويع العلوم والثقافة أكد تقرير للبنك الأوروبى للانشاء والتعمير أن العصابات الروسية أودعت فى البنوك الغربية عام ١٩٩٥ أكثر من ثلاثة وأربعين مليار دولارا.

لقد رفعت الأزمة بعض العلماء مثل **فيودروف وبيريزوفسكى** وغيرهما إلى قمة الثراء، كما دفعت تيوديكوف المسكين لتمثيل دور الارهابى بعد أن قرر أنه**«إما الارهاب وإما الكباب»** ، لكنها أيضا قادت عالماً كبيرا فى أوائل نوفمبر ١٩٩٦ إلى الانتحار.

ومن اقليم تشليبا بينسك حيث مقر المركز الفيدرالي للأبحاث النووية طار نبأ **انتحار الاكاديمى العملاق فلاديمير نيتشاى مدير المركز عن عمر تجاوز الستين عاما** . والمركز أحد مركزين اثنين فى روسيا صممت فيهما ونفذت مشاريع الأسلحة النووية . وكان السبب الأول لانتحاره هو الأوضاع البائسة التى يعيشها علماء المركز من حوله والتى يتقاضى العالم فيها حوالى خمسين دولارا شهريا فقط!.

وقد أطلق نيتشاى الرصاص على نفسه فى غرفة مكتبه وكان كل ما تركه قصاصة ورق لزوجته كتب لها فيها« إن الحياة مستحيلة على هذا النحو»! وهو نفس ما كرره بعده تيودوكوف الذى أحالته الاصلاحات التى قامت على النهب من عالم فيزياء إلى متشرد يبحث كل ليلة عن مكان يقضى فيه ليلته فقرر أن يختطف طائرة يفر بها من عش الفيزياء النووى إلى فيلا وحمام سباحة فى سويسرا.

وقادت أزمة هجرة العقول، وانسحاقها ، ويأسها وآمالها، نخبة من المثقفين فى ديسمبر هذا العام لانشاء « **المؤتمر الدائم للمثقفين الروس**» وافتتح المؤتمر اجتماعه التأسيسى فى ٢٣ ديسمبر بموسكو لمناقشة أزمة الثقافة الروسية ووقوفها عند حافة الضياع.

وجاء فى بيان صادر عنه أن :«إن المثقفين من المبدعين والعلماء فى مجالات التقنية والعلوم العسكرية تستشعر حاجتها لرص صفوفها لتجاوز الأزمة الحالية. وعندما ألقينا عن كاهلنا سياسة التعليمات الايديولوجية حصلنا من دون شك على حرية الابداع فى كافة المجالات لكننا حرمنا من رعاية الدولةوتفرقنا فرادى يصارع كل منا وحده جبلامن المشاكل بما فيها الحق البديهى فى مجرد الحياة وتوفر لقمة الخبز.

ويضيف البيان:«**ويؤسفنا أشد الأسف أنه ليس لدى الدولة أية برامج لتطويرصناعة السينما أو الحفاظ على المكتبات وما تضمه من ثروات المعرفة أو صيانة المتاحف التى تتفسخ أمام أعيننا بما فيها متحف « تريتيكوفسكى » أعظم متاحف موسكو. إننا نواجه مجاعة ثقافية متزايدة بينما تتصنع الدولة الصمم والعمى».**

ويمضى المؤتمر فى مناقشة قضايا الثقافة وأزمتها بأمل العثور على بصيص ضوء فى نهاية النفق الذى دفعت الاصلاحات بالنخبة المفكرة إلى جوه المعتم.



إسلام فرنسا.. واقباط مصر

الحقيقة التي باتت تتأكد يوما بعد الاخر انه لا مفر في التعامل مع«المسألة الاسلامية».فالاسلام أصبح في الفضاء العام الفرنسي موضوعا ملحا، سواء كان الأمر يتعلق بمناقشة قوانين الهجرة والجنسية أو تفجر العنف في المدن أو حتى أرقام البطالة. ورئيس الوزراء **ليونيل جوسبان** لم يجد الا عبارة «**نحن بإزاء تغيير في الحضارة**» القاها في بروكسل أمام البرلمان الأوروبي ليعبر عن هذا الهم.

خلال الشهر المنصرم، وفي مناسبتين متتاليتين ، تأكد أن المسألة الإسلامية خرجت من إطار المواجهة الفرنسية/ الاسلامية- إذا استخدمنا هذا التعبير للتبسيط رغم ما به من إخلال- إلى داخل الدوائر المسلمة والعربية المتواجدة في فرنسا ذاتها، وأصبحت تلقى بظلالها ليس فقط على العلاقة بالمجتمع المستقبل وثقافته- أي المجتمع الفرنسي وثقافته الغربية المسيحية أو العلمانية كما نريد- بل على العلاقة بالمجتمعات الأصلية أي العربية المسلمة ذاتها في أخذ ورد. **فصورة المذابح في الجزائر تعيد تشكيل المسألة الاسلامية داخل فرنسا . والجدل حول الاسلام في فرنسا لا يمر دون التأثير على الساحة الجزائرية. ومسلمو فرنسا يرون في أقليات الوطن العربي كاقباط مصر معادلا لهم، يعيدون صياغة اشكالية الاسلام في فرنسا من خلال اشكالية الاقليات في العالم العربي والاسلامي والعكس.**

الحدثان اللذان بلورا هذا الاتجاه، أولهما ، مؤتمر شهدته أروقة، معهد العالم العربي بباريس بدعوة من تجمع لمثقفين وحدويين عرب هو«**المنتدى الثقافي العربي** تحت عنوان ومحاور خلت من أية إشارات مباشرة إلى الاسلام وإلى الاقليات ، عنوان عام هو«**المستقبل العربي**» .ولكن سريعا ما تحول الجدل ما بين جمهور الحضور والمتحدثين إلى جدل حول **الإسلام وحقوق الاقليات**، واثيرت بالحاح مسألة المسيحيين العرب.

أما الحدث الثاني ، وهو الذي يعنينا بموضوعه وخلفياته ،فشهدته هذه المرة اروقة أحد معاقل «الجمهورية الفرنسية» ،مجلس الشيوخ ، على مدى يومين كاملين بعنوان:

المسلمون في دول ذات تقاليد مسيحية والمسيحيون في دول ذات تقاليد إسلامية : مسئولياتنا كمؤمنين:العنوان هذه المرة يحدد من البداية الموضوع ويحدد أن الجهات الداعية للمؤتمر جهة «مؤمنة» ذات طابع ديني وهي جمعية «**الصداقة المسيحية الإسلامية**». المؤتمر افتتح بكلمة من **فردريكومايور** امين عام اليونسكو، وحظى بتمويل من وزارة الخارجية الفرنسية وفي جامعة الدول العربية.

وجمعية الصداقة يرأسها شخصان . الأول هو **الاب ميشيل لولون** وهو شخصية معروفة في الأوساط العربية في فرنسا بتأييده لعدد من القضايا العربية والاسلامية . فهو احد مؤسسي«**لجنة القدس**» مع شخصيات أخرى عديدة مثل **روجيه جارودي** في بداية الثمانينات . وهو وإن كان أحد رجال الكنيسة الكاثوليكية الموقعين على اعتذار الكنيسة لليهود عن موقفها ابان حكم **فيشي** خلال الحرب العالمية الثانية،**إلا أنه أيضا أحد الموقعين على بيان اخر- ومر مرور الكرام فلم تلتفت إليه أو بالأحرى تجاهلته وسائل الاعلام رغم صدوره في توقيت مقارب- يدعو إلى قيام الدولة الفلسطينية.**

أما الشخصية الثانية التي تشترك في رئاسة الجمعية ، فهي السيدة **جاويدة جزائرلي** وهي مسلمة من أصل جزائري رافقت لمدة طويلة شيخ جامع باريس السابق-**الشيخ عباس**- والذي كان يحظى باحترام العديد من الدوائر الإسلامية والعربية . الاطار إذن يبتعد بنا عن التفسير التآمري في استغلال واثارة الغرب للمسألة الطائفية في العالم العربي، ويدفع بنا إلي اتجاه اخر آخذ في التبلور وهو الذي أشرنا إليه في البداية أي إسقاط مشكلة الاقلية العربية المسلمة في فرنسا اليوم على واقع المجتمعات العربية الاسلامية ، وهو اسقاط يتم من جانب المسلمين انفسهم في محاولة منهم لايجاد موقف ازاء تحدى الغرب لهم.

مصر .. في المواجهة

رغم العنوان المتسع نسبيا للمؤتمر، إلا أن المشاركة جاءت في النهاية تعبيرا عن اختزال العقل الغربي- وربما العربي أيضا باعتبار أن أحد الرئيس من أصل عربي- للاسلام في المنطقة العربية . فغاب بذلك عن الحوار كل حضور للاسلام الاسيوي والافريقي جاءت فقط كل من **ايران والبوسنة** أما الدول المسيحية فلم تكن ممثلة الا في**فرنسا** في خلال جلسة كاملة خصصت للمسلمين في فرنسا . واتخذت المسألة بشكل عام- وباستثناءات نادرة- طابعا رسميا حكوميا، ربما رغبة من منظمي المؤتمر إرضاء الجهات الممولة وتجنب المزالق التي قد تعيق ما حددوه من هدف للمؤتمر أي «**الحوار والصداقة بين الاديان**» وكانت القاعدة التي ما فتئت الرئاسة تكررها هو أنه لا منافسة للاديان ، فيجب تقبل عقيدة الاخر كما هي -فتلك هي مسئولية المؤمنين؟.

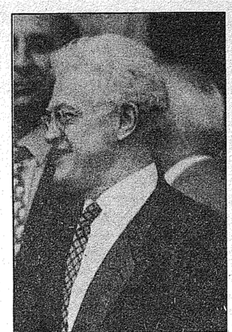
ورغم ذلك، انفجرت الألغام الواحد بعد الاخر.

اللغم الأول وضع **مصر** في قلب المواجهة .**عندما وقف مندوب السفارة المصرية في الجلسة الأولى ليقرأ احتجاجا رسميا على المؤتمر وقرار مصر مقاطعته**. واقتصرت المسألة المصرية بعد ذلك على حضور **أمين فهيم** -رئيس جمعية مدارس الصعيد- وهو ترجمة للاسم الفرنسي للجمعية- لجلسات اليوم التالي وإلقائه كلمة الاقباط بهاوإثار **احتجاج السفارة جدلا واسعا حول حقيقة أوضاع الاقباط طفر على الجلسات التالية وخصوصا على المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد ذلك.**

ومثلت الجزائر الوزيرة السابقة **ليلى عسلاوي ، وفجرت بكونها إمرأة اللغم الثاني في جدل عنيف بينها وبين مجموعة من المحجبات حول ارتداء الحجاب**.وكانت اجابة **ليلى عسلاوي** أنا لا أعترض على ارتداء الحجاب لمن تريد. ولكنني اتمسك بحقي في أن لا ارتديه دون أن يعني ذلك أنني غير مؤمنة . فالحجاب غريب عن مجتمعنا ويكفي أن نتذكر ما كانت ترتديه الجدات . فلم يكن

نجلاء العمرى

رسالة باريس


جوسبان

يرتدين . حجابا كذلك الذى نراه اليوم. ومع ذلك ، فالحجاب ،شئنا أم أبينا ، يعبر عن خطاب أيديولوجي.

وحول سؤال لمسئول المؤتمر العالمى للاديان من أجل السلام حول إمكانية الحوار مع التيارات الاسلامية ، عبرت غسلاوى عن الرفض التام له قائلة أن هذه التيارات غير معنية بأى سلام.

وجاءت مشاركة رفيق خورى ممثل الهلال الأحمر الفلسطينى من باريس أكثر دبلوماسية. والطريف أنه اثار لبسا فى القاعةهو الاخر له دلالته. فالكثيرون فى الفرنسيين تساءلوا حول ما إذا كانت الهيئة التى يمثلها هذا الفلسطينى المسيحى هى الهلال الاحمر-كما ذكر التقديم- أم الصليب الاحمر . وركز فى حديثه على أن أولويات المرحلة الحالية لا تطرح المسألة الطائفية على السطح ، فالأولوية للنضال ضد الصهيونية.**وأشار إلى استياء المسيحيين الفلسطينيين من الاتفاق الذى وقعه الفاتيكان مع إسرائيل حول الاماكن الكاثوليكية فى القدس دون استشارتهم** . ولكنه ذكر وجود تساؤلات لدى المسيحيين الفلسطينيين قد تأتى بصورة ابرز فى مرحلة قادمة وتتعلق بنقاط ثلاث هى الاسرة والتربية والبيئة ثم المواطنة.

المسلمون فى بلاد المسيحية

اجمع المتحدثون على وجود مشكلة «هوية» لدى المسلمين الذين يعيشون فى بلاد ذات تقاليد مسيحية . فقال **محسن اسماعيل** فى جامعة تونس «باحث من فريق الابحاث عن الاديان» وهى مجموعة من اساتذة جامعات عربية وأوروبية تعمل منذ ثلاث سنوات .قال: **لم يعد الاسلام فى أوروبا دينا مهاجرا أو دين مهاجرين. هو اليوم عقيدة لمواطنين ولاجيال جديدة . ونقل تعاليم هذا الدين تضع الدول الأوروبية أمام عدة اشكاليات.**من يملك هذا الحق؟ هل هى دول الأصل أم هى الدولة المستقبلة؟ هل يترك كاملا للمواطنين أم للدولة دور به وما هى حدود هذا الدور ؟ وكيف يمكن أن يتم تدخل الدولة دون ردود مرضية عن هذه التساؤلات . فبعضها ، مثل المانيا قد ترك مهمة التعليم الدينى لدول المصدر كاملة، فتتولى تركيا مثلا الاشراف على التعليم الدينى للاتراك وفى بعضها الآخر ، مثل بلجيكا ، ثم انشاء هيئة محلية . كالمركز الاسلامى ببروكسل رغم سيطرة بعض الدول الاسلامية عليه. وفرنسا حائرة. الدعاة في فرنسا يأتون من الدول الاسلامية المختلفة ، فنسبة الذين يحملون الجنسية الفرنسية لا تتعدى ٤٪ فقط. وهم فى الغالب دعاة مقطوعة الصلة بينهم وبين واقع حياة المسلم فى الدولة الأوروبية ، أى أنه «تعليم دون إطار».

ثم هناك **إشكالية لغة التعليم الدينى** فهل يتم تدريس الدين الاسلامى فى اللغة الأصيلة للمهاجر أم فى لغة الدولة المستقبلة . ويرى **محسن إسماعيل** فى بحثه أن تدريس العقيدة فى لغة الدولة المستقبلة هو وحده السبيل لتحقيق دمج الاقليات المسلمة داخل المجتمع. كما نادى بضرورة تأسيس مدارس الدعاه داخل البلد الاوروبى ذاته مع الاخذ فى الاعتبار التفرقة بين ما هو ثقافى وما هو دينى .مع قيام البرنامج المقترح على مبدأين: **الأول**: بعد تاريخى عقائدى يضع الاسلام فى سياقه فى ظل الديانات الاخرى، وذلك حتى يتم القضاء على أسطورة الشعب المختار التى يرفعها أصحاب كل ديانة . والثانى ، خاص بتدريس الشريعة مع اعلاء قيمة الاجتهاد لا النقل انطلاقا من مبدأ أن الدين فى خدمة الانسان لا العكس.**وأكد على ضرورة أن لا تسمح المدرسة العامة العلمانية للاسلام ما رفضته من قبل للمسيحية.**

علم الاقليات أم العلمانية

تأرجح تعريف المسلم الفرنسى لنفسه ما بين «**الأقلية**» وعبرت عنها بوضوح الفئات الرسمية المشاركة حتى غير المسلمة منها مثل مندوب وزارة الداخلية التى تختص بشئون الاديان أو مفتى جامع مارسيليا ، وتعريف «العلمانية» أى الجزء من الكل» وعبرت عنه مداخلات ممثلى الشباب المسلم.

وصهيب بن شيخ هو مفتى جامع مارسيليا . شخصيته تستحق التوقف عندها قليلا خاصة وانه «النجم الصاعد» للتحدث بإسم المسلمين فى وسائل الاعلام الفرنسية فى مواجهة مفتى جامع باريس والذى تم اقصاؤه تماما فى المؤتمر رغم أنه أكبر هيئة اسلامية فى فرنسا .**وصهيب بن شيخ يحاول التأكيد على«الإسلام الفرنسى » حتى فى مظهره.** فهو أولا شاب فى مطلع عمره، ثم هو لا يلتزم بملابس تقليدية ولا بلحية بل انه يتبع احدث خطوط الموضة فى تصفيف شعره مثلا. ويصدر له قريبا كتاب بعنوان « **ماريان -وهى رمز فرنسا- والنبى محمد»** .عندما بدأ حديثه ، بدأ بالبسملة مؤكدا على أنه بفضل العلمانية ، استطاع أن ينطق بهذه العبارة داخل أحد أهم صروح الدولة الفرنسية.

وأشار إلى ضرورة فتح باب الاجتهاد الذى أغلق منذ القرن الثالث عشر وقال: إن ما نحياه اليوم هو نتيجة للفجوة ما بين وضعية المواطن ووصفية المواطن، ما نحياه هو تحدى الحداثة الذى نواجهه دون أن نكون مسلحين بنظرية لهذه الحداثة. إذ لابد من نزع صبغة القداسة عن الفئة للتوفيق بين الواقع المعاش وبين الروحانية . وهذا الاجتهاد يؤسس «**علم أديان الأقليات**»، والمسلمون فى فرنسا هم أفضل المسلمين موقعا لتأسيس مثل هذا العلم فهم لا يعانون ضغطا اجتماعيا كذلك الذى يعانيه المسلمون فى بلادهم، كما انه يمكنهم الاستفادة من تجربة المسيحية فى تقبلها بعد سنوات طويلة . لقيم العلمانية . وأهمية مثل هذا العلم أنه قابل للتصدير للمجتمعات الاسلامية ذاتها.

فى نفس الاتجاه،جاءت كلمة **ميشيل مورينو** مسئول احدى نقابات التعليم العلمانية. الذى اضاف: أن المواطنة فى فرنسا هى مواطنة من خلال الأرض لا من خلال الانتماء العرقى أو الدينى أو الثقافى. ونحن لا نولد مواطنين بل نصبح مواطنين . ولذا فالتربية عامل هام جدا. خاصة التربية الدينية **واختبار الاسلام الذى تواجهه فرنسا اليوم هو فرض لاختبار قدرتها على استيعاب هذا المكون الجديد أى الاسلام. وهو فرصة للاسلام ذاته فى أن يحيا عن حق تجربة ديمقراطية ستكون مفيدة حتى للمسلمين فى الدول الإسلامية**، من خلال تجديد للاسلام، التجديد الذى لن يمر الا بانشاء هيئة لاعداد الدعاة داخل فرنسا نفسها وبقطيعة مع مناهج التعليم الدينى فى دول الاصل.

العلمانية فقط

وكان من اللافت للنظر، تركيز خطاب **محمد مكرى**، رئيس اتحاد الشباب المسلم فى ليون، على مطلب مغاير تماما. فمكرى أعلن الرفض التام من قبل الشباب الذى يمثله لأى وضعية خاصة للمسلمين واضاف: **أن العلمانية هى الضمانة الوحيدة لنا كمسلمين ولحقوقنا فى فرنسا**. ونحن نتمسك بها ونطالب برفع يد الدولة عن المؤسسات الدينية الإسلامية وضد فكرة لاعداد الدعاة أو حتى هيئة تمثيلية لنا.

-**الفصل ما بين الدين والسياسية يجب أن يكون فى اتجاهين**.:وبالتالى لابد وأن تسمح مؤسسات الدولة للمسلمين بتولى مناصب قيادية والوصول للسلطة.

-**حرية انشاء المساجد وادارة أماكن العبادة**. وذكر مكرى ما حدث أثناء احتلال الجزائر. فرغم علمانية الدولة لم تكن هذه العلمانية تطبق ولم يكن يسمح للجزائريين بالسفر إلي مكة، ولم تكن حرية بناء المساجد مكفولة.

-**المواطنة فى ظل جمهورية فرنسية علمانية ،ديمقراطية اجتماعية**. فلا يجب. على الاطلاق فصل العلمانية عن جانبها الاجتماعى. واذا كانت بريطانيا قد اختارت نموذجا لها النموذج الاثنى الليبرالى فان المؤسسات الفرنسية العامة. لم تعد تلعب دورها كما يفترض لها واضاف لقد أصبحنا نعيش تطرفا علمانيا.

وأكد مرة أخرى على ضرورة أن يترك للمسلمين وحدهم ادارة شئون دينهم دون تدخل او عون من أى جهة حكومية تحت مسمى «الأقلية»، ودون تدخل أو عون فى أى حكومة لاية دولة اسلامية أو غير إسلامية.

هذا التأكيد على اعادة تعريف العلمانية يترافق مع اتجاه أخذ فى البروز على الساحة السياسية تطالب به الجمعيات المدافعة عن حقوق المواطنين فى أصول مهاجرة، وترى فيه بعض القوى السياسية طاقة أمل لدمج الأجيال الجديدة، أى اعادة تعريف الأمة الفرنسية ذاتها، وإعادة تعريف الشنون الفرنسى وهو ما عبر عنه مؤخرا أحد مستشارى وزارة الشعوب الاجتماعية: إن الشعب الفرنسى لا وجود له. هناك فضاء سياسى ينتمى إليه مواطنون» **والسؤال يبقى هل يصلح مثل هذا النموذج ومثل هذه الصياغة بحق-كما يرى المشاركون فى المؤتمر-للتصدير للدول الاسلامية؟.**

لقطات

** جاءت مداخلة **أمين فهيم** -عن أقباط مصر- أكثر اقناعا من الرد الرسمى للسفارة فممثل السفارة اكتفى بقراءة فى فرنسية مترددة ورقة مطبوعة نافيا أى مشكلات من أى نوع .بينما **لم ينف أمين فهيم وجود مشكلة طائفية إلا أنه أكد على أن الارهاب يضرب دون تفرقة**. وأشار إلي غيره «جارنا من اليمين» «فى الوحدة الوطنية فى مصروإلى تنصيب الولايات المتحدة نفسها حامية للاقباط دون أن يطلب منها أحد ذلك .**واختتم كلمته بان المشكلة هى مشكلة مصريين اقباطا كانوا أم مسلمين**. ولاقت كلمته ترحيبا واسعا دلالة إلي ضرورة إيجاد خطاب ملائم مختلف يحترم عقلية المتلقى.

** تعلقت الانظار بالوفد الايرانى. وقدمت إيران وفدا مكونا من إمرأتين هما **ابنة رافسنجانى** ورئيسة تحرير جريدة ناطقة باسم الارمن. وتركزت أسئلة الحضور حول عقاب المرتد والحجاب وحقوق الأقليات اجابت ابنة رافسنجانى بان الدستور الايرانى يعترف بالاديان السماوية الثلاثة فى مادته ال١٤.

ويقوم على قاعدة **أنه لا اكراه فى الدين أو كما قال الامام الحسين: إن لم تكونوا مؤمنين فكونوا على الأقل احراراً**. واجابت السيدة الأرمنية على أنها كايرانية تلتزم بالقانون، والقانون الايرانى ينص على ارتداء المرأة للحجاب فى الشارع. أما داخل الكنائس أو النوادى الخاصة فهى غير ملزمة به.

** لم ينف **الآن جراشي**- رئيس تحرير جريدة **لوموند ديبلوماتيك** - الصورة المشوهة للاسلام فى الاعلام الغربى، لكنه أكد على أن العرب يتملكهم الشعور الدائم بالتآمر ضدهم متجاهلين طبيعة الاداء الاعلامى ذاته. ودعا إلى التفكير فى مغزى عدم قيام الصحفيين العرب بنقد ذاتى فى أعقاب حرب الخليج عن الكيفية التى نصب بها الاعلام العربى **صدام حسين** بطلا قوميا، ومغزى الاستقبال الواسع الذى حظى به **روجيه جارودى** فى العالم العربى بعد كتابه- وهو كتاب كما يقول متواضع المستوى -الذى نفى فيه غرف الغاز.

وربما كانت كلمة جراشي دليلا على أنه حتى بعض أصدقاء العرب مثله قد يكونون هم أنفسهم ضحية لبعض الافكار المنحطة. فقد تجاهلت كلمته مواقف أكثرعقلانية لبعض وسائل الاعلام العربية أثناء وبعد حرب الخليج ،كما تجاهلت المغزى الحقيقى لاستقبال **جارودى** بان الامر فى النهاية يتعلق بالسياسة الاسرائيلية والأمريكية لا باليهود.

** **ضجت القاعة بالاحتجاج عندما ذكر الفاتح قريب الله شيخ الطريقة السمانية وممثل السودان أن العلمانية تعنى الالحاد.**

** رغم عنوان المؤتمر، إلا أن الحصيلة كانت جدلا حول الإسلام فكانت قدرة الإسلام على دمج الاقليات فى المجتمعات التى يشكل فيها الأغلبية موضع تساؤل، وكانت قدرته على الاندماج فى المجتمعات التى يشكل بها الأقلية موضع تساؤل...

يا ترى ليه؟

اللوفر.. الاسم الغامض الذى لا يعرف أحد حتى الآن أصلا أو تفسيرا له، يفسح ثلاثين قاعة للاثار المصرية القديمة. اتيحت لى فرصة زيارتها بهدوء قبل الافتتاح الرسمى. المساحة ارحب، بعيدا عن حالة التكدس القديمة. القطع ازدادت جمالا وتألقا ودلالة مع الاضاءة والتصميم.لكن ما يلفت الانتباه عن حق هو هذا التزاوج الرائع ما بين القطع المعروضة وبين المكان رغم القرون الطويلة التى تفصل بينهما. قاعة **توت عنخ آمون**، أكثر من مبهرة بالوان الحائط القاتمة وبلوحة «يوسف وهو ينقذ مصر» التى تزين السقف.

فى المؤتمر الصحفى، جلس على المنصة أربعة عشر مسئولا يقدمون هذا الانجاز الفريد للعالم أجمع. وحرصت رئيسة قسم المصريات **كريستان زيجلر** على التأكيد من خلال ابتسامة ذات مغزى أن الخمس وخمسين ألف قطعة التى يحتويها القسم لا علاقة لها بالحملة الفرنسية على مصر. وفى الملف الصحفى المصاحب، أقرأ عن مؤتمر عالمى لعلم المصريات يعقد فى اللوفر فى أبريل القادم.**وامتلكنا الاحساس فجأة- وكنا صحفيين اثنين مصريين -باننا اصحاب الفرح أيضا**. ولكن فضولى- دفعنى- وعلى الرغم من جهلى الشديد بعلم المصريات- إلى القاء نظرة على الاسماء والجهات المشاركة فى المؤتمر. وأرى بين نيويورك وجنيف وبراغ وسيدنى وبرلين اسم القاهرة يتردد مرة ثم اثنتاين ثم ثلاث مرات. **وما أن رأيت الجهات المشاركة الآتية من القاهرة إلا وشعرت وكأن يداً خفية قد أمسكت بنا من «قفانا» وألقت بنا إلى خارج الفرح.**

فالاتون من القاهرة هم علماء المعهد الفرنسى للمصريات والمعهد الألمانى للمصريات. ولا كلية للاثار بجامعة القاهرة بها الوف الاساتذة والطلبة، ولا هيئة طويلة عريضة أسمها الهيئة العامة للاثار ولا حتى واحد من أولئك الاساتذة والباحثين المتخصصين بالاثار والذين نراهم فى باريس من حين لاخر فى مهمات علمية بعضها فى اللوفر ذاته. **وتماما مثل «عواجيز الفرح» لم أتمالك نفسى من التساؤل : يا ترى ليه؟!.**

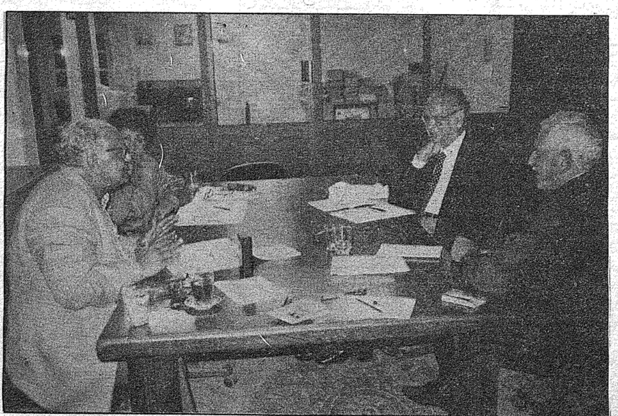


ثورة أكتوبر الاشتراكية بعد ثمانين عاماً

في الذكرى الثمانين لثورة أكتوبر الاشتراكية (٧ نوفمبر ١٩١٧-٧ نوفمبر١٩٩٧) دعت اليسار مجموعة من المفكرين الاشتراكيين والليبراليين لحوار مفتوح حول« ثورة أكتوبر الاشتراكية بعد ثمانين عاما ،ومهمات الاشتراكيين» ولبى الدعوة مشكوراً كل من:

- د. ابراهيم سعد الدين
- السيد يسن
- فريدة النقاش
- د. فوزى منصور

أعدها للنشر:
خالد البلشى



وقدمت **فريدة النقاش** ورقة عمل تقول:

تفككت المنظومة الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفيتي وبلدان شرق أوروبا بعد ثلاثة أرباع القرن من قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية. وبرغم هذا الانهيار فإن تأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية كان قد بات أعمق وأبعد أثرا فى التطور العالمى بدرجة لم يستطع الانهيار محوها كلية. ولعل **الأثر الذى لا ينسى بالنسبة لحركة التحرر الوطنى هو الدعم النزيه الذى قدمه الاتحاد السوفيتى لها فى مواجهتها الممتدة مع الاستعمار والأمبريالية.**

لقد نشأ واقع جديد على أنقاض العالم القديم الذى كان ثنائى القطبية والذى دار فيه الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية على مدى ثلاثة أرباع القرن وباتت الغلبة الآن للرأسمالية رغم أن عددا من البلدان الكبيرة والصغيرة ما زالت ترفع رايات الاشتراكية مثل **الصين وفيتنام وكوبا** التى تراهن القوى الرأسمالية على أن سقوطها جميعا حتمى إن آجلا أو عاجلا لأن الرأسمالية هى نهاية التاريخ وهى النظام الذى جرى انتخابه عبر تجارب واختبارات كثيرة ليعيش إلى الأبد ويصحح نفسه بنفسه ويكتسح العالم كله.

وتبرز فى هذا السياق **قضية «الكوكبة»** التى تفتح أسواق العالم أجمع عنوة أمام تدفق البضائع ورؤوس الأموال دون قوة العمل لتكون الكوكبة مبتورة وتجرى عملية النهب المنظم لثروات بلدان الرأسمالية التابعة لصالح المراكز الكبرى، وتتعرض بلدان للتفكك وأخرى لإزدياد الفجوات بإنتظام فيها بين الفقر المدقع والثراء الفاحش وتتراجع حركة التحرر الوطنى وتفقد سندها العالمى ويبقى عليها أن تكافح للنهوض فى الظروف الجديدة معتمدة فحسب على قواها الذاتية ،فى الوقت الذى يتوسع فيه حلف الأطلنطى ليطوى تحت أجنحته العسكرية بلدان أوروبا الشرقية .. ويعمل كقوة ردع ضد احتمالات الثورة فى البلدان الرأسمالية التابعة.

والآن وقد أصبح مستقبل الاشتراكية محاطا بالغموض، وطريقها تحف به الصعوبات من كل جانب تطرح هذه الذكرى الثمانين للثورة الاشتراكية الأولى فى تاريخنا والتى تحل وهى مهزومة ، تطرح أسئلتها الكبرى على الاشتراكيين فى **مصر والوطن العربى وفى العالم أجمع حيث يحتدم الصراع الطبقى بصور متعددة ومتفاوتة، وتبقى بعض مهام مرحلة التحرر الوطنى دونما انجاز وتتآكل دولة الرفاهية حتى فى بلدان الرأسمالية المتقدمة تحت ضغط توحش رأس المال عابر القارات**، ويجرى عدوان منظم فى غالبية أرجاء العالم على الحقوق التى ناضل الكادحون جيلا وراء جيل لاكتسابها ، فيبدو الأمر وكأن هجوم **الليبرالية الجديدة** يمهد الأرض الموضوعية لتضامن شعوب العالم فى مواجهتها ، وبناء مشروع عالمى واقعى لتجاوز الراهن. ومثل هذا المشروع لن يبينه سوى اليسار بكل ألوانه وظلاله.

ولكن اليسار فى العالم أجمع يواجه أزمة عميقة تشتد حدتها فى مصر والوطن العربى، وتثور لديه أسئلة جديدة على صعيد النظرية والفكر والنضال العملى.

وكانت أحد أشكال الاستجابة لهذه الأزمة فى مصر هى انسحاب وتقاعد عدد لايستهان به من مناضلى اليسار شاعرين بالاحباط، وقدوم الأجيال الجديدة إلى الاشتراكية ببطء وعلى نحو يكاد يكون فرديا ، **وانتقال بعض رموز ومفكرى اليسار إلى الجهة الأخرى** حيث أصبحوا أشد حماسا لليبرالية الجديدة وقانون السوق من أهلها ، وانتقال أحزاب من مواقع الاشتراكية إلى ما يسمى بترشيد الرأسمالية التى أصبح من المستحيل تجاوزها فى نظرهم (دون أن يقولوا ذلك)، وبات هناك ما يشابه التقبل الصامت لمقولة« فوكوياما » عن أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ وأن الجميع مجبرون على التكيف مع قوانينها.

وبقيت هناك قلة من الاشتراكيين والشيوعيين ترى أنه لابد من مشروع يتجاوز الرأسمالية دون أى تجاهل لقدرتها- أى الرأسمالية -على العيش وتجديد نفسها وفرض هيمنتها.

وإذا كان فهمنا للأسباب الحقيقية لسقوط التجربة ضروريا لذاته فانه أكثر ضرورة لعملنا المستقبلى ولبناء مشروعنا على الحقائق والوقائع لا الأوهام.

ومنذ سقوط المنظومة الاشتراكية مضى من الوقت ما يكفى لتراكم معلومات وخبرات حول التجربة تجعلنا قادرين على رؤية الحقيقة كما هى لامن أحد جوانبها فقط، ويفتح المجال لتحليل اعمق لما جرى بالضبط فى هذه المجتمعات من تطورات داخلية وأشكال للصراع الطبقى والفئات الجديدة التى نشأت واحتياجاتها وآفاق تطلعاتها ، وهو ما تجاهله الشيوعيون هناك دون أن يقرأوا واقعهم بجدية.

وقد آن الأوان لقراءة جديدة للأدبيات

فلاديمير
لينين

الماركسية التى خرجت مبكرا على النهج السوفيتي وانتقدته، وجرى اهمالها من جانب أحزاب كثيرة ومنها الأحزاب الرئيسية فى مصر سرية وعلنية، لأن الاتحاد السوفيتي ظل إلى ما قبل الانهيار بزمن قصير يبدو فى صورة المنتصر فى مُواجهة الأمبريالية كما أن دعمه لحركات التحرر الوطنى كان أقوى وأغنى من أن يواجهه انتقاد.

وجرى تصنيف الكتابات الغربية الجادة بإعتبارها دعاية مضادة للشيوعية، بينما كانت هذه الكتابات قد رصدت مبكرا مظاهر التحلل فى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، وحللت وضع البيروقراطية فى الحزب والدولة، وانفصال الطبقة العاملة والكادحين عامة عن الحزب واغترابهم، وزيادة الفقر وبروز دور النزاعات القومية والاثنية ودور الكنيسة والدين عامة.

رغم أن الانهيار قد أدى لنتائج مأساوية فى كل بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة وبدرجات متفاوتة حتى أن نسبة لا يستهان بها من شعب «المانيا الشرقية» تتحدث الآن عن إمبريالية المانية غربية، وتتكشف كل يوم صور وأشكال التدخل الامبريالي المخطط والممول جيدا لاختراق البلدان الاشتراكية وتقويضها...

ورغم ذلك كله فإننا مطالبون بأن نتجاوز الردود الجزئية على الانهيار بحثا عن البنية العميقة له، فما أسهل أن تقول ان الاتحاد السوفيتي قد كان عرضه لعدوان امبريالي منذ نشأته أو أنه قد جرى استنزافه فى سباق التسلح وصولا إلى برنامج **ريجان** لحرب النجوم، إذ أن الامبريالية العالمية كانت هى الأخرى وما زالت تنفق ببذخ على التسليح فلماذا يسقط المعسكر الاشتراكى وتبقى هى، وقد كان للاتحاد السوفيتي أجهزة استخباراته فى الدول الامبريالية وكان مشهوداً لها بالكفاءة فلماذا لم يفعل الشئ نفسه فى المراكز الامبريالية.

وما أسهل القول بأن المساعدات الكبيرة التى قدمها الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية لحركة التحرر الوطنى قد عطلته، فعلى الجانب الآخر كانت النظم الرأسمالية تقدم المعونات الاقتصادية والعسكرية لحلفائها ومن ضمنها اسرائيل التى عاشت لزمن طويل وما تزال تعيش على المعونة الأمريكية.

وما أسهل القول بأن غياب الديمقراطية فى هذه البلدان قد أدى لانفجارها بعد أن نشأت طبقة وسطى كبيرة ومتعلمة رفضت الاستبداد باسم الحزب الشيوعى القائد أو ديكتاتورية الطبقة العاملة، فتجربة كل من الصين والنمور الأسيوية لا تعرف الديمقراطية فى الغالب الأعم وقد واجهت أزمات كثيرة إستطاعت تجاوزها دون أن تنهار أو تتفكك.

ودون أن نغفل اثر هذه العوامل كلها وفعاليتها مجتمعة فى اسقاط التجربة فلابد أن نتوقف أمام ما يتبلور الآن كرد كانت له جذور وتاريخ **يقول إن ما حدث فى روسيا القيصرية المتخلفة الخارجة لتوها من براثن العالم القديم لم يكن ثورة اشتراكية وإنما كان تسريعا وتكثيفا لعملية التراكم الضرورى لبناء رأسمالية عصرية** وما أن تمت هذه العملية إلا وكان ظهور الرأسمالية سافرة ضرورة تاريخية كانت ستشق طريقها بأى وسيلة.

وهنا يثور سؤال يخص واقعنا العربى الحالى رغم أنه يتعلق بروسيا القيصرية عشية الثورة.

هل أثبتت مقولة أضعف الحلقات التى ابتدعها لينين عشية اندلاع ثورة أكتوبر لبيرر انطلاق الثورة من أطراف النظام الرأسمالى وليس من أكثر البلدان تقدما كما توقع ماركس عدم صحتها ؟.

فى عشية الثورة عندما كانت روسيا القيصرية قد وصلت إلى ذروة ازدهارها، كان دخل الفرد السنوى أقل من دخل الفرد السنوى فى الولايات المتحدة الأمريكية بعشر مرات، وكان أربعة أخماس الشعب الروسى العامل من المزارعين، وكانت الزارعة فى مستوى زراعة القرن السابع عشر كما يصفها **تروتسكى،** على حين كانت تقنية الصناعة الروسية وبنيتها الرأسمالية ترتفع إلى مستوى البلاد المتقدمة، وكان على الطبقة العاملة أن تحل المسألة الزراعية بدلا من البرجوازية بسبب التخلف الشديد فى الزراعة وتخلف البرجوازية. وكان **تروتسكى** هو نفسه قد بشر وساند ما سمى بعملية حرق المراحل، وقال إنه «ليس على أى بلد متخلف يضطر إلى السير وراء بلاد متقدمة أن يتبع بالضرورة نظاما متسلسلا يشابه النظام الذى سارت عليه، لأن ميزة وضع متخلف تاريخيا- وهو الوضع القائم فى روسيا آنذاك -أنه يسمح لشعب ما أو يفرض بالاحرى عليه أن يتبنى الأشياء الجاهزة قبل انقضاء الفترة المحددة، وأن يقفز بذلك عددا من المراحل الوسطية.. ومن المؤكد أن تطور أمة متخلفة تاريخيا يؤدى فى النهاية إلى تركيب خاص يضم مختلف مراحل التطور التاريخى، ويأخذ التطور بمجمله شكلا معقدا مركبا غير منتظم» ولا تنتمى هذه القضية التى طرحها **تروتسكى** مع الثورة البلشفية للتاريخ، إنما هى أيضا قضية آنية فى حالتنا حيث ما تزال تتجاور فى بلادنا أشكال انتاج ما قبل رأسمالية مع أشكال متقدمة من الرأسمالية العصرية مع فارق أساسى هو الكوكبة الرأسمالية وهيمنة مراكزها الكبرى على العالم وفرض قانون السوق عليه.

وكيفما سيكون تقييمنا لما حدث، فإن نتيجة مؤكدة له تقول أن الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية سيكون عملية تاريخية طويلة، كما أن **مفهوم الحتمية البسيط شبه الميتافيزيقى لم يعدو واردا.** أى أن فترة من البربرية الطويلة واردة بنفس القدر.

وأقترح أن يدور النقاش حول ثلاثة محاور:

الأول: ثورة أكتوبر ١٩١٧ وآثارها الايجابية والسلبية على العالم.. وأسباب انهيارها.. والدروس المستفادة من نجاحها وسقوطها إذا جاز التعبير.

الثانى: الانتقال إلى الاشتراكية فى ظل الظروف الراهنة .. خصائصه، ومدى الامكانيات المتاحة للانتقال إلى الاشتراكية على صعيد وطنى أى فى بلد واحد، وكيفية التحكم فى هذا الانتقال (على الصعيد الوطنى) فى ظل الكوكبة، والقوى الاجتماعية المرشحة لقيادة هذا الانتقال(العمال- الفلاحون- البورجوازية الصغيرة) والقوى الاجتماعية الجديدة(حركات النساء، الشباب، البيئة..)، وأشكال العمل والتحالف بينها.

الثالث: مفهوم الحزب، أو الحزب القائد (الحزب الشيوعى) وهل ما زال ضروريا بصيغته اللينينية، أم ضرورة التغيير فى هذه الصيغة وعناصر هذا التغيير ودور الحزب فى المرحلة الجديدة، خاصة فى ضوء الاتفاق الواسع بين كثير من الاشتراكيين والشيوعيين على أن الفساد فى التجربة السوفيتية بدأ فى الحزب ومن داخله فى شكل ترهل ثقافته وسطحيتها وشعاراتيتها، وعزلته عن الطبقة العاملة وقمع النقد فى داخله، وتعرضه لعمليات التطهير البوليسية المتعاقبة بعد أن اندمج فى الدولة ذات الحزب الواحد.

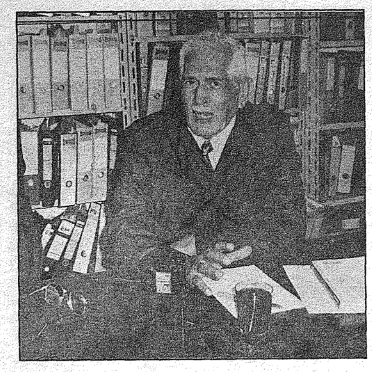
إن رداً واقعياً على هذه التساؤلات هو الذى سيجعلنا (اشتراكيين وشيوعيين) قادرين على بناء رؤية نقدية علمية ومتماسكة تضعنا نظرياً وعملياً على طريق جديد يفضى بنا فى خاتمة المطاف لتجاوز الرأسمالية فى بلادنا مسترشدين بالدروس الثمينة للماضى القريب.

د. إبراهيم سعد الدين

*** البلاشفة كانوا يدعون لاقتلاع الرأسمالية من جذورها وليس إصلاحها.**

*** لا نستطيع التفرقة بين الظروف المحلية التى تنشأ فيها الثورة واحتياجات هذه الثورة..**

*** طرح لينين لموضوع الحزب ارتبط بطبيعة الدولة القيصرية.**



د. ابراهيم سعد الدين

أظن أن السؤال كبير جدا . فالسؤال كما هو موضوع يناقش تاريخاً كاملاً يمتد لـ ٧٠ سنة . ومن الصعوبة بمكان أن نتناول السبعين سنة فى أى حديث بشكل جاد. وفى اعتقادى انه قد يكون مما يسهل الحديث ، طرح سلسلة من الأسئلة فى إطارهذا التاريخ كله حتى نستطيع الاجابة عليها؟ بداية من حيث ما نسميه بثورة أكتوبر فى حد ذاته. أى الأحداث الثورية التى أدت إلى تغيير الأوضاع فى روسيا القيصرية . وبالذات تغيرالأوضاع من أيام الحكومة الانتقالية للثورة بقيادة الشيوعيين من أجل بناء ثورة أكتوبر الاشتراكية.

السؤال هنا أنه بعد ثورة فبراير التى ازاحت القيصر واسقطت حكمه وجدت فى روسيا القيصرية فى ذلك الوقت حكومة. وهوما تم بمشاركة قوى متعددة داخل المجتمع الروسى. جزء من هذه القوى فيه عدد من الاشتراكيين كان يرى أنه يكفى ثورة ذات طابع ديمقراطى ثم الانتقال إلى الرأسمالية بشكل أو بآخر. وان هذا ضرورى قبل القيام بأى تحول إلى الاشتراكية .**لينين طرح النظرة المواجهة لهذا ابتداء من اطروحاته فى أبريل والواجبات الثورية .والحزب البلشفى فى هذه الحالة عمل مع جماهيره وفى قيادتها من أجل اسقاط الحكومة الانتقالية واقامة سلطة اشتراكية.**وأنا أرى أن هذه القضية تستحق المناقشة فى حد ذاتها؟.معنى هذه الخطوة ومفهومها واعادة النظر فى صحتها من عدم صحتها فى ضوء الاحداث والوقائع .. إلى اخره؟ وهذه **قضية أولى.**

بعد ذلك التطورات خلال فترة **لينين** وما حدث فى الدولة الجديدة منذ بدء تولى الحزب البلشفى للسلطة حتى وفاة **لينين** .وهنا لدينا قضية ما حدث من شيوعية الحزب، ثم الانتقال للنيب وآراء **لينين** بهذا الشأن . **وما هو مفهوم النيب ولأى شئ كان يمهد؟ وما هى الاطروحات التى كانت موجودة داخل المجتمع الروسى فى ذلك الوقت؟ لم يكن الاتحاد السوفيتى قد ظهر بعد- وما هى الاطروحات المختلفة المتصارعة.**

بعد ذلك لدينا الفترة فيما بعد ١٩٢٤ والتى اقيمت فيها قواعد النظام الجديد وما حدث من تصفية لدور الأحزاب الأخرى بشكل أو بآخر، وما يمكن أن نسميه النموذج السوفيتى بشكل حقيقى ومضمون هذا النموذج. وهذا هو السؤال الثالث. **ما الذى حققه هذا النموذج وما هى العقبات التى واجهته وما هو الثمن الذى دفعه الشعب الروسى فى عملية التحول من هذا النوع ..؟**

ثم تأتى الحرب العالمية وما حدث فيها وماذا حدث بعدها؟ ثم ما سمى بمحاولات التغيير بدءاً بخروشوف فى المؤتمر العشرين للحزب إلى **جورباتشوف** فى المؤتمر السابع والعشرين؟ ثم ماذا حدث بعد هذا؟.

هذا التقسيم قد لا يكون أحسن التقسيمات ، ولكنه على الأقل يجعلنا نتحسس باقدامنا بشكل وئيد، بدلاً من أن نطلق احكاماً منذ البداية.

السيد ياسين:

أوافق على المنهج الذى طرحه استاذنا **د. ابراهيم سعد الدين**ولكن لى بعض الاضافات

أولا: أعتقد أن تصريح يلتسين الأخير «ان الثورة كانت خطأ تاريخيا فادحا» يطرح علينا موضوع «الاصلاح أم الثورة فى تغيير المجتمع؟» والذى طرح أيضا فى ثورة ١٩٥٢. وهل كان من الأفضل أن يستمر النظام الملكى كما هو ونصلحه جزئياً لأن الثورة عمل يقوم بنوع من القطع فى مسيرة المجتمع فيؤدى إلى نوع من الفوضى والاضطراب؟.

هذه مسألة قد تكون أقرب إلى فلسفة التاريخ، ولكن لها اثار فى عملية الجدل السياسى. فلابد هنا أن نطرح موضوع الثورة والاصلاح كسبيلين لتطوير المجتمعات؟.

اتصور اننا من **المفترض أن نناقش عدداً مما نسميه بالأسس الفلسفية للماركسية . لانها لصيقة جدا بفشل النموذج السوفيتى.**واتصور ان أول مفهوم يجب أن نطرحه ما اسميه **نظرة الماركسية للطبيعة الانسانية.** وهذه مسألة مهمة جداً. مسألة الحافز الفردى،والحافز الجماعى، والتأميمات والغاء الملكية الفردية. وكلها متعلقة فلسفيا بمفهوم خاص. وهو أن الانسان كائن اجتماعى ويمكن أن يعمل للصالح العام بغض النظر عن طابعه الخاص. والذى أقيم عليه مذاهب سياسية وسياسات اقتصادية بالغة الخطورة. سواء فى المزارع الجماعية أو فى المزارع الخاصة بعد ذلك.

أعتقد أننا لابد أن نقف عند المفهوم الماركسي للطبيعة الانسانية بعض الشئ.

الموضوع الثاني هو **النظرية المادية في التاريخ** . وهل صحيح أن صراع الطبقات كان بمثابة الموتور للتاريخ الانساني؟ أم أن التركيز على صراع الطبقات أغفل العديد من العوامل المعنوية التي تؤسس النفس الانسانية في المجتمعات المختلفة؟ وخصوصاً دور الدين في ذلك والصراعات الدينية فأنا رأيت ما حدث بعد سقوط الاتحاد السوفيتي هو العودة إلى الكنيسة.

مما آثار دهشتي منذ سنوات وأنا أتابع ادبيات الحزب الشيوعي السوفيتي أنه كان لديه كورس رسمي عن الالحاد. وهذا شئ غريب جداً .فما شأن الحزب الشيوعي بمسألة الالحاد . هذه مسألة تحتاج لنظر؟ . وأنا أسميها هنا استهانة بالنسق الديني وتأثيره على سيكولوجية البشر في المجتمعات. ولعل جميعنا كمتأثرين بالفكر الاشتراكي الماركسي اندهشنا كثيرا عندما قامت الصحوة الاسلامية في العالم العربي، لانه لم يكن لدينا نظرية تفسر ذلك حيث كنا تحت تأثير نظرية التحديث والتأميم الغربية وأن التحديث والتأميم سيؤدي إلى أن تنتفي الخزعبلات.. الخ هذا الكلام الذي اتضح عدم صحته.

النسق الديني من الانساق الجوهرية وبالتالي وجهة نظر الماركسية في هذا الموضوع عبر التاريخ مسألة مهمة.

ثانياً: من المذاهب السياسية الكبرى للماركسية هناك فكرتان جوهريتان وهما .**مفهوم الحزب القائد كأساس للتطوير وقيادة المجتمع** ،وهذا ضد مفهوم التعددية، مسألة التعددية والحزب الواحدي مسألة خطيرة لابد أن تناقش.

موضوع **ديكتاتورية البروليتاريا والاساطير التي انبنت على هذا المبدأ** . وكيف فسر تفسيرات متعددة ،وكيف حاولت الشيوعية الأوروبية في الستينات أن تسقط هذا المبدأ؟ هذا أيضا من المذاهب السياسية التي يجب أن تناقش .

النقطة الثالثة: **هي الماركسية في التطبيق**

:- أولاً حكاية التطبيق لابد من مناقشتها منهجياً .وهل هناك **ما يسمى بالفرق بين النظرية والتطبيق؟** المزاعم التي يزعمها أنصار ايديولوجية ما حين تسقط التجربة يقولون أن النظرية صحيحة والتطبيق سئ. وأنا أقول هذا وهم باطل. ليس هناك جوهر خالص للنظرية يتلوث بالتطبيق. مفيش كده!!.

«التوسير» عندما صاغ نقده الذاتي في المؤتمر الشهير في روما المسمى «**الماركسية** Inpost Evolutionary Socties قال .«لقد فشل مشروعي في إعادة قراءة الماركسية .كنا نظن أن هناك جوهراً خالصاً للنظرية وتبين لنا أنه ليس هناك جوهر خالص لأي نظرية». وبالتالي **فكرة الفصل بين النظرية والتطبيق غير صحيحة. وهذا الكلام ينطبق أيضا على الماركسية والاسلاميين.** الاسلاميون يقولون ان الاسلام لم يطبق. فماذا نسمي هذه التجربة الطويلة؟ هذا شئ غريب!!.

بعبارة أخرى اذا اتيح لايديولوجية ما مرحلة «تاريخية» كافية لكي تختبر. لا تقول لنا مثل هذا الكلام فهذا هو التطبيق والنظرية أي أن التطبيق الذي حدث هو النظرية واعتقد أن هذه مسألة مهمة.

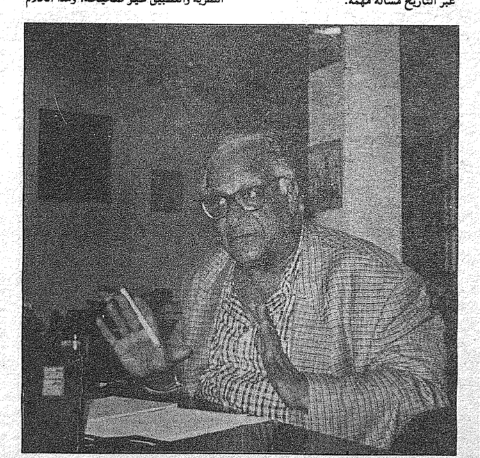
من واقع دراستي لمفاهيم الثورة **أنا أرى أن لينين هو مهندس الشمولية في المجتمع السوفيتي أو هو الذي وضع اللبنات الأولى للشمولية**. فعندما رجعت لمراسيم الثورة وجدت . ان أول مرسوم كان مصادرة ملكية الأرض، المرسوم الثاني الغاء حرية الصحافة في سنة ١٩١٧ . ثم منعه للمناقشة الداخلية في الحزب. ثم كما قال د. **ابراهيم** تصفيته للأحزاب الأخرى. أي أنه هو الذي هندس البنية الشمولية للمجتمع السوفيتي ثم ورثه **ستالين** بكل جرائمه المعروفة وقهره وتصفياته. الشمولية . بدأت مع التطبيق اللينيني.

هناك ثغره أشار لها د. ابراهيم وهي **مسألة النيب** والتي الغاها **ستالين** . فما هي حكاية النيب؟. عندما نرجع للأعمال الكاملة للينين سنجد تقريراً رائعاً عنها في أحد المجلدات قدمه **لينين** للحزب يبرز به سياسة النيب. وأعتقد أن هذه وثيقة تاريخية رائعة ينبغي أن تدرس وتناقش وتترجم لان لينين



*** كان هناك استهانة بالنسق الديني في الاتحاد السوفيتي وتأثيره على سيكولوجية البشر والمجتمعات.**

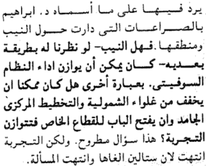
*** القول بأن النظرية صحيحة والتطبيق سيئ.. وهم وباطل. فليس هناك جوهر خالص للنظرية يتلوث بالتطبيق.**



آن الاوان لقراءة جديدة للأدبيات الماركسية التى خرجت مبكرا على النهج السوفيتى وانتقدته وجرى إهمالها من جانب احزاب كثيرة.

مفهوم الحتمية البسيط شبه الميتافيزيقى لم يعد وارداً

هل أثبتت مقولة أضعف الحلقات عدم صحتها


فريدة النقاش

يرد فيها على ما أسماه د. ابراهيم بالصراعات التى دارت حول النيب ومنطقها. **فهل النيب- لو نظرنا له بطريقة بعديه- كان يمكن أن يوازن اداء النظام السوفيتى. بعبارة أخرى هل كان ممكنا ان يخفف من غلواء الشمولية والتخطيط المركزى الجامد وان يفتح الباب للقطاع الخاص فتتوازن التجربة؟** هذا سؤال مطروح. ولكن التجربة انتهت لان ستالين الغاها وانتهت المسألة.

نأتى للظاهرة الستالينية ،وهنا يبدو السؤال الكبير كيف استطاع الزعيم الملهم العبقرى أن يغرى الحزب بطلانعه وقواعده- وهذه مسألة غريبة جداً- بتوجهه؟ هذا الزعيم الملهم تحول إلى سفاح. صفى الانتلجنسيا الروسية، وجنرالات الجيش ، واحدث ما جاء فى الوثائق انه عمل مجاعة فى اوكرانيا مات فيها ٥ مليون فرد ، حاصرها ومنع عنها القمح. فماذا كان منطق هذه الجرائم الانسانية ، واين كان الحزب؟ هنا نظرية الحزب تهدم تماما. من الممكن أن نلجأ هنا لكتاب مريدرو الذى ترجم للفرنسية «الظاهرة الستالينية».

السؤال المهم فى هذه الظاهرة اللغز هو كيف استطاع؟ ويبدو أننا سنرى اثار ذلك فى التاريخ السوفيتى والروسى فيما يفعله يلتسين اليوم. فهو يتصرف كامبراطور «وهو ماشى قبل المؤتمر اقال وزير البحرية فى السكة كده. مش عاجبه حاجة يضرب البرلمان بالمدفعية». أى أن المسائل أصبحت آلية.

قرأت اليوم مقالاً لمثقف سوفيتى- صورته من على الانترنت-كان يحكى عن خيانة المثقفين للثورة. وكيف انهم مجدوا لينين ثم مجدوا ستالين. والان يمجدون يلتسين ويتقربون إليه ولا يمارسون أى نوع من النقد له.. وهذه مسألة تحتاج لمناقشة.

نأتى بعد ذلك للنقطة المهمة التى اشار لها **د. ابراهيم سعد الدين** بشأن محاولات الاصلاح الجزئية -محاولة **خروشوف** -وهنا يثور سؤال هل كان ممكن أن تنجح؟ ولماذا لم تنجح؟ بعد ذلك أتى **أندروبوف** وكانت محاولته لاستخلاص الخط الخروشوفى ومحاولة بعثه من جديد ولكن الوقت لم يسعفه.

أما اللغز الكبير فى مقابل لغز الستالينية هو لغز جورباتشوف . وهذا لغز عظيم وايم الله فمن هو جورباتشوف ؟ من هو مهندس تفكيك النظام السوفيتى؟ **وما هى الأسباب التى أدت إلى هذه النتيجة الغريبة والنادرة فى التاريخ الانسانى، أن تتبرع امبراطورية بتفكيك نفسها ونسف مصادر قوتها.** هذا الوضع ليس له سابقة فى التاريخ . إذن فجورباتشوف يجب أن ننظر إليه بشكل جديد؟.

النقطة الأخيرة. **مسألة يلتسين** . فى رأيى ان يلتسين هذا« العميل الايديولوجى» مهندس عملية الفشل.. ويعمل لصالح جهات نحن نعرفها جميعا.

اعتقد أنه فى كل مرحلة من هذه المراحل-كما قال **د. ابراهيم**- تفسير اشكالية ما لأن التاريخ ملئ بالتفاصيل. ولكن هناك إشكاليات من المهم جداً ان نقف عندها كثيرا.

د. فوزى منصور:

بالنسبة للمداخلتين السابقتين أنا لن اختلف مع أى منهما كمدخل وإن كنت أخالف ولا اختلف. واود ان أبدأ من البداية التقليدية وهى الموروث. **فيما يتعلق بالثورة السوفيتية هل ظهرت فى آوانها وفى المكان الواجب ان تنشأ فيه؟** وكلنا يعرف ان هاتين القضيتين متداولتان منذ بداية الثورة سواء فى الداخل او الخارج. وكثر حولهما الكلام. ورغم ذلك اعتقد انه لا يزال من المفيد على الاقل المرور سريعاً بهاتين القضيتين. فالسؤال هو هل نشأت الثورة الاشتراكية فى اوانها وهل نشأت فى مكانها ام لا؟.

لن أبدأ بالنظرية وان كانت لازمة بالرغم من كل الملاحظات التى نبهنا لها الاستاذ **السيد ياسين** عن حدود النظرية كنظرية. وربما تمشياً مع هذه الملاحظات سأبدأ مع بعض الوقائع التفصيلية المرتبطة بنشأة وقيام الثورة. قد لا يكون ذلك حاضراً فى اذهاننا جميعاً . لكن اريد أن استرجع واقعة محددة. **فحتى سنة ١٩١٦ كان لينين متشككاً فى امكانية قيام الثورة فى حياته هو.** ففى إحدى كتاباته فى هذه السنة قال إنه غير متأكد انه سيعيش ليرى الثورة الاشتراكية ومع ذلك حدثت الثورة وحدثت بشكل مفاجئ للجميع. وحتى **لينين** حدثت له مفاجأة فاننا لو رجعنا للدراسات المفصلة حول الاحداث سنجد ان الحزب الشيوعى لم يقم بها ولم يكن قائداً لها فى أول الأمر.

لابد لحدوث الثورة من وجود وضع ثورى . وهذا شرط كلاسيكى الكل يعترف به.. وبالفعل هذا الوضع الثورى كان متوافراً كما نعرف- ولا يوجد حاجة للافاضة فى بيانه

-الهزائم المتلاحقة فى الحرب العظمى، الصعوبات الشديدة التى كان الشعب الروسى يلاقيها.. إلخ.

لكن الحزب فى هذا الوقت كان محدود العدد ولم يكن مهيئاً لتولى السلطة حتى بعد حدوث الجزء الاول من الثورة فى ١٩١٧ . ولكن الذى حدث بعد عدة شهور ان الامور ساءت إلى الحد الذى كانت فيه الجماهير هى التى تقود العمل الثورى الفعلى وتقوم به.

لو رجعنا للكتابات التحليلية لما حدث فى الاتحاد السوفيتى بصرف النظر عما قاله الحزب عن نفسه بعد ذلك . نجد انها بدأت بنساء بطرسبرج فى ذلك الوقت يعبرن النهر الذى كان يفصل بين الاحياء الفقيرة وبين قصر الشتاء الذى كان يعيش فيه الامبراطور، وكن مضطرات لذلك **فعلى مدى اربعة ايام متواصلة كانت امواج متتابعة من النساء تعبر هذا الحد الفاصل- النهر المتجمد- مطالبات بالخبز لانهن واطفالهن كن جياعاً. وهذه بداية هامة جداً.**

أصدر القيصر أوامره باطلاق الرصاص على النساء . ولكن جنود الحرس الامبراطورى رفضوا الانصياع لهذه الأوامر. فى الوقت ذاته وكأمر متلازم مع الاحداث كانت انكسارات الجيش الروسى ، فى مواجهة الجيش الالمانى قد بلغت حدها الاقصى وظهر للجنود ان لا أمل فى تحقيق أى نصر ومن ثم تصاعدت التمردات فى الجيش وبدأ الجنود يعودون لا إلى العاصمة ولكن إلى قراهم وهذا طبيعى مثلما حدث عندنا فى ١٩٦٧ بالضبط . فالجنود الذين رجعوا من سيناء مهزومين لم يعودوا إلى مراكز تجمعهم ولكنهم عادوا إلى قراهم.

لا أريد أن أقول من الان هل **كان ادراك الحزب الشيوعى لحقيقة هذا الموقف الثورى وأن السلطة القائمة لا تستطيع الاحتفاظ بقبضتها على البلاد بعد بصيرة أو قصر بصيرة ؟ فهذا** موضوع من الممكن مناقشته بعد ذلك.

من هنا بدأ الحزب الشيوعى القيادة. بدأ القيادة من الخلف وليس من الأمام .وفى تصورى أن هذا يصلح إلى حد ما كتعريف للقيادة السليمة. لان الذى **يقود الجماهير من الأمام دائماً فى خطر أن ينفصل عنها نفسياً وسياسياً** وما إلى ذلك. ولكن كيف قاد من الخلف؟ لانه تبنى الشعارات التلقائية التى كانت ترفعها النساء فى بطرسبرج والشعارات التى كان يرفعها الجنود العائدون إلى قراهم. الشعار الذى كانت ترفعه النساء هو الخبز والشعار الذى كان يرفعه الجنود هو السلام والأرض. السلام والأرض معاً.

هنا قام الحزب بالدور الذى من المفترض أن يقوم به أى حزب ثورى . وهو أن يفهم مطالب الجماهير ويبلورها ويوفق بينها وبين مجمل الأوضاع الموجودة فى المجتمع كما يراه. إذا حدث هذا التوفيق وجدت الثورة والثورة الناجحة. إذ لم يحدث هذا التوفيق من الممكن أن يتولى السلطة ويستمر فيها دون أن تؤدى إلى ثورة بالمعنىٰ الذى كان متعارفاً عليه من قبل. بما يعنى التغيير الكلى الشامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتغيير النظام تغييراً جذرياً واحلال نظام آخر محله.

تقدم **الحزب الشيوعى** بهذه الشعارات«الخبز والسلام والأرض» وأضاف إليها شعار السوفيتيات .كل السلطة إلى السوفيتيات واستناداً إلى هذه الأرجل الثلاثة استطاع بالفعل أن يتولى السلطة. ولكن **هنا يكمن بداية التساؤل وليست الاجابة عنه. والتساؤل فى حقيقته كما اسلفت .هل كان المكان مناسباً لثورة اشتراكية. وهل كان الزمان مناسباً لثورة اشتراكية أم لا؟.**

هنا أرجوكم أن تسمحوا لى بأن اعود إلى النظريات . كلنا يعرف **نظرية ماركس** فى الثورة الاشتراكية وكيف أنها كان محتوماً عليها أن تنشأ فى مجتمع رأسمالى. متقدم حيث كان ينادى بالحتمية وهذه الحتمية مرتبطة بالازمات التى تحدث فى النظام الرأسمالى المتقدم.

د. فوزى منصور:

*** الجماهير هى التى فرضت الثورة..**

ونساء بطرسبرج بدأن الثورة مطالبات بالخبز لهن ولأطفالهن.

*** ظل لينين حتى عام ١٩١٦ متشككا فى امكانية قيام الثورة فى حياته.**

كانت هناك رأسمالية متقدمة بعض الشئ فى قطاعات معينة من المجتمع الروسى وهى القطاعات الصناعية. لكن الغالبية العظمى من روسيا أو العلاقات الغالبة لم تكن ابداً علاقات رأسمالية.

فى تصورى الشخصى أن الإشكال الرئيسى فى قيام ثورة اشتراكية فى بلد متخلف لم يكن مجرد أنه حدث على خلاف القياس أو على خلاف ما كانت تقتضى النظرية ، إنما على خلاف ما كان يسمح به وضع الرأسمالية العالمية. ومن هنا عندما نأخذ فى الاعتبار أن النظام الرأسمالى فى هذا الوقت- هذه نقطة لن أمل من التأكيد عليها- وقبله بخمسين سنة كان قد تحول إلى نظام عالمى.

لو سمحتو لى أن ابحبح مع نفسى قليلاً سأعيد تكرار كلمة أنا مغرم دائما بالتشديد عليها وهى **أن النظام الرأسمالى منذ ولادته ولد ونشأ كنظام عالمى، غاية ما هنالك أن استكمال هذا التطور بطبيعة الحال كان يتطلب قروناً عديدة لكى يصل إلى المرحلة التى وصلنا إليها والتى لم تستكمل بعد كل أبعادها.** لكن النظام الرأسمالى بطبيعته نظام عالمى كما أنه نظام قومى فى نفس اللحظة.

عندما نشأت الثورة الاشتراكية ، كان هناك تصور أنها سرعان ما ستصحح خطأ الواقع وتعيد النظرية إلى وضعها الأصلى. فكلنا يعرف أن الحزب كان يتوقع حدوثها تماماً فى المانيا سنة ١٩١٩. واستمر حتى عام ١٩٢٣ يتوقع حدوثها. وفقط عندما عقدت الأممية الثالثة اجتماعها الشهير فى ١٩٢٣ كان قد تبين أمران:

أولا:- تبين أن الثورة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة بعيدة عن الآمال المتوقعة لها. حيث أن الثورة لم يكن متوقع حدوثها فى ألمانيا فقط وإنما كان هناك محاولات فى النمسا والمجر وبعض البلاد الصغيرة الأخرى فى البلقان وكلها انتهت بالفشل الذريع. ولكن قادة الثورة البلشفية لم يتوصلوا إلى أن الثورة لن تحدث فى البلاد المتقدمة وتعيد تصحيح الأوضاع إلا فى عام ١٩٢٣ . وهنا كان الواجب . البحث عن أساس نظرى آخر. ومن هنا نشأت النظرية المقابلة نظرية اضعف الحلقات فى النظام الرأسمالى العالمى.

الحديث هنا عن نظام رأسمالى عالمى. ولكن فى ذلك الوقت وبالرغم من أنه فيما ازعم أن النظام الرأسمالى ولد كنظام عالمى منذ قرون بل ووضحت صفاته فى حياة

ماركس شخصياً فالمرحلة الامبراطورية هي تجسيد للتحول إلى النظام العالمي. **لكن فكرة أضعف حلقات النظام الرأسمالي لا تتطابق تماماً ولا تتمازج مع فكرة النظام الرأسمالي العالمي.**

ترتب على ذلك انتقال الفكر النظري والممارسة إلى إمكانيات حدوث الثورة في العالم الثالث . وتروحات المواقف من فترة لاخرى من المساندة حتى عام ١٩٢٧ ثم مقامرة على الأحزاب الوطنية . كلنا نعرف الخلاف الذي نشأ بين الثورة البلشفية وبين الحزب الشيوعي الصيني تحديداً في عام ١٩٢٧ حول من هو الأولى بالمساندة. قوى الكومنتاج التي دارت على نفسها ١٨٠ درجة وضربت في الشيوعيين ، أم قوى الشيوعيين الناشئة وهذا خلاف كان موجوداً . خيار الحزب الشيوعي كان المقامرة على الأحزاب الوطنية .وكان في ظنه أن الكومنتاج حزب وطني. واستمرت هذه المقامره لفترة طويلة لا داعي للدخول في تفاصيلها.

أريد أن أنتقل من هذا مباشرة إلى مناقشة جانب آخر فلابد أننا **كلنا نشعر بالأسباب الموضوعية بالنسبة للتطور الداخلي للثورة البلشفية التي نخرت في عظامها وأدت إلى انهيارها في آخر وقت.**

بعضها متصل بنشأتها في بلد متخلف وهذا أدى إلى تنظيم اقتصادي معين وغيبة التربية السياسية الديمقراطية في حد ذاتها ساعدت على تحول هذا التنظيم الاقتصادي إلى تنظيم بيروقراطي مسيطر.. إلى آخره. كل هذه مسائل أعتقد أنها من المسلمات الان. حتى وان كان من الواجب العودة إليها دائما ومناقشتها . ولكنني سأتركها جانبا وأطرح قضية أخرى.

كان محكوما على هذه الثورة أن تفشل لسبب بسيط لأنها وقفت وحدها في بلد مهما بلغ اتساعه ومهما بلغت قدراته على تنظيم قواه الاقتصادية لكى تحقق طفرة ولا شك أنه حقق طفرة في المجال الصناعي، لكنه كان في مواجهة نظام عالمي غالب وهذه مسألة يجب ألا ننساها أبداً ففي تصوري وقد أكون مخطئاً ، أن هذه المسألة تغيب كثيرا جداً عن الأذهان.

الثورة نشأت في بلد مهما بلغ اتساعه صغير. يمكن فيه خطأ بصري عندما نرى الاتحاد السوفيتي على امتداد اسيا وأوروبا شئ مهول جداً . ولكنه على أي الأحوال كان من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية محدود القوى في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي. لأن الذي فعله النظام الرأسمالي هو محاولة التدخل بالطرق الحربية المعروفة. ولكن الأهم من ذلك كان الحصار .والحصار لمن يقدر عليه ويستطيع القيام به.

وهنا أريد أن أضيف **أن الاتحاد السوفيتي خرج بحكم الحرب العالمية الأولى والثورة منهك القوى بشكل فظيع جداً . والمنهك القوى لا يستطيع أن ينهض بالأعباء الجسام التي يتطلبها تحويل المجتمع من وضع معين إلى وضع آخر. خصوصاً في وسط شعب متخلف اقتصاديا وسياسيا.**

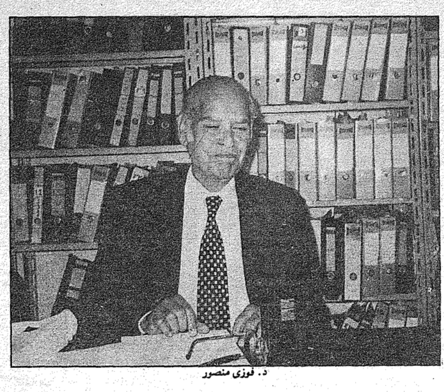
الأهم من ذلك في تقديري أن هذه الحرب ساعدت قوى الرأسمالية كما أن الحرب العالمية الثانية ساعدت هي الأخرى قوى الرأسمالية بشكل غير متصور وهذه مسألة أحيناً لا نكون منتبهين إليها بشكل جيد. **فالحرب العالمية الثانية أتت وانهيارات ١٩٢٩، ١٩٣٠ لا تزال اثارها موجودة. البطالة كانت نسبتها عالية جداً ليس فقط في بلدان أوروبا الغربية ولكن في أمريكا التي لم تستطع أن تتخلص من جزء كبير جداً من البطالة الا بعد دخول الحرب** . أود أن ألفت النظر إلى أن التخلص من البطالة ليست أزمة اقتصادية فقط ولكنه أزمة سياسية حيث أن البطالة تخلق تذمراً واسعاً لدى الطبقة العاملة.

الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة تحولت خلال الحرب العالمية الثانية تحديداً إلى المختزن الرئيسي للعالم الرأسمالي وبقوة هائلة وهي القوة التي هيئتها لها ظروف الحرب. وهنا أريد التأكيد على نقطة ما. **أنه حتى في الولايات المتحدة كان هناك نوع من التخطيط. لا نذكر أبداً في كتب الاقتصاد الكلاسيكية** . أكثر البلاد اقترابا من التخطيط ونجاحاً فيه كانت انجلترا بدون شك. وكان تخطيطاً محكماً في كل شئ. ولقد عشت في عام ١٩٤٦ هناك ورأيت كيف كانت البيضة بل والشيكولاته والخبز توزع بالبطاقة. أما الولايات المتحدة فلقد كان بها تخطيط على مستويات عليا مما حقق طفره اقتصادية في القوى الانتاجية لها لا يقاس بها تطور الرأسمالية ربما في قرن كامل.

إذن فالحرب العالمية الثانية جعلت الاتحاد السوفيتي المنهك للمرة الثانية وبشكل أكثر بكثير حتى من الحرب الأولى في مواجهة رأسمالية أقوى كثيراً اقتصاديا وعسكريا مما كانت عليه في أي وقت مضى.

سأتكلم عن الحصار الخارجي: فقط التساؤل المطروح الان انه في مثل هذه الظروف ومع ضراوة الرأسمالية وتصميمها على وأد الاشتراكية بقدر ما تستطيع ربما كانت تدخلت باشكال اخرى اذا لم يكن الاتحاد السوفيتي قد وصل إلى القنبلة الذرية– في مثل هذه الظروف وحتى مع فرض ان الاخطاء الكبرى المسلم بها الان والتي حدثت في التطور الداخلي للاتحاد السوفيتي لم تحدث. ألم يكن هناك عدم تكافؤ مروع بين القوتين ؟ خصوصاً وان الرأسمالية لم تطور قوى انتاجها فقط وانما طورت آليات عملها . كنظرية كينز والانفاق واذونات الميزانية.. الخ . لدرجة انها حتى السبعينيات كانت في رواج وتصاعد مستمر فالازمات التي كانت تحدث ازمات محددة وليست لها أهمية والجماهير كانت تستفيد.

إذن الرأسمالية طورت آلياتها وتحولت إلى دولة الرفاهية ليس فقط تحت اثر الثورة الاشتراكية لكن أيضا تحت تأثير التطور



د. فوزي منصور

النظام الرأسمالى نشأ منذ ولادته كنظام عالمى

كان محكوماً على ثورة أكتوبر بالفشل لأنها وقفت وحدها فى مواجهة نظام رأسمالى عالمى غالب .. فوزى منصور

الداخلى للديمقراطية البرجوازية والتى كانت تصل إلى طبقات الشعب العريضة فاستخدمت هذه الطبقات السلطة السياسية الجديدة للحصول على هذه المكاسب.

الوضع الثورى غير موجود والقوى الاقتصادية مهولة والعدو الرئيسى هو الاتحاد السوفيتى. وهنا انبه إلى أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار اهمية العامل الخارجى فيما حدث أو بالتحديد عدم التوازن المروع بين الكتلتين. ان انهيار التجربة **لا يعنى بالرغم من كل الاخطاء انه كان محدود الاهمية او عديم الاهمية تاريخياً . بالعكس انا اعتقد ان كل الاخطاء التى حدثت فيها لا تزال حدثاً تاريخياً شديد الاهمية فى تاريخ الانسانية جمعاء.**

عموماً فالتجربة كانت تجربة مهمة جداً يمكن الاستفادة ليس فقط باخطائها ولكن بانجازاتها **.وفى تقديرى أن أهم تلك الانجازات -ونحن نتحدث الان من اللحظة الفورية التى نعيشها- أنها حطمت بشكل مباشر أو غير مباشر نظام التحكم الامبريالى الذى كان قد استقر حتى الحرب العالمية الأولى.**

لا أريد أن أقول إنه بدون الثورة السوفيتية لم تكن شعوب العالم الثالث ستثور. ففى تقديرى أنها كانت ستثور ضد نظام الحكم الامبريالى ان عاجلا أو آجلا . لكن وجود هذه القوى المناوئة والتى قدمت بعض المساعدات لهذه الشعوب جعل القوى الامبريالية تحسب حسابها فى إلى أى مدى يمكنها الذهاب فى محاربتها لها.

الرأسمالية نشأت كنظام عالمى والصفة العالمية تزداد قوة مع مرور الزمن. لكن النظام العالمى وإلى حد كبير وكنتيجة تبعية لقيام الثورة البلشفية أصبح مختلفة تماماً الان عما كان عليه فى فترة الحرب العالمية الأولى.

فى سنة ١٩١٩ بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت هناك قوى امبريالية وكانت هناك شعوب مستعبدة أو فى حكم المستعبدة . الان لا يزال الوضع شبيهاً فى بعض النواحى مع بعض عمليات التمركز فى البلاد المتقدمة والتبعية فى البلدان المتخلفة لكنه مختلف كيفيا عما كان ،عليه فشعوب العالم الثالث تغيرت عما كانت عليه نفسياً وتغيرت عما كانت عليه سياسياً وتغيرت عما كانت عليه اقتصاديا . واصبحت مهيأة لكى تلعب دوراً لم يكن مهيناً لها فى سنة ١٩١٤.

فريدة النقاش:

أريد أن أقول كلمة صغيرة بشأن ما أسماه الاستاذ **السيد ياسين** نظرة الماركسية للطبيعة الانسانية. **أنا أعتقد أن نظرة الماركسية للطبيعة الانسانية تتلخص فى قانون واضح جداً . «انه ليس هناك شئ ثابت كل شئ يتغير باستثناء قانون التغير** . فليس هناك شئ يسمى جوهر بل هناك جدل دائم وحركة دائمة سواء فى الطبيعة أو فى العلاقات الاجتماعية. **وماركس** استخلص قانوناً من دراسته للاقتصاد هو قانون الصراع الطبقى الذى يغير المجتمع. هذا المجتمع يشكل افراده والافراد بدورهم يكتسبون الثقافة ويؤثرون فى تشكيل المجتمع ويتم ذلك فى حالة جدلية مستمرة.

نرجع إلى **ثورة أكتوبر** . عند المقارنة بين ثورة أكتوبر الاشتراكية والنظام الرأسمالى وذلك مع عدم التقليل من شأن الانهيار ومن الوجيعة التى تركها ومن الخسارة الكبيرة التى لحقت بطموح البشرية لتغيير العالم إلى الأفضل سنجد أن **النظام الرأسمالى العالمى لكى يستقر ويصل إلى ما وصل إليه فى نهاية القرن العشرين قطع هذه الرحلة فى** أربعة قرون أو ربما أكثر من ذلك وهو رغم كل شئ يواجه أزمات كبيرة، إذن عند المقارنة فانه لا يجوز أن نضع كلاً من الرأسمالية والاشتراكية فى كفتين متساويتين وكأن كل تجربة اخذت فرصتها كاملة فى التاريخ. بالاضافة إلى أن الاشتراكية كنظام جديد كانت تطمح- سواء حققت هذا أولم تحققه أو حققته بدرجة أو بأخرى- إلى القطع مع كل أشكال الاستغلال الرأسمالى وهذا بعكس النظام السابق لها وهو النظام الذى ولد فى رحم الاقطاع أو النظم السابقة على الرأسمالية والذى ظل ايضا نظاماً استغلالياً.

هذين العنصرين يجب أن نضعهما فى الاعتبار ونحن نناقش التجربة الاشتراكية الاولى والتى اعتبرها بروفة البشرية الأولى لتغيير حياتها وهى البروفة التى فشلت . لكن هذا الفشل لا يجعل الاشتراكيين أو البشر الحالمين بتغيير العالم إلى الأفضل حتى يصبح جدير بالانسان ويصبح أكثر إنسانية يكفون عن التفكير واستخلاص دروس هذه التجربة.

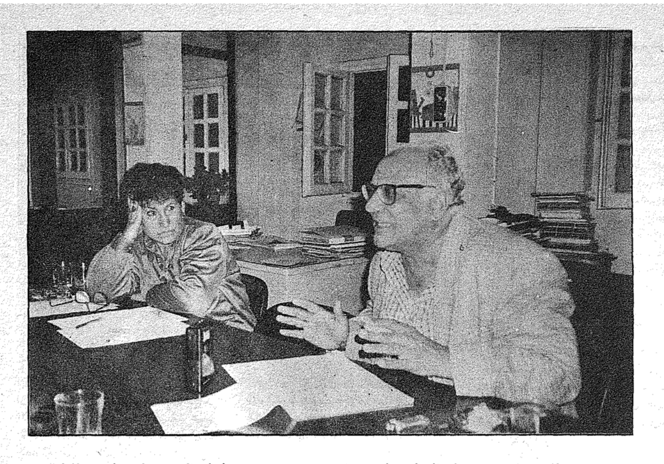
بعد ان استفاض الاساتذة كلهم فى تحليل الظروف التى نشأت فيها الثورة الاشتراكية الاولى فى العالم. **أنا أتصور انه لم يكن مطروحاً أمام الحزب الشيوعى وأمام لينين ترف ان يلتحق بحركة الجماهير أو لا يلتحق لانه كان يعمل من أجل هذا اليوم.** فكان يربى كادره ويبنى ثقافة جديدة ويضحى ويجند العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين من أجل هذا اليوم سواء جاء هذا اليوم فى سنة ١٩١٧ وفى سنة ١٩٧٠ ولكن لم يكن مطروحاً على الاطلاق ،واعتقد ان أى منطق سليم لا يمكن ان يطرح مثل هذا السؤال :- هل كان من الخطأ الفادح من قبل الحزب الشيوعى انه التحق بحركة الجماهير التى أخذ ينضجها ويمولها بالافكار وبالمناضلين وبالتضحيات على مدى سنوات طويلة ؟ لم يكن هذا السؤال وارداً؟

عندما نناقش الاخطاء أو العشرات التى وقعت فيها الثورة فمن وجهة نظرى اعتقد أن التحاق الحزب الشيوعى بحركة الجماهير كان فضيلة ولم يكن خطأ على الاطلاق.

أعتقد أيضا أن من الاشياء الجيدة التى قام بها الحزب الشيوعى أنه طرح سؤالاً اتصور انه ما زال مطروحاً علينا الآن . مطروح على البلدان الرأسمالية التى تماثلنا التى تدور فى فلك المراكز الرأسمالية الكبيرة . هذا السؤال هو:**هل حرق المراحل ما زال ممكنا بالرغم من الاخطاء الكبيرة التى وقعت فيها تجربة حرق المراحل فى الثورة الاشتراكية الاولى أم لا؟ هل الخبرات التى راكمتها ثورة اكتوبر لها طابع عالمى ام انها خبرة محلية تخص روسيا** مهما كان اتساعها مثلما قال د. فوزى ومهما كان الاتحاد السوفيتى يشكل سدس الكرة الارضية مثلما يقولون؟ هل الخبرات لها طابع عالمى ام انها ليس لها هذا الطابع؟

الرد على هذا السؤال يساعدنا بشكل كبير جداً كبلاد فى هذه اللحظة نكاد نكون بشكل او باخر قريبين من الحالة التى كانت عليها روسيا عشية الثورة الاشتراكية.

نحن بلاد ما تزال فيها اشكال انتاج ما قبل رأسمالية . فعندما ما اسير بجوار بيتنا فى **ميت عقبة** اجد بعض الناس الذين لا يزالون يبيعون على الحمير، ووسائل الانتقال وسائل بدائية جدا جداً وهناك ملايين الناس لا يزالون يعيشون بنفس هذا الشكل. فهل الخبرة



*** سيد يسن: اللينينية انحازت إلى النظرة الجماعية وصادرت موضوع الحافز الفردى فى نظرتها للطبيعة الانسانية.**

*** فريدة النقاش: التحاق الحزب الشيوعى بحركة الجماهير كان فضيلة ولم يكن خطأ على الاطلاق.**

التى راكمتها ثورة اكتوبر خبرة ذات طابع عالمى أم لا؟ اود ان نرد على هذا السؤال . انا شخصيا اعتقد ان الرد على هذا السؤال يكون بنعم ولكن كيف يمكننا استخلاص هذه الخبرة حتى نستفيد بها؟

بالنسبة لنقطة العنف الامبريالى والرأسمالى فى مواجهة الثورة الاشتراكية الاولى والذى تكلم عنه د. **فوزى منصور** . أود أن أضيف ان هذا العنف تأسس على العداء لنظام جديد يبشر الانسانية بالغاء الاستغلال . وتأسس أكثر من ذلك على الدعم غير المحدود والذى قدمته الثورة الاشتراكية لحركات التحرر الوطنى. لان بلدان التحرر الوطنى كانت المصادر الرئيسية للنهب الامبريالى الفظيع بدءاً من المواد الخام الرخيصة وصولاً إلى التركيبة الاقتصادية التى نعرفها جميعاً .**فمساعدة الاتحاد السوفيتى لحركات التحرر الوطنى سواء كانت قليلة أم كبيرة كانت تشكل خطراً كبيراً جداً على عملية النهب الامبريالى للبلدان الصغيرة أو بلدان العالم الثالث كما يقال؟.**

عنصر رابع: اظن ان وجود الاتحاد السوفيتى كان عاملاً من العوامل الرئيسية التى عجلت بنمو دولة الرفاهية فى الغرب . لان التحدى الذى فرضه عليها- سواء كان صحيحاً أم غير صحيح- وهو تحدى العمالة الكاملة ، وتأمين حياة الناس بشكل أو بآخر، وتحرير المرأة.. إلى اخر هذه القضايا الكبرى التى كانت مطروحة على اجندة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى . ساندت بشكل معنوى قوى جداً كفاح الكادحين فى البلدان الرأسمالية لكى ينتزعوا الحقوق التى انتزعوها لتحقيق دولة الرفاهية فى الغرب.

عنصر خامس ، قضية القوميات . لقد اثبت الانهيار ان الطرح الذى طرحته الثورة بالنسبة لقضية القوميات فشل فشلاً ذريعاً وهنا سأقف عند كلمة قالها أ. السيد ياسين وهى فكرة النظرية شئ والتطبيق شئ . وأنا معه تماماً فيما قاله وبالذات فى الماركسية فالماركسية معيارها الممارسة والماركسية هى الممارسة اولاً. لكن هذا الطرح النظرى الواسع لقضية القوميات ولامكانية الحلم بتعايش ناس وشعوب من منابع مختلفة عرقية ودينية وجنسية إلى اخره.. وضع على أجندة العمل الانسانى كله **فكرة بديلة جديدة جداً تتأسس على الفكرة المركزية للاشتراكية وهى انسانية الانسان،** وان هناك امكانية لتجاوز هذه الفروقات بين البشر فى اطار انسانى أوسع وأعمق قائم على تحرير البشرية من الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى والاغتراب الثقافى.

سادسا دور الثقافة ، دور الثقافة كان دوراً موجوداً فى تاريخ الانسانية باستمرار فى تاريخ الاديان بشكل خاص . لكن بالنسبة لثورة اكتوبر الاشتراكية اظن ان دور الثقافة كان بارزاً بشكل خاص جداً وامتلك الكفاح الثقافى القدرة على تعبئة ملايين الناس فى ظروف صعبة جداً حتى يسقطوا نظاماً

د. ابراهيم سعد الدين:

الاستيلاء على السلطة بواسطة أقلية ثورية سيؤدى فى النهاية إلى نوع من القهر.

السيد يسن:

القهر فى التجربة السوفيتية لم يكن ضرورة.. وكانت هناك خيارات أخرى ولكن لينين خضع لاغراء السلطة المطلقة.

د. فوزى منصور:

استيلاء أقلية على السلطة لتنفيذ مشروع ليست الأغلبية ناضجة له خطيئة.

متعفناً. بالتأكيد أن الظروف الموضوعية كانت ناضجة لذلك لكن الثقافة الاشتراكية لعبت دوراً كبيراً.

وبعد ذلك عندما سنأتى لقضية الحزب ومفهوم الحزب أود أن أتوقف كثيراً أمام قضية الثقافة والدور الذى لعبته ثورة أكتوبر فى تنمية وإشاعة الفكرة الاشتراكية فى جميع أنحاء العالم وبكل اللغات. وجعلت تطلع الاشتراكية وتبنيها لهذه اليوتوبيا- بالمعنى الايجابى- يكون فعالاً بشكل كبير فى أوساط ملايين البشر المقهورين فى جميع أنحاء العالم.

كل هذه خبرات ونتائج اعتقد أنها إيجابية بالرغم من الانهيار الكاسح الذى تعرضت له ثورة أكتوبر وهزيمتها أمام الرأسمالية . وهى خبرات -من وجهة نظرى - تفرض علينا أن نستخلصها بمنتهى النزاهة والجدية حتى نؤسس عليها مرحلة كفاح جديدة فى بلدنا من أجل تجاوز النظام الرأسمالى.

بالنسبة لمسألة الاصلاح أم الثورة التى طرحها أ. السيد ياسين . فانا اعتقد ان الخيار ليس كذلك . فهذه ليست مسألة ارادية . بالاضافة إلى أنه ليس هناك تناقض بينهما . وفى كثير من الكتابات وفى كتابات الماركسية من كل المدارس والمنابع لم توضع أبداً قضية الاصلاح فى مواجهة الثورة لأن الاصلاح من الممكن أن يتراكم إلى أن تصل الاصلاحات إلى ذروة تغيير جذرى بما يعنى الثورة .**ولينين** كتب كثيرا جدا عن إمكانية التحول إلى الاشتراكية سلمياً . ولم يقل إطلاقا ان هناك حتمية أن تصبح الثورة عملية عنف وصراع دموى خصوصاً أن تجربة الصراع الدموى فى تاريخ الثورة الاشتراكية فى روسيا كانت باستمرار تبدأها القوى الرجعية سواء بالتدخل الاجنبى أو البيض فى الحرب الاهلية . وكان الطرح السلامى باستمرار هو طرح اشتراكى والعدوان عدوان امبريالى أو عدوان رجعى.

د. ابراهيم سعد الدين:

سأحاول أن اربط بين الأسئلة التى طرحها الاستاذ **السيد ياسين** وبين الكلام الذى قاله د. **فوزى منصور** . فلاشك أنه فى نهاية الحرب العالمية الاولى نشأت حالة ثورية فى روسيا القيصرية هى التى أدت إلى ما حدث في ثورة فبراير. وهى التى أدت إلى نشأة السوفيتيات وهى التى أدت إلى الصراع بين السوفيتيات وبين الحكومة المؤقتة التى كانت موجودة بقيادة كرانسكى فى ذلك الوقت ولا شك أن حركة الجماهير الواسعة فى كثير من الاحيان كانت سابقة لخطوات الحزب ليس فقط عند قيام الاحداث بل وأيضا عند تولى السلطة السوفيتية للسلطة.

كثير من التأميمات وكثير من الاستيلاء على الأراضى وكثير من الاستيلاء على المصانع قد حدث بواسطة العاملين وبواسطة الفلاحين قبل أن تتولى السلطة السوفيتية عملية المصادرة أو.. أو .. إلى آخره. هذا صحيح ولكن الصحيح أيضا أن هذا لم يك ن منفصلا عن خط معين تبناه **الحزب البلشفى** ودعا إليه وقاتل من أجله ورفض غيره.

الحزب البلشفى منذ نشأته والانفصال فى الدولية الثانية. نشأ حول الحرب العالمية والقبول بها وتحويلها إلى حرب ثورية ضد الرأسمالية بصفة عامة . أى أن العمال والجنود **يقومون بتحويل بنادقهم إلى قوى الرأسمالية بدلاً من أن يحاربوا بعضهم** البعض.

ولاشك أيضا أن الخط الذى تبناه الحزب البلشفى كان يرى أن عملية التغيير تقاد بواسطة حزب هو الطليعة الثورية وهو الكتيبة القتالية الصدامية للطبقة العاملة. وعلى أساس هذا الفهم كان طرح **لينين** لواجبات الحزب عندما عاد إلى روسيا ونشر نقاطه الخاصة فى أبريل لانه فى الحالة الثورية الموجودة وجد أن الوقت يتيح عدم التوقف عند مجرد ازاحة القيصر وتولى الحكم بواسطة قوى من الكاديتس والمنشفيك وغيرهم. انما الظروف متاحة للاستفادة من الحالة الثورية الموجودة فى اجراء تحول أكثر عمقاً وهو التحول الاشتراكى.

من هنا فى واقع الامر المسألتان ليستا منفصلتين فبالفعل كان هناك حالة ثورية إنما أيضا كان يوجد اتجاه واضح بتفضيل اقتلاع الرأسمالية من الجذور وليس إصلاح الرأسمالية فى سلسلة من الاصلاحات . وهذه بالذات كانت النظرة اللينينية التى بنى عليها تنظيم الحزب الذى كان ينظمه فى روسيا القيصرية فى ذلك الوقت .

هذا كان مطروحاً كمفهوم والبرنامج الذى استخدمه لم يستخدمه فى احداث الثورة فقط بل دعا كل القوى الاشتراكية فى العالم إلى أن تتبناه . والذى اعتبر فيها الاشتراكية الديمقراطية ليست الا عملاء للرأسمالية داخل الطبقة العاملة وبالتالى فان اطروحاتها ليست اطروحات لاقامة الاشتراكية وإنما هى أطروحات لإبقاء واستمرار الرأسمالية.

هنا عندنا **لينين** موجود وعندنا بعد ذلك وإلى جانبه ما ينشأ من تفسيرات بعدية. فبالنسبة للنظرية نريد أن نفرق بين توقعات نظرية مبنية على تحليل للنظام الرأسمالى واحتمالات تطوره المستقبلية وبين تفسير بعدى بعد قيام الاحداث.

داخل النظرية الماركسية التنبؤ بان الاشتراكية ستأتى كنتيجة للنضوج الرأسمالى . ليس هذا فقط بل أن كثيراً من المواصفات القليلة التى ذكرها ماركس عن المجتمع الاشتراكى بنيت على أن الرأسمالية ستكون قد حققت انتاجية عالية للغاية قادرة على الوفاء باحتياجات الناس وان العقبة الوحيدة ستكون نظام الملكية القائم فى ذلك الوقت . هذا هو المفهوم والذى بناء عليه تنبأ ماركس بانه سيحدث التحول كنتيجة للتناقض وهذا فى رأيى مختلف عن موقف لينين فى مسألة أضعف الحلقات.

فكرة أضعف الحلقات هى محاولة لتفسير الحدث، هو لماذا حدثت الثورة فى

روسيا القيصرية التى لم تتم فيها الرأسمالية ولم تستكمل النمو. بينما لم تحدث فى ألمانيا الاكثر تقدماً والتى كان فيها اكبر حزب اشتراكى والتى كان فيها جناح يسارى للحزب الاشتراكى أيضاً؟ وهنا كانت هذه محاولة تفسير بعديه بحدوث الثورة فى أضعف الحلقات. فهذا لا يشكل جسماً أساسياً فى التحليل الماركسى للنظام الرأسمالى وانما هو محاولة لتفسيرلماذا حدثت الثورة والواقع ما زال بهذه الصورة. وهذا يطرح علينا عدة تساؤلات:

التساؤل الأول هل الموقف اللينينى الداعى لتنظيم حزبى قادر على الصدام وقادر على الاستيلاء على السلطة واستخدام السلطة كأداة لتغيير المجتمع بغض النظر عن نجاحه أو عدم نجاحه كان طرحاً سليماً أم غير سليم؟ هذا فى حد ذاته سؤال بغض النظر عن الاحداث.

وهنا أجدنى أرجع ثانية لما قاله أ. السيد ياسين عن إننا لا نستطيع التفرقة بين النظرية والتطبيق لاقول **أننا أيضا لا نستطيع أن نفرق بين الظروف المحلية التى تنشأ فيها الثورة واحتياجات هذه الثورة**. فأنا فى تصورى أن طرح لينين لموضوع الحزب ارتبط بطبيعة الدولة القيصرية وبالحكم الذى كان موجوداً داخل الدولة القيصرية وامكان التحول داخل الدولة القيصرية . وإن كان الامر يعمم بعد ذلك ليشمل العالم فى مجموعه.

هذا الطرح نشأ فى ظروف معينة لدولة قيصرية فيها حزب اشتراكى يسعى للتغيير هذا الحزب الاشتراكى لم يجد أن التطور الديمقراطى العادى ولا إمكانيات الاصلاح مفتوحة وبالتالى يطرح تغييرا من الجذور فى مثل هذه الحالة.

هنا فى الحقيقة أجد صعوبة فى الحكم البعدى على موقف قد حدث لانه غالباً ما يكون حكماً تبريرياً . الموقف أن لينين دعا لهذا التنظيم فى مواجهة مثل هذه الدولة واستطاع هذا التنظيم فى لحظة وجود حالة ثورية أن يستولى بالفعل على السلطة . فهل كان من الصحيح أن يستولى على السلطة فى هذه اللحظة أو لايستولى عليها؟ هذا أيضا فيه نوع من المحاكمة البعدية للتاريخ.

علينا هنا أن نتذكر الاحتمالات التى كانت موجودة. هل هذه الاحتمالات كانت مفتوحة فعلياً لنظام ديمقراطى متقدم فى روسيا؟ هل كان الاحتمال الاكبر أن نوعاً من النظام الديكتاتورى سيعود؟ هل نوع من عودة البيض؟ كل هذه الأشياء لا يستطيع الانسان إلا أن يأخذها فى الاعتبار ولكن لا يحكم عليها.

الثورة الفرنسية قامت لتحقيق الحرية الاخاء والمساواة.. ومع ذلك أعدم قادة الثورة بعضهم البعض.

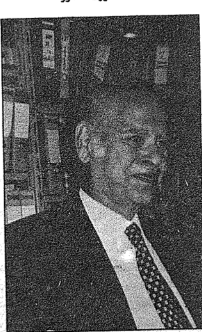
فوزى منصور

علينا أن نتذكر الظروف التى نشأت فيها هذه السلطة . هذه السلطة وجدت فى دولة الطبقة العاملة فيها تمثل أقلية وفيها ما يمكن أن نسميه بالفلاحين والبرجوازية الصغيرة يمثلون القاعدة الاكبر و الأوسع للمجتمع. لم تكن هذه السلطة قادرة على أن تقوم بعملية قلع للرأسمالية من الجذور إلا بتحالفها مع فئات معينة ومواجهة مع فئات أخرى. الفئات التى رغبت فى التحالف معها هى فقراء الفلاحين .**ومن هنا نشأت فكرة التحالف بين فقراء الفلاحين وبين البروليتاريا من أجل عملية التغيير.**

هم هنا ومثلما قال د. فوزى كانوا يغيرون وفى ذهنهم أن المد قادم عندما تثور ألمانيا .كان فى ذهنهم أننانحطم ونفتح الطريق ولكن ألمانيا ستأتى وعندما تأتى ألمانيا ستقود عملية التغيير. وعلى ذلك **فمن الصعب علينا أن نحكم هل لو كنا فى وضع لينين هل كنا سنمارس عملية السعى للتحول والاستيلاء على السلطة أم لا؟.**

فى هذه الظروف ما نعرفه أن الحزب البلشفى سعى للاستيلاء على السلطة .

د. فوزى منصور



وعندما سعى للاستيلاء على السلطة كان عليه أن يستجيب لشيئين . للمطالب الجماهيرية الواسعة التى وصل إلى السلطة عن طريقها والتى نشأت قبل أن يأتى للسلطة . إلى جانب ذلك ان يحمى الدولة الوليدة الموجودة فى إطار ليس بالاطار الامثل لمثل هذه التجربة.

من هنا ومن أول لحظة تأتى فكرة الفرض من أعلى. **فالبفعل هناك مجموعة ثورية هى التى قامت بالاحداث ولكن استتباب الامر للسلطة الجديدة فى وسط هذه العلاقات الطبقية التى ظلت سائدة رغم احداث الثورة كان يحتاج للقوة أو القهر**. وأظن أن لينين له تحليل للأوضاع الطبقية فى روسيا بعد الثورة يتكلم فيه عن أن الثورة قد حدثت بالفعل وأنهم استولوا على السلطة ويحلل فيه الطبقات السائدة وثقل كل منها ومن الذى له الثقل فيها ومن الذى يمتلك هذا الثقل؟.

وهنا وفى مثل هذه الظروف فان محاولة السعى للانتقال إلى الاشتراكية والسعى لاقتلاع القوى التى لا تشارك أو التى لا تؤيد العملية الثورية أو على الأقل لتحييد اجزاء واسعة من المجتمع ولقهر أخرى والا فان عملية التحول الثورى ، لم يكن ممكنا لها ان تحدث فى الواقع.

فى هذه الظروف لا نستطيع أن نفصل فى الحقيقة بين احداث الثورة بين الخط الذى كان يتبناه **لينين** والذى كان نابعا من النظرية الماركسية وفكرة ديكتاتورية البروليتاريا . والتى بنيت أساساً على أن الدولة فى كل الأحوال حتى وإن اتخذت شكلاً ديمقراطيا تمارس ديكتاتورية طبقة على باقى الطبقات. **فالسؤال المطروح هنا هل تستمر ديكتاتورية الرأسمالية أم تتحول إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة؟** هذا مرتبط بالفهم النظرى بطبيعة الدولة. وهذا الفهم النظرى لطبيعة الدولة مهم جداً فى تحديد ما هى الخطوط التى تسير عليها ، وما الذى نعمله فى هذا الاطار؟.

أنا لا أريد أن أنتقل للمراحل التالية ولكننى أود أن اتوقف بعض الوقفات فى الفترة اللينينية لأهميتها من وجهة نظرى.

وهنا نجد **أن فترة شيوعية الحرب نشأت بشكل أو بآخر كنتيجة للحرب الأهلية.** أي أنها لم يكن مخططاً لها بشكل أو باخر . ولم تكن بالنظرية . ولكنها نشأت في الواقع في اطار الصراع الداخلي. ونجد أيضا أن هناك موقف لينيني معلن من الرأسمالية الصغيرة انبني عليه اشياء وسياسات خطيرة.

الموقف اللينيني ارتكز على أن الرأسمالية الصغيرة هي المهد الذى تولد فيه الرأسمالية الكبيرة . وأن تصفية الرأسمالية الصغيرة ضرورة لتصفية الرأسمالية وقيام النظام الاشتراكي.

هذه في رأيي قضية يجب التوقف عندها . لان هذا أصبح أساساً نظرياً لكثير من السياسات والمواقف التي ظهرت بعد ذلك فالموقف انه في اطار نظام دولي وفي اطار صراع كلي مع عدو خارجي فان الرأسمالية الصغيرة المحلية هي احتياطي لهذا الرأسمال الدولي وليس احتياطي للاشتراكيين وبالتالي موقفي منها موقف التصفية والاقتلاع. وهذه نقطة أساسية لانه ينبني عليها شكل التنظيم وشكل الملكية .. وإلى اخره.

لابد أيضا أن نقارن بين طرح الشيوعيين لحل المشكلة الزراعية وبين طرح حتى الاشتراكيين الثوريين لحل هذه المشكلة. ففي هذا الوقت كان الحزب الاشتراكي الثوري هو أكبر ممثل للثائرين من الفلاحين. وبينما كان الحزب الاشتراكي الثوري يطرح فكرة توزيع الأرض والملكية الفردية كان الحزب البلشفي يطرح ملكية الدولة للأرض وانشاء تنظيمات تعاونية ومزارع دولة في الوقت نفسه وكان هذا مرتبطاً بالوضع في هذه الدولة بعد نشأتها وبان الحدث الثورى لا ينهي الطبقات الموجودة ولا يغير العلاقات. انما السياسات هي التي تأخذه بعد ذلك ويجرى في إطار ما.

فمنذ البداية كان هناك الحل اللينيني المطروح مقابل حل لن أقول المنشفيك ولا الكاديت وانما حل الاشتراكيين الثوريين. هذا الخلاف ترتب عليه فيما بعد مواقف كثيرة بالنسبة لعمليات انشاء التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية. وكان كل هذا مطروحاً ولم يأت فجأة حيث كان مطروحاً ضمن كتابات لينين حول المسألة الزراعية والذى يجب أن نتوقف عنده بشكل أو بآخر.

ما اطرحه هو الفكرة الآتية ان الثورة حدث ناتج من ظروف موضوعية. استطاع الحزب البلشفي أن يستخدم هذه الظروف الموضوعية للاستيلاء على السلطة وتنفيذ برنامجه وهذه هي المسألة الاساسية.

لا يمكن محاكمة الحدث الثورى نفسه لان هذا واقع .حيث كان من الممكن أن لا يأتي الحزب وتحدث فوضى. وكان من الممكن ان تحدث مجازر أو أن يحدث ارتداد ولكن ما حدث ان الحزب استطاع ان يستولى على السلطة.

ابراهيم سعد الدين:
جذور الستالينية بدأت من قرارات المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي عندما اعتبر اعلان مواقف مخالفة لرؤية القيادة موقفا انقسامياً.

في واقع الأمر أن ما يمكن التساؤل حوله وليس محاكمته هو برنامج الحزب في الظروف التاريخية التي نشأ فيها وليس في المطلق. برنامج الحزب في ظل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية التي كانت في روسيا القيصرية إذ ذاك . وبرنامج الحزب في إطار الصراع الداخلي والصراع الدولي . ماذا كان فيه قائما على رد الفعل وماذا كان قبل تنفيذ البرنامج؟ لان هاتين مسألتين مختلفتين . فبينما أن موضوع البرنامج يحتاج لمناقشة. فاننا لا نضع رد الفعل في موضع القضايا الرئيسية ، ولكننا نستطيع أن نتوقف عند نظرة لينين للبرجوازية الصغيرة . عند برنامج **لينين** لاصلاح الزراعة وما إلى ذلك من أشياء.

السيد ياسين:

أولاً رداً على كلمة الاستاذة **فريدة النقاش** حول أهمية ثورة أكتوبر أنا أقول إن **هذه الثورة لها أهمية تاريخية قصوى فهي التي حولت اليوتوبيا إلى مشروع تاريخي ،له دلالته الأساسية في الواقع. فقبل ذلك كان هناك اشتراكية يوتوبية . ولكن الثورة تركت لنا تجربة تاريخية تسمح لنا بالتحليل الهادئ المطمئن حول العديد من المقولات الفلسفية والسياسية والاجتماعية.**

هذه التجربة التاريخية والحدث الفذ بجوانبه السلبية والايجابية اشبه بمعمل تاريخي لاختبار النظريات والآليات والسياسات.



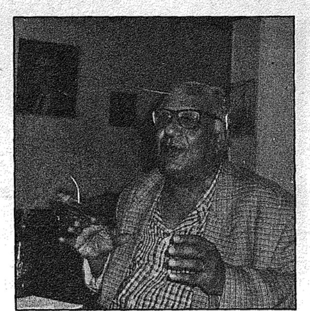
ستالين

ورداً على اعتراض الاستاذة **فريدة** على موضوع **الثورة والاصلاح** . فانا أقول إن الثورة حين تنشأ فمعنى ذلك أن مسيرة الاصلاح فشلت ،فعند المشابهة بين الموقف في الثورة الاشتراكية وبين الموقف قبل ثورة ١٩٥٢ نجد أن الحاكم هنا هو نشوء موقف ثوري في المجتمع. **نشوء الموقف الثوري بذاته معناه أن مسيرة الاصلاح الوئيدة والتي لم تستطع أن تغير جوهرياً من نظام الانتاج وعلاقات الانتاج فشلت** . فينشأ موقف ثوري ولابد أن يترتب عليه أشياء بعد ذلك. قد تكون انقلاباً عسكرياً أو فوضى أو تمرداً أو ثورة حقيقية والذى يحكم على ذلك هو التاريخ.

وبالتالي نقول هنا أن المشابهات أو التساؤلات البعدية إن صح التعبير لدكتور **ابراهيم** حول هل كان من الممكن أن يصلح الاصلاح في روسيا دون وقوع الثورة أو أن يحدث هذا في مصر سنة ١٩٥٢ لا معنى له. لان نشوء الموقف الثوري في ذاته معناه أن مسيرة الاصلاح قد فشلت.

لقد عشنا قبل ١٩٥٢ ونعرف ما حدث لقد كنا في انتظار الثورة وكانت الفكرة معلقة في الهواء ولكن من يلتقطها ؟! الضباط الاحرار انتدبوا أنفسهم لتنفيذ الثورة بطريقتهم كما انتدب الحزب البلشفي نفسه للقيام بالثورة بطريقته. كلمة بطريقته مهمة لاننا سنحاكم كل منهما على طريقته وهذه مسألة مهمة.

أصل إلى النقطة الأساسية وهي تساؤلات الاستاذة **فريدة** حول موضوع الطبيعة الانسانية ويبدو أنني لم أوضح نفسي بشكل جيد. أنا أقول إن موضوع الطبيعة الانسانية موضوع فلسفي مفتوح للنقاش بين الماركسية



ثورة أكتوبر لها أهمية تاريخية كبرى فهى التى حولت اليوتوبيا إلى مشروع تاريخى.

نشوء موقف ثورى فى أى بلد معناه أن مسيرة الاصلاح قد فشلت.

الغاء الحافز الفردى نظرة مثالية مخالفة للطبيعة الانسانية.

من الممكن فى الدولة الاشتراكية القبول بالاستثمار الخارجى والسماح بالقطاع الخاص.

وغيرها من المذاهب الفلسفية.

أنا أريد أن أركز على أخطاء ماركسية فادحة فى النظر إلى الطبيعة الانسانية من زاويتين: موضوع الفردية فى مواجهة الجماعية . وموضوع الاعتبارات المادية فى مواجهة الاعتبارات الروحية. وأنا أقول أن الخطأ التاريخى أن اللينينية انحازت فى الواقع إلى النظرية الجماعية فى النظر إلى الطبيعة الانسانية بمعنى أنها صادرت موضوع الحافز الفردى وقالت إنه ليس مهماً. عندما انظم الزراعة اعمل مزارع جماعية. والحافز الفردى ليس مهم فى مسألة الزراعة المهم تغيير شكل الملكية . وتأميم أيضا كل الصناعات الصغيرة . وتأميم كل شئ . أما بالنسبة للمواطن فهو مواطن يعمل لصالح المجتمع ويعمل للصالح العام . فى رأيى ان **زيف هذه النظرة قد ثبت تاريخيا ومن واقع التجربة السوفيتية.**

ونحن نعرف أنهم عندما وجدوا أن إنتاجية المزارع الجماعية التعاونية ضعيفة . اعطوا لكل فلاح خمس هكتارات أو خمس فدادين كمزرعة خاصة يبيع إنتاجها فى السوق . فكانت النتيجة أن إنتاجيتها أصبحت أكبر من إنتاجية المزارع الجماعية. لماذا ؟ لان الفلاح يعمل لحسابه ويبيع فى السوق.

أود أن أقول هنا أن الغاء الحافز الفردى نظرية مثاليه مخالفة للطبيعة الانسانية . فالانسان بحسب التعريف يجب أن يعمل لمصلحته الخاصة وهذا لا يتنافى مع أن يعمل للصالح العام. نقول فى النهاية مطلوب نظرية متوازنة.

الانحياز إلى مفهوم اقتصادى مادى فى التاريخ يتجاهل كثيرا موضوع الجوانب الثقافية والاجتماعية للاسف الشديد . الماركسية ركزت على صراع الطبقات والجانب الاقتصادى ، وعلاقات الانتاج فى حين أن مسألة البناء الفوقى كانت من أضعف التنظيرات فيها كانت عبارة عن عموميات ولم توضع الانساق المعنوية فى المجتمع موضع الاعتبار مع أنها قد تؤثر فى التاريخ أيضا. لان المسألة ليست علاقات انتاج وقوى انتاج فقط.

وهكذا لم توضع الاعتبارات الثقافية فى الاعتبار وتم تجاهلها . واتخذ موقف سلبى من النسق الدينى. وهذا فى رأيى كان خطأ تاريخياً ترتب عليه الكثير من الأشياء بعد ذلك ، وهى قمع الناس وعدم احترام مشاعرهم الروحية بالمعنى الفعلى لكلمة روحية.

لقد أحسست من كلام **د. ابراهيم** أنه يتبنى نظرة تبريرية لما حدث . ويتكلم عن القهر وكأنه كان ضرورة بحكم الاعتبارات المحلية والتحدى الخارجى. **أنا لا أفهم ضرورة القهر الذى ارتكبه ستالين لتصفية المثقفين السوفيت وجنرالات الجيش الروسى. فما هو منطق هذا القهر؟ ما هو منطق قهر الفلاحين ومصادرة المواشى منهم عند تطبيق السياسة الزراعية للتأميم؟ ما هو منطقه؟.**

هذا منطق ضد الجماهير قهر ضد الجماهير التى يدعى الحزب الشيوعى انه يعمل لمصلحتها. وقهر ضد المثقفين . ما هو منطقه ؟ ما هو منطق المحاكمات والاعدامات وتصفية النخبة الثقافية التى تمت؟ أعتقد أنه ليس فى ذلك أى منطق. لا تحديات داخلية ولا تحديات خارجية . هذا انحراف بالسلطة وإجرام فى حق الشعب السوفيتى . لابد أن نعترف بشجاعة وبنزاهة أن هذا هو الحكم الحقيقى لما حدث.

هذه مسائل مسجله ومعروفة. ولنرجع لتقرير الحزب الشيوعى فى المؤتمر العشرين . وما ذكره **خروشوف** من فضائح لا مبرر لها. وبالتالى فالقضية هنا قضية لابد من إدانتها بوضوح شديد وإلا سيؤدى التفسير البعدى- بتعبير **د. ابراهيم سعد الدين** -إلى تبرير ما حدث فى أى تجربة سواء كانت الناصرية أو الشيوعية. وهذا ليس صحيحا فقد كان هناك اختيارات مختلفة.

ميزة عرض **د. ابراهيم** أنه أوضح لنا بتفصيل ودقة ما هو منطق السياسة الزراعية ومنطق التأميمات التى حدثت . وهل كان هناك خيارات أخرى أم لم يكن هناك خيارات ؟**د. ابراهيم** يقول إنه لم يكن هناك خيارات فى ضوء التحديات الموجودة.

أنا أقول كانت هنا خيارات أخرى لو كان اتيح حوار «ديمقراطى» فى المجتمع . فهل كان هناك مجال لذلك؟ نعم كان هناك مجال لكن **لينين خضع لاغراء السلطة المطلقة**

والدليل أنه منع النقاش داخل الحزب. **فهو لم يقهر الاحزاب الاخرى فقط ولكنه قهر وصفى المعارضة داخل الحزب.** قال نحن لا نريد ضوضاء . فما مناسبة ذلك؟ وفى نفس الوقت قضى على الحوار الديمقراطى فى المجتمع.

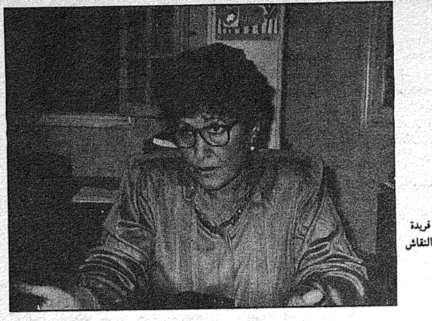
المثل التاريخى المهم فى عملية القهر للاحزاب التى تم ضربها هو **حزب الاشتراكيين الثوريين** والذين كان لهم وجهة نظر مخالفة فى السياسة الزراعية . لم تتم مناقشتهم . ربما لو كان هناك حوار ديمقراطى لتم التوصل إلى حل اخر غير الحل المتطرف الخاص بالتأميمات الكاملة أو المصادرة الكاملة للملكية الارض التى أدت إلى كوارث بعد ذلك.

إذن فمسألة الانحراف بالسلطة ومصادرة الحوار الديمقراطى مسألة لابد أن نقف عندها طويلاً فعلى الرغم من ان روسيا القيصرية كان بها ديمقراطية فى هذا الوقت وكان فيها تاريخ «ديمقراطى حافل قبل الثورة» من الممكن أن ينبنى عليه حياة ديمقراطية سليمة نجد أن لينين قمع كل ذلك وألغاه.

بالنسبة لمسألة المذاهب السياسية.. مفهوم الحزب، وديكتاتورية البروليتاريا إلى اخره. أنا اعتقد أن **صيغة الحزب الشيوعى المنفرد بالساحة. أو الحزب الشمولى الواحد سقطت نهائيا وإلى الابد** . وهذه أحد الدروس الايجابية من فشل الاتحاد السوفيتى.

حكاية وجود حزب واحد يدعى أنه يحتكر الحقيقية السياسية المطلقة وهم باطل . لان التعددية مسألة اساسية . والحوار مسألة أساسية. أما تصفية باقى الاحزاب وقمعها وقهرها والانفراد بالسلطة هو الذى أدى إلى ما حدث فى النهاية. وبالتالى أعتقد أن من الدروس الكبرى مسألة سقوط نظرية الحزب القائد الشمولى المنفرد بالحقيقة السياسية . وأيضا سقوط نظرية ديكاتورية البروليتاريا . وعلى كل حال. فلقد اسقطت الشيوعية الاوروبية ذلك- كما قلت سابقا- وقالت ان هذا لا يجوز ولا يصح وأننا من الممكن أن نصل إلى الاشتراكية من خلال الانتخابات البرلمانية .. إلى اخره. وهذه مسألة لابد أن نقف عندها طويلا.

هل كان من الممكن أن تؤدى سياسة النيب إلى احداث توازن فى الاداء الاقتصادى للنظام مما كان من شأنه أن يجعله ينجح ولا يفشل؟ أنا أقول نعم . **لو اتيح لسياسة النيب أن تستمر ربما لانقذ النظام السوفيتى نفسه من الفشل بالمعنى التاريخى للكلمة** . أنا أقول نعم بناء على تقرير لينين نفسه- الذى كتبه عن الموضوع لان حججه مقنعة.



فريدة النقاش

قبل **لينين** الاستثمار الاجنبى فى مجال البترول- هذا مكتوب فى التقرير- نعم قبله بضوابط ولكنه قال ليس هناك ما يمنع ذلك. وهذا هو الموقف الذى تتخذه الصين بعد كل هذه السنين.

إذن فانه من الممكن تحت ضوابط الدولة الاشتراكية أن تقبل باستثمار خارجى وان تسمح بالقطاع الخاص .وبالتالى أنا أعتقد أنه من الاخطاء الفادحة فى عهد **ستالين** أنه قضى على سياسة النيب والغاها. والتى كان من شأنها -هذا من وجهة نظرى -أن تحدث توازناً فى البناء الاقتصادى لهذا النظام الذى انغمس فى التخطيط المركزى الجامد المنفصل عن الواقع.

سنأتى بعد ذلك إلى موضوع الستالينية التى لم يحب أى من حضراتكم أن يتطرق لها.

فريدة النقاش

نحن لم نصل إليها بعد

السيد ياسين

نحن نريد أن نصل إليها لان هذه مسألة بالغة الخطورة. لاننا عندما نقول أن هذا حزب ثورى أتى من وراء تبنى مطالب الجماهير- كما تقولون- والجماهير التى قادته من أجل الثورة . وهكذا أتى الحزب الطليعى البلشفيكى واستلم السلطة وكل شئ .. هذا جميل جداً.

لكن كم سنة ظل **لينين** فى الحكم؟ ثم بعد ذلك استلم **ستالين** والذى حدث بعد أن وصل **ستالين** ؟ وما هى الحكاية بالضبط؟ **ما هى الاليات التى جعلت هذه الشخصية السياسية التى كانت محل طعن من لينين نفسه يتسلم الحزب ويصادره لحسابه ليمارس عمليات الاعدام والمحاكمات الصورية وقمع الجماهير والمثقفين؟ أين اختفى الحزب واين كان من كل ذلك؟** هذه مسألة اعتقد أننا يجب أن نبحثها بعمق. لانها قد تكون هى بذرة الفساد التى أدت إلى الانهيار بعد ذلك . وفى رأيى أن هذا صحيح لان قمع الحوار فى المجتمع والارهاب لابد أن يؤدى إلى انهياره.

الاستاذة **فريدة** ادهشتنى عندما ركزت على الجانب الثقافى . وقالت إنه كان مهماً وما إلى ذلك نعم كان الجانب الثقافى مهماً. والبعض يقول أنه كانت هناك إنجازات ثقافية عظمى فى الاتحاد السوفيتى فالاسطوانة كانت رخيصة بـ ٢ روبل والكتاب كان رخيصاً . وبالفعل هذا صحيح ولكن عن أى ثقافة اذا كان النظام يقوم على القهر وقمع حريات المواطن ومنعه من الحركة؟ أى ثقافة فى ظل سيطرةالKGB على المجتمع كله؟ أى ثقافة فى ظل كل هذا لا معنى لها.

الثقافة معناها توافر الشروط الموضوعية لازدهار الشخصية الانسانية كى تعبر عن نفسها نعم الاليات كانت متوافرة من بولشوى واوبرا .. وهذا جميل جداً . ولكن انك تكون ماشى خايف ومش قادر تتحرك وتقول انهم عملوا انجازات ثقافية !! **الانجازات الثقافية لا تكون بإلغاء إنسانية الانسان . هذه مسألة أساسية أصبحنا ندرك الان أهميتها القصوى حتى من خلال تجربتنا المصرية.**

يبقى اللغز الخاص بانهيار **الاتحاد السوفيتى.** لقد ظللنا لفترة طويلة فى محاولة فهم ما حدث. وما زال هناك علامات استفهام رغم ما قدم من تفسيرات عقلانية . وما زال هناك اندهاش **ومن حقنا أن نندهش كيف تقوم**

إمبراطورية كاملة بتفكيك نفسها؟.

ارباتوف أصدر كتاباً مهماً جداً اسمه «The System» أظن أن الناس لا تعرفه جيداً. يقدم ارباتوف الذى عمل مستشاراً لاربع أو ست رؤساء جمهوريات سوفيت تفسيراً لانهيار الاتحاد السوفيتي ينبغى أن نتأمله. يقول:إن **أحد الأسباب الحقيقية للانهيار كان جمود بيئة صانع القرار وان صناع القرار كانوا معزولين عن الواقع من ناحية وكان لديهم رهبه وخوف من أن يقولوا الحقيقية ويعرضوا للأوضاع بشكل حقيقي. وانه فى ظل تمجيد إنجازات الثورة كل يوم وفى ظل الاحتفالات وغير ذلك كان هناك بعد للتقارير الرسمية عن الواقع الحقيقى. مسألة جمود بيئة صنع القرار ينبغى أن نتأملها جيداً.**

السؤال المهم الذى أود أن أختم به كلمتى يدور حول أن هناك جدل شديد دائما بين من يفاضلون بين تأثير العوامل الخارجية والعوامل الداخلية على عملية الانهيار. فمن يريدون تبرير تجربة ما سواء كانت التجربة الناصرية أو التجربة السوفيتية. سيقولون إن التحديات الخارجية والعوامل الخارجية وحصار الرأسمالية للتجربة وعندنا حصار الاعداء للناصرية هى التى ادت إلى انهيار التجربة كل هذا جميل. وهذه وقائع لن ننكرها. ولكن ما علاقة كل هذا بالقهر الداخلى؟ فهل قالت الرأسمالية لستالين إعدم هؤلاء الناس أو صفى المثقفين؟ هذا كلام ليس له معنى. **فى رأيى أننا حين نأتى لتقييم تجربة ما بالمعنى التاريخى للكلمة- فمع وضع التحديات الخارجية فى الاعتبار- لابد أن نتعمق فى أسباب الخيبة الداخلية والتقصير الداخلى وسلوك النخبة السياسية الحاكمة هذه مسألة أساسية. ولايجدى فى تفسيرها أبدا الحديث عن عوامل خارجية.**

د. ابراهيم سعد الدين

فى الحقيقة أنا لا أريد أن آخذ الكلمة مرة ثانية. ولكننى أريد تصحيح انطباع يهيئ لى انه وصل للاستاذ **السيد من كلامى**. فعندما ذكرت ان الثورة فى ظروف مجتمع كالمجتمع القيصرى بتركيبته الطبقية الموجودة مع التمسك بهدف التغيير الشامل كانت لابد أن تؤدى إلي استعمال القهر. لم أكن على وجه الاطلاق أتحدث عن **ستالين** وما حدث بعد ذلك.

أنا أقول أنه فى أى حالة من الأحوال عندما تستولى اقلية ثورية على السلطة فى بلد ما. وفى أوضاع طبقية غير مهيأة للتحول العميق الذى تدعو إليه هذه الاقلية الثورية. فان هذه الاقلية الثورية ستجد نفسها مضطرة لاستخدام القهر. وأنا عندما اتكلم فليس معنى ذلك أننى اتكلم عن الجرائم التى تمت. ولكن لتسمحوا لى أن اذكر بعض الحالات التى اتكلم عنها وهى التى أدت إلى النيب فما الذى أدى إلى النيب وطرح لينين للنيب؟. **مظاهرة جامعة ترانستاد وبجوار بتروجراد**. هذه الحامية كانت من الجيش الاحمر ومكونة أساساً من أبناء الفلاحين قامت بنوع من التمرد فاستخدم فى مواجهتها القهر مثلما حدث للطلاب فى الميدان الاحمر ببكين. بعد أن استخدم القهر ضدهم بدأ **لينين** يبحث من هم هؤلاء ولماذا ثاروا. عند ذلك بدأ يدرك أوضاع الريف وما آلت إليه. فطرح فكرة النيب.

ما أقصده هنا هو الآتى:

النظرية الماركسية تتكلم عن ديكتاتورية البروليتاريا باعتبارها أوسع الديمقراطيات. ولكن ذلك مستحيل عندما تستولى أقلية ثورية على السلطة فى مجتمع وتحاول أن تحوله لذلك وخصوصاً عندما تكون أوضاع باقى طبقات المجتمع ليست متقبلة بعد لهذا المطروح. **فعندما نأتى لنتكلم عن تحرير المرأة فى بلد مثل افغانستان سنجد أنه كان وراء أول قتال ضد السلطة الثورية الجديدة. الاخوة** الثوريون كانوا يريدون تحرير المرأة وهذه مسألة مهمة جداً ولكن هذه الفكرة مرفوضة فى مجتمع مثل المجتمع الافغانى وكانت أول منطلق للمقاومة المسلحة للنظام الجديد.

أنا لا أبرر أحداثاً معينة. فهذا ممكن أن يقودنى إلى عكس ما أتكلم عنه. **عموماً فعملية الاستيلاء على السلطة بواسطة أقلية ثورية ستؤدى فى النهاية إلى نوع من القهر شئنا أم أبينا.**

السيد ياسين:

أنت لم تعرف القهر يا د. إبراهيم. أنت لم تعرف القهر الذى استخدم ضد الفلاحين. لقد انتزعت المواشى من الفلاحين بدون تمهيد سابق وهذا ما أدى إلى النيب كما يقول د. ابراهيم **لماذا لم تتكلم عن أخطاء السلطة الثورية فى استخدام القهر بدون تمييز؟** فكما قلت سيادتك بالضبط أن النيب كان مبعثه هذا القهر. فالفقراء كانوا متمسكين بارضهم ومواشيهم ولم يحدث لهم تمهيد حيث صدر مرسوم مصادرة الملكية الفردية سنة ١٩١٧ بعد الثورة بقليل دون اقناع الفلاحين أو أى فرد. **لسان حال السلطة يقول أن هذا قراره بالغاء الملكية الفردية والذى يتمرد على ذلك نقهره. هذا كلام خطير».**

د. ابراهيم سعد الدين:

فى كل ما أقوله هنا أنا لا أبرر ما حدث ولا أفسره ولكننى أقول- وهذه نظرتى بشكل عام للأمور- أن الاستيلاء على السلطة بواسطة أقلية ثورية فى وضع ناضج للتحول يؤدى بالضرورة للعنف. كون ان هذا العنف اتخذ أسلوبا أكثر مما يلزم أو أسلوباً اجرامياً إلى كل هذا الكلام. فانا لست فى موضع الاعتراض عليه أو تبريره.

السيد ياسين:

وما رأيك فى القهر الستالينى؟.

د. ابراهيم سعد الدين:

أنا شخصيا أرفض كل ذلك ليس بالنسبة لما قام به ستالين فقط ولكن لما قام به الحزب. أنت قلت كلاماً وأنا معك فيه وهو أن **جذور الستالينية هى فى قرارات المؤتمر التاسع للحزب الذى اعتبر أن إعلان مواقف مخالفة لموقف القيادة هو موقف انقسامى.** أنا لا أنكر هذا ولو رجعت لكتابى بعنوان «ازمة المجتمع الاشتراكى» ستجدنى أتكلم عن ذلك. بل أن هناك الكثير من التصورات فى إطار الموقف اللينينى هذه التصورات ثبت أنها غير حقيقية فعلى سبيل المثال لا الحصر:

عندما نأتى للموقف من نقابات العمال. سنجد أن الأعمال النظرية تتكلم عن نقابات العمال باعتبارها. مدرسة للعمال ومدافع عن الطبقة العاملة وقائدة لها فى حركتها. ولكن فى الواقع العملى فإن النقابات تحولت إلى ملحق. وهناك الكثير من المسائل التفصيلية لذلك.

لقد حددت أمرين أراهما لهما اهميتهما الكبرى فى ترتيب الحوادث بعد ذلك وهما **الموقف من البرجوازية الصغيرة نظرياً وتطبيقياً. والموقف من القضية الزراعية وطبيعة حلها.** وهاتان المسألتان لهما أهميتهما الكبرى. فحقيقة انه كان هناك صراع بعد ذلك حول السرعة أو حول المدى أو متى فى عملية تطبيقهما. ولكن لم يكن هناك خلاف نظرى حول ذلك. الخلاف النظرى كان حول إلغاء النيب أم الاستمرارية فيه. فالخلاف حول المسألتين اللتين طرحتهما كان خلافا حول مدى السرعة When and not if **ومن هنا فانا أطرح هاتين المسألتين**

> **فريدة لنقاش:**
>
> *** الماركسية معيارها الممارسة ولا يمكن الفصل بين النظرية والتطبيق.**
>
> *** الطرح السلامى هو باستمرار طرح اشتراكى .. والعدوان دائما عدوان امبريالى رجعى.**

للتفكير فيهما وليس دفاعاً عما كان بل للتساؤل حول ما إذا كان ضرورياً؟.

د. فوزي منصور:

حقيقة أجد نفسي على اتفاق مع أغلب النقاط التي أثيرت من مختلف المتحدثين لأنني أرى فيها جوانب متعددة لموضوع واحد وأرى أن التوافق فيها أقل بكثير من التناقض ولذلك لن أعود لما طرح. فيما عدا مسألة بسيطة هي التي اثارها الأستاذ **السيد ياسين** . وهي مسألة الظروف الخارجية والظروف الداخلية. فلقد ركزت عليها ليس من قبيل التهوين من أهمية الظروف الداخلية أو الأخطاء الداخلية الجسيمة . بالعكس أظن أنا أكدت على أنه مع التسليم الكامل بالأخطاء الجسيمة التي تعرضت لها الثورة لأسباب داخلية فانها كان محكوماً عليها بالرغم من ذلك بالفشل للأسباب التي ذكرتها.

أنا قلت - وربما يكون ذلك رأي متطرفاً قليلاً- أنه حتى لو لم ترتكب **هذه الاخطاء الجسيمة فبسبب عدم التوازن بين القوتين فانه كان محكوما على الثورة بالفشل** اذا كانت القوى المناهضة للرأسمالية قد نشأت في بلد قواه الانتاجية شديدة التخلف بكل ما يرتبط بذلك من تخلف في العلاقات الاجتماعية وحتى الوعي العام والجوانب الثقافية. كل هذا في مواجهة عالم لا تزال القوى الرأسمالية في غالبيته هي التي تحتكر القوة والاقتصاد وتوابعها في البلاد المستعمرة تخدم على هذه المراكز. إذن فمن أول الأمر المعركة كانت غير متكافئة.

ومن هنا فطالما أن الثورة لم تنتقل إلى البلدان الأكثر تقدما فان قوى الرأسمالية كانت لابد ستهزمها إن عاجلاً أو آجلاً . كل هذا مبنى على فكرة بالرغم من بساطتها إلا انه قد ترتب عليها في الواقع أشياء خطيرة من الناحية النظرية والناحية العملية وهي فكرة أن وحدة التحليل الأساسية هي الاقتصاد العالمي.

لو اخذنا بهذه الفكرة فحتماً سيترتب عليها أشياء كثيرة . فعلى سبيل المثال فان التفرقة السليمة جدا التي أشار اليها الأستاذ **السيد ياسين** لا تصبح قائمة. لاننا لو أخذنا نظام الاقتصاد العالمي كوحدة متكاملة لن يكون هناك عوامل خارجية وعوامل داخلية.. وإنما أصبح الصراع في داخل هذه الوحدة المتكاملة بين قوى تنادي بالاشتراكية وقوى متمسكة بالقديم ومستميتة في الدفاع عنه. ولأصبح أيضا هو الصراع الرئيسي.

أنا لا أريد أن أنتقل للنقطة التي كنت أود البدء بها قبل أن أتعرض لبعض ملحقات هذه الفكرة ففي محاولتي الذاتية لفهم ما حدث في روسيا القيصرية أو الجانب الاخر للثورة الاشتراكية أو الثورة البلشفية كنت



د. ابراهيم سعد الدين

أميل حتى الستينات إلى تعميم فكرة **لينين** عن حدوث الثورة الاشتراكية في أضعف حلقات النظام الرأسمالي. وتعميم هذا معناه أن الثورة الاشتراكية مآلها أن تنتقل شرقاً باستمرار في البلدان الأكثر تخلفا لانها هي المهيئة للثورة بحكم احتياجها إليها. اعذروني ان كنت ابسط فالنظرية لها أسس أكثر تعقيداً.

في السبعينيات نظرتي تغيرت بناء على تغير نظرتي لما حدث في الاتحاد السوفيتي .**وأصبح ما يسمى بالثورة الاشتراكية من وجهة نظري هو في حقيقة الأمر الأسلوب الذي تنتهجه البلدان المتخلفة لتطوير قوى انتاجها في عالم يسوده نظام واحد** . لانه لا سبيل لها أن تطور قواها الانتاجية في مواجهة الرأسمالية العالمية المسيطرة بالطرق الكلاسيكية، ومن ثم لجأت إلى عمليات التخطيط وتعميم وسائل الملكية الجماعية على الأقل في وسائل الانتاج المتقدمة. باعتبار ان هذه هي اقصر الطرق في محاولة اللحاق بما تخلفت عنه. كان هذا في السبعينيات.

وأظن أن ابراهيم يذكر الكتاب الصغير الذي يدور حول ثورة العالم الثالث والتطور المتمركز حول ذاته المعتمد عليها هذه الفكرة.كانت تؤدي إلي انكار صفة الاشتراكية عما كان يحدث في عالم البلدان المتخلفة . باعتبار أنه محاولة للحاق بطرق مختلفة.

هذه المحاولة التي كانت تسمى باسم الثورة الاشتراكية انهارت للأسباب المعروفة التي كان الجزء الأساسي فيها مرتبطاً بعمليات القهر التي أشار إليها الاستاذ السيد ياسين والتي كانت مرتبطة هي الأخرى بما اسميه الخطيئة الأولى وهو استيلاء الاقلية على السلطة لتنفيذ مشروع ليست الأغلبية ناضجة له أو مقتنعة به. وهذا هو الذي أدى إلى ما حدث من مظاهر للقهر والبطش سواء على المستوى الفردي أو على مستوى الكولاك والفلاحين.

ولان هذا هو تطور تفكيري فاسمح لنفس بالانتقال مباشرة للنقط ٣، ٤ عسى أن يكون في ذلك اجابة عن التساؤلات المطروحة والتي سبق اثارتها والمتعلقة بمستقبل الاشتراكية.

السيد ياسين:

أنت لم تتكلم عن ستالين والحزب. أريد رأيك في موضوع مصادرة ستالين للحزب؟.

د. فوزي منصور:

هذا أحد الأخطاء.

السيد ياسين:

أنا أريد تفسيراً عقلانياً .كيف استطاع أن يصادر الحزب كله لصالحه ؟لم يجبني أحد على هذا السؤال؟.

د. فوزي منصور:

هذا تفسير تم التأصيل له نظريا بفكرة المركزية الديمقراطية والتي استخدمها لمقاومة خصومه الشخصيين وخصومه السياسيين.

السيد ياسين:

وأين كوادر الحزب لماذا لم يعترضوا ؟ حزب كامل بكوادره كانوا ينتظرون كعناصر في انتظار أن يتم اعدامهم هل هذا كلام؟ هذا شئ غريب ولابد من تفسيره.

د. فوزي منصور:

أستاذ سيد أنا لا أريد أن أرد عليك ولكنني أريد أن اذكرك بكلمة **خروشوف** الشهيرة عندما قدم للمؤتمر العشرين نقده للستالينية. فوقف أحد أعضاء الحزب وقال من الذي يتكلم؟ فلم يرد أحد. قال أنا كنت مثلك.

السيد ياسين:

هذه كارثة فمن المفترض أن هذا حزب ثوري وصاحب نظرية ثورية. وكوادره تربت على الديمقراطية. لانه كانت هناك ديمقراطية قبل الثورة . فكيف ظلوا ضحايا لهذا النظام؟.

د. فوزي منصور:

أنا لا أحتاج أن اذكرك أنت بالذات ببعض السوابق التاريخية لذلك . بل أنني ساحدد سابقة تاريخية لذلك وهي الثورة الفرنسية .**الثورة الفرنسية قامت أيضا على مبادئ ذات قيم عليا ومثاليات تجاوزت فيها الفكر الانساني في مجموعة بالنسبة للمسائل الاجتماعية قبل ذلك. ومع ذلك أنتهت إلى أن قادة هذه الثورة العالية المثل والتي كانت تهدف إلى تحقيق الحرية والاخاء والمساواة انتهوا إلى اعدام وتصفية بعضهم البعض.**

إذا كنت تريد الرد أو جزءاً من الرد، حيث أنني لم اتدبر هذه المسألة الان. فيبدو

لي أن هذا جزء من ثمن العملية الثورية في أحيان كثيرة. ولكن هل المسألة تتساوى هذا الثمن أم لا؟ فهذه من المسائل التي يجب بحثها في تعمق وباستفاضة . هذا يصب مباشرة في الفكرة التي أريد الحديث فيها.

حتى وقت قريب كنت أسلم بالتفسير الذي قالته الاستاذة **فريدة** عن الفرق بين الثورة الاشتراكية والثورات السابقة. من ناحية أنها اختلفت كيفيا مع كل الثورات السابقة من زاوية القضاء على الاستغلال حيث كانت كل الثورات السابقة تحل استغلالاً مكان استغلال. ومن هنا فالثورة الاشتراكية تنطوي على قطيعه كيفية مع القديم كله. أنا الان أميل أكثر إلى القول بان **الثورة الاشتراكية يجب أن تعتبر من جانب دعاتها امتداداً لمبادئ الثورة الفرنسية**. فبالنسبة لشعار الحرية بكل معانيه وجوانبه المختلفة والمتعددة- الحرية الفردية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون والتعددية .كل ذلك يجب أن يدخل تحت الشعار العام الخاص بالحرية.

أنا الان ونتيجة لما يحدث في الثورات والمقارنة بين الربح والخسارة بتعبير المحاسبين. أقول أنني مع عدم ربط المبدأ الثوري أو الحل الثوري بانسداد كل الطرق في وجوه التقدم. لان هناك أوضاع تقف فيها السلطة بقوة المدفع وقوة البندقية وقوة الراديو وقوة التلفزيون وقوة الإعلام كحاجز مانع أمام كل محاولة للتقدم. وفي هذه الحالة **على القوى التي تفكر في انتهاج طريق الثورة أن تفكر مرة واثنين وعشر مرات فيما إذا كان الطريق الثوري سينتج مجتمعا** أفضل أم أنه بطبيعة الطرق التي سيسلكها سيؤدي إلى نتائج سلبية ربما فاقت في فظاعتها السلطة التي تحاول التغلب عليها.

وهنا فأنا مع القول بأنه من الممكن اذا صرفنا النظر عن الاثار الايجابية العظمى للثورة الاشتراكية على المستوى العالمي- أنا لم أصرف النظر عن هذا العامل- والتي ركزت فيها على تفكيك النظام الامبريالي واعطاء الشعوب الخاضعة امكانية التقدم . **أنا أتصور أنه بدون هذه الثورة ربما كان المجتمع الروسي وبطرق تدريجية وصل إلى أوضاع أفضل من كل التضحيات التي قدمها** أنا أعرف أن هذا رأي جرئ ورأى مخالف للمألوف ولكنني أضع تحليلي على مستويين:

على المستوى العالمي أرى أن الثورة الاشتراكية قامت بدور ايجابي نتيجة اطلاق باب الامل وباب الحركة والنشاط والثورة أمام شعوب العالم الثالث للتحرر من الأمبريالية وتفكيك النظام الامبريالي.

أما على مستوى الشعب الروسي فمحتمل جدا أن مجمل النتائج سلبية أكثر منها ايجابية بدليل ما يحدث حتى هذه اللحظة في روسيا. أكرر أن هذا رأي جرئ ولكننا اذا تقاعسنا في هذه اللحظة التاريخية عن ابداء الرأي مهما أبدت غرابته فلا أمل في المستقبل.

حتى أتابع الحديث أقول أنه ينبغي على **الاشتراكيين أن ينظروا للثورة كتطبيق فعلي لمبادئ الثورة الفرنسية** وذلك في إطارين:

إطار مفاهيم معمقة بحيث لا تنصرف كلمة المساواة إلى الديمقراطية السياسية فقط وإنما تنصرف أيضا إلى الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية بكل ما يستلزمه ذلك من تغيير في أساليب الانتاج وفي علاقات الانتاج.

الإطار الثاني هو الا يفقد الاشتراكيون ابدأ فكرة أو مبدأ ان النظام الذي نعيش في ظله الان هو نظام عالمي في الأساس ومن هنا عندما يفاضلون بين هذا الطريق أو ذاك للوصول إلى أهدافهم **ينبغي أن يدخلوا في حسبانهم ردود الأفعال الخارجية ومدى قدرتهم على التغلب عليها أو مقاومتها.**

في تصوري أن فكرة « **ان النظام الاقتصادي العالمي هو الوحدة الأساسية للتحليل** »فكرة حاكمة من الممكن أن نخلص منها إلى احتمالين.

أولا من الناحية النظرية البحتة . طالما أن وحدة التحليل النظري في النظام الذي يعيش كل البشر في ظله هي النظام الرأسمالي العالمي . فان أي تغير جوهري فيه ينبغي أن يكون على المستوى العالمي . والذي يؤدي بنا إلى توقع حدوث الثورة الاشتراكية العالمية في مواجهة الرأسمالية العالمية.

في حدود متابعتي للجدل الدائر ومعرفتي بالجدل الذي دار في العشرينات وتطوراته فان هذه الفكرة لم تعدم أبداً بعض دعاتها. **تروتسكيين** في أول الأمر. وفي الوقت الحالي العديد من الاشتراكيين في مواجهة خيبة الامل واعادة النظر في النتائج العملية لقيام الثورة في بلد متخلف . مما أدى إلى صعوبة تحقيقها لاهدافها وانهيارها .مما جعلهم يميلون إلى ضرورة قيام الثورة الاشتراكية على المستوى العالمي. أنا أحب أن أؤكد أنني لست مقتنعا بذلك على الاطلاق.

أنا أعتقد أن هناك تناقضا رئيسيا يحكم العالم هو التناقض بين مراكز العالم المتقدمة وبين أطرافه المتخلفة ، يترتب على ذلك أنني استبعد حدوث الثورة الاشتراكية التي تشمل العالم كله.ومع ذلك أنا استبعد جنباً إلى جنب ثورة العالم الثالث أو نجاح ثورة موحدة أو منسقة للعالم الثالث أو لاطراف النظام الرأسمالي في مواجهة النظام الرأسمالي المركزي.

ولكن السؤال المطروح هنا .**هل يفقد الاشتراكيون الامل؟** أنا أدعي اطلاقا . هناك مجال للفكر والامل الاشتراكي سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان المتخلفة.

في البلدان المتقدمة ليس فقط نتيجة التناقضات القديمة ولكن نتيجة مجموعة من التناقضات الجديدة .حيث ظهرت مفاهيم أعمق للتناقضات المجتمعية يدخل في عدادها مثلا وضع المرأة والبيئة كل هذه عوامل توحد طبيعة العمل نفسه وتغير معنى العمل . وترتب على ذلك أن التناقض في هذه المجتمعات لم يعد بالشكل الثنائي المصمت بين البروليتاريا والرأسمالية والذي كان متصوراً في أيام ماركس ولكن دخلت فيه قوى عديدة . فالمرآة مثلا على مختلف مستوياتها الطبقية من الممكن أن تكون عاملاً فعالاً في هذا الموضوع.

بالنسبة للبلدان المتخلفة يبدو لي أن الوضع أكثر وضوحاً . وهو أن الثورة أو العمل السياسي ما شئتم وفقاً لتعريف سأتطرق إليه بعد لحظة ينبغي أن يشمل في آن واحد . التمرد على السيطرة والاستغلال الامبريالي من المراكز لبلدان الاطراف . وأيضا التمرد على قوى القهر الداخلية . القضية هنا كيف يتم الجمع بين الامرين .بحيث تكون نتيجة العمل السياسي في مجملها ايجابية؟ .وعلى ذلك فانني سأستبعد مباشرة أن تثب اقلية على السلطة وتبدأ في فرض سلطانها بالسيف . هذا مستبعد تماماً.

في ضوء هذا. ومن خلال الدروس التي أشار إليها الاستاذ **السيد ياسين فان قيمة الثورة الروسية الباقية هي في الدروس التي يجب أن تستخلص منها**. ومن أهمها مخاطر تقدم اقلية لم تقنع بافكارها واهدافها الاغلبية للاستيلاء على السلطة لان ذلك غالبا ما يؤدي إلى مجازر أو إلى قهر من النوع الذي شهدناه.

كل هذا يوجب على القوى الثورية أن تفكر ملياً في معنى الاشتراكية وبشكل جديد ، وفي الخطوات المتتابعة التي يمكن الاقتراب بها من الاشتراكية وفي الابعاد المتعددة للاشتراكية بحيث لا تكون قاصرة على تأميم وسائل الانتاج والتخطيط **بل تشمل أيضا الجانب السياسي ، وتشمل الجانب الثقافي** ولكن ليس من الناحية

> **ابراهيم سعد الدين:**
>
> **الموقف اللينيني اعتبر تصفية الرأسمالية الصغيرة.. ضرورة لتصفية الرأسمالية وقيام النظام الاشتراكي.**

الانسانية البحتة. فالثورة الروسية كانت تتكلم كثيرا عن هذه الجوانب لكننا نعرف أن الجانب الرئيسي الذي برز فيها كان هو الجانب الاقتصادى أما الجانب الثقافى بما فى ذلك القيم الروحية فلقد أهمل وتدهور إلى حد كبير.

يجب على الاشتراكيين أو الثوريين أن ينظروا إلى العملية الثورية فى مجمل أبعادها. ويجب عليهم أيضا أن يأخذوا فى حسابهم ردود الفعل الخارجية وألا يقدموا على عمل خطير مثل العمل الثورى إلا إذا كانوا مطمئنين تماماً إلى أن الظروف الداخلية مواتية وان الظروف الدولية تحمل معها احتمالات النجاح. وأن لا طريق آخر أمامهم.

ولكن هل معنى ذلك أنه اذا لم تتوافر هذه الشروط ان نجلس مرتاحى الضمير أو أنه لا أمل فى شئ.

اطلاقا . هنا أعود إلى المبدأ القديم وهو أن **التغيرات الكمية البسيطة المتعاقبة يمكن أن تؤدى فى نهاية الامر إلى تغيرات كيفية تفتح الطريق إلى تغيرات أكبر قيمة وابعد اثراً.**

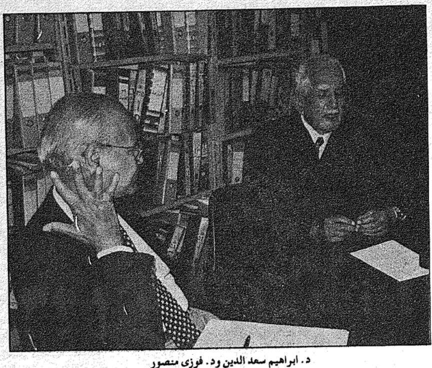
د. ابراهيم سعد الدين

بشأن سؤال أ. السيد حول ستالين والذى لم يتطرق إليه أحد حتى الآن بشكل حاسم . أنا ليس لدى اجابة حاسمة ولكننى أدعو الاستاذ سيد إلى قراءة «بتلهايم» وقيمه الاربع عن الصراع الطبقى فى الاتحاد السوفيتى لانها تعطى بعض المفاتيح لفهم الموضوع . ولكننى ألفت النظر أيضا إلى أن مسألة وجود أو عدم وجود التقاليد الديمقراطية السابقة فى المجتمع الروسى عملية مهمة جداً . فكرة الديمقراطية المركزية عملية ومهمة جداً . نفاى وجودمنابر أو انهاء وجود منابر للرأى البديل قضية مهمة جداً جداً.

وألفت النظر أيضا إلى أنه فى قضية المزارع الجماعية عندما حدثت التجاوزات فان التجاوزات لم تكن تجاوزات السلطة وأنما تجاوزات أعضاء الحزب فى الريف؟ و فى المناطق .. **أى أن أعضاء الحزب فى كثير من الأحيان كانوا يقومون بدور فى معاداة متوسطى الفلاحين والاعتداء عليهم يزيد حتى عما تقوم به السلطة المركزية.**

وهنا أتذكر مقاله كان ستالين قد كتبها وتكلم فيها كيف أن أعضاء الحزب أصبحوا مخمورين بالنجاحات التى تحدث فى المزارع الجماعية بقضائهم على الفلاحين بالتصفية الجسدية. وهو يقول لهم يا جماعة «بشويش شوية».

وماتكلم عنه هنا أنها لم تكن فقط حالة القيادة وإنما حالة الحزب كله فى إطار احتدام الصراع داخله وفى إطار الصوت الواحد الذى يخرج من المركز . وفى إطار استخدام القوة ضد أى صوت بديل . وهنا سأقول إن بداية التصفيات فى الحقيقة حدثت فى الحزب ولم تحدث فى المثقفين بهذا الشكل الواسع. كانت بداية التصفيات فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى التى انتخبت ستالين سكرتيراً عاماً وهذه العملية التصفوية التى بدأت فى داخل الحزب نفسه، كانت تتم فى إطار الاتهام الدائم بالعمالة للرأسمالية



د. ابراهيم سعد الدين ود. فوزى منصور

سواء من اليمين أو من اليسار وفى كثير من الاحيان استخدم فيها التحالف مع فريق ضد فريق ثم الدوران على الفريق الآخر.

فى واقع الأمر فان **الحزب فى سنوات الحرب الأهلية وفيما بعد ذلك بعد أن ماتت العناصر الثورية أصبح يسكنه الكثير من العناصر الانتهازية** . أنا لا أقول هذا على سبيل التبرير ولكن هذا تاريخ.

هناك بعض الأشياء التى لابد أن يقف عندها الانسان عند الحديث عن تصفية المعارضة والآراء. فسنجد ان لينين بنفسه تكلم عن الرقابة العمالية ولكن هذا فى الواقع لم يحدث وصفيت . وأيضا تكلم لينين عن دور السوفيتيات ولكن عندما عارضت السوفيتيات موقف الحزب الشيوعى الغاها عملياً.

إذن فالعملية تراكمية والعسف السلطوى المطلق لم ينشأ بين يوم وليلة ولكنه نما فى إطار مجتمع فى أوضاع معينة. وهذا يعيدنا إلى فكرة الأقلية الثورية وإمكانياتها فى الواقع على إحداث تغيير ثورى.

فريدة النقاش

فكرة الاقلية الثورية التى تستولى على السلطة بالنيابة عن الجماهير والتى تأتى على موجة الغضب الجماهيرى الواسع ليست قانوناً لكل الثورات الاشتراكية بدليل أن الثورة الصينية بعد ذلك بعدة سنوات قامت بملايين الناس. بالطبع قيادة الحزب كانت فيها. ولكن بدون قيادة الحزب كان من الصعب أن تتحرك كل هذه الملايين من البشر والتى زحفت مئات الكيلومترات من أجل تحرير الصين ومواجهة الاستعمار ومواجهة الرجعية . أو لم يكن ممكنا.

وفى فيتنام نفس الشئ لم تقم اقلية ثورية منظمة بالاستيلاء على السلطة وفرض اجندتها على الجماهير . هذا اذن ليس قانوناً ولكننى سأعود للنقطة التى قالها د.ابراهيم فى البداية و«ان هذه كانت ظروف محددة لهذه الثورة وليست قانونا للثورة بصفة عامة. فكل ثورة تصنع آلياتها بل ومن الممكن تجاوزاً أن نقول قانونها.

الشئ الثانى الذى أود أن أتكلم عنه هو أن فكرة **الاستاذ السيد ياسين التى تقول أن الماركسية اعلت من شأن المادية على الروحانية ليست صحيحة. لان الماركسية هى نفسها قوة روحية تنهض وتتأسس على تضامن الكادحين وعلى الفكرة المركزية فيها وهى المواجهة بين العمل ورأس المال. فمن غير الممكن أن نختزلها ونبسطها فى أنها أعلت المادية على الروحية أو الغت الحافز الفردى.**

كان الناس فى التجربة اللينينية شديدى الفقر ومحاصرين من كل ناحية ومفيش أكل ويريدون أن يأكلوا . فمجرد أن تأكل هذه الملايين وتتدفأ فى شتاء روسيا الفظيع فى ذلك الوقت كان ترفاً كبيراً . وحتى عن الحافز الفردى كان لابد أن تستنهض روحاً جماعية كبيرة فى البداية.

هذا أيضا ليس بقانون فبمجرد أن تحسنت الظروف قليلاً واستقرت الأوضاع . فان **لينين نفسه كتب أكثر من مرة يقول أن الحافز المعنوى غير كاف وأنه لابد أن يكون بالمباراة حوافز فردية.**

أكتفى بذلك الان ولكننى لدى الكثير سأقوله بعد الاستاذ السيد ياسين.

السيد ياسين:

أريد أن أختم ملاحظاتى بنظرة نحو المستقبل تغطى المحورين الثانى والثالث:

أولا:- أنا أقيم جداً الاراء التى قالها

استاذى د.فوزى منصور لانه اثار نقاطاً بالغة الاهمية . وأنا أريد أن أركز على نقطة قالها وهى أن هناك أناس لا يفهمون موضوع العولمة. و تعتقدون أن العولمة مسألة من نتاج الثمانينات وهذه قراءة غير صحيحية للتاريخ. فالنظام الرأسمالى عالمى منذ بدايته فى أواخر القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر.

العولمة التى ظهر مفهومها في الثمانينات ذروة تطور رأسمالى أمتد قروناً . هذه نظرة مهمة جداً حتى تستطيع أن تعرف كيف نواجه ظاهرة العولمة . أنا أريد أن أقول أن العولمة عملية تاريخية ليس معنى ذلك أنها حتمية وان لها نتائج لابد من التسليم بها. ولكن لابد أ نفهم قوانين حركتها حتى ننجح فى اتباع الاستراتيجية المناسبة لمواجهتها. ولذلك فعندما قال بعض اخواننا الماركسين أننا نريد أن نحارب العولمة فهم لا يفهمونها. أنا أسف وأنا أقول هذا الكلام؟ ولكن لماذا؟.

القوانين الخاصة بالعولمة ظاهرة بالغة التعقيد ولقد لفت نظرى أن **الحزب الاشتراكى الفرنسى** أصدر وثيقة بشأن هذا الموضوع. الذى صاغ الوثيقة هو **جاك لانك** وهو أحد المعادين للعولمة الثقافية الأمريكية وتاريخه معروف في هذا يقول فى احدى الفقرات **لابد أن نفهم قوانين العولمة الاقتصادية حتى نستطيع مواجهتها.**

فى رأيى أعتقد أن طبقة المفكرين المعارضين للعولمة فى العالم هم الان في محاولة فهم القوانين و مسألة الفهم مهمة جدا، قبل اصدار الاحكام المتعجلة، يجب أن نفهم أولاً.

إذن قضيتنا أن هناك ظاهرة أسمها العولمة وهى نتاج تاريخى لتطور طويل للنظام الرأسمالى العالمى لابد أن نفهم قوانينها.

هل هناك أمل أمام الثورة الاشتراكية؟.

من خلال تأملى لسقوط الاتحاد السوفيتى وصلت إلى نتيجة قلت **سقطت الشمولية إلى الابد ولكن الماركسية لم تسقط. لماذا؟.**

لان الماركسية فى النهاية بالتعبير العلمى ايديولوجية فيها اهداف خاصة بالتطور الاجتماعى وهذه لا يمكن أن تسقط . لان الماركسية تنادى بازدهار الحرية الانسانية والعدالة كيف تسقط هذه القيم؟ الايديولوجية قد تتوارى وقد تتجمد لكن لا تسقط أبداً.

القضية الاساسية التى نتكلم عنها الان ان **الذى سقط ليس الماركسية ولكن مشروعها لتغيير العالم هو الذى سقط** وهذه فكرة تعلمتها من كتاب**أرنسون** - وهو ماركسى أمريكي معروف يحكى خبرته مع الماركسية -بعنوان After Marxism **«ما بعد الماركسية»** . وأنا أعتقد أن هذه تفرقة دقيقة.

أى أنه كان هناك مشروع راديكالى ماركسى لتغيير العالم ثبت فشله وسقط ومن المطلوب تجديده .كيف يتجدد؟.

أنا اخذت التجدد من طرح مجموعه ماركسية فى فرنسا لتجديد الفكر الماركسى بعنوان **« بعيداً عن كارل ماركس»** بمعنى أنه آن الآوان ان نبتعد عن موضوع الشرح على المتن وتقديس النصوص الماركسية كان يقول لك أنظر خطاب انجلز لماركس سنة ١٨٦٥ ماذا قال فيه فاصبحت خطابات انجلز اشبه بالاحاديث النبوية في الفقه الاسلامى . وأصبح النص الماركسى نصاً مقدساً وهذه إحدى خيبات التفسير الماركسى ان اصحابه انشغلوا بالنصوص. أما أعضاء هذه الجماعة فيقولون «بعيداً عن كارل ماركس والنصوص فركزوا على نظريات ظهرت فى الفكر الغربى تستحق أن تكون مصادر للمشروع الراديكالى الجديد أهمها:

نظرية **جون رولز** فيلسوف جامعة هارفارد الذى اصدر كتاباً منذ ٢٠ سنة اسمه Atherory of justic . **نظرية العدل** قلب به النظرية الليبرالية . لماذا؟ لان جون رولز استفاد من النقد الماركسى لليبرالية وقال ان هناك مبدأن للعدل . الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

كانت هذه هى أول مرة يقال فيها مثل هذا الكلام فى الفكر الليبرالى ويقن فى نظرية منذ **جون لوك**. كتاب جون رولز ألف حوله ١٠٠٠ كتاب و٢٠ ألف مقاله وما زال النقاش حول هذا الكتاب وحول **جون رولز** مستمراً حتى الآن. وهذا هو أحد مصادر هذه المجموعة.

-**هابر** الالمانى له نظرية عن الشفافية والحوار فى المجتمع وهذا مصدر ثان.

-**بيتر برجر** الأمريكى مهتم بالتحليل الثقافى- مصدر ثالث.

وبالتالى فهذه المجموعة تحاول الاستفادة من الأفكار الايجابية والتى ليست ماركسية بحسب التعريف لكى تؤلف نظرية جديدة إن صح التعبير. أى أنها تعتمد على **التحدى المطروح على الاشتراكين وهو صياغة مشروع راديكالى جديد لتغيير العالم مبنى على النسق المفتوح وليس المغلق**. عن طريق الاستناد لاى فكرة أياً كان مصدرها لو أننى أستطيع أن أؤلف بينها فى جسم متناسق وهذه هى النقطة الأولى.

النقطة الثانية:- الفهم النقدى لموضوع العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاتصالية.

النقطة الثالثة :- كيف نبنى استراتيجية للمقاومة؟.

كنت فى أمريكا منذ وقت قريب وفوجئت ان هناك دراسات نقدية تحاول تكوين جبهة عالمية ثقافية لمواجهة الاثار السلبية للعولمة اقتصاديا وسياسيا حتى ان شعارها كان The Return to TheLlocal **العودة إلى المحلى** وهو عكس العولمة.

إذن نحن نقول أن **باب الأمل قد يكون جبهة ثقافية عالمية تجمع مثقفى العالم المتقدم والعالم الثالث للدراسة النقدية ووضع استراتيجيات لمقاومة الآثار السلبية لها.**

إذا كانت العولمة عملية تاريخية -مثلما أقول- لكنها ليست حتمية فلم يعد هناك حتمية لا فى التاريخ ولا فى المجتمع، فان ما **نحتاجه أن تدار عملية العولمة بطريقة عادلة تحقق الفوائد لكافة الشعوب حتى لا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على القيم التى تحكم العولمة وهذه هى القضية.**

إذا كانت البلطجة الدولية للولايات المتحدة واستخدامها حق التدخل بإحتكارها لمجلس الأمن وتسييسه ومحاصرة الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السودانى جزء من العولمة السياسية . فمطلوب تأسيس جبهة عالمية تسعى لتقنين حق التدخل حتى لا يصبح وسيلة للبلطجة ضد الشعوب باسم العولمة الدولية والشرعية الدولية. وهناك اطراف غير عربية مستعدة للمشاركة فى ذلك.

مسألة الجات. مسألة تحتاج للمناقشة أيضا. فماذا ستفعل الدول الضعيفة فى مواجهة الجات والتقدم التكنولوجى اليابانى والألمانى والأمريكى؟ فمثلاً بذلت ضغوط كبيرة على مصر لاجبارها على التنازل عن السنوات العشر التى تعطيها كفترة سماح فى مجال الدواء. هل رأيتم إلى أى حد وصلت البلطجة الدولية. انهم يريدون اجبارنا على التنازل لماذا نتنازل؟ هذا نوع من البلطجة.

إذن في المجال الاقتصادى هناك مشاكل يجب أن نواجهها. فى المجال الثقافى **هناك محاولة لصياغة ثقافة عالمية بمعايير أمريكية للهيمنة على سلوك ومقدرات الشعوب** .

وورقة حقوق الانسان يلعب بها الان ليس فى المجال السياسى ولكن فى المجال الاقتصادى على سبيل المثال رفض الاتحاد الاوروبى سلعة مصرية وقالوا انها استخدم فيها عمالة الأطفال وهذا ضد حقوق الإنسان وهنا نجد أن اللعب أصبح فى مجال الاقتصاد وليس فى مجال السياسة. إذن أمامنا تحديات وأنا أعتقد أن **التحدى المطروح علينا والذى من الممكن أن نعمل عليه .كيف يمكن أن تتكاتف جهود متعددة لمثقفى العالم كله لصياغة مشروع راديكالى جديد لتغيير العالم.**

فريدة النقاش.

أنا أتفق مع الأستاذ **سيد ياسين** فى فكرته ولكن مع بعض التغيير فبدلاً من مثقفى العالم فقط أضيف إليهم كل ضحايا الرأسمالية وكل الكادحين بما يعنى أممية جديدة.

د. ابراهيم سعد الدين :

أنا أعتقد أن طرح المشروع لابد أن يأتى من المثقفين أما كونه يعبئ كل القوى فهذه قضية أخرى. لكن الطرح لابد أن يأتى من المثقفين.



البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم

العولمة وتأثيرها على الوطن العربي

غازي الصوراني

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي- في العقد التاسع من هذا القرن- حدثاً روسياً فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية ، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها- الذي تمارسه اليوم-كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي«الجديد».

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل وإنتاج النظم المعرفية ، السياسية والاقتصادية إلى جانب الفلسفات التي تبرز وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي. خاصة وأن المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الاطراف، قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية والمادية الجديدة عبر قيادات مأزومة ومهزومة لأنظمة فقدت وعيها الوطني أو كادت، استجابة لشروط الهيمنة والتبعية أولا ولمصالحها الانانية ثانيا: وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها المركز الامبريالي تحت عناوين إعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة باعتبارها إحدى الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي«الجديد» أو ما يسمى بالعولمةGlobaization.

السؤال الذي نطرحه هنا ونحاول الاجابة عليه: هل العولمة نظاماً جديداً ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل تطورها الراهن في نهاية هذا القرن؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في بداية القرن القادم؟

أولا: المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر. ومن ثم في سياق تطورها اللاحق، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطاروطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالانتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البوجوازية الصاعدة، التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الاقطاعي القديم في أوروبا وتوحيدها في أطر قومية حديثة، في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها ، **لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة ، سوى محطة لتمركز الانتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود انسجاما مع شعار الكوسموبوليتيةCosmopolitanism أو المواطنة العالمية الذي رفعته منذ نهاية القرن التاسع عشر**، وهي نظرية تدعو إلى «نبذ المشاعر الوطنية والثقافية والقومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري» ومن الواضح أن هذا الشعار الايديولوجي صاغته الرأسمالية في مواجهة الأممية البروليتارية-Prolctarian Internation alism وجرهره«**يا عمال العالم ، اتحدوا**» لكن الازمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي/ الأمريكي في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن من جهة ، وبروز دور الاتحاد السوفياتي وما رافقه من انقسام العالم عبر ثنائية قطبية فرضت أسسا جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل من جهة أخرى، **وبتأثير هذه العوامل لم يكن أمام دول المعسكر الرأسمالي سوى إعادة النظر- جزئيا- في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللامحدود كما عبر عنها آدم سميث.**حيث توصلت إلى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لاعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الإقتصادي«**جون ما ينارد كينز**» حول دور الدولة، دون أي اهتمام جدي للتراجع الملموس حينذاك الذي أصاب شعار الكوسموبوليتية ،ومن أهم هذه الأسس:

١- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية.

٢- إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة(القطاع العام).

٣- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال.

٤- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار.

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي وحلفاؤها في الأطراف في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية **الكينزية** طوال الفترة منذ ثلاثينات هذا القرن حتى نهاية العقد الثامن منه حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الأشتراكية وبروز الاحادية القطبية الأمريكية.

على أن هذه الأحادية القطبية التي تحكم العالم منذ بدايات العقد الأخير الراهن للقرن العشرين، لم يكن مقدراً لها أن تكون بدون

تاتشر



شكلين متناقضين من التراكم: الأول التراكم السالب في بنية المنظومة الاشتراكية أدى في ذروته إلى انهيار الاتحاد السوفيتي . والثاني التراكم في بنية النظام الرأسمالي بالرغم من أزمته الداخلية، الذي حقق تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياسا بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي. **وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية . وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر ١٩٧٩ على يد مستشارها الاقتصادي «فردريك فون هايك، رونالد ريجان ١٩٨٠ ومستشاره الاقتصادي ميلتون فريدمان » وكلاهما أكد على أهمية العودة إلى قوانين السوق وحرية رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة**New liberalism **التي تقوم على:**

١- «كلما زادت حرية القطاع الخاص كلما زاد النمو والرفاهية للجميع»!.

٢- تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية ».

إنها باختصار ، دعوة إلى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد ، انسجاما مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي- إلى «حرية الملكية والسوق والبيع والشراء. ومنطقها الحتمي يؤدي إلى التفاوت الصارخ في الملكية والثروة لا إلى المساواة.. ولو تحققت درجة من المساواة لما كان للمنافسة وتراكم رأس المال حافز يستحثهما »*.

في ضوء هذه **السياسات اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين وبحماس بالغ في الترويج لهذه الليبرالية بل والضغط على كافة دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف التي تمثل كما يقول:**

د. **رمزي زكي** أول مشروع أممي تقوم به الرأسمالية العالمية في تاريخها لاعادة دمج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي من موقع ضعيف بما يحقق مزيداً من إضعاف جهاز الدولة وحرمانها من الفائض الاقتصادي وهما الدعامتان الرئيسيتان اللتان تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة».

وفي مجرى تطور الرأسمالية وفق هذا المفهوم« الجديد» وتطبيقاته المباشرة في عصر ريجان/ تاتشر، واستمراره فيما بعد، ظهرت تحولات بالغة السرعة في الاقتصاد العالمي. فقد تغيرت بنية التجارة الخارجية العالمية، وتطورت التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات وتم اخضاع الدولة في العالم الثالث للشروط الدولية الجديدة عبر نمو وانتعاش برجوازية السوق على حساب برجوازية الدولة خاصة في العالم الثالث. في هذه الظروف برزت بقوة الشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسيات،حيث ترافق معها- ومنذ سنوات قليلة فقط- **مفهوم العولمة**Globalaization، و بالرغم من أن هذا المفهوم لم يطرح أكاديميا بعد، إلا أنني أعتقد أن المدافعين عنه والرافضين له، لا يختلفون على تعريف العولمة باعتبارها صيغة تهدف إلى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة أو ما يسمى« **بالنظام العالمي الجديد**» الذي يسعى إلى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم بهدف إخضاع العالم لإدارة كونية واحدة.

إنها انفتاح عالمي بلا حدود، وهيمنة بلا حدود، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق، وهي تعني أيضا «انتقال مركز القدرات الكبرى في الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم والثقافة والبيئة من المجال العام أو الدولة- وفي بلدان المحيط بشكل خاص-إلى المجال الخاص أو البنك والصندوق الدوليين والشركات المتعددة الجنسية» ، وفي العولمة- عند استكمال شروطها- ستصبح دول العالم الثالث -والوطن العربي تحديداً- مجرد مشروعات ، يتم بواسطتها تدمير السوق الوطني أو القومي، حيث سيكون الاقتصاد في هذه الدول متعدد الجنسيات بصورة مثيرة، فلا وجود للهوية الوطنية أو القومية أو الدولة/ الامة، فالعولمة نقيض لكل هذه المفاهيم، وفي هذا الصدد يقول. **محمد الجابري** في كتابه **قضايا في الفكر المعاصر**، الصادر في حزيران ١٩٩٧ . «ان العولمة ترجمة لكلمة -mondi alisation الفرنسية التي تعني جعل الشئ على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود المقصود به العالم، الكرة الأرضية **فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية أو الدولة/ الأمة في زمن تسوده العولمة بهذا المعنى».**

ثانيا: بالطبع لم يكن ظهور مفهوم العولمة الاقتصادي معزولاً عن الانهيار الايديولوجي الذي أصاب العالم بعد غياب الاتحاد السوفياتي، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي ، بدءاً من **«عصر نهاية الايديولوجيا» إلى«صراع الحضارات» و«نهاية التاريخ عند الحضارة الغربية»** ، وهي مجموعة افكار بقدر ما تفتقر إلى الانسجام العام والتواصل مع البعد الانساني للفكر الغربي الحديث، وأعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية، فانها تتقاطع مع الافكار النازية كما صاغها **ترتيشكه ونيتشه** ، عندما تتحدث عن تفرد الحضارة الغربية- ضمن إطارها الجغرافي -بالقوة والعظمة دون أي دور أو ترابط مع حضارات العالم الأخرى ، وعلى أساس أن حضارة الغرب- كما يقول **صموئيل هنتنجتون** -لها جوهر واحد ثابت لا يعرف التغيير. وهوية مطلقة تبقى كما هي عبر القرون» وذلك الامر عند« **فرنسيس فوكاياما** » الذي يرى أنه «بسقوط الانظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الايديولوجي».

أما تصور «فوكوياما» للعالم بعد نقطة النهاية هذه- أو نهاية التاريخ أو نهاية الصراع الايديولوجي -فهو يستنتج أنه لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة،ومع ذلك فليس من الضروري عند نهاية التاريخ أن تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية، بل بالعكس يرفض هذا التجانس **ويؤكد أن البلدان التي تنتمي فقط إلى الحضارة الغربية هي التي يجب أن تؤكد سيطرتها على العالم كله على قاعدة السادة والعبيد**، لأن بلدان العالم الثالث عموماً ستكون مصدراً يهدد الحضارة الغربية سواء بشعارات التطرف القومي أو بالاوبئة والأمراض والتخلف، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم «أعداء الغد» .

وفي هذا السياق يقول« **روبرت شتراوس هوب**» في كتابه« **توازن الغد** » الصادر عام ١٩٩٤م أن «المهمة الاساسية لامريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادة واستمرار هيمنة الثقافة الغربية، وهذه المهمة لابد من إنجازها بسرعة في مواجهة نمو آسيا واى قوى اخرى لا تنتمي للحضارة الغربية»، ويستطرد« إن مهمة الشعب الأمريكي القضاء على الدول القومية. فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للامريكيين ، وعلى أمريكا وضع أسس الامبراطورية الامريكية بحيث تصبح مرادفة «للامبراطورية الإنسانية»!.

أما «**الفين توفلر**» باحث سوسيولوجي أمريكي- فيتوصل في كتابه« الموجة الثالثة» إلى تعريف مغاير لهذا التحول العالمي

المعاصر، ويرى فيه» ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الانتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل، وإن المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بانتاج المعلومات والمشاركة فيها عالمياً من أجل تنمية «الذكاء الكونى»، **نحن إذن أمام حالة من «الوعى الكونى» أو العولمة الفكرية فى مواجهة الوعى الوطنى والوعى القومى فى الوطن العربى والعالم الثالث، تقوم على مبدأ «البقاء للأصلح أو الأقوى فى وطن عالمى بلا حدود».**

ثالثا: هدفنا مما تقدم كشف طبيعة الموقف الايديولوجى الشوفينى المدافع عن إمكانية تحقق مفهوم العولمة وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية التى تعزز وتغطى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعلة على هذا الكوكب، ضمن إطار وأدوات ما يسمى بالحضارة الغربية والبلدان التى تنضوى تحت لوائها، وفى تناولنا لهذه الحقائق المادية لنظام العولمة، سنشير إلى الركائز الأساسية لهذا «النظام» كمقدمة للحديث عن مستقبل العولمة أو الأحادية القطبية وانعكاساتها على الوطن العربى.

لقد بات من المعروف أن ركائز النظام العالمى الجديد- العولمة- هى:

١- النظام النقدى بادارة صندوق النقد الدولى.

٢- النظام الاستثمارى العالمى بادارة البنك الدولى.

٣- النظام التجارى العالمى بادارة منظمة التجارة العالمية WTO التى تعمل على تنفيذ أهدافها فى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية وحرية السوق وفى مدى زمنى لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزى للشركات المتعددة الجنسية.

وفى ظل الاحادية القطبية الأمريكية الراهنة- التى لم تبدأ تراجعها الملموس بعد- فان الولايات المتحدة تملك الدور المركزى فى السيطرة المباشرة على هذه الانظمة العالمية، دون إغفال الدور الهام والمركزى- غير المباشر- للشركات المتعددة الجنسيات، وهى- فى معظمها- **شركات أمريكية- فمن أصل أكبر خمسمائة شركة عابرة للقارات، هناك (١٦٥) شركة امريكية، و(١١١) شركة يابانية و(٢٢٤) شركة تملكها بريطانيا وفرنسا والمانيا وهولندا وباقى دول أوروبا،**



د. رمزى زكى

تسيطر هذه الشركات على ثلثى التجارة العالمية (٣ تريليون دولار من أصل ٤ر٥ تريليون دولار)، أما مبيعات المائة شركة الاكبر منها فيصل حجمها إلى (١٤٠٠) مليار دولار سنويا، عدا عن أن كل شركة من هذه الشركات تملك مالا يقل عن مائة فرع فى العديد من بلاد العالم، فعلى سبيل المثال فان شركة(**آسيا براون بروفيرى** Asia Brown Broveri) **تملك ألف فرع فى (٤٠) دولة**، وكذلك الامر لشركات أخرى معروفة مثل (**ميتشوبيسى**)(هوندا) (توشيبا) (فورد) (كاتربلر).

ان انتشار وتوسع هذه الشركات يشكل ظاهرة غير مألوفة للوهلة الأولى، لكن وعينا بالتراكمات والاليات المتصاعدة فى الرسم البيانى لحركة رأس المال تجعل من تلك الظاهرة أمراً طبيعياً بل ومبرمجاً فى بنية النظام الرأسمالى، وبالتالى لا نستغرب ما يورده. الجابرى- استناداً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة -من أن(**٢٥٩) شركة من هذه الشركات الدولية العملاقة تملك من الثروات ما يملكه مليارين وثلاثمائة مليون نسمة فى هذا الكوكب!!** وهناك ظاهرة جديدة تتعلق بالمنتجات ،حيث يتم الآن إلغاء اسم البلد الصانع أو المنتج (بلد المنشأ) فبدلاً من الأسلوب السابق الذى كان يشير إلى أن هذه السلعة. سيارة مرسيدس مثلا، صنعت فى المانيا ، أصبحت الاشارة الان «من انتاج مرسيدس» «أو من «انتاج توشيبا».. الخ.

بعد كل ما تقدم نعود إلى السؤال مجدداً ، هل «العولمة» ظاهرة أو لحظة من لحظات تطور التاريخ الحضارى العالمى وهل هى تعبير وتعميق لاحادية أو تفرد الولايات المتحدة الأمريكية فى التحكم بهذا الكوكب وإلى متى؟.

سأحاول التعرض للاجابة على السؤال عبر محورين: الأول يقوم على تسجيل آراء ومواقف عدد من كبار المفكرين والاقتصاديين فى الولايات المتحدة حول هذه الظاهرة، والثانى يعتمد على الارقام الواردة فى دراسة للدكتور **عبد الخالق عبد الله** استاذ العلوم السياسية (منشوره فى السياسة الدولية/ أبريل ١٩٩٦) مأخوذة عن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP.

المحور الأول: يقول **إدوارد لوتواك** Edward E Lotwak ، **عضو** مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية « **أن الرأسمالية الحالية تتحول إلى إطار شرير، لأن الذى زعمه الماركسيون منذ مائة عام والذى كان خاطئاً، يصبح اليوم حقيقة واقعة-حسب آليات العولمة- الرأسماليون يزدادون ثراء بينما تفتقر الطبقات العاملة**» انه يذكرنا باحدى مقولات **ماركس** «إن رأس المال ينزف دماً من كل مساماته»، أما **روبرت رايش** Robert Rysh استاذ الاقتصاد ووزير العمل فى حكومة **كلينتون** فانه يحذر من مخاطر ظاهرة العولمة بقوله: «إن ازالة حدود الدول- العولمة- أمام التجارة وتحطيم النقابات ادى للقضاء على كل تردد للرأسمالى» مرة ثانية نتوقف امام **كارل ماركس** ومقولاته «ان الرأسمالى لديه الاستعداد لممارسة أبشع الجرائم فى سبيل المحافظة على فائض القيمة -الربح-».

رئيس البنك المركزى الامريكى-فى حديث له- يقول «أن اللامساواة المتنامية أصبحت خطراً كبيرا يهدد مجتمعاتنا».

وفى كتاب **«فخ العولمة»** للكاتبين الالمانين **(هانزبيتر، وهيرالد شومان)** يورد الكاتبان أن **«العولمة هدفها فرض مصالح الشركات العالمية على شعوب العالم، وزيادة البطالة ليس بين العمال فقط، ولكن بين الموظفين فى البنوك والمؤسسات المالية نظرا لتسارع الاتصالات وسهولة الحصول على المعلومات فى هذا العصر، وإن حرية التجارة تعنى فرض حقوق الطرف الأقوى وهى الشركات المتعددة، وبالتالى فان الرفاهية فى ظل العولمة ليست إلا وهم ساذج».**

أما **ناعوم تشومسكى**- المفكر التقدمى، المنحاز لقضايا البلدان الفقيرة، فيقول «إن بلدان العالم الثالث اليوم هى مجتمع ذو طابقين: طابق الثراء الفاحش، وطابق التعاسة واليأس وان سياسات السوق المفتوح تحقق مصالح الغرب حاليا على حساب

مصالح الشعوب الفقيرة» وفي رأيه فإن العولمة تعني«**عصراً استعماريا جديداً بحكومة عالمية لها مؤسساتها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولها ادواتها مثل الجات والنافتا والسبعة الكبار**».

المحور الثاني:

ودلالاته ترتبط بقراءة هادئة وعميقة للارقام التي سنوردها -من تقرير الأمم المتحدة المشار إليه -وصولاً إلى استنتاج موضوعي- من وجهة نظري- لا يشير إلى ضمان استمرارية الولايات المتحدة في التحكم بهذا العالم خلال السنوات الأولى من القرن القادم كحد أقصى ،**وبالتالي فان استمرار ظاهرة العولمة، وتصاعدها مستقبلا مرهون بهذه المتغيرات العالمية المستقبلية، وفي كل الأحوال فان تاريخ البشرية ليس مرهونا بقانون العولمة أو ركائزها أنه مرهون لردود فعل الشعوب** ،إن قراءة الجداول التالية قد تعزز هذه الاستنتاجات:

جدول (١)

ولاشك أن الانطباع الأول من قراءة هذه الأرقام والبيانات يدل على أن الولايات المتحدة تملك مقومات اقتصادية لايجاريها أي اقتصاد آخر في هذا العالم سوى الاقتصاد الياباني وبنسبة ٥٨٪ بالطبع نحن نعترف هنا أن الجانب الاقتصادي هو أحد جناحي القوة، إلى جانب القوة العسكرية ، التي تشكل- حتى اللحظة التاريخية الراهنة- مصدر الحيوية وعنوان السيطرة للولايات المتحدة وربما «المشروعية» في نظر البعض.

ولكن هناك وجه آخر للحقائق أو الوقائع الأمريكية الراهنة ينمو ويتراكم سلباً داخل المجتمع الأمريكي وبما يتناقض مع اقتصاد العالم الخارجي أو تصوره لهذه القوة، يقول **د. عبد الخالق عبد الله** ان الولايات المتحدة التي انتصرت في الحرب الباردة تبدو وكأنها تخسر حاليا حرب المخدرات والبطالة والانتاجية والتعليم» ،ومن واقع قراءة الارقام والبيانات، **فانه على الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج وتستورد أكثر مما تصدر** ، وخلال السنوات الأخيرة سجلت الولايات المتحدة أعلي حالات الافلاس في كل تاريخها المعاصر(**أكثر من ٧٠٠ ألف حالة إفلاس)** ، كذلك أخذت الولايات تعاني من أكبرعجز مالي العالم الذي تجاوز(٤٠٠) **مليار دولار.**

أما إجمالي ديونها فانه قد تجاوز كل الأرقام القياسية بعد أن أصبح يزيد على ثلاثة آلاف مليار دولار، **أي أكثر من ٥ر١ ضعف إجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم**. وهناك اليوم أكثر من(١٥)مليون شخص عاطل عن العمل (٨٪ من القوة العاملة) . لقد تراجعت الولايات المتحدة إلى الدولة رقم(١٣) من حيث الانفاق على الصحة، والدولة رقم(١٧) من حيث الانفاق على التعليم ، ورقم (٢٩) من حيث عدد العلماء والفنيين بالنسبة إلى اجمالي السكان حيث أن لديها (٥٥) عالماً وفنياً فقط لكل ألف نسمة مقابل (٣١٧) عالماً وفنيا لكل الف نسمة في اليابان.

ويستطرد د.**عبد الخالق عبد الله** « لقد أصبحت الولايات المتحدة هي الأولى في العالم من حيث استهلاك المخدرات والكحول، أنها تستهلك ٨٠٪ من إجمالي المخدرات في العالم، وهي من أعلى الدول في العالم في حالات التفكك الأسرى والعنف والاغتصاب والقتل،حيث أصبح ٥٠٪ من الشعب الأمريكي يتعرض لشكل من أشكال الاجرام ،ونسبة٢١٪ من النساء يتعرضن للاغتصاب حسب مجلة التايم الأمريكية بعنوان« الجنس في أمريكا » اكتوبر ١٩٩٤.

البعد الثاني الهام في هذا الجانب يتعلق بالمقارنة بين الولايات المتحدة من جهة و أوروبا الموحدة واليابان والصين من جهة أخرى:

١- إن الناتج القومي لاوروبا يزيد على (٦ر٥) تريليون دولار عدا عن قدراتها التكنولوجية والعلمية التي تضاهي الولايات المتحدة، في تقدير العديد من أصحاب الاختصاص فان **اوروبا تملك من الامكانات ما يؤهلها لأن تصبح القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال القرن القادم، وفي تقدير البعض أنه في حال تحقق الاندماج الوحدوي الأوروبي بشكل نهائي فان القرن الحادي والعشرين سيكون قرناً أوروبيا.**

٢- **بالنسبة لليابان** التي تحتل اليوم الموقع الثاني في مستوى المعيشة في العالم (يصل دخل الفرد السنوي إلى ٢٣٨٠٠ دولار) ، فاليابان هي الدولة الأولى من حيث السيولة المالية وحجم الاستثمارات الخارجية وهي الأولى من حيث الاصول الوطنية الثابتة التي تبلغ ٧ر٤٣ تريليون دولار مقابل ٢ر٣٦ تريليون دولار في الولايات المتحدة ،وهي الدولة الأولى في العالم في إنتاج السفن التجارية العملاقة(تملك اليابان ٩٨٣٠ سفينة مقابل٦٣٧٥ لدى الولايات المتحدة) وهي الأولى من حيث الميكنة الصناعية في العديدمن المجالات. **ان التراكم الاقتصادي الصاعد في اليابان يؤهلها بالتأكيد لان تصبح أحد أهم الدول العظمى في القرن** القادم.

٣- **الصين:**

إنها الدولة الأولى من حيث عدد السكان (٢٢٪ من سكان العالم) وتشير كافة المصادر إلى أنها(تقترب وبشكل سريع إلى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم فالاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الاسرع نمواً في العالم(خاصة خلال الخمس عشرة عاما الأخيرة) ،**وبعد انضمام هونج كونج فان الاقتصاد الصيني سيصبح الاقتصاد الثالث في العالم بل إنه من المتوقع مع حلول عام ٢٠٠٦ أن يرتفع الناتج القومي الصيني إلى مستوى الناتج القومي الياباني** واذا استمر هذا المعدل للنمو الحالي فإن الاقتصاد الصيني سيصبح ٥ر١ ضعف الاقتصاد الأمريكي بحلول عام ٢٠٢٠ أي بعد حوالي ٢٢ سنة من الآن.

٤- لم تطرق إلى**روسيا** بسبب غياب المعلومات في ظروف تحولها الراهن، ولكنى أعتقد أن روسيا لا يمكن أن تتخلى عن وعيها المستمر بدورها الكبير والمتميز تاريخياً في ادارة هذا العالم سواء روسيا **بطرس الأكبر** ، **أو لينين** -وفق مفهوم مصالح الدولة وليس وفق مفهوم الامبراطورية الغابر- وبالتالي يخطئ كثيرا من يتصور أن هذا العملاق النووى الذى يملك امكانات اقتصادية هائلة سيظل صامتا على كل ما يجرى فيه أو من حوله.

بعد كل هذه المعطيات، أعتقد أنني قد وضعت القارئ أمام مفارقة أو ثنائية متناقضة مؤداها **أن للعولمة مقوماتها ، ولبديل العولمة أيضا مقوماته**، المسألة إذن مرتبطة باللحظة التاريخية الراهنة التي قد تمتد إلى نهاية العقد الأول من القرن القادم تحت عنوان الهيمنة والاحادية الأمريكية التي ستسعى إلى تعميق ظاهرة العولمة وانتشار آلياتها فوق كل صعيد في هذا الكوكب ، فالعولمة إلى حد بعيد- هي نتاج هذه السيطرة أو الاحادية الأمريكية، وهي بهذا القدر نقيض للتعددية العالمية المنتظرة من **أوروبا واليابان والصين وروسيا ودول العالم الثالث** ،وما ستحمله هذه المتغيرات من أشكال متعددة من التعارض أو الصراع لن تقتصر فقط على الصراع الاقتصادى بل سيكون للصراع الايديولوجي دور متجدد وأساسي فيها.

رابعا: تأثير العولمة على الوطن العربي:

في سياق هذا البحث أشرنا إلى عاملين كان لهما تأثيراً مباشر في انهيار مرحلة القطبية الثنائية (إنقسام العالم إلى غرب وشرق)و بروز ظاهرة «العولمة» ،وهما:

١- تراجع الرأسمالية فى الغرب عن السياسات الاقتصادية الكينزية لحساب النظرية الليبرالية الجديدة.

ب- انهيار الدولة السوفياتية.

وفى تناولنا لمؤثرات «العولمة» على بلدان الوطن العربى، فان منطق البحث يستدعى الحديث عن انهيار الدولة البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث أو مشروع التحرر الوطنى، كنتاج للمتغيرات العالمية من جهة ولاستكمال شروط السيطرة للنظام الرأسمالى العالمى على بلدان العالم الثالث وفق متطلبات المرحلة الجديدة من جهة أخرى. وذلك لان هذا الانهيار لم يدفع فقط نحو تفكيك رأسمالية الدولة أو القطاع العام، وتغييب الطموح فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى، بل يسهم اليوم فى تراجع المشروع الوطنى/ القومى والاستقلال السياسى لهذه الدول.

بالطبع فان هذه النتائج لم يكن ممكناً لها أن تصبح حقائق ملموسة بفعل العوامل «الجديدة الخارجية لولا التراكمات الداخلية فى صلب انظمة الدولة البرجوازية الوطنية التى فشلت فى تطبيق «فرضيات باندونج» سواء المتعلقة بالاستقلال السياسى بعيداً عن المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى أو تلك المتعلقة بالتصنيع واللحاق بالدول المتقدمة وفق ما كان يسمى «برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية». وكان ذلك الفشل سبباً أساسياً من أسباب الهزائم وعاملاً هاماً من العوامل التى وفرت السبل والمقومات لتطور ونمو الفئات البيروقراطية العليا (المدنية والعسكرية) فى أجهزة الدولة،إلى جانب البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية،وتحالفهما معاً فى «رباط مقدس» يستند إلى تحالفات اجتماعية من كبار الملاك والتجار والشرائح الرأسمالية (الصناعية والزراعية) العليا والوسيطة باسم الانفتاح والعصرنة، بمثل ما يستند إلى الانظمة السائدة- فى العالم الثالث عموماً- التى باتت تشكل أهم التعبيرات السياسية لهذا التحالف فى الوضع الراهن.

وينطبق ذلك بالطبع على بلدان الوطن العربى حيث أصبحت الدولة فيه- كما يقول **برهان غليون** -مؤسسة خاصة توظف سيطرتها المطلقة فى كل ثنايا المجتمع من أجل خدمة مصالح الفئة الحاكمة وليس من أجل تعظيم المصالح العامة، وإنما لتعظيم وسائل القضاء عليه». **لقد تحول اقتصادنا إلى اقتصاد تابع وهذه صفة جوهرية فى البنيان الجديد، بحيث إن رأس المال العربى أصبح وسيلة للاستنزاف والفصل بين العمل ووسائل العمل وانتقال الثروة من المحيط إلى المركز.**

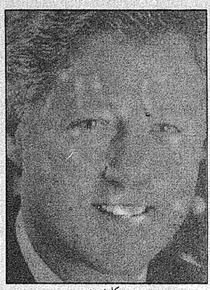
إذن، فانه ليس من المبالغة فى شئ، حينما نتوصل إلى الاستنتاج القائل بان السمة العامة الأولى للنظام العربى الراهن، **هى الارتهان للنظام الرأسمالى فى شكله المتطور الحالى عبر ظاهرة العولمة. وهو ارتهان قد نتفق على أنه سبق تاريخياً بروز هذه الظاهرة.** وما الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان- فى كثير من جوانبه- ودور أو نشاط بعض المنظمات غير الحكومية فى شكله الراهن سوى لخدمة اغراض النظام الرأسمالى فى صيغته العالمية الجديدة عبر ركائزه الثلاث: **صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، منظمة التجارة العالميةWTO** ففى ضوء استجابة النظام العربى الرسمى الحالى لسياسات العولمة وركائزها، فهذا مزيد من تطوير وتعميق التبعية فيه عبر أشكال جديدة بدأ تأثيرها السياسى والمعنوى (السيكولوجى) فى الشارع العربى، وستعبر عن نفسها فى تكريس عدد من المظاهر:

أ- شطب أية إمكانيات لتحقيق الفائض الاقتصادى اللازم لعملية التنمية، وزيادة الفرص أمام الاستهلاك الترفى الكمالى ليس فقط على صعيد انفاق القطاع الخاص وانما أيضا سيمتد -بصورة متوحشة- على الانفاق العام.

٢- إضعاف ما تبقى من امكانات الدولة عبر الدور المتنامى للقطاع الخاص الطفيلى بما يؤدى إلى اضعاف رأس المال المحلى ويجعله عرضه للابتلاع من رأس المال الأجنبى. **فالخصخصة -كما يقول د. رمزى زكى:«ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية والاجنبية ونقل أصولها الانتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هوية جنسيته «يترافق ذلك مع تصاعد حدة الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة مقابل نمو إطار** تحالف كبار الملاكين والتجار والمضاربين وممثلى الوكالات والشركات الاجنبية، فضلاً عن النخب العليا من البيروقراطية فى أجهزة الدولة».

٣- تفاقم مشكلة **البطالة**،ومن المتوقع أن تصل مع نهاية هذا القرن إلى حوالى ٣٠٪ **من مجموع القوى العاملة العربية البالغ(٨٥)مليون عامل سيُرتفع إلى(٩٠) مليون عامل عام ٢٠٠٠.**

٤- تزايد نسبة اعتماد المواطن العربى فى تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب وفق شروط منظمة التجارة الدولية، فمن المعروف انه حتى نهاية عام ١٩٩٦ اعتمدنا على الخارج بنسبة ٧٠٪ من احتياجاتنا من القمح، و٧٤٪ من احتياجاتنا من السكر و٦٢٪ من الزيوت، **وقد بلغ مجموع واردات البلدان العربية من المواد الغذائية فقط (١٥)**



كلينتون

مليار دولار عام ١٩٩٦، وأصبحت هذه البلدان من أكثر مناطق العالم عجزاً فى تأمين الغذاء لسكانها وسبب ذلك لا يعود إلى محدودية الأرض الزراعية بل إلى عدم استغلال الأراضى الصالحة للزراعة التى تبلغ مساحتها(١٣٥)مليون هكتار لايزرع منها فعلا سوى ٤٠ على أكثر تقدير. والسبب كذلك لا يعود إلى عدم وجود الفائض المالى الذى يزيد على (٨٠٠) مليار دولار مودعة لدى بنوك النظام الرأسمالى العالمى لحساب أنظمة لا تفكر سوى فى مصالحها الانانية الضيقة.

٥- من المتوقع فى ظل بقاء الوضع العربى الرسمى الراهن تزايد حجم الديون من حوالى **٧٥٠ مليار دولار** فى نهاية عام ١٩٩٦ إلى **الف مليار دولار** مع نهاية هذا القرن **وسيتزايد عدد الدول العربية التى لن تستطيع سداد فوائد الديون ناهيك عن أصولها**(رالجزائر على سبيل المثال دفعت ٣٥٫٢ مليار دولار فوائد ديون حتى عام ١٩٩٤ دون أن تستطيع سداد أى جزء من الدين الأصلى).

٦- فى ضوء الغاء الحدود الجمركية وفتح الاسواق ستتعرض الصناعات الوطنية العربية إلى انهيار شامل نتيجة إغراق السوق المحلى العربى بمختلف المنتجات والسلع الاجنبية فى ظل غياب القدرة على المنافسة.

٧- تراجع القوة التصديرية العربية -ما عدا النفط- فى مقابل تنامى القوة التصديرية فى تركيا واسرائيل نتيجة الركود والتراجع السياسى والاجتماعى والاقتصادى العربى وليس نتيجة لغياب الامكانات أو رأس المال، **لقد ساهم التراجع العربى الرسمى الراهن فى تأكيد فكرة زائفة وغير واقعية ابداً تقوم على أن اسرائيل متفوقة عسكرياً واقتصاديا على كل العرب، مع أن الحقائق المادية على أرض الواقع تشير بكل**

وضوح إلى أن الاقتصاد الاسرائيلي ليس قوياً كما يدعى نتنياهو ، وكما تروج لذلك بعض الانظمة العربية تحت وهم تحقيق السلام معه، فهو اقتصاد يعتمد على المعونات الأمريكية وبالتالى لا مستقبل له ولا لدولته بالرغم من الهالة المحيطة بها والتى تعتمد أساسا على الضعف العربى العام ، فالناتج المحلى الاجمالى فى إسرائيل لا يتجاوز (٦٠) مليار دولار أو ما يعادل ٧ر١٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى العربى البالغ (٥٦٠) مليار دولار، وبتفصيل ادق فإن الناتج الاسرائيلى لا يوازى الناتج الاجمالى المصرى، وأقل من الناتج الاجمالى فى الجزيرة العربية (السعودية) ، عدا عن أن معدل النمو لا يزيد فى اسرائيل عن ٣٪ سنويا.

هذه الحقائق يؤكدها الدكتور على سليمان –رئيس الادارة المركزية للبحوث فى وزارة التجارة والاقتصاد المصرية بقوله: إن الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد ضعيف ويعانى الكثير من المشاكل التى تمنع قيامه بدور القاطره لباقى اقتصادات المنطقة بنفس الدرجة التى يلعبها الاقتصاد الالمانى فى السوق الاوروبية المشتركة» حقيقه أخرى تقوم على المقارنة ، أوردها هنا واترك الحكم القارئ ، ان مجموع الناتج القومى العربي حاليا يوازى أو يقترب من مجموع الناتج القومى فى الصين الشعبية التى يبلغ عدد سكانها(١٢٠٠) مليون نسمة فى حين أن سكان الوطن العربى لا يتجاوز (٢٦٠) مليون نسمة، الصين تخطط لكى يصل دخلها القومى إلى ٥ر٨ تريليون دولار عام٢٠٢٥ أما نحن العرب فيبدو–حتى اللحظة– أن الكثير من ممارستنا وأنماط تفكيرنا كما يقول د. فوزى منصور– فى كتابه خروج العرب من التاريخ– لا تختلف كثيرا فى الجوهر عن ردود الفعل التى قابل بها الهنود الحمر أو الاستراليون الاصليون غزاتهم، كما أن المصير ذاته ينتظرنا ما لم نسارع إلى تغييرهذه الأوضاع التى نعيشها».

وأخيرا يبدو أن تعمق مظاهر التبعية والسيطرة الأمريكية الاسرائيلية –فى اللحظة الراهنة–على مقدرات ومستقبل الوطن العربى، ورضوخ أوتساوق النظام العربى الرسمى لما يسمى بالنظام العالمى الجديد، وتنامى عوامل التفسخ الاجتماعى والتراجع السياسى فى أوساط الجماهير العربية، بما يهدد جدياً المشروع الوطنى سواء على صعيد القطر الواحد ، أو على صعيد المشروع القومى العربى كطريق وحيد للخلاص من هذا المأزق، من هنا تبرز الأهمية البالغة للدور الطليعى للمثقف العربى العضوى الملتزم باعتباره صاحب المسئولية الأولى فى رسم خارطة المستقبل ونواته المحركة.

جدول (١)

قدرات وامكانات الولايات المتحدة

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	العالم	نسبة الولايات المتحدة
عدد السكان	٢٥٠ مليون نسمة	٥٥٠٠ مليون نسمة	٥ر٤٪
المساحة	٩ر٤ مليون كم٢	١٤٥ مليون كم٢	٥ر٦٪
اجمالي الناتج القومي	٦ تريليون دولار	٢٣ تريليون دولار	٢٦٪
معدل النمو الاقتصادى(١٩٩٥)	٣٪	٥ر٣٪	–
اجمالي الديون	٤ تريليون دولار	–	–
العجز فى الميزانية	١٥٠ مليار دولار	–	–
اجمالي الانفاق العسكري	٢٦٥ مليار دولار	٥٩٠ مليار دولار	٢٨٪
نسبة الانفاق العسكري	٥ر٦	٥ر٦	–
عدد القوات المسلحة	١ر٢ مليون جندى	٢٧ مليون جندى	٨ر٧٪
عدد الأطباء	٦٠٠ ألف طبيب	٦ مليون طبيب	١٠٪
عدد المدرسين	٧ر٢ مليون مدرس	٣٨ مليون مدرس	٧٪
متوسط عمر الفرد	٧٦ سنة	٥٨ سنة	–
متوسط دخل الفرد	٥ر١٩ ألف دولار	٥ر٣ ألف دولار	–

جدول (٢)

قدرات وامكانات اوروبا واليابان والصين

مؤشرات مختارة	اوروبا	اليابان	الصين
عدد السكان	٤٠٠	١٢٤ مليون نسمة	١٢٠٠ مليون نسمة
المساحة	٢ر٤ كم٢	٣٧٨ الف كم ٢	٥ر٩ مليون كم٢
اجمالي الناتج القومي	٥ر٦ تريليون دولار	٥ر٣ تريليون دولار	٤٦٠ مليار دولار
معدل النمو الاقتصادى(١٩٩٥)	٥ر٢٪	٣ر٤٪	١١٪
اجمالي الديون	١٦٣ مليار دولار	٢٨ مليار دولار	٥ر١٢ مليار دولار
العجز فى الميزانية	٣ مليون جندى	٢٥٠ ألف جندى	٣ مليون جندى
اجمالي الانفاق العسكري	٩٠٠ ألف طبيب	١٩٥ الف طبيب	١ر١ مليون طبيب
نسبة الانفاق العسكري	٦ر٣ مليون مدرس	٩٩٠ الف مدرس	٦ر٦ مليون مدرس
عدد القوات المسلحة	٢٣٢ مليار دولار	١٣٧ مليار دولار	٩ مليار دولار
عدد الأطباء	٢٨٥ مليار دولار	١٣٦ مليار دولار	٦ مليار دولار
عدد المدرسين	١٦ الف دولار	٢٢ الف دولار	٣٧٠ دولار
متوسط دخل الفرد	٧٤	٧٨	٧٠
متوسط عمر الفرد			

اليسار المصرى

وليم إفرايم

السيد المدير العام.. محترفا ثوريا
السيد المحترف الثورى.. مطروداً!!!

د. رفعت السعيد

ماذا يحدث لك اذا كنت موظفاً كبيرا ومرموقا، إذ يصدر اليك قرار من التنظيم الذى تنتمى إليه بأن تترك الوظيفة، وتترك الفيلا الانيقة، والمرتب الكبير جدا، وكل شئ لتصبح محترفاً تهرب من البوليس، وتراوغه ،وتناضل، وتعيش فى غرفة شديدة الفقر مقابل عشرة قروش كل يوم؟.

بل ماذا يدفعك إذا قررت أن تحتمل أنت هذا المصير بسبب ما تعتقد وبهدف أن تحقق الهدف الذى عشت من أجله، ماذا يدفعك أن تفرض ذلك ليس على نفسك فقط وإنما على زوجتك .. وأيضا طفلك؟ أية طاقة نضالية تحتاجها كى تجازف بكل شئ من أجل أن تلتزم بقرار حزبى؟ أية مساحة من الايمان واليقين تستظل بها اذ تجازف بكل شئ من أجل المبدأ والمعتقد، والأمل فى غد أفضل لهذا الوطن الذى أحببت.

ولكن أية قدرة على الاحتمال تحتاجها بعد ذلك اذا ما تنكر **رفاق الأمس فنسجوا حولك الأوهام ثم طاردوك فطردوك؟.**

لكل إنسان قدرة على الاحتمال .. ولعل البعض قد تجاوز الارقام القياسية فى الاحتمال .. لكننى أبداً لم أستطع تصور طاقة الاحتمال التى حملها وليم إفرايم على كاهله كى يحتمل كل هذا، ويظل مع ذلك، وبرغم ذلك مبتسما دوما، واثقا دوما من أنه فعل ما هو صائب، وأن تضحياته كانت فى مكانها الصحيح ،ويظل وحتى آخر لحظة .. واثقا من صحة الموقف، وصحة التوجه.. وحتمية الانتصار.

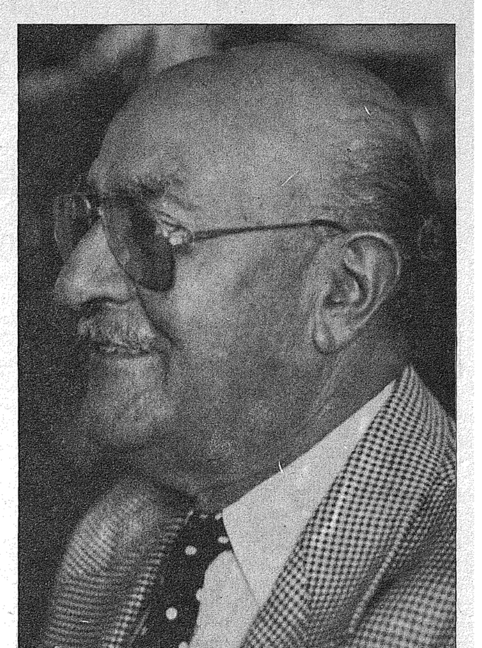
الاسم: وليم إفرايم طانيوس

تاريخ الميلاد: ١٩-١١-١٩٢٧.
محل الميلاد: ملوى- المنيا
المهنة: مدير عام -محترف ثورى- مدير المكتب التجارى الرومانى.
الاسم الحركى: طارق

الاسرة متوسطة، تدافع أبناؤها للعمل فى محلج للاقطان.. البعض منهم نجح فى تكوين ثروة ما، أبوه حاول جاهداً، تنقل كثيرا باحثا عن مساحة رزق أوسع.. من ملوى، إلى المنيا إلى القاهرة ، إلى بنى مزار إلى نجع حمادى.. وإلى أماكن أخرى. اقتنى بعضا من الرزق لكنه أربك دراسة أولاده (١١- ٩ بنات وولدان) **وبسبب هذا الارتباك فطن وليم إلى سبيل مستقل للتعلم . بالمراسلة حصل على شهادة «المتركيليشين»(الثانوية العامة الانجليزية) وبعدها حصل أيضا على دبلوم فى الاقتصاد من لندن بالمراسلة أيضا.**

لكنه لم يزل يذكر أيامه فى نجع حمادى كان بيتهم يواجه النيل أوكما كانوا يسمونه الساحل.. مراكب كثيرة تأتى وتذهب، وجماعات من التجار يتراكمون فى هذا المكان.. نحن الآن عام ٤٠-١٩٤١ والحرب العالمية ملتهبة، وأنظار الناس جميعا مشدودة إلى ما يجرى، لكن أكثرهم لا يعرف القراءة. وجدوا فى الولد وليم ضالتهم، يشترون الجرنال كل يوم ثم يجلسون إليه، هو يقرأ وهم يتجادلون، يتناقشون، يحللون الاخبار.. وهو يستمع ويستمتع بزهو تميزه على أولاد كثيرين.. بجلسته مع الكبار، بل وتميزه على هؤلاء الكبار.

وهكذا اقتحمته السياسة وهو بعد فى



الثانية عشرة. الناس جميعا يكرهون الانجليز، ويتمنون هزيمتهم، حتى لو أتت هذه الهزيمة على يد الألمان. (لم يزل يذكر كيف أن الناس فى ملوى أمسكوا بجندى إنجليزى ، قتلوه.. مزقوه وحملوه على عربة كارو هاتفين «الرطل الانجليزى بقرش».

يواصل قراءة الصحف حتى بعد انتقالهم من نجع حمادى إلى المنيا من جديد.. ينبهر كثيرا بصمود ليننجراد وستالينجراد وبهؤلاء السوفييت الذين هزموا النازى.

ثم يقع على كنز **سلامة موسى**.. النكهة الاشتراكية الهادئة ألهمته أحاسيسا تجاوبت مع إعجابه المنبهر بالسوفيت..(عاش وهو طفل حلما غريبا. ان يكبر أن يفتح محل بقالة يبيع للناس ما يحتاجون دون ربح، أن يتزوج طبيبة تعالج الاطفال مجانا) .. وإحتاج بعضا من الوقت كى يدرك أن أحلامه لن تتحقق الا بتغيير كامل النظام الاجتماعى.

كبر الفتى. حصل على الثانوية الانجليزية . أتقن الانجليزية تماما، عمل فى شركة كبيرة لبناء محطات الكهرباء، والمقاولات عيناه كانتا على الوطن. وعقله معلقا هناك مع طلاب الجامعة الملتهمين حماساً وثورية(لعله كان يحسدهم لمجرد انهم طلاب جامعيون) قريبه **لطيف فرج** منحه مساحة من معرفة. أعطاه كتباً ،ونشرات ، وكذلك طالب جامعى آخر **ضياء الدين بدر**. توقف كثيرا أمام كتاب أعطوه له« **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**» ، ثم أسعفته معرفته الوثيقة بالانجليزية فقرأ كثيرا.. أمسك بالوهج المشرق بين يديه،**حلمه الصغير أصبح حلما للوطن والشعب.. وغده أصبح مجتمعا اشتراكياً**.

هو الآن مع«حدتو» ليس عضوا بالضبط فقد أرادوا منه وله أن يبقى -ومن بعيد سنداً- فى بيته يختبئ من لا يجد مأوى وعنده يتم تخزين المطبوعات.. وبقى هكذا حتى ١٩٥٠.

فى هذه الاثناء تزوج. استقر ، ثم اندفعت به الوظيفة إلى أعلى مراتبها .كان نشطا ،كفئا مخلصا، نظيف اليد فجلعوا منه وهو بعد صغير مديرا عاما. سبعون جنيها مرتبه وهو مرتب ضخم جدا بمعايير هذا الزمان.. ويحيا حياة مرفهه، فيلا انيقة، حياة هانئة.. وتبقى الفيلا مكانا لكل من يريد أمنا أو طعاما أو مخزنا للمطبوعات.

حتى تغير الوضع .. كانت منظمة الراية قد تشكلت.. قريب له(**رؤوف فرج** طالب الطب. هو الآن طبيب مرموق فى سيدنى بأستراليا) ضمه إلى هذا التنظيم. قابله **سعد زهران** أحد المؤسسين انبهر به. قرأ مطبوعات التنظيم . انبهر بها. وامسك بالخيط حتى مداه.

* اترك.. واتبعنى

وكما دعا المسيح تلاميذه ان يتركوا كل ما فى الدنيا من مباهج ويتبعوه ، صدرت له الأوامر .. اترك.. عملك .. وكل شئ وتعال.

لكن الأمر لم يبدأ هكذا. فى البدء وضعوه فى الظل .. لكنه ظل غير ظليل. ففى الظل المعتاد يرتاح الناس ، يشعرون بالهدوء ،هو طلب منه أن يبقى فى الظل ليقوم بالعمل الأكثر خطرا. ينظم الاتصال ويبنى أجهزة طباعة.

المدير العام حقق نجاحا مدهشا..نظم شبكة اتصال دقيقة للغاية. ثم نجح فى ابتكار آله طباعة بسيطة.. وضع تصميمها المهندس **نعيم محروس** ثم ذهبا معا إلى صاحب ورشة ميكانيكية بشبرا اسمه **عبد العزيز خاطر** . طلبا منه تصنيع المطلوب قطعه قطعه. كان ميكانيكيا عبقريا (بعدها اخترع العديد من الماكينات وكسب ثراء واسعا) نفذ ما يريدون مبتسما.. وبعدها تحولت إبتساماته إلى أسئلة ذكية. **حكوا له حكايتهم نحن شيوعيون**..نحاول تصنيع مطبعه . تحولت الابتسامات إلى ضحكات .. «قولوا كده من الأول» الرجل صنع المطبعه ، وركبها، وطبع عليها واصبح أيضا شيوعيا.

حمل وليم رجل الظل غير الظليل المطبعة إلى طنطا حيث هيأ لها مخبأ ماكراً (بنى حائطا يسد إحدى الغرف ركب على الحائط المصنوع حوضا.. تحت الحوض باب سرى .

ودارت المطبعة لتطبع العديد من النشرات الانيقة. ولم ينس عبد العزيز خاطر أن يبطن المطبعة بمواد عازلة لتمنع الاهتزازات وتقلل من صوت الماكينة.

ثم جاءت الأوامر . اترك . واتبعني.

استقال .. ترك الفيلا.. باع العفش الانيق. أخذ زوجته وابنه سعد إلى المحله. أوامر التنظيم أن يعمل هناك .. وأعطوه مرتبا.. كم؟ عشرة قروش يوميا.

وتبدأ رحلة العذاب .. والجوع. قرشان للسجاير ، وقرش ليستطيع أن يجلس على القهوة حتى يمارس علاقاته مع أناس لا يعرفهم.. وبالسبعة قروش يعيش هو زوجته وابنه.

أن تترك المنصب والمرتب الكبير والفيلا والحياة الهانئة لتعيش في غرفة تشبه القبر وتجوع كل يوم لأن اللقيمات غير كافية فهذا اختيارك، أن تقبل الزوجة ذلك فهذا قرارها ، لكن ما ذنب «سعد» الطفل الصغير»؟.

اختاروه لهذه التجربة ربما بسبب القبض على الكثيرين ، وربما بسبب ما أثبته من كفاءة. **كان قد صعد ليصبح عضوا فى اللجنة المركزية، ونجح فى بناء مساحة كبيرة من التنظيم فى القاهرة** . ونجح ذات يوم في تسديد ضربة حاسمة . كان يعيش في منشية البكري ومعه جهاز طباعة صغير ،**عبد الناصر** يأتي صوته عبر الراديو وهو يخطب في مؤتمر لعمال السكة الحديد مهاجما الشيوعيين العملاء(١٩٥٤) كتب منشوراً يرد عليه.. في دقائق طبعه.. اتصل تلفونيا برفيق من عمال السكة الحديد اسمه غنيم مصطفى غنيم ليحضرويتسلم المنشورات ويسرع إلى مكان الاحتفال..**كان عبد الناصر** هناك لم يزل والخطب تتوالى.. وإذا بمنشور يلقى فوق رؤوسهم يرد على ما قاله **عبد الناصر** فى ذات الاجتماع)**بعد هذه الخبطة اعتبروه بطلا وأهدوه هذه الهدية أن يترك كل شئ ليحترف.**

كانت الحياة شديدة القسوة.. الجوع حليف دائم ذات يوم طلب منه أن يسرع إلى ملوى ليقوم بمهمة تنظيمية ترك لزوجته ما معه من قروش متصوراً أنه سيعود سريعا، لكن المهمة تطلبت وقتا أطول. بقى. عندما عاد. كان الجوع قد فتك بالزوجة والطفل.. لم يكن لديهم سوى بعض من الارز ما تبقى من البقايا ظل فى الاناء لفترة أكلت منه هى وسعد وعاد هو ليجدهما قد تسمما ويوشكان على الموت.

وفي ظل هذا الوجع الموجع كان النشاط **الحزبى يزدهر، ونجح فى اقامة بنية تنظيمية لا بأس بها وعديد من اللجان الوطنية فى المحله وطنطا وسمنود والمنصورة. كان يطوى جوعه وقلقه ويتغلب عليهما بعمل متحمس ومندفع..**

من فبراير ٥٤ وحتى نوفمبر من ذات العام.. ثم قبض عليه.

وفي سجن القناطر قضى فترة طويلة. لكن لحظة ما من سنوات السجن تبقى وتأبى أن ترحل .. فيما تزوره زوجته تعلق «سعد» برقبته .ضابط السجن متوحش لا يعرف الانسانية صاح في السجان، السجان إنتزع الطفل بوحشية ومنذ هذه اللحظة أصيب الطفل بالصرع.

«سعد» أصبح رجلا الآن.. دكتور مهندس. لكن هذه اللحظة المتوحشة لم تزل باقية في ذاكرته.

وعندما ذهب إلى المحكمة أدرك أنه سيحكم عليه . الأمن اكتشف كثيرا مما فعل في المحلة وربما قبلها.. أدركوا أن السيد المدير العام خدعهم طويلا ، وقرروا الانتقام منه. هو تمادى في موقفه الشورى وقرر أن يتحدى الجميع حتى نفسه. في القضية كان معه بعض الرفاق من اقاربه.**د. رفقى** والمهندس **نعيم** ضبط معهم العديد من الأوراق التنظيمية. وبما أنه سيسجن ، فلماذا لا يخرجهم هم من السجن.**أعد دفاعا سياسيا قويا وأعلن تمسكه بعضوية الحزب وبالشيوعية ، وقال أنه صاحب ما ضبط لدى رفقي ونعيم من أوراق، وأنه وضعها فى منازلهم دون علمهم.**

افرج عنهما أما هو فقد حكم عليه بالسجن سبع سنوات أشغال شاقة.

أي رجل هذا ؟.

البطل .. مطروداً

وفيما تتركز الابصار على هذا الرجل الذى تحدى المألوف، واندفع مضحيا بكل شئ ، كان الرفيق **«عاصم»** أحد قادة التنظيم قد شكل لجنة للتحقيق في أسباب الضربات البوليسية المتلاحقة.

المثير للدهشة أن الرفيق **عاصم** وزملاؤه في لجنة التحقيق حصلوا على البراءة .. لكن الأكثر غرابة انهم علقوا أخطاء كثيرة ربما وقعت بسببهم، أو بسبب طبيعة التركيب التنظيمي أو سياسته أو أسلوبه .. علقوها في أعناق أخرى،**وبدلا من نقد ذاتى ثورى يدرك الاخطاء وأسبابها ، كان الاستسهال، كل ما حدث سببه تسلل عناصر بوليسية .. منها وليم افرايم.**

لم يتوقف أحد منهم ، لم يستخدم قليلا من عقل أو تعقل ما الذى يدفع عنصراً بوليسيا أن يترك عمله كمدير عام ومرتبه الكبير ويقبل بما كان؟ ثم ماذا يجبره على أن يتحمل مسئولية مطبوعات لا تخصه ؟ ثم كيف يسمح الأمن بأن يحكم على أحد رجاله بالسجن سبع سنوات أشغال شاقة .. بينما ينالون هم البراءة؟.

أي حزن يخيم على الانسان؟ وأى قدر من الاحباط يناله؟ وما هو الكم المطلوب من الصلابة والقدرة على الاحتمال ، والاصرار ، والتمسك بالمبدأ ، والترفع به عن اخطاء الافراد حتى يستطيع احتمال اتهام كهذا ؟.

لكنه احتمل . وظل محتملا. وظل مبتسما ورافعا رأسه وقادرا على الصمود وعلى التحدى.

وتنتهى فترة السجن عام ٦١ من سجن الواحات إلى القاهرة.**حسن المصيلحى** يعرف بما حدث له، ويساومه ماقيمه أن تبقى معهم بعد اتهامهم لك؟ ويضغط .. يضغط.. بأقسى ما يمكن فيحضر الام والزوجة والابن لتجرى المساومة أمامهم.

إستمد كل طاقة الاحتمال، وكل ممكنات الصمود ورفض . وعاد إلى السجن حاملا ذات الابتسامة ويواصل البقاء في السجن كمعتقل.

ولكن .. تأذنون لي ببعض من شعر قاله **عبد الله النديم** في محنته:

صلينا يا هموم فقد علمنا
بأنا الصلب صلب لا يلينا
لنا جلد على جلد يقينا
إذ زاد البلا زدنا يقينا

وهل ثمة بلاء أكثر.. نعم.

بعد المساومة الفاشلة مع **حسن المصيلحى**، وبعد كل ما كان، فقدت الزوجة القدرة على الاحتمال (وهل يلومها احد) وطلبت الطلاق.

و.. إذا زاد البلا زدنا يقينا.

يبقى في المعتقل مبتسما ، مانحا الآخرين القدرة على الاحتمال ، مقدما نفسه في تواضع لخدمتهم..

تحدى الجميع القرار الاحمق باتهامه فاختاروه ممثلا لهم لدى إدارة السجن(وهل من ثقة أغلى من ثقة كهذه؟)

.. وتمضى سنوات الاعتقال كما مضت سنوات السجن.

ويأتي عام ١٩٦٤ ليفرج عن الجميع.

ويبقى وليم إفرايم حاملا ذات الابتسامة التى تعنى بذاتها استمراره على ذات الطريق وتمسكه بذات اليقين.

عزيزى وليم

اسمح لي أن أقدم لك عميق احترامى.
وان أهديك هذه الكلمات في عيد ميلادك السبعين.



فن

السينما البديلة بين النظرية والممارسة (1)

عندما عاش «القبطان»
فى زمن الأحلام النظرية الجميلة


محمود عبد العزيز «القبطان»

ربما فى وطن آخر ، أو بالأحرى فى سياق تاريخى آخر، لابد أن فيلما مثل«القبطان» كان سوف يثير جدلاً حقيقياً واسعاً ، يليق بتلك التجربة الجادة التى حاول فيها صانعها سيد سعيد -مؤلفا ومخرجاً -أن يجد فرصته الأولى لتحقيق أحلامه القديمة، الجميلة والنبيلة ، حول خلق« سينما بديلة» ، تلك التى انشغل بها زمناً طويلاً وهو الذى عاش ما يزيد على ربع قرن مهموماً بالتأصيل النظرى لهذه السينما، ناقدا وباحثا يظل يحاول المرة بعد الأخرى أن يسبر بجهد لا يعرف الكلل أو الملل ذلك العالم السحرى الذى نطلق عليه« السينما المصرية» أو «السينما العربية».

فإذا كان فن السينما- وهو الفن الشاب بالمقارنة مع كل الفنون الأخرى- ما يزال حتى اليوم يحتاج إلى المزيد من التأمل لادراك جوهره الجمالى، وصياغة ذلك فى نظرية (أو قل لكى تكون دقيقا: نظريات) متكاملة ، فكيف الحال بالسينما العربية، وهى التى تكاد أن تنقطع أواصرها مع أية نظرية سينمائية. فى غياب شبه كامل لمحاولات الباحثين العرب فى هذا المجال؟.

من بين عدد قليل من هؤلاء الباحثين يحتل **سيد سعيد** مكاناً متميزاً، وقد يكون مدخلنا المنطقى إلى تذوق فيلم« **القبطان** »كعمل فنى يتمتع بقدر غير قليل من التركيب والتعقيد- أن نعود إلى واحدة من أهم كتابات **سيد سعيد** النظرية، وهى الدراسة التى تحمل عنوان« **أزمة السينما البديلة والبحث عن مخرج**»، المنشورة فى مجلة« **المستقبل العربى**»(العدد ٦٦ فى أغسطس عام ١٩٨٤) .فعلى الرغم من أنها قد تعود إلى زمن الأحلام الجميلة بخلق سينما بديلة ، إلا أنها ما تزال على الرغم من ذلك- أو ربما بسبب ذلك- تحتوى على الكثير من البريق الذى لا ينطفئ أبداً، لأنها تحمل فى طياتها الأفكار الجنينية التى كنا نحلم لها بأن تتحقق، ونظل حتى اليوم نرجو لها أن تتحقق، لولا أن شعوراً واعيا أو لا واعيا قد يسود اليوم بيننا يغلفه الاحباط واليأس من أن ذلك الزمن القديم قد ولى ،حين شهد العالم ما يشبه انهياراً لبعض الأفكار التى نؤمن بها، لكن من قال إن تلك اللحظة التاريخية القلقة المضطربة التى نعيشها هى التاريخ كله؟! وإن شئت دليلا على ذلك فإن فيلم« **القبطان» هو البرهان العملى على أنه ما يزال من الممكن لنا- أو من الضرورى -أن نحافظ على أحلامنا ، وأن نظل نحاول رغم كل الظروف الصعبة لتحقيق هذه الأحلام.**

من السائد إلى الممكن

هذا ما يقوله فيلم« **القبطان** » بلغة سينمائية لا تفصح عن مكنونها بسهولة، وإن كانت توحى دائما بأن هناك عالماً جديداً بديلا لم نرتده بعد، ويدعونا الفيلم إلى أن نلقى بأنفسنا بين أمواجه، وهو ليس عالماً بديلاً لأنه عالم مصنوع من الخيال والأوهام، بل لأنه العالم الحقيقى الذى نعيش فيه وإن كنا لا نراه ، عالم مغزول من التاريخ والجغرافيا، من التراث الوجدانى الجمعى الذى تشكل وتكون عبر عصور طويلة متعاقبة، ومن الوقوف أيضا على أرض اللحظة المعاصرة بكل تناقضاتها وتحدياتها ، **فكأن فيلم« القبطان» يقول لك- بشكل مباشر أحيانا وغير مباشر أحيانا أخرى- أنه قد آن لنا أن نتوقف عن «تعاطى السينما التقليدية (الهروبية بطبيعتها) بقدر أهمية توقفنا عن الهروب المتعمد إلى مشكلات واقعية جزئية صغيرة»،** بدلاً من أن نحاول أن نحس ونشعر ونفهم أن تلك المشكلات ليست إلا جزءاً من كل متكامل، فربما عندئذ نستطيع أن نرفض الواقع السائد المفروض علينا فرضاً ، بحثاً عن واقع ممكن بديل أكثر جمالا وعدلاً ، تماماً كما ينبغى علينا أن نعثر على صياغة مجسدة لأفكارنا عن السينما البديلة، التى نرجو لها أن تتجاوز السينما السائدة بكل سلبياتها الفادحة.

وفى اختلاف جذرى عميق عن العديد ممن بحثوا عن « سينما بديلة» ، فإن **سيد سعيد** وبعضاً من رفاق دربه لم يكن يعنيهم البحث عن مجرد «الاختلاف» سعياً إلى تميز مصطنع ومصنوع (فهكذا بدأ العديد من المخرجين «الشكليين» فى نهاية الستينات، بهروا المتفرجين ببعض ألاعيبهم البهلوانية السينمائية، ليعودوا فى النهاية إلى أحضان السينما التقليدية السائدة) على العكس فإن **سيد سعيد يبلور مفهومه حول «السينما البديلة» من خلال وجهة نظر نقدية -جمالية وسياسية -شديدة الوضوح للواقع السائد وما يفرزه من سينما تتواءم مع هذا الواقع، لذلك فإن السينما البديلة التى يبحث عنها ويسعى إليها ليست فى جوهرها إلا أداة جادة ليس فقط لفهم الواقع والتعبير عنه، وإنما لتغييره أيضا.**

لكن دراسات **سيد سعيد** النظرية تستمد قيمة أكبر وأعمق ، من كونها لا تتحدث عن السينما البديلة على أنها نوع من «اليوتوبيا» القابعة داخل ذهن يحتشد بالافكار والمثل، وإنما هى واقع ممكن، وإن وعيه الجمالى والسياسى يقوده أيضا إلى

أحمد يوسف

ادراك أن تجسيد السينما البديلة ليس حلماً نصحو ذات صباح من غفوتنا فإذا بنا نجده قد تحقق، وإنما يحتاج إلى رحلة طويلة من «النضال» - بالمعنى الأشمل للكلمة - قد تعاني فيها السينما البديلة ذاتها من «الازمة» (وهذا هو بالضبط عنوان وموضوع بحثه المذكور) ، أزمة تبحث لنفسها عن مخرج، **وقد يكون فيلم «القبطان» - وأفلام أخرى لرفاق أحلام سيد سعيد - تجسيداً عملياً لهذه السينما البديلة ، وإن كان أيضاً لا يخلو من تجسيد لما تعانيه هذه السينما من الازمة.**

التحرر من السينما الهروبية

قد يكون السؤال الجوهري هو: **لماذا نبحث أصلا عن سينما بديلة** ؟ وما هي الازمة التي تعانيها من أجل تحققها ؟ إننا في رأى **سيد سعيد** نبحث عن سينما بديلة لأن السينما السائدة تقوم بدور خطير في «تضليل الجماهير وتخريب وعيها السياسي» ، فهذه السينما السائدة ليست إلا نتاجاً ثقافياً وتعبيراً أيديولوجيا عن الفئات والطبقات السائدة» . بكلمات أخرى **فإن من يملك قوى الانتاج يملك في الوقت ذاته القدرة على صياغة وجدان الجماهير بما يخدم مصالحه وحده حتى لو تناقضت مع مصالح الجماهير ذاتها والسينما السائدة - وتلك هي خطورتها وخطرها - لا تفعل ذلك على نحو صريح سافر، وإنما هي تمارسه على مستوى «اللاوعي» بالنسبة للقطاع الأكبر من المتفرجين**، عندما «لا تدعو المشاهد للتأمل والانخراط في عمل جمالي وفكري، وإنما هي تدعوه إلى موقف التسليم والاستهلاك المتحلل لمادة لا تجهد ذهنه.. فالسينما (السائدة) ليست دعوة لتأمل ومواجهة المشكلات **الاجتماعية وبصورة جماعية، وإنما هي مجال للهروب من الواقع**.. وتعمل السينما (**السائدة**) على اعادة التوازن للمتفرج لا عن طريق تمكينه أو تمليكه لوسائل الوعي ومواجهة مشاكله، وإنما من خلال تمكينه من تفريغ عواطفه ولو باطلاق صرخاته في الفضاء ، وتعزيته عن واقعه بنقله إلى عوالم سحرية».

في كلمات أكثر حدة ووضوحاً - وإن كانت تحمل نوعاً من التبسيط والتعميم - يلقى **سيد سعيد** باللوم كله في خلق هذه السينما الهروبية السائدة، المشوهة لوعي الجماهير على مستوى العالم العربي كله، على «السينما المصرية» ،التي يراها قد «أفسدت الاذواق العربية، ورسخت أصولاً وقواعد للمشاهدة السينمائية أضرت اضرارا شديداً بامكانيات تحول كيفي في الانتاج السينمائي سواء في مصر أو في بقية البلاد العربية» .

ويبحث **سيد سعيد** عن العلاقة الجدلية بين صناعة السينما المصرية، بسلبياتها التي أشار إليها، وكون السينما المصرية ذاتها ساحة تتلاعب فيها بعض رؤوس الأموال العربية التي استغلت هذه السينما لمزيد من تشويهها، لكنه يجعل العلاقة علاقة سبب ونتيجة، فهذا الافساد (الذي خلقته السينما المصرية) قد وجد رد فعله في واقع أن رأس المال العربي قد أصبح يفرض شروطاً للانتاج السينمائي، مشتقة من أصول المشاهدة التي رسختها السينما المصرية في مصر نفسها» ، أو بكلمات أخرى، فإن السينما المصرية هي التي أنتجت النموذج الأولى للفيلم المصرى كسلعة تفسد وعي وذوق الجماهير، ثم تلقفتها رؤوس الأموال العربية لتكرر النموذج نفسه ، وهو قول يحتاج إلى الكثير من التدقيق والمراجعة ، ذلك لأن **رحلة السينما المصرية لم تكن رحلة سلبية على إطلاقها ، وإن نظرة متأملة لتاريخ هذه السينما يؤكد أنها كانت تحتوى على نقاط مضيئة عديدة، على الأقل في الجانب الذي كانت تبحث فيه عن «صياغة شعبية» لها مذاق خاص**(على الرغم من اتهامنا الظالم الدائم لها بمحاكاة السينما الهوليودية) ، وربما كان ممكناً لهذه «الصياغة» أن تكتمل لولا أن «صناعة» السينما المصرية لم تتمتع يوماً بذلك الرسوخ الاقتصادي والسياسي الذي ينسبه لها **سيد سعيد** ، فقد ظلت تفتقد دوماً مقومات تحولها إلى «مؤسسة» بالمعنى الأشمل للكلمة ،

وفي الحقيقة أن تاريخنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي يفتقد وجود هذه المؤسسات في مجالات عديدة. (وربما كان من المهم أن نشير إلى أن تلك النقاط المضيئة في عالم السينما المصرية لا تقتصر فقط على فنانين مثل **صلاح أبو سيف ويوسف شاهين وتوفيق صالح** ، وإنما تمتد - وأرجو ألا يثير ذلك دهشة واستنكار القارئ -لتشمل فنانين مثل **حسن الامام ونيازي مصطفى وعباس كامل** ، وآخرين عديدين، الذين ينتظرون قراءة جديدة رحبة لتاريخ السينما المصرية، لكي تضع أيدينا على إسهاماتهم الايجابية).

الواقع الحقيقي والحلم الزائف

لكن ما يهتم به **سيد سعيد** هو أن تلك السينما السائدة لم تترك إلا هامشاً شديد الضيق «كان يمكن لسينما جادة أن تنمو فيه» ، وذلك لأن «الشروط الاقتصادية حاسمة في تحديد نوعية هذا الانتاج ، وتشمل هذه الشروط أشكال ملكية وسائل الانتاج وعلاقات السيطرة في مجال الانتاج السينمائي، ويمكن القول بأن مجموع هذه الشروط قد جعل من المستحيل على السينما البديلة أن تنتزع هامشاً كافياً لنموها إلى جوار - وفي صراع مع - الانتاج السينمائي السائد.. (كما أن) الجمهور يعاني من حالة فقدان الثقة في السينما البديلة لأنها لا تشكل من حيث حجم الانتاج ما يكفي لاعتباره منظومة بديلة تستطيع جذبه بقوة دفع مناسبة بعيداً عن السينما التجارية. » .

غير أن **سيد سعيد** من جانب آخر لا يلخص «**أزمة السينما البديلة**» في هذا الصراع «الكمي» وحده، وهذا جانب مضئ حقاً في دراسته النظرية، ذلك أنه يثبت أنه يتمتع برؤية نقدية شديدة الرحابة والعمق، **فإن السينما المصرية السائدة لا تستطيع أن تفرض أفلامها أو سلعها التجارية على الجمهور فرضاً إلا إذا كانت تقدم له بعضاً من احتياجاته، وفي الحقيقة أن ذلك هو جوهر الذكاء الذي تتمتع به هذه السينما** ، فإنها لا يمكن لها أن تقدم للمتفرج عالماً هروبياً متقناً إلا إذا كانت تربط بين هذا العالم السينمائي الزائف والعالم الواقعي خيوط حقيقية حتى وإن كانت غير مرئية، وإن شئت مثالا مجسداً على ذلك فليس هناك ما هو أكثر وضوحاً من صورة النجم الذي لا يستطيع تحقيق النجاح والانتشار إلا اذا عكس جانباً من واقع الجمهور أو صورته الحقيقية، وجانباً وهمياً من أحلام هذا الجمهور أو كما يتمنى أن يكون، ومن هذا المزيج الذكي بين الواقع والحلم تستطيع السينما السائدة أن تتلاعب بحواس وعواطف وأفكار المتفرجين.

سيد سعيد أثناء التصوير



إن **سيد سعيد** يضع يده على تلك الحقيقة الجوهرية عندما يكتب عن أن «السينما العربية (السائدة) لا تبدو تماما وكأنها تكذب وتزور الحقائق، وإنما هى تفعل ذلك وكأنها قطعت الطريق إلى الجماهير الشعبية، تأخذ من ميولها القائمة وبنائها الأخلاقية، وتدمج ذلك كله فى هيكل أيديولوجى متكامل يتناسب مع أيديولوجية الطبقات المسيطرة، بحيث تتمكن من تسريب هذه الايديولوجية ببساطة ويسر، وتحظى من خلال ذلك بدرجة من الشعبية».

أزمة السينما البديلة إذن هى فى جانب مهم منها أزمة «كيفية». **فاذا كانت السينما السائدة تعرف بعض احتياجات الجماهير وتقدمها لها، فلماذا لا تفعل ذلك السينما البديلة**، وهى الأقرب بتوجهاتها إلى مخاطبة الجماهير؟!.

إن شئت الحقيقة كما يقدمها **سيد سعيد** فى كلمات موجزة لا تخلو من مرارة، لا يملك البوح بها إلا من كان يتمتع بقدر غير قليل من الجرأة على مكاشفة النفس، فهى أن **هذا الجانب من الازمة «يرتبط بالعجز الاكثر خطورة عن التواصل مع الجماهير، وهو جانب ينشأ عن انصراف الجماهير عن تلقى انتاج هذه الفئة المثقفة، وفشل هذه الأخيرة فى التعرف على مزاج الجماهير وابتكار القوالب المناسبة التى تحقق تواصلها مع الجماهير»**.

الحل: سينما «الجدل الاجتماعى»

كيف السبيل إذن للخروج بالسينما البديلة من هذه الأزمة؟ يطرح **سيد سعيد** ثلاثة مداخل لحل المشكلات العملية للسينما البديلة، لكن لكل من هذه المداخل شروطاً سياسية واقتصادية لابد من توافرها وهو ما يبدو غير ممكن فى الواقع الراهن.

فاذا كان المدخل الأول هو «**السينما الثورية**» التى تسعى إلى تحطيم الاعتماد على«المنظومة السينمائية التجارية القائمة على الانتاج الكبير»، ناهيك عن نظام النجوم، فإن التناقض الكامن هنا هو «**أن السينما الثورية لا تستطيع أن تنشأ أو تتطور كبديل إلا فى شروط ثورية**».

أما مدخل «البراجماتية السياسية» فإنه يطرح استغلال الهامش الذى قد تتيحه بعض النظم العربية لممارسة الحرية الابداعية، وإن كانت المشكلة هى أن هذا المدخل«يتجاهل أن السلطات العربية لا تسمح إلا بهذه النوعية من الأفلام الجادة التى تحسب فى النهاية فى طاحونتها، والتى قد تنتهى إلى تكريس ديكتاتوريتها السياسية».

وأخيرا يأتى مدخل «**البراجماتية الاقتصادية**» ،الذى يفترض نوعاً من صمود السينما البديلة والبحث عن مصادر تمويل لها، حتى يقف الجمهور فى النهاية إلى جانب السينما الجادة. لكن المشكلة هى أن هذا المدخل يبدو فى جوهره نوعاً من الرومانسية التى تتجاهل «القضايا المعقدة الخاصة بتمويل وإنتاج السينما البديلة، فلو أنها عملت على أن تكون بديلة حقاً من حيث التوجهات والمضمون الفنى فإنها سوف تخنق عمداً ولن يترك لها موطئ قدم».

فى مواجهة هذه المداخل الثلاثة التى تقف بين نقيضين: الثورية والبراجماتية، **يطرح سيد سعيد مفهومه عن «سينما الجدل الاجتماعى»، الذى يعتمد على عدد من المبادئ، العامة، من أهمها «استقلالية الفنان السينمائى عن أجهزة الدولة.. (والوعى بأن) يقف الفنان دائما فى طليعة مجتمعة، وبحيث لا يؤدى احتلاله لموقف متقدم من القضايا السياسية والاجتماعية لبلاده إلى انعزاله عن الجماهير المتلقية لدعوته الثقافية والجمالية والسياسية**، فالفنان لا يستطيع أن يقدم ويحقق مجمل برنامجه للتغيير الثقافى والاجتماعى فى لحظة واحدة، ومهما كانت الأسس المادية للتغيير، ولكن عليه أن يمسك بالحلقات الأساسية للتطور الممكن موضوعياً.. (وأخيراً فمن الضرورى)أن يستغل الفنان المتقدم جميع الامكانات والاشكال المتاحة موضوعياً سواء من خلال السوق التجارى أو القطاع العام، أو من خلال تطوير هياكل مؤسسية خاصة.. فإن ازاحة واحلال السينما التجارية سوف يستغرق مرحلة تاريخية كاملة».

ربما تبدو اليوم هذه المبادئ، التى يطرحها**سيد سعيد** فى مفهومه**«لسينما الجدل الاجتماعى»**ضرباً من ضروب الأحلام فى زمن بدا أن شريحة كبرى من المثقفين قد اختارت- طوعاًأو كراهية- أن تنضوى تحت لواء السائد (بدعوى أن ذلك هو ما يفرضه النظام العالمى الجديد)!. لكن هذه المبادئ ،ما تزال تطرح نفسها بقوة، لأنها ليست معزولة أيضا عن الجدل السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى لن يتوقف، على الرغم من أن اللحظة الراهنة من التاريخ تبدو وكأنها قد وصلت إلى نهاية طريق مسدود (وفى الحقيقة أنها تحتشد بأكثر مما تتخيل من عوامل التناقض والصراع والتفجر).

لكن أجمل ما فى دراسة **سيد سعيد** عن السينما البديلة، ومفهومه لسينما الجدل الاجتماعى ،هى تلك الأفكار التى يتحدث فيها عن «مشكلة التواصل مع الجماهير»، والتى يجب على السينمائى ذى الوعى السياسى الناضج أن يواجهها. ولنتأمل كيف يتحدث عن أنه«**ليس ثمة ما يمنع من أن يقوم الفنان السينمائى المتقدم من استعارة أو**



استخدام بعض القوالب الشعبية، والاستعانة ببعض التيمات الشعبية فى عمله التعبيرى (الابداعى) بحيث يضمنه وجهة نظره المتقدمة»، ويحذر سيد سعيد من أن «يحاول الفنان المتقدم أن يوصل مجمل رغباته الفكرية والجمالية دفعة واحدة، وهو أمر ثبت أن الجمهور غير قادر على التعاطف معه..».

كان **سيد سعيد** منذ حوالى عقد ونصف، يتحدث ويعلن فى وضوح عن ضرورة «قطع نصف الطريق إلى الجمهور سواء من ناحية الشكل أو المضمون»، وعن «قدرة السينمائى المتقدم على التعلم المتبادل مع الجماهير»، فأى درجة من الصفاء والرحابة أن يدرك الفنان صاحب الوعى الجمالى والسياسى أن دوره ليس أن يقف من الجماهير موقف المعلم أو الملقن، وإنما هو أن يقف فى حالة حوار جدلى دائم مع الجماهير، يتعلم بقدر ما يعلم، ويأخذ بقدر ما يعطى.**فإن الفنان الذى يرضى ويسعى إلى أن يتعلم من الناس البسطاء هو وحده القادر على أن «يوفر درجة» ملموسة من الحماية السياسية لانتاجه الجمالى ولذاته»**. كان **سيد سعيد** يتحدث عن حالة جدل سياسية واعية لا يتوقف فيها الفنان عن التفاعل الدائم مع تراثه وواقعه، فإلى أى حد كان «القبطان» قريبا من تلك الحالة، التى يمتزج فيها الفن والسياسة، لأنهما فى النهاية ليسا إلا وجهين لعملة واحدة، هى «**الحياة التى لا تتوقف أبداً عن التدفق والتجدد**»؟!.



رجال الرئيس .. ورجال الوزير

انتهى **مهرجان القاهرة السينمائى الدولى** فى دورته الواحدة والعشرين بسؤال " **خالد** " وجهه إلينا" **هاملت**" بطل شكسبير القديم ، وبطل الفيلم الجديد الذى عرض فى ختام المهرجان - السؤال عن الكينونة " **أكون أولا أكون** " .. ولاأظن أنها مقصودة تلك الترتيبات السينمائية التى وضعها بنفسه **سعد الدين وهبه** قبل رحيله حينما اختار هذا الفيلم البريطانى منذ فترة طويلة ليعرض فى القاهرة ، فاذا به الفيلم الذى جسد تراجيديا من نوع آخر ، لاتخص أحداث المسرحية ، وانما تخص مهرجان القاهرة نفسه بعد رحيل رئيسه **سعد الدين وهبه** .فقد اختار سعد **هاملت** ورحل قبل عرضه ، تاركا عوامل التفاعل بين رحيله ووقائع المهرجان تصل إلى الذروة والنقطة التى أصبحت كينونة المهرجان نفسه هى سؤال الساعة.

فبعد رحيل سعد الدين وهبه انكشف الغطاء عن طبقات من الستائر كانت تغلف ذلك الكيان وتحفظه . وإذا بنا نكتشف كم الفراغات والثقوب التى لم نكن نراها لأن سعداً كان مثل الساحر الذى وضع" الكيان المهرجانى " فى عباءته فلم يسمح للثقوب أن تتسع وللفجوات أن تتلاحم .. ومشكلة هذه النوعية من الشخصيات أنها استثناء وليست قاعدة، وأن مقوماتها الشخصية تعادل الكثير من المقومات غير الشخصية المطلوبة فى الآخرين ، ومشكلتها الأكبر أنه ليس لها بديل ، أو أنها حريصة على ألا توجد لها البديل .كذلك فانها بمجرد اختفائها تفلت من أسر آنية الزمن والحدث فيسهل على الآخرين بدورهم الخروج من أسرها (تغيب الفنانون المدعوون لندوة - تكريم **سعد الدين وهبه** التى أقامها المهرجان بينما حضر الجمهور).

تولى **سعد الدين وهبه** رئاسة مهرجان القاهرة السينمائى عام ١٩٨٥ ..وكان رئيساً لاتحاد النقابات الفنية وقتها . بعد عامين حدثت أزمة القانون **١٠٣** الشهير الذى شارك **سعد** فى صياغته ورفض الفنانون بالاجماع واعتصموا فى النقابة ، تأزم الموقف بينه وبينهم ، أصبحوا خصوماً له ، وانتهت مدته وسط هذا الموقف فلم يتقدم لترشيح نفسه ، لكنه لم يهتم إلا بالمهرجان فرفع قضية فى مجلس الدولة بأحقيته فى رئاسته بناء على لوائح ونصوص الاتحاد نفسه ، وكسب القضية فطلب من وزير الثقافة **فاروق حسنى** اصدار قرار يحدد علاقته بالمهرجان فأصدره . وهكذا استمر رئيساً له ، ودخل معه شريكا وزير الثقافة وبحيث أصبحت له " شرعية" تعيين الرئيس .

لكن سعد أخذ المهرجان بعد ذلك بعيدا عن الوزارة ، حاول الاستقلال به ماأمكن وكانت علاقته بالوزير تمكنه من طلب المساعدة التى يحتاجها ، فى الوقت الذى يحتاجه. (مثل اعفاءات ضريبية على التذاكر وعلى دخول الأفلام القادمة لمصر). **وتمكن سعد من تحويل المهرجان الذى وقع وأوشك على الاحتضار فى يد جمعيه كتاب ونقاد السينما التى أنشأته عام ١٩٧٤ برئاسة كمال الملاخ ، تمكن من تحويل عثرته إلى نجاح .. استطاع** تكوين فريق عمل مواظب ومتواجد طوال العام تقريبا ، كانت شخصيته وهيبته ونفوذه هى الحل السحرى لكل مشكلة تواجه المهرجان ، وكانت علاقته الطويلة بدهاليز الحكم والبيروقراطية من أسباب تجاوز عقبات عديدة تقابل مهرجاناً يقام فى دولة لايحب حكامها السينما ..

وكان " اللغز الذى استطاعت رئاسة سعد للمهرجان أن تبلوره هو كيف ينجح مهرجان سينمائى دولى ، وينمو ، ويكتسب مزيداً من السينمائيين الكبار فى بلد تتراجع صناعته المحلية السينمائية، ويشكو جيش العاملين فيها من البطالة؟ وكانت الإجابة هى أن سعد يحب السينما والمهرجان ، لكنه ليس المسئول عن أزمة السينما المحلية.

وحاول هو أن يفعل شيئا للأفلام المصرية فحرص على وجودها ضمن المسابقة الدولية ، أشعل هذا بين أصحاب الأفلام سباقاً لسنوات غير قليلة حول " أمل " العرض فى المهرجان ومايضيفه هذا من قيمة وبريق على الأفلام التى يتم اختيارها .. وكان الاختيار ، كما هو مفروض يتم عن طريق لجنة المشاهدة ، ثم اللجنة العليا للمهرجان .. كانت اللجنة الأولى تختار غالبا الأفلام الأجنبية المشاركة فى المهرجان (وليس المسابقة فقط) ، وكانت اللجنة الثانية تناقش الترتيبات الأخيرة للمهرجان فى اجتماعات قليلة تسبقه ، **وكان**

ماجدة موريس

اختيار الأفلام المصرية هو مسئولية سعد وهبه المباشرة غالباً ، كان ديكتاتورا لكنه كان يقبل النقاش والجدل والاختلاف ويسعى إلى الآخرين لتوضيح مواقفه ، ويقتل أية شائعات فى مهدها ، حتى أثناء عروض المهرجان .

وكان أيضا لايخفى ضجره وأحزانه من ممارسات أجهزة الدولة تجاه المهرجان فى مواقع أخرى . فمرة أعلن عن غضبه لأن رئيسه الرقابة حولت بعض الأفلام إلى شرطة الآداب (عام ١٩٩٦) وفى أكثر من مرة ثار من أجل معاملة رجال أمن قاعة المؤتمرات لجمهور المهرجان بتعنت شديد ، ولتدخلهم بأشكال مختلفة فى سير العروض.

الآن مات الرجل الكبير .. وأخذ البكاء عليه حقه فى الافتتاح جنبا إلى جنب مع فيلم **(إيفيتا)** لآلان باركر . وتقاعس عدد من كبار ضيوف المهرجان عن الحضور بسبب مذبحة الأقصر التى لم يكن **لسعد وهبه** يد فيها . ووجد الفريق العامل معه نفسه فى موقف لم يتأهل له ، وهو اصدار القرارات ، والحسم .كان من الواضح أن الهزة بداخل الآخرين أكبر، وأقصد بهم الصحفيين والنقاد والمتعاملين مع المهرجان ،فهم لايعرفون إلى من يتوجهون بالسؤال .. و من يصدر القرار؟.. وكانوا محقين **فلم ينظم " رجال سعد الدين وهبه أنفسهم على مواجهة الجماهير بعده** ، لم يصدروا بيانا يحدد اختصاصاتهم ، باختصار تصرفوا على أنهم " رجال فى أزمة" وليسوا مؤسسة أعادت ترتيب نفسها " والفارق كبير بين الاثنين ، لأنه **كشف عن أزمة الصف الثانى التى نعرفها جيدا فى مصر فى أماكن كثيرة** ، وحيث تحدث ربكة دائما عند غياب الصف الأول فلا تنتقل السلطة بسلاسة إلى من بعده ، ولايظن من بعده أنه قادر على تحمل المسئولية ويعد نفسه لهذا اليوم ..

ومن الأمانة أن نقول أن الأزمات التى أصابت المهرجان هذا العام ليست جديدة عليه تماما ، وليست خطيرة للغاية (أزمة لجنة المشاهدة والخلاف حول الفيلم الثالث فى التصويت هل هو فيلم **رأفت الميهى** أم **اسماعيل مراد** ، وأزمة سحب الميهى لفيلمه احتجاجاً على عدم مشاهدة لجنة التحكيم له للنهاية ، وقبلها أزمة انسحاب فيلم (هستيريا) بعد اختياره لأنه لن يكتمل قبل الموعد ؟) هذه النوعية السابقة من الأزمات كان **سعد وهبه** كفيلا بقتلها فى مهدها . أما الأزمات التى ليست جديدة فهى أزمة أخلاقيات مديرى بعض دور العرض السينمائى الذين " يقبلون" أفلام المهرجان على النحو الذى يروق لهم وليس التزاما بالجدول ، ويعرضون الأفلام التى تتضمن مشاهد جنسية ومثيرة من أجل غلة مالية أكبر ، هذه الأمور واجهها من قبل **سعد وهبه** ونجح فى تحجيمها ووقفها، ومالن رحل حتى عادوا للعب.

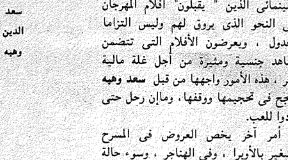
أمر آخر يخص العروض فى المسرح الصغير بالأوبرا ، وفى الهناجر ، وسوء حالة آلات العرض أحيانا ، أو إصرار أصحاب المكان على انتهاء العروض والندوات فى وقت محدد وهذه ضمن مشاكل المهرجان الروتينية ، **أما غير الروتينى فهو" الارهاب " الذى أخاف كبار السينمائيين من الحضور لمصر وكانوا يحضرون ويقولون " ملاحم" فى حب النيل والناس (تذكروا اليا كازان وأوليفر ستون وشابانا عزمى** وغيرهم).

حضر " الارهاب" وغاب سعد وهبه ، ولم يجد الناس رئيساً يرد عليهم أو يقودهم ولم يجدوا بياناً واحتجاجاً فصيحاً يصدر من المهرجان كما عودهم سعد وهبه سنويا حينما كان يقدم أمرين.

الأول هو كشف حساب بالأرقام حول فعاليات المهرجان. **والثانى** كان كشف الموقف السياسى للمهرجان والذى يحدد هويته ، فهو مهرجان سينمائى دولى ، لكنه ضد التسلل الصهيونى بحجة الثقافة (والضرب على أشده فى الفلسطينيين) وهو مهرجان سينمائى لكنه ضد الفاشية والعنصرية إذا أتت من السينما ، وهو مهرجان دولى لكنه يدافع عن السينما الوطنية فى مواجهة ضربها فى الداخل وفى الخارج (محاولة إسرائيل اقامة مدينة استديوهات مع الأردن على حدودها المشتركة) ، هو مهرجان يدعو العالم كله لمصر ، لكنه يؤكد على هوية مصر (عرض فيلم الطريق إلى إيلات لأول مرة)

وكان البعض يبدى تساؤلاته " البريئة" حول تسييس **سعد وهبه** للمهرجان ، وأن هذا تعسف ولابد أن هناك الآن من يفكر بشكل عكسى ، وأن ابتعاد المهرجان عن أى كلام فى السياسة هو الحل (لكنه لن يحل شيئاً) ، والموقف الآن هو بالفعل انكشاف غطاء المهرجان عن حقائق تستحق المواجهة بأسلوب يختلف عن الأسلوب " الأمنى" المعتاد الذى نحل به أزماتنا .. **فاذا كان رجال الرئيس قد فشلوا فى أن يحلوا محله ، فان " رجال" الوزير ليسوا الحل.**

ومع الأسف فان أغلب الأسماء المطروحة ضمن الشائعات هم أسماء رجال وزير الثقافة



سعد الدين وهبه

، وبالطبع فان تعيين الوزير لأحد رجاله لرئاسة المهرجان هو **حل أمنى**، يعنى أن المهرجان دخل فى دوائر الأمان بالنسبة للحكومة ، لكنه لايعنى الأمان للمهرجان نفسه ، وإنما مستقبل مجهول قد ينتهى سريعا بايقافه إذا ماانفعل الوزير لأى سبب من الأسباب، كما حدث مع المهرجان القومى للأفلام الروائية مثلا والذى يقيمه صندوق التنمية الثقافية التابع للوزير ،(وهناك أخبار تقول إن الوزير تراجع عن ايقاف المهرجان لكن المعنى يظل كما هو) ..

وهناك الآن من يرشح نفسه للمهرجان ويطلق أصدقاءه لاستفتاء الأخرين ، وهناك من يبحث عن نظرية متوسطية لادارته تبقى على " الصف الثانى" وتظلله بأحد رجال الوزير ، وهناك من يرفع شعار " الوزير" دائما لأنه الضمان .. لكن هناك أسئلة وجيهة حول مهرجان " حكومى" فى وقت تتخلص فيه الحكومة من كل شئ للقطاع الخاص. ومعنى هذا أنه من الممكن أن تبيع الحكومة المهرجان فى حالة استيلائها عليه .. لأنها سياسة قاهرة غلابة فى هذه المرحلة.

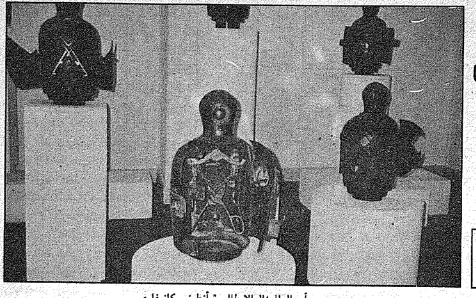
لكن السؤال الذى علينا أن نناقشه هو عن مسئولية النقابات الفنية .. والجمعيات السينمائية الأهلية .. وهل فى امكانها أن تجد مكاناً فى تحمل مسئولية المهرجان والحفاظ عليه من التبعثر بين رجال الرئيس ، ورجال الوزير ، ورجال أنفسهم ؟

وهل فى إمكان نخبة من المجتمع المدنى أن تتقدم لانقاذ مهرجان حفر لنفسه مكانا بين مهرجانات العالم ، وحفر لزمنه رصيدا عند كثير من المثقفين المحبين للسينما كثقافة.

وهل من الممكن أن نتفق سريعا على هذا لأن هناك أعمالا ملحة لابد أن تتم وهى تحديث المهرجان وتطوير أدائه وحل مشاكله المزمنة مع أماكن العرض وأصحابها ، ومقره الذى ذهب مع الريح لأنه استضافة مؤقتة من اتحاد الفنانين العرب ؟

هل من الممكن هذا حتى لاتأتى الدورة القادمة فنجد يافطة معلق عليها : **إنه مغلق للإصلاح ؟..**

فن تشكيلى



أعمال للمثال الايطالى " أنطونيو كانيفارى

فاطمة اسماعيل

بينالى الاسكندرية الدولى و" أزمة " الضواحى

إن توالى الأحداث الفنية الدولية والتى تنظمها وزارة الثقافة ، والمركز القومى للفنون التشكيلية ، أربكنى كثيراً على المستوى الشخصى ، إذ لاتوجد مساحة زمنية كافية لتأمل كل حدث ، أو متابعته بمعنى الحوار حوله . **فبينالى القاهرة الدولى السادس** افتتح فى ديسمبر ٩٦ واستمر حتى فبراير ٩٧ ، ومن قبله بأشهر قليلة - مارس ٩٦ - أقيم **ترينالى الحفر الدولى** ، وبعده بشهر ونصف - مايو ٩٦ - **بينالى الخزف الدولى** ، ومن قبلهما **سمبوزيوم النحت الدولى** فبراير ٩٧- والآن يقام **بينالى الاسكندرية التاسع عشر لدول البحر الأبيض المتوسط-** الذى افتتح فى السادس من ديسمبر الماضى ويستمر حتى فبراير ٩٨ . بمتحف الفن الحديث بالاسكندرية.

إن مايربكنى فى ذلك الأمر هو قصور فهمى للنطاق الثقافى الذى تتحرك فيه تلك الأنشطة ، بمعنى آخر **هل هناك اعتبار ما لأن تكون تلك الأحداث الدولية فى حد ذاتها لغة تغيير لشكل ممارسات أقرب إلى الضواحى** " Proventialism" ، **بينما ظاهرها التواجد والاندماج بالحركة العالمية ..؟** أم أنه يجب ألا يتجاوز الأمر اعتبار تلك الأحداث معابر من نشاط لآخر ، بما يخلق مناخاً أكثر عمومية؟ ينطوى هذا الافتراض الأخير على " حجم" المعرفة عند أصحاب السياسة الذين يستمتعون " بكم" الأحداث واستمرارها ، إذ يحقق ذلك زهواً متعاظماً واستكباراً ، رغم هوان هذا الاستكبار الذى لايحمل إلا انهيار وحدة الرؤى فى تلك المشاريع المقترحة.

وقبل أن نصادر على الإيجابية الفلسفية حول" الكم" من وجهة نظر الإنتشار .. نحاول أن نتبين ما إذا كان مايحدث هو" هستيريا" النمط مما ينتج عنه " **أزمة**" أم لا ؟

ماهو معيار الأزمة؟

لانستطيع أن ندعى لشكل Form "" الأحداث الدولية سواء كانت - بينالى أو ترينالى أو سمبوزيوم - نسباً يخصنا ، فخط نسبها ينتشر على مساحة مروحية تشتمل على أصول متنوعة ، تسبقنا فيها أوروبا وأمريكا اللاتينية .. **فاذا اعتبرنا أن هذا هو الشكل الحتمى لتوسيع نطاق خبراتنا الإبداعية ، والخروج بها من إطار المحلية ، أو أبسط من ذلك إذا قررنا تجربة تلك الأشكال كنموذج" للتحول فلا أقل من أن ندرس آليات تحققها ، حتى نتعامل معها أو نبتكر نماذج أخرى تخصنا.** ونخلق آلياتها وبما أننا لم نبتكر حتى الآن ، فلابد من أن نتعرف على أنظمة تلك النماذج لندرك المسافة الثقافية والحضارية فيما نمارسه .

هناك العديد من البيناليات مثل **فينيسيا** بايطاليا - **ليون** بفرنسا - **ساوباولو** بالبرازيل ويتنى بأمريكا - **هافانا** بكوبا " **دوبروفينيك**" بكرواتيا ومعارض دولية مثل الدوكومنتا بكاسل بألمانيا ، **ومشروع مونستر** لفن النحت بألمانيا .. إلخ. عموما سنحاول هنا أن نأخذ **بينالى فينيسيا** " نموذجا" للتعرف على أنظمة ممارساته باعتباره أقدم بينالى فقد تجاوز المائة عام على إنشائه ولانقصد بذلك أن طموحنا **لبينالى الاسكندرية** الذى افتتح أول دوراته عام ١٩٥٥ أن يكون صوره من **بينالى فينيسيا** فلكل بينالى طبيعته الخاصة ، وإنما أنظمة الممارسات هى التى تهمنا حين نفتقر إليها ، وتصبح" العشوائية" هى الممارسة .

لبينالى فينيسيا هيئة مستقلة تديره ، يرأس تلك الهيئة المستقلة المفكر والفيلسوف الايطالى " **لينو ميكيكى**"-Lino Mic " ciche، يساعده ستة عشرة ناقد ومؤرخ فن ، ولرئيس هيئة البينالى هذا فلسفته الخاصة ووجهة نظره الشاملة فى الفن والتى تحدد الإطار العام لبينالى فينيسيا ويوضح **ميكيكى** وجهة نظره فى سياسة البينالى وبصفة خاصة تلك الدورة فى مقدمة كتالوج البينالى وقد جاء فيها:

« فى تلك اللحظة التى يمر فيها الخطاب أو الحديث عن الفن بأزمة كبيرة بسبب النمو بمتوالية هندسية لما يقال ومايشاهد ، إذ وصلت عملية إنتاج الصور إلى مرحلة من التضخم ، أطاحت بكل الأفكار المتداولة عن

التصوير ، وتعددت السياقات والثقافات التي يعتمدها الفن البصري بدرجة كبيرة ، وفرض هذا التعدد تحولاً جذرياً وقد يكون مفاجئاً أيضاً ، للمسيرة التي قطعت في آلاف السنين من الأيقونات الأولى في **بومباي** حتى الحداثة التي أطاحت بوضع المشهد داخل الإطار الواقعي .

" **منذ سنوات والبينالي مثله مثل كافة عروض الفن العالمية لم يعد يكتسب قيمته أو خصوصيته فقط من المادة المعروضة أو بديالكتيك التقييم والحكم على الأعمال بقدر مايتميز بقدرته على طرح الأفكار وإثارة القضايا من داخل الحدث نفسه** ، ولقد أصبح تضارب المواقف حول هذه المعارض دليلاً في ذاته على حيوية وقوة هذه التظاهرات حتى أن وصلت إلى درجة المواجهة أو دخلت في دائرة الاصطدام ثقافياً وفنياً.

لايريد البينالي أن يصبح صورة فوتوغرافية للحقل الفني الآن ، وإنما يريد أن يكون شكلاً من أشكال العمل داخل هذا الحقل ، أي نوعاً من التأثير والابداع داخل المجال الفني.

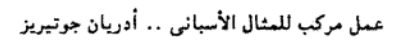
.. الانتقال بالمشاهد والمهتم من الفرجة إلى التفكير ، من دعه يرى إلى دعه يتأمل ، الفرجة أمر عابر في نهاية الأمر ، ماقيمة الدعوة للمشاهدة الآن في زمن نحن متخمون فيه بالمشاهد ومجرات كاملة من الصور تحيط بنا من كل جانب ، وفي تلك اللحظة التي تتجه فيها ضوضاء الخلفية لأن تمنع عمليات التفكير ، أو في الأسوأ توجه سير عمليات التفكير بأكملها.

هل تشكل المادة المقدمة في البينالي ، استمراراً أم قطعاً ، تفاعلاً أم فصلاً ، تداخلات أم تميزات كونية أم قومية ، استقراراً أم إرتحالاً مستمراً " nomadism" ؟ البحث المفتوح والأجناس الشعرية المحددة ، خصوصية أشكال أم تعدد وتحولات ؟ ماهي النقاط المعقدة التي لم تحل في قضية المعاصرة وماهي العقد التي تم فكها بالفعل؟ تظل هذه الأقطاب قادرة على إثارة الحوار والتفكير والجدل.

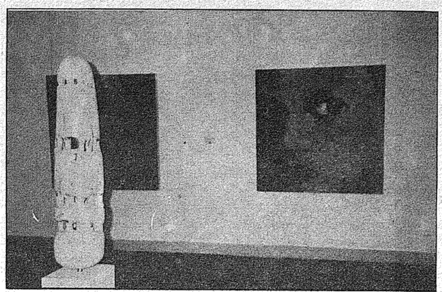
هذا الحدث في المجال الفني هو نوع من التدخل في الحقل ، ووفقاً لطبيعته يصبح هو أيضاً فعل تعبيري ينتمي - وإن جاء ذلك وفقاً لمعايير مختلفة - لهذا المجال. ولذا يعتبر هو أيضاً عمل فني ، وان يكن عنصره الابداعي فكرياً وثقافياً أكثر منه جمالياً بالمعنى الحقيقي ، ولذا فان حرمانه من آفاق الفردية والذاتية الواسعة يصبح نوعاً من الرقابة المانعة التي تلوث وتلغي وظيفته الحقيقية والتي لايمكن إختزالها داخل عملية العرض أي(**دعه يرى**) والتي هي في جوهرها عملية جزئية وقتية ولاتلبي احتياجاً ملحاً الآن للتفكير ، نظراً لحجم المشاهد التي تحيط بنا بشكل مبالغ فيه من كل جانب . **وإنما تصبح عملية (دعه يفكر) - دعه يجادل هي الأجدى بالاهتمام نظراً لقدرتها من جهة ، ونظراً لطبيعة اللحظة من الجهة الأخرى** ، لأن ضوضاء الخلفية أصبحت الآن تعوق بل وتمنع عمليات التفكير أو تحاول توجيهها وهو الأسوأ ، وذلك أمر يواجه كل من يفكر الآن وفي كافة المجالات» ..

تلك كانت مقاطع من مقدمة **ميكيكي** رئيس هيئة بينالي فينيسيا .. يطرح فيها كماً من التساؤلات حول الفن المعاصر وقضاياه الكبرى، ويتصور أن بينالي فينيسيا لابد أن يتبنى في دورته تلك إحدى القضايا بالعرض والبحث والدراسة .

لذلك رشح **ميكيكي** للدورة الأخيرة يونيو ٩٧ الناقد الإيطالي المعروف **جيرمانو شيلانتي** " Germano -cltante " قوميسيراً عاماً ولايتسع المقام هنا لاستعراض مؤلفات جيرمانو شيلانتي ونظرياته في الفن ، نكتفي بأن نقول أنه علامة هامة في حركة النقد في العالم ، **ومنظر " للفن الفقير" "Art - Pavera** والدورة السابقة على تلك الدورة كان يرأسها الناقد الايطالي **بونيتو أوليفا** وهو أيضا المنظر لفن **مابعد**


عمل مركب للمثال الأسباني .. أدريان جوتيريز





تصوير للفنان الأسبانى جوزى باجاريز

الطليعة "Trans - avant - guarda" نشير هنا إلى معيار اختيار القوميسير العام للدورة .. ولانأمل بالطبع فى أن نصل إلى التطبيق الكامل للأنظمة العالمية وإنما نحاول فقط أن نقترب من فهم الأسباب طالما أننا أرتضينا تلك الأشكال " Farms" نماذج لنا ..

قبل أن نستعرض كيف يعبر القوميسير العام لبينالى فينيسيا عن وجهة نظره فى وضع فلسفة الدورة .. وأيضاً القوميسير العام لبينالى الاسكندرية ديسمبر ، يناير ٩٧ - كيف يعبر عن وجهة نظره فى وضع فلسفة الدورة .. نود أن نوضح أنه لاتوجد هيئة مستقلة لبينالى الاسكندرية ، أو هيئة مستقلة لبينالى القاهرة ، أو بينالى السراميك .. وخلافه .. وإنما توجد إدارة تابعة للمركز القومى تسمى إدارة البينالى يقتصر دورها على تنفيذ وتسهيل الأمور الادارية .. وأحياناً يتم ترشيح رئيس شرفي للبينالى لإعتبارات عمرية .

وعموما ليس هذا بيت القصيد فقد تكون هناك فروق لاختلاف الأنظمة ولكن حين نأتى لمعيار القيمة فى المقارنة باختيارات القوميسير العام ، تصبح المسألة جديرة بالنظر.

القوميسير العام لبينالى الاسكندرية دورة ديسمبر -يناير ٩٧، ٩٨، والذى نحن بصدده ، هو الاستاذ والفنان المعروف **محمد سالم** .. ومن خلال مقدمته للبينالى والمترجمة للغة الفرنسية يتعرف فنانو ونقاد العالم على وجهة نظر وفلسفة وفكر القوميسير العام.

جاء فى المقدمة:

«عندما أقيم بينالى الاسكندرية منذ أكثر من أربعين عاما .. كانت الناقدة الوحيدة التى تفتح بانتظام كل عامين ليطل منها الغالبية من فنانينا على ابداعات أقرانهم من دول البحر المتوسط كانت مصر وقتها على أعتاب نهضة جديدة تتلمس الطريق نحو تأسيس مشروع قومى حضارى يشمل أوجه الحياة المصرية المختلفة ، وكان الفنانون المصريون مدعوين بحماس بالغ يحاولون أن يقدموا اجتهاداتهم واسهاماتهم الفنية دعماً لهذا المشروع القومى ، ولأن العمل الفنى لايقوم فقط على الحماس أو الأفكار النبيلة .. إنما يتطلب إلى جانب ذلك المعرفة العميقة بلغة التشكيل وخصوصيتها .. ومن هنا كان البينالى إلى جانب مصادر معرفة أخرى بمثابة المدرسة التى تعلم فيها الكثيرون ، من خلال احتكاكهم المباشر بأعمال الفن التى كانت تحمل فى معظم الأحيان روح المغامرة والتجريب سعياً وراء خلق صياغات وأشكال جديدة لها القدرة على استيعاب ماجد على الساحة ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .. من مضامين اقتصادية وسياسية وفكرية.

وإذا كانت النوافذ التى نطل منها الآن على ثقافات الآخرين قد تعددت وتنوعت حيث أصبح الاحتكاك المباشر بأعمال الفن والفنانين من ثقافات أخرى أمراً ميسوراً ومتاحاً للكثيرين . إلا أنه يبقى لبينالى الاسكندرية دائماً تميزه وخصوصيته. ذلك أنه يجمع بين جنباته أعمال فنانين وان كانوا مختلفين فى الاعراق والثقافات لكن تجمعهم فى النهاية تلك العلاقة الجغرافية والتاريخية للبحر المتوسط التى تغلل أعمالهم بغلالة رقيقة لاتخطئها العين".

انتهت مقدمة الفنان محمد سالم القوميسير العام للبينالى .. ومن الملاحظ أنها كلمة عمومية لاتخص البينالى فى تميزه الخاص إلا من تلك الجملة السطحية " **بالعلاقة الجغرافية" . فلم يتطرق القوميسير العام للقضية الكبرى التى تواجه الفن الآن والتى هى صميم فلسفة بينالى الاسكندرية وهى " العولمة" أو " الكوننة" بمعنى انهيار الحدود الجغرافية ولم يوضح لنا محمد سالم رأيه فى الدفاع عن خصوصية هذا البينالى فى مواجهة مقولات كبرى قد تسقط مصداقيته من الأساس.**

الأمر الثانى أنشئ مؤخراً عام ١٩٩٥ بينالى " **دوبرفينيك**" لدول البحر المتوسط وله فلسفة خاصة إذ أنه ينتصر لفكرة فصل المجالات فى الفن والعودة مرة أخرى للإصرار عليها ، وعدم الاعتراف بكلمة(العمل الفنى) وإنما محاولة التأكيد على اللوحة والتمثال ولوحة الحفر .. أما بينالى الاسكندرية فهو يعلن عن نفس الفلسفة فى شروطه المطبوعة أى يركز على " **مجال التصوير - مجال النحت - مجال الحفر - مجال الخزف - العمل المركب**" ويتم ترشيح الفنانين تحت تلك المجالات ..

ومع ذلك لانعتقد أن بينالى الاسكندرية يصر على مايعلنه فى المطبوعة ولو كان الأمر كذلك لرفض العمل الذى قدمه الفنان " محمد عبله" الحاصل على الجائزة الكبرى فى البينالى .. أقصد لرفض إشتراكه من الأساس فالفنان **محمد عبله** مرشح من لجنة الاختيار تحت عنوان " **مجال التصوير**" وماقدمه **محمد عبله** هو " عمل فنى" يخرج عن نطاق تلك التصنيفة المحددة عموماً سنتحدث باستفاضة عن عمل الفنان " **محمد عبلة**" فى العدد القادم باعتباره حائزاً على الجائزة الكبرى.

نعود مرة أخرى إلى أن طبيعة البينالى مازالت تحتفظ بجغرافيتها ولافضل لأحد فى ذلك فالمسمى نفسه يؤيد استمرار تلك الطبيعة ، ولكن غابت الفلسفة العامة لهذا البينالى ، وهى الفلسفة التى تؤطره فنياً.

ولاننسى أن **ميكيكى** رئيس بينالى فينيسيا قد واجهته نفس المشكلة ولكنه واجهها فى مقدمته حيث كان البينالى يقوم على احتواء (القوميات) ممثلة فى أجنحة للدول ، وكان ذلك يتسق وحركة الفن فى العالم من المركزية والهوامش والتعددية ، ثم سقطت تلك القناعة أمام قناعة جديدة "

العالمية" أو "الكونية" وبالتالى أصبح على رئيس البينالى أن يطور من طبيعة البينالى بما يتسق والحركة العالمية ، وكان له حق الاختيار فى أن يصر على الاحتفاظ بطبيعة بينالى فينيسيا كما نشأ..!

عموماً .. نقول إن محمد سالم القوميسير العام لبينالى الاسكندرية لم تورقه أى من تلك القضايا بل ولم يثره أن ينشأ بينالى دول البحر المتوسط " بدويرفينيك" وهو الأحدث علينا ، فيوضح مناطق التماس والاختلاف فى كلا الاثنين.

سأستعرض هنا مقدمة جيرمانو شيلانتى القوميسير العام لبينالى فينيسيا ،، مقارنة بما جاء فى كلمة القوميسير العام لبينالى الاسكندرية لعلنا ندرك حجم " الأزمة" التى ذكرتها مسبقاً.

***"على المستوى النقدى ، ماذا يمثل بينالى فينيسيا ..؟**

هو عملية إفتراض صيغة أو تفسير لفترة تاريخية من الفن الحديث والمعاصر ، هى بالضرورة مؤقتة ، لأنها ستتجاوز بعد عامين ذلك ، بوجهة نظر نقدية أخرى هو محاولة لتحديد إحداثيات معرفية عن الفن ، وبالتالى هو قراءة نسبية وليست مطلقة ، تنتمى لرؤية شخص بعينه هو المسئول- القوميسير أو المنسق أو الأمين العام ، أو مجموعة متعاونة من الأشخاص - لديهم قياس يخصهم للزمن ، ويعتمد هذا على موقعهم وعلى مايشاهدونه وعلى مايحيط بهم أى على شكل الحركة من حولهم . **ففى كل الأحوال ليس هناك بينالى واحد قاطع أو شامل أو مانع ، وإنما تتابع لبيناليات يحاول كل منها تفسير مايحدث من وجهة نظر خاصة..** ويمكن تمييز البينالى بقدرته على طرح عدد محدد من الأفكار والمواقف تمتلك قوة كافية لإثارة التأمل والجدل وردود الفعل والهجوم ومحاولات النفى والهجوم الحاد أيضاً ، وعندما يقع هذا الجدل يكون البينالى قد اكتسب عمراً جديداً يضاف لتاريخه .

*** ماهو عنصر التجديد الذى اعتمدته فى هذا البينالى ..؟**

القافلة حجمها كبير جداً ، تسير ببطء وصمت ، وعلى مؤرخ الفن والناقد الذى يتولى مسئولية تقديم الصورة لما يحدث على مدى عامين فقط أن يبحث عن عناصر التجديد وعن محاولات فتح دروب ومجالات معرفة فنية جديدة فى مسيرة هذه القافلة.

فأى عرض عالمى مطالب بتسجيل حركة واسعة وكم ضخم من الأحداث والذاكرات التى تربط الماضى بالحاضر ، ولكن الأدوات المستخدمة الآن عبر أشخاص أو لجان هى مناهج متكررة بلا تجديد يتناسب مع حجم الحركة والمسئولية ، طريقة تجميع المادة تتم وفقاً لتيمة أو وجهة نظر تاريخية تعمل من خلال متقابلات : أنثروبولوجيا أم اجتماع، فلسفة أم علم نفس ، متحف أم بديل ، مركزى أم طرفى ، دولة أم تجاوز الدولة وأخيراً من خلال اختيار شخصى وحتى الآن لم تتعرض هذه التكرارات لعمليات الاختيار والتجميع لتحولات نقدية كافية.

*** بينالى فينيسيا ومسألة التمثيل القومى:**

يعتمد البينالى نظراً لظروف منشأه على أفكار قومية تخص القرن التاسع عشر محورها السيطرة على الأراضى وتعيين الحدود الجغرافية بين الدول - الأجنحة تملكها الدول - ولذا يوضع الفن داخل ذلك القالب الدبلوماسى ، ولكن هذا المنهج يدخل فى أزمة حقيقية لأنه لايتسع لعمليات التداخل والإمتزاج المتعاظمة والتى هى من جوهر الفن نفسه ، فى محاولته لتخطى الأنظمة والحدود ، **فالفنان فى النهاية لاينتمى إلى بلد وإنما إلى تاريخ الفن . الماضى والحاضر والمستقبل هو محاولة لتخليص الفن من أى بعد جغرافى ، وتم التركيز على التجارب الإرتحالية والعابرة للحدود."**

وعن اختيار القوميسير العام لتيمة للبينالى يوضح **شيلانتى** وجهة نظره فى قيمة " المستقبل ، الحاضر ، الماضى" التى وضعها هو لتلك الدوره..

" .. فى نهاية القرن كانت المهمة المطروحة أمامى بالطبع هى تحديد افتراض يمكننا من اختراق تاريخ الفن المعاصر ، ولكننى أعتقد أنه ليس من الممكن الآن التعامل مع العمل الفنى بوصفه ايضاحاً أو إظهاراً أو كشف فكرة مركزية ، سواء كانت فكرة ايقونية أو فلسفية أو رمزية أو انثروبولوجية . لقد تبنيت لذلك تصوراً للفن ، بوصفه مجره كبيرة لايمكن الإحاطة بحدودها أو الإمساك بها ولكن يمكن إختراقها ، بنجومها الحديثة والأكثر حداثة ، ويمكن الإقتراب من نجومها اللامعة ، والتى يخرج منها الضوء أثناء الحركة ، وعند تبنى هذا التوجه وجدت نفسى مسافراً عبر دروب أعرفها وأخرى أجهلها. أعتمد على بعض المعايير المعرفية ، وعلى خبرتى فى تاريخ ونقد الفن ومن الخبرة العملية سواء المتحفية أو خبرات تنظيم العروض .

وبعد استبعاد التيمة بمعناها السائد ، ومع الاعتراف بأن مجرة الفن لايمكن تحديدها مكانياً ، لجأت إلى التفكير فى الزمن.

الزمن ليس بوصفه تتابعاً أو رصداً خطياً ، وإنما كأبعاد ولذا تم قلب للتتابع الأصلى للزمن" ماض ، حاضر ، مستقبل" واستبداله بتصور مفتوح ومعكوس وهو" المستقبل والحاضر والماضى" المستقبل هو الماضى والماضى هو المستقبل وهما يتقاطعان فى نقطة ، وهى الحاضر ، بمعنى أن حاضرنا هو نقطة إلتقاء بين بعدين هما المستقبل والماضى.

بعد تحديد التوجه دخلنا فى المشاكل الخاصة بالاختيار والعرض ومع اعترافى بوجود الأجيال إلا أننى أدرك أن الأجيال تتداخل وتمتزج أيضاً ، وعلى المستوى العملى

تفصيلة من عمل مركب للفنانة اللبنانية نيلى كيمالى



يمكن ترجمة ذلك إلى كسر الحواجز بين العرض التاريخي المغلق والعرض المفتوح - أي كسر تراث البينالي - كما يظهر في سيطرة ذلك البعد الزمني على روح العرض.

هناك زاوية أخرى منهجية تتعلق بالوسائط من خلال شاشة الكمبيوتر والانترنت ، يمكن الحركة وبدء رحلة ذاتية في الاختيار ولكنها موضوعية فهي ذاتية لأنك أنت الذي تضغط على الزر وتتحرك داخل المعلومات ولكنها عملية موضوعية لأنك مرهون بمادة موجودة بالفعل من قبل تدخلك الشخصي ، إن هذا العرض هو نتيجة لأحد الاختراقات السريعة الممكنة للمجرة ، مجرة الفن المعاصر .

ولا تقصد تلك التيمة أن هناك تيمات للأجيال وإنما منهج للتجاوز ، زاوية نظر زمانية أن تتعامل مع الفترات المحددة وهي جيل الستينات والسبعينات ثم الجيل الوسيط جيل الثمانينات ، ثم الجيل الذي يتشكل الآن في نهاية القرن ، ونقصد بالجيل زمن تشكل اللغة ، في فترة الستينيات والسبعينات كانت التجارب الفنية تدور في فلك البوب والتصوير والتحليل ، والمينماليزم ، والمفاهيمي .. الخ وصولاً إلى إختيارات فردية خالصة . أما الجيل الوسيط فقد تأرجح بين قوة التصوير والأشياء ، وكان مهتما بالجدل مابين المذكر والمؤنث ، وبين التهويل والنقدي وثقافة الاستهلاك ، أما الجيل الحالي فهو يتميز بتعدد الثقافات البصرية.

ومنذ الستينيات وأنا أحاول إثارة الجدل حول الحدود الأرضية للفن ، وكنت مشغولاً آنذاك بـ **فرانك جيرى ،وميرس كننجهام ، الرقص المنمال ، روبرت ولسون ، طوف بابل ، العمارة الراديكالية ..** ولغات أخرى مثل الفوتوغرافيا والتصميم **والبير فورمانس** والمسرح والموضة والسينما .. وهكذا ظللت عشر سنوات أسير على جانب الطريق ، وقد أخذ على الكثيرون هذا الإختيار . **ولكن في العشرين سنة الأخيرة قمت بمبادرات لتعجيل أو تحفيز عمليات الإنصهار بين اللغات المختلفة ،** عن طريق إعداد معارض مثل بينالي فينيسيا ٧٦ الفن والبيئة ، والتحولات الإيطالية من ٤٣ إلى ٦٨ بمتحف جوجنهايم بنيويورك سنة ١٩٩٤ ، حتى آخر تجربة وهي بينالي فلورنسا ٩٦ الفن والموضة.

ومع بداية الثمانينات عندما حاول نظام الفن الدفاع عن نفسه بالتحصين داخل أرضه التي تحدها الأسوار التقليدية ، النحت والتصوير ، كنت أركز جهودي في النماذج والتماهي والتداخل بين الفن والعمارة والموضة والمسرح والفوتوغرافيا وأعتقد أن شخصيتي قد برزت بناء على هذا التحيز لتداخل اللغات والذي كنت دائما عرضه للانتقادات بسببه كما لو كنت أقوم بعملية تقزيم لقيم الفن ، ولكن الآن يتقبل النقاد من مختلف الأجيال هذا الواقع بوصفه شكل التحول الثقافي والفني الراهن ، **ولكنني في هذا البينالي حاولت أن أقفز مرة أخرى إلى جانب الطريق ، بمعنى اختيار الانحياز للفن ،** بعد أن أصبح التداخل بين اللغات ممارسة طبيعية معممة ، أردت الإنتقال على موقع يبدو محافظاً في مواجهة التلوث المتبادل بين اللغات إنها خطوة ضد قناعتي في المقام الأول وخروجاً عن الممارسات النقدية السائدة.."

ليست هذه مقدمة **جيلانو شيلانتي** بالكامل ولكنها مقاطع تهمنا لتدعيم رأينا في معيار اختيار القوميسير العام.

نعود مرة أخرى لكلمة " Provence" الضاحية ، **أوممارسات الضواحي** التي ذكرناها سابقاً .. وهي كلمة تعني إرتحال المنتج الحضاري عن " مركزية النشاط إلى الأطراف التي لها أنظمة مختلفة ، وأدوار تلك الأطراف دائماً ماتكون نسخاً باهتاً لما يحدث في المركز..

*** ماذا نقصد بآليات الضواحي في بينالي الاسكندرية ..؟**

* لو انتقلنا من الحديث عن القوميسير العام إلى قوميسير الجناح المصري يتضح لنا نموذجاً صارخاً لآلية الضواحي .. فحين نتلمس معيارا لإختيار نواجه " الأزمة" مرة أخرى .. وحين نغض الطرف عن ذلك ونبحث عملياً في ممارسة قوميسير الجناح المصري ، **لم يقدم القوميسير المصري مايشرح أو يفسر رؤيته عن طبيعة الحضور المصري في البينالي ، ولا عن رؤيته لهذا العرض ،** لانصاً ولا عرضاً ، والشئ الوحيد الذي يلفت النظر هو عرضه لأعماله (٧ أعمال) في الحائط الرئيسي لصالة العرض - وليس هذا بغريب - **فحين يكون القوميسير قوميسيراً وعارضاً أي متسابقاً مع الفنانين اللذين من المفترض أنه هو نفسه يقوم باختيارهم ، يصبح الأمر أكثر من عبثي ويدعو للتساؤل والدهشة ..** أليس هذا قمة " الضواحي" في الممارسة ..؟؟ !! **الأكثر عبثية أن يفوز القوميسير بجائزة تحكيم ..!!؟**

- عموما بالنسبة للجوائز والتسابق والتحكيم سنتعرض لذلك في مقال منفصل . إذن فرؤيتنا للقوميسير المصري تتمثل في عبثية الاختيار وعشوائيته وغياب رؤية القوميسير وغياب نصه ولو اطلعنا على ماكتبه القوميسير الإيطالي شارحاً طبيعة حضور التمثيل الايطالي داخل البينالي لأدركنا كيف أننا مغرقون في عشوائيتنا :

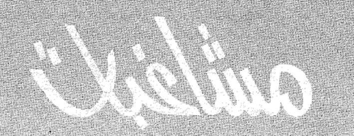
.. أنظر للجناح الايطالي بوصفه مساهمة ايطالية في الفن العالمي أي طاقة نابعة من إيطاليا وليس فناً ايطالياً . ولذا فكرت في أن أعرض العمل الفني الايطالي بنفس الكيفية التي تعرض بها المساهمات الدولية الأخرى ، وكان اختياري لثلاثة فنانين فقط لأنه المتوسط الذي تتبعه أجنحة البلاد الأخرى .. اخترت ثلاثة فنانين من ثلاثة أجيال لأخدم التيمة الرئيسية واخترت أيضاً عدم ابراز الفردية وإشراكهم في عمل مشترك حتى تبرز قيمة الحوار والبحث المشترك في الشكل واللغة والأسلوب ، أما الوجود الايطالي بشكل عام فقد حاولت تقليص العدد إلى ١٢ فناناً من كل جيل إلى أربعة خلافاً للطريقة القديمة التي كانت ايطاليا تقدم نفسها بعدد متزايد من الفنانين باعتبار البينالي فرصة لعرض وتقديم الفن الايطالي."

*** بالنسبة لنا في بينالي الاسكندرية شارك ثمانية عشر فناناً مصرياً في البينالي في الوقت الذي لم تزد فيه أياً من الأجنحة عن خمسة فنانين .**

* نموذج آخر لممارسة الضواحي " Pro- vential" والمتعلق بفكرة اختيار المشاركين في الجناح المصري .. لاتترك فرصة للقوميسير لترشيح الفنانين أو الأعمال التي يراها تتفق وطبيعة المسار الذي يقطعه في الدورة .. وإنما تقوم لجنة المعارض بالمجلس الأعلى للثقافة والمكونة من عشرين عضواً بترشيحات عشوائية ، ونقول عشوائية لأنها لن تخص رؤية ووجهة نظر القوميسير الذي يضع التصور العام وعلى أساسه يختار أسماء ويتجاهل أخرى بصرف النظر عن قيمة هؤلاء الذين يتم تجاهلهم .. أيضاً يرشح القوميسير عدد الفنانين وأحجام أعمالهم من حساب المساحة المتاحة في العرض وطبقاً لامكانية فراغات منفصلة تعطى للمعارضين حقهم في العرض.

حين تكون اللجنة هي المسئولة عن الترشيح ثم ترشيح القوميسير يصبح الأمر برمته " أزمة" وعلينا أن نأخذ نفساً لتأملها إن كنا جادين في تغيير المسارات.

في العدد القادم أتحدث عن الشق الأهم في البينالي وهو مايخص المنتج الفني أو الابداعات المقدمة وشكل التسابق .. وعن العمل الفني الحائز على الجائزة الكبرى .





التعاطف الحقيقي مع شعب العراق

لأن النصر له ألف أب، والهزيمة لا أب لها، فقد تنصل الجميع من المسئولية عن هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، بما في ذلك الذين شجعوا الادارة العراقية على مواصلة احتلالها للكويت، واعتبروه خطوة نحو تحرير القدس، فدفعوها بمواقفهم السياسية ومظاهراتهم ومقالاتهم لمواصلة الاندفاع في الطريق الذي انتهى بتدمير أقوى الجيوش العربية، وبوضع العراق تحت الحماية الدولية، وبتفكيك الأمة العربية، ولم يقدنا إلى تحرير القدس، بل قادنا إلى مدريد ثم أوسلو ثم كوبنهاجن!.

وخلال السنوات الست التي انقضت، بدأت النظم العربية التي ساندت مغامرة غزو الكويت تتنصل من مسئوليتها عما حدث، وتنتقل تحت وطأة الضغوط الاقتصادية إلى الضفة الأخرى، وتسعى للمصالحة مع دول الخليج والسعودية والكويت، لكي تفلت من آثار الحصار، إلى أن أصبح النظام العراقي يقف وحيدا في مواجهة الوصاية الدولية المفروضة عليه التي لم يعترض عليها أحد اعتراضا جديا.

ولم تكتف المعارضة العراقية -بمختلف فصائلها- بتأييد الحصار، بل وانفردت خلال الأزمة الأخيرة بين الادارة العراقية ومجلس الأمن بتشجيع الأمريكيين على التدخل العسكري لاسقاط النظام..

وتخطئ الولايات المتحدة الأمريكية-كما تخطئ الكويت وبعض دول الخليج التي تستشعر الخطر من رفع الحصار عن العراق - إذا تصورت أن استمراره سوف يضعف النظام ويدعو الشعب العراقي لاسقاطه. إذ العكس هو ما حدث وما سيحدث، فقد أدى الخطر الأجنبي إلى نوع من الوحدة القومية، حشدت الشعب العراقي حول حكومته لمواجهة العدو الخارجي. وعلى عكس ما يظن هؤلاء، وما تعتقد المعارضة العراقية في الخارج، فإن رفع الحصار، وتراجع الخطر الخارجي هو وحده الكفيل بابراز التناقضات بين الشعب والحكم، وسوف يؤدي بالقطع إلى إعادة فتح كل الملفات، وتقييم كل السياسات، والمحاسبة على كل القرارات، من قرار الحرب مع إيران، إلى قرار غزو الكويت!.

ويخطئ الذين يتوهمون أن الادارة العراقية تسعى لرفع الحصار، أو تأسى لما يتعرض له شعبها من كوارث، وهو ما تؤكده سياساتها في التعامل مع قرارات مجلس الأمن، والتي تبدأ- عادة- بالتسويف وإثارة العقبات ثم تنتهي بالانصياع التام على نحو يؤكد أن الهدف هو تضييع الوقت، وابقاء الحصار لأطول فترة ممكنة، ليس فقط لأنها تدرك أن رفع الحصار الخارجي سوف ينتهي بمحاصرتها داخليا، ولكن -كذلك- لأنها تدرك أنه لن يرفع، طالما تصر الادارة الأمريكية على الربط بين رفع الحصار وبين رفع النظام من الخدمة!.

ويخطئ النظام العراقي إذا تصور أنه نجح بمناورته الأخيرة، في احداث شرخ في التحالف الدولي المعادي له، وأسقط السياسة الأمريكية التي تربط بين رفع الحصار ورفعه من الخدمة، إذ الواقع أن الذين وعدوه بذلك، وفي مقدمتهم الروس، أعجز من أن يفعلوا شيئا، وأضعف من أن يقاوموا ما يريده رئيس الدنيا وقائد المعمورة «بيل كلينتون»!.

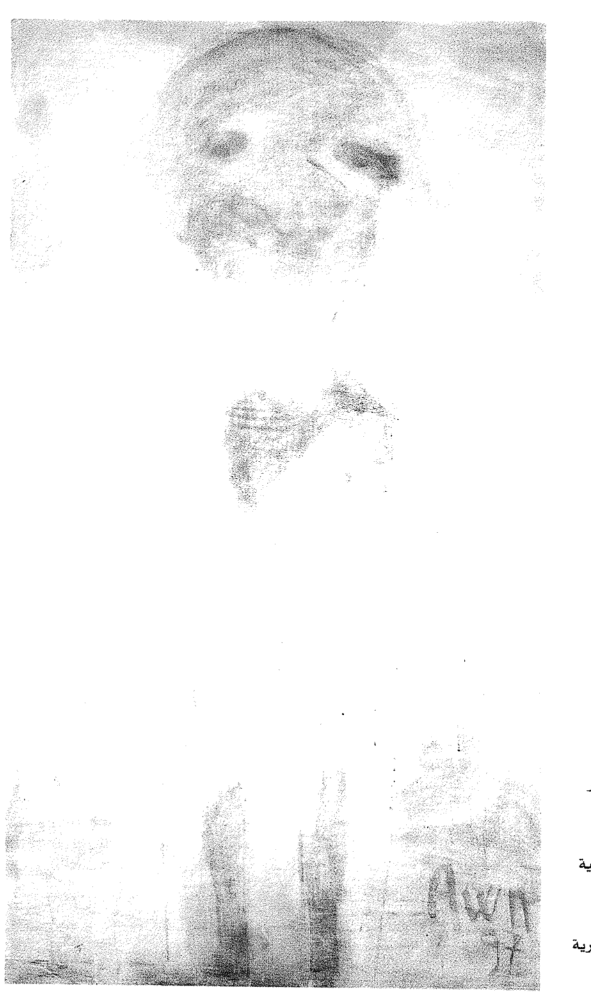
وتخطئ القوى الشعبية العربية المتعاطفة مع ما يعانيه شعب العراق من مصاعب، إذا صمتت عن مسئولية النظام العراقي عن هذه المعاناة، أو تجاهلت أنه يتخذ من شعبه دروسا بشرية لكي يقاوم كل محاولة لمحاسبته على سياسات جلبت عليه وعلى الأمة كوارث لا أول لها ولا آخر..

وإذا كان من واجبها أن تتصدى للتهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري لاسقاط النظام العراقي، باعتبار أن ذلك تدخل في الشئون الداخلية لا يقبله أحد، فمن واجبها- مع ذلك أو بعده- أن تضغط على هذا النظام، لكي يتغير من الداخل، ولكي يعلن برنامجا سياسيا لما بعد رفع الحصار، يلتزم فيه بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية ويفرج عن المعتقلين ويصدر عفوا عاما عن المسجونين والملاحقين والمطاردين في الخارج، ويتعهد باحترام سيادة وأراضي جيرانه، وباتباع سياسة حسن الجوار معهم، ويشرع في اجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي محايد..

وذلك هو التعاطف الحقيقي مع شعب العراق، وتلك هي الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة.

وصديقك من صدقك لامن صدّقك.

صلاح عيسى



لوحة تصوير

زيتى

للفنانة اللبنانية

ريتا آون

بينالى الاسكندرية

الدورة ١٩



عمل للفنان محمد عبلة . . الحائز على الجائزة الكبرى . . بينالى الاسكندرية الدولى



أوبجكت للفنان محمد عبلة بينالى الاسكندرية الدولى ١٩